

بحوث

الندوة الدولية حول

اليمن في العهد العثماني


IRCICA



بحوث
الندوة الدولية حول
اليمن في العهد العثماني

صنعاء، ١٦-١٧ ديسمبر ٢٠٠٩

إستانبول ٢٠١١



Yıldız Sarayı, Seyir Köşkü, Barbaros Bulvarı
Beşiktaş 34349 İstanbul, Türkiye

هاتف | 1742 259 212 90+
فاكس | 4365 258 212 90+

www.ircica.org
ircica@ircica.org

بحوث الندوة الدولية حول
اليمن في العهد العثماني: صنعاء، ١٦–١٧ ديسمبر ٢٠٠٩
إستانبول ٢٠١١

سلسلة تاريخ البلدان الإسلامية؛ رقم | ٢٦

ISBN 978-92-9063-241-2

بيانات الفهرسة

الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني (٢٠٠٩: صنعاء، اليمن)
بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني: صنعاء، ١٦-١٧ ديسمبر ٢٠٠٩ =
Proceedings of the International Congress on Yemen during the Ottoman Era: Sana'a, 16-17 December 2009 =Osmanlı Döneminde Yemen Milletlerarası Kongre tebliğleri: San'â, 16-17 Aralık 2009 /
اشراف خالد أرن.- استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ٢٠١١.
٨٥، ٢٦٦ ص: صور، خرائط، نماذج من الوثائق؛ ٢٤ سم.– (سلسلة تاريخ البلدان الإسلامية؛ رقم ٢٦)
يحتوي قائمة ببليوغرافية.
النص باللغة العربية والانجليزية والتركية.
ISBN 978-92-9063-241-2
١. اليمن--التاريخ--الامبراطورية العثمانية، ١٥١٧-١٩١٨--المؤتمرات. ٢. اليمن--الحضارة--المؤتمرات. I. أرن، خالد، ١٩٥٣- .II العنوان. .III السلسلة.
953.303--dc22

إشراف | الدكتور خالد أرن
الإعداد للنشر | الدكتور صالح سعداوى، زينب دوروقال، الدكتورة گولر دوغان آوربك
التصميم | محمد نور آنبارلي muhammednur@gmail.com
الطباعة و التجليد | Karist Baskı Çözümleri

فهرس المحتويات

تقديم

الدكتور خالد أرن
المدير العام

لقد جاء تنظيم هذه الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، بالتعاون مع المركز الوطني للوثائق في اليمن، تحقيقًا لمشروع كان إرسيكا قد خطط له منذ زمن طويل. وقد تناول الأساتذة والباحثون المشاركون في الندوة من مختلف البلدان واليمن نفسه مجموعة متنوعة من الموضوعات بحيث استعرضوا نتائج الأبحاث والدراسات الخاصة بالتطورات في المجالات الإدارية والثقافية والاقتصادية والحياة الاجتماعية والعلاقات الدولية المتعلقة بالفترة والمنطقة فأسهموا في إثراء المصادر المتاحة والمعرفة حول الموضوع وأبرزوا جوانب لم تجر دراستها من قبل. وكانت الندوة أيضًا مناسبةً للتأكيد على أهمية الدراسات التاريخية التي تستند إلى وثائق الأرشيف باعتبارها مصادر أولية في هذا المجال، وكذلك على الدور الأساسي للدراسات الموضوعية حول هذه المصادر كونها ترفع من شأن التفاهم الدولي والحوار البنّاء. وهكذا فضلا عن إنتاج دراسات تتعلق بالموضوع، أكدت الندوة أيضًا على القضايا المتعلقة بالآفاق والمنهجية. وجدير بالذكر أن المشاركين قدّموا توصياتٍ من أجل تعزيز الدراسات حول الموضوع ودعوا إلى مزيد من التعاون بين المؤرخين الذين يعملون حول هذه الحقبة وإلى تبادل الأساتذة والطلاب بين الجامعات على الصعيد الدولي.

وفي إطار أنشطة إرسيكا، استجابت الندوة لأحد الأبعاد الرئيسية لبرامج الأبحاث والندوات المتعلقة بتاريخ الحقبة العثمانية. وإرسيكا، بصفته مركزًا ثقافيًا دوليًا لسبعة وخمسين دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، يمارس أنشطته في مختلف مجالات البحث والنشر التي تعنى بالتاريخ والثقافة في العالم الإسلامي. وفي الوقت نفسه، يسعى إرسيكا لتعزيز التعاون الأكاديمي في الدراسات ضمن مجالات اختصاصه وكذلك لتعزيز العلاقات الثقافية بين الدول الأعضاء وغيرها من البلدان. وسعيًا لتحقيق هذه الأهداف وضع إرسيكا برنامجًا طويل المدى عكف في إطاره منذ منتصف الثمانينات على عقد ندوات تتناول أبحاثًا ودراساتٍ حول مناطق وفترات معينة. ويجري تنظيم هذه الندوات في إطار مجموعاتٍ قيّمة من المواضيع. وقد خُصّصت إحدى هذه المجموعات لتاريخ الحضارة الإسلامية بصفة عامة، وتشمل المناطق المختلفة من العالم الإسلامي برمّته. وقد ركّزت الندوات في هذه المجموعة حتى الآن على المناطق التالية: فولغا أورال (أربع ندوات) وآسيا الوسطى (المؤتمر الثاني قيد الإعداد) والقوقاز (المؤتمر الثاني قيد الإعداد) والبلقان (أربع ندوات) وغرب إفريقيا (المؤتمر الثاني قيد الإعداد) وشرق إفريقيا وإفريقيا الجنوبية وآسيا الجنوبية (ندوتان) وجنوب شرق آسيا (عالم الملايو).

وقد خُصِّصت مجموعة أخرى من الندوات على وجه التحديد لتاريخ الحقبة العثمانية، وتناولت أيضًا المناطق التالية: القدس وبلاد الشام ومصر والمغرب وغرب البحر الأبيض المتوسط والبلقان ثم موضوعنا هذا عن تاريخ اليمن. وهذه الندوات ووقائعها تأتي فضلاً عن الأبحاث والمنشورات والمؤتمرات الأخرى التي نظمها إرسيكا حول تاريخ الدولة العثمانية من جميع جوانبه مثل الكتاب الشامل بعنوان الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة الذي نُشر باللغات الانكليزية والتركية والعربية والروسية والبوسنية والألبانية، وسلسلة الببليوغرافيات حول أدبيات تاريخ العلوم عند العثمانيين، وسلسلة الكتب التي تضمّ مختارات من وثائق الأرشيف العثماني في العالم العربي وترجماتها العربية (نُشر مجلدان، في انتظار البقية)، وأدلة الأرشيف العثماني، وكذلك على الصعيد الدولي نذكر على سبيل المثال الندوة التي عقدناها حول التعلّم والتربية خلال العهد العثماني (١٩٩٩م).

وفي سياق أنشطتنا التي ذكرتها سالفًا باختصار شديد، يسرّني أن أقدِّم هذا الكتاب الذي يحتوي البحوث التي قُدِّمت في ندوة صنعاء. وهي تتناول مجموعة واسعة ومتنوعة من المواضيع، ابتداءا من الوثائق التاريخية إلى الحياة الأدبية ومن التجارة إلى السياسات التنموية. وأعتقد أن الكتاب سيكون مفيدًا في تعزيز الدراسات التي ستجري حول تلك الحقبة وعاملاً في إثارة المزيد من الاهتمام من أجل القيام بأبحاث جديدة. وبهذه المناسبة أودّ أن أذكر كتابًا آخر نشره إرسيكا ويتعلق بتاريخ اليمن وهو ألبوم الصور الفوتوغرافية التاريخية في اليمن في عهد السلطان عبد الحميد الثاني المختارة من أرشيف إرسيكا بعنوان الصداقة التركية اليمنية على مدى التاريخ من خلال الصور. وقد نشر الألبوم بمناسبة معرض يحمل نفس العنوان أقامه إرسيكا في صنعاء خلال الزيارة التي قام بها فخامة الرئيس عبد الله غول، رئيس الجمهورية التركية، إلى اليمن في يناير ٢٠١١م.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعرب عن امتناني لفخامة رئيس الجمهورية اليمنية السيد علي عبد الله صالح على رعايته للندوة وكذلك دعمه المستمر لأنشطة إرسيكا. وأتذكر بسرور المقابلة التي منحني إياها الرئيس خلال فترة انعقاد الندوة في صنعاء حيث أطلعت فخامته على أنشطة إرسيكا وعلى مشروعنا الخاص بنشر دراسة علمية حول المصحف الشريف المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه والموجودة في مسجد صنعاء الكبير (استانبول ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م). وهو مشروع جاء ضمن سلسلة المصاحف التي نشرناها باستخدام أحدث وسائل الطباعة، وجاءت مصحوبة بدراسات علمية، مثل المصحف المنسوب إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه والموجود في متحف طوب قابي سراي في استانبول (استانبول ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م) ومصحف المشهد الحسيني المنسوب لنفس الخليفة أيضًا والمحفوظ في المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية بالقاهرة (استانبول ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م). وكان الرئيس صالح قد أعرب عن تأييده للمشروع وتقديره له.

كما يسعدني أن أتوجّه بخالص الشكر والتقدير للسيد علي أحمد أبو الرجال المدير العام للمركز الوطني للوثائق في اليمن وزملائه لتعاونهم المستمر ولا سيما في تنظيم الندوة وأقدم شكري للأساتذة والباحثين المشاركين على بحوثهم القيِّمة.

البحوث

علاقة الإمام يحيى حميد الدين بالعثمانيين
فترة التأسيس للمملكة اليمانية
(١٩١١-١٩١٨م)

أ.د. أحمد محمد حسين بن بريك*

ملخص البحث

يبدأ البحث بتسليط الضوء على الصلح الذي وقعته الدولة العثمانية ممثلة بقائد حملتها في اليمن عزة باشا مع الإمام يحيى في «دعان» سنة ١٩١١م. وتكمن أهمية هذا الصلح في كونه، بعد اعتراف حكومة الآستانة بوضع الإمام يحيى الخاص في ولايتهم العثمانية،قد أنهى ثورات اليمنيين ومقاومتهم للحكم العثماني وبالتالي مثل مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين الطرفين بدأت بانفراط تحالف الإمام يحيى مع محمد الإدريسي في منطقة عسير واستعداد، الإمام، تقديم المساعدة والمحاربين اليمنيين للوقوف إلى جانب السلطنة العثمانية في حربها ضد إيطاليا المعتدية على ليبيا في نفس العام، الأمر الذي أدى إلى محاصرة السفن الحربية الإيطالية للموانئ اليمنية الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وضربها بالمدافع. ثم يتناول البحث التصديق على اتفاقية ترسيم الحدود بين منطقتي النفوذ العثماني والبريطاني في اليمن في شهر يونيو سنة ١٩١٤م التي تم بموجبها تجزئة اليمن إلى شطرين شمالي وجنوبي. تلا ذلك اعتراف بريطانيا باستقلال الإدريسي الذي أصبح قوة لا يستهان بها في منطقة عسير اليمنية وتوقيع اتفاقية معه. كما يبرز البحث كيف أن بلاد اليمن ومنطقة البحر الأحمر الجنوبية قد أصبحتا ساحة للصراع، بعد إعلان الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م، بين الدول الحلفاء ودول وسط أوربا المتحالفة معها الدولة العثمانية، المتنافسة على اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية (رجل أوربا المريض) والسيطرة على مقدرات الشعوب، وإن انحصر الصراع بين العثمانيين والبريطانيين على الساحل الآسيوي للبحر الأحمر لليمن والحجاز. وهنا حاولت بريطانيا بتقديمها العروض المغرية استقطاب اليمنيين كافة و بعض الزعماء العرب خاصة الإدريسي الذي جعلت منه قوة لا يستهان بها في عسير اليمنية والشريف حسين وابن سعود للوقوف في صفها أثناء الحرب. ويبين البحث في الأخير موقف الإمام

* كلية التربية المكلا، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.

يحيى من القوتين المتحاربتين، العثمانية والبريطانية، ومن الثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦م. ويختتم البحث بتسليم العثمانيين المناطق اليمنية والأسلحة والمعدات الحربية للإمام يحيى واختتم البحث بتسجيل أهم النتائج والهوامش.

صلح دعان سنة ١٩١١م، أهميته ونتائجه

استبشر الإمام يحيى حميد الدين بقيام حكومة الاتحاديين بعد نجاح ثورة يوليو سنة ١٩٠٨م التي أعادت العمل بالدستور. وأمل الإمام بالصلح والإصلاح فأطلق الأسرى من الضباط والجنود العثمانيين دلالة على حسن نيته وخابر حكومة العهد الجديد لحل مسألة اليمن؛ فأسرع الصدر الأعظم كامل باشا بإرسال وفد يتكون من شخصيتين يمنيتين يحملان منه رسالة إلى الإمام اقترح عليه فيها أن يرسل وفدا للتباحث معه في شؤون اليمن. وافق الإمام على إرسال وفد مكون من ثلاثة أشخاص غادروا مقر الإمام في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٢٦هـ.[١] وبالفعل شكل مجلس المبعوثان العثماني، بعد وصول الوفد اليمني إلى الآستانة، لجنة من النواب برئاسة مصطفى عاصم أفندي لإيجاد التسوية لمشكلة اليمن.

يصف لنا عبدالله العزب سفر الوفد المكون من ثلاثة أشخاص وكيف قوبل في عاصمة السلطنة وما تم التوصل إليه أثناء المحادثات قائلاً: «نزل هذا الوفد منزل التكريم والإجلال والرعاية في عاصمة آل عثمان، واحتفت بهم الحكومة وأولو المقامات العالية فيها، وأقيمت لهم المآدب الفخام في قصور الوزراء، وشاهدوا في هذه المدينة التاريخية ما يبهر الألباب، وبعد مراجعات طويلة ومحادثات شتى قررت الوزارات المسئولة في الحكومة، حل مسألة اليمن، وإزالة الشقاق، بتقسيم البلاد اليمنية إلى قسمين، أحدهما قسم الجبال التي يقطنها أتباع المذهب الزيدي، ويكون هذا لجلالة الإمام وتنسحب منه القوات العثمانية، وفي هذا القسم صنعاء العاصمة، ومن مدنه المشهورة ذمار وعمران ويريم والطويلة وكوكبان وما عدا ذلك للدولة العثمانية، واشترطوا بقاء مندوب لهم في صنعاء مع طابور واحد من الجند العثماني، وعلى الإمام نفقات هذا الطابور، وللإمام الخيار في مقره إن أراد صنعاء فله ذلك وإن أراد غيرها فلا اعتراض عليه. وكان وضع هذا القرار زمن صدارة حسين حلمي باشا، بعد أن شاهد الوفد استقالة الصدر الأول كامل باشا، وأخذ على وفد الإمام العمل بهذا

---

١ تكون الوفد من : السيدين محمد بن أحمد الشامي، عبدالله بن ابراهيم والقاضي سعد بن محمد الشرفي. أنظر: العزب، عبدالله محسن (١٩٨٦م): تاريخ اليمن الحديث (فترة خروج العثمانيين الأخيرة). تحقيق عبدالله محمد الحبشي.ط١ ،شركة دار التنوير للطباعة والنشر ،بيروت، ص ٥٤–٥٥.

القرار وأخبرهم أنه قرار الحكومة بعد طول الأخذ والرد فيه». [٢]

في الحقيقة فإن اللجنة النيابية العثمانية أقرت مشروعا من ست نقاط اتضح منه أن اللجنة قد تفهمت الأوضاع في ولاية اليمن البعيدة والوضع الخاص للإمام يحيى الذي يتمتع بنفوذ كبير فيها. [٣] لكن المشروع سحب من المجلس النيابي العثماني من قبل طلعت بك، أحد زعماء جمعية الاتحاد والترقي، وزير الداخلية العثماني الجديد الذي وعد أعضاء البرلمان بأن قضية اليمن سوف تحل في أقرب وقت. [٤] وهكذا لقي هذا المشروع الهام مصير الاتفاقات السابقة وهو عدم تنفيذه

للأسف فان حكومة الاتحاديين وبدلا من تنفيذها الاتفاق بين الطرفين اليمني والعثماني بدأت تمارس في اليمن نفس سياسة ما قبل الثورة ومتذرعة، كما صرح طلعت بك في مجلس النواب، باشتداد حركة الإدريسي في عسير. كما عينت محمد علي باشا المعروف بسياساته القمعية والذي يؤمن بسياسة العنف والقسوة وقمع كل اضطراب والقضاء على نفوذ الإمام يحيى مهما كلف الأمر، والياً على اليمن لتنفيذ سياستها التي ترمي إلى تطبيق المركزية الشديدة في الحكم وتتريك عناصر السلطنة [٥] الأمر الذي أدى إلى اشتعال الثورة في اليمن من جديد سنة ١٩١٠م بقيادة الإمام يحيى يسانده الإدريسي في عسير إذ أتهم الوالي الجديد الإمام يحيى والإدريسي بالتمرد على الدولة العثمانية وبالخروج على الدين نفسه؛ ولكن الرسائل المتبادلة بين الإمام والإدريسي من جهة وأصدقاء الاثنين في مصر والآستانة من جهة ثانية قد أوضحت الأسباب التي أدت إلى العنف الذي اجتاح معظم الولاية. [٦] ولعل أهمها، أولاً: عزل الوالي حسين تحسين باشا في شهر مايو سنة ١٩١٠م الذي كان على جانب عظيم من العقل والذكاء والإصلاح، وتبديله بالوالي محمد علي باشا.

ثانياً: كان الوالي الجديد موصوفا بالطيش والتجبر ومعاملة الناس بالعنف والشدة ومبالغته في معاقبة من نقل إليه أنه متصل بالإمام، وكان يهدف في ذلك القضاء على نفوذ الإمام.

---

٢ نفس المرجع، نفس الصفحات.

٣ بن بريك، أحمد محمد (١٩٨٨م): ولاية اليمن في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٤م). مجلة سبأ، العدد ٤، جامعة عدن، عدن، ص٣٩-٧٠.

٤ الحصري، ساطع (١٩٥٧م): البلاد العربية والدولة العثمانية.ط١.معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص ١٠٨.

٥ أباظة، فاروق عثمان (١٩٧٥م): الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢-١٩١٨م). الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص ٢٢٤.

٦ سالم، سيد مصطفى (١٩٦٩م): تكوين اليمن الحديث، ط١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص ٩٩.

ثالثاً: ممارسة الإدارة الجديدة سلوكيات تخالف القيم الأخلاقية والدينية التي اعتادها أهل اليمن. كما أن كان همه جمع الضرائب لمصلحته الشخصية بشتى الوسائل للإثراء غير آبه من إفقار للشعب اليمني. رابعاً: كانت سياسة الوالي محمد علي باشا نموذجاً لحكم الاتحاديين الاستبدادي بنزعاته المركزية والعنصرية المتطرفة. فالإمام يحيى والإدريسي وأتباعهما قد هالهما «أكثر من أي شئ آخر، جنوح الاتحاديين إلى مركزية الحكم، وصهر العناصر ومزجها في البوتقة العثمانية ذات الطابع التركي الصرف، فزاد ذلك من حماسهم وتفانيهم في قتال الجيوش التي أرسلتها الدولة لإخضاعهم».[٧]

ومهما يكن فان أتباع الإمام الزيدي من اليمنيين كانوا يثورون ضد السلطة العثماني في بلادهم ولكنهم كانوا على استعداد للتصالح مع الدولة إذا اعترفت لإمامهم بوضعه الخاص وتركت لهم حرية تطبيق الشريعة الإسلامية في مناطقهم؛ كما أن القبائل الشافعية التي ثارت ضد العثمانيين كانت تثور ضد أوضاعهم الفاسدة وإدارتهم المستبدة. إنها أمور من الممكن تلافيها إذا حرص العثمانيون على تعديل وتنسيق علاقتهم مع اليمنيين.[٨]

علمت الدوائر الحكومية في الآستانة بما حل بجنودها من هزائم من قبل الثوار اليمنيين فسارعت بإرسال حملة عسكرية كبرى أسندت قيادتها إلى رجل من خيرة رجالها وهو أحمد عزت باشا وزودته بالمؤن والذخيرة. لقد كان هذا القائد «من رجال الحنكة والمهارة السياسية ومن الزعماء الأفذاذ وممن يعرف أن المخاطرة والمجازفة بالقوات والرجال لا يستفاد من ورائها شيء غير الخسران والندم والفشل، وأراد أن ينتهج سياسة في السير جديدة، فلان جانبه، وتغافل عن كل ما مضى وذهب، ولم يعاتب أحدا على ميل قلبه ولا آخذ أحداً كان قد حمل السلاح عليه، وفرق الأموال واستدعى الرؤساء وأدناهم منه، وأدر عليهم أخلاف العطايا، حتى هدأت النفوس الثائرة التي أرعبها وأخافها محمد علي باشا، بطيشه وبطشه، ولما اطمأنت الشؤون، وساد السكون، أخذ هذا الرجل الماهر، يضع خطة تنهي بها الحروب في اليمن، وتسلم الحكومة العثمانية المنهوكة القوى، المهددة بالأخطار، في أصل دارها، فيكون قد أسدى يدا لحكومته تشكره عليها».[٩]

اختار عزت باشا طريق الصلح بين الدولة العثمانية والإمام يحيى مستجيبا للحظته التاريخية التي يعيشها هو ودولته وأهالي اليمن. لقد كان عزت باشا قائدا محنكا وإداريا من الدرجة الأولى،[١٠] وقد استغل فصاحته وبلاغته في التقرب إلى الإمام. وكان الإمام «لا

---

٧ نفس المرجع، ص ٩٧.

٨ برو، توفيق علي (١٩٦٠م): العرب والترك في العهد الدستوري العثماني. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص ٢٢٧.

٩ العزب. المرجع السابق، ص٦٨.

١٠ H. Jacob, *Kings of Arabia,* (London: Mills and Boom, 1923), p. 121

يبغي غير مقاومة الظلم، ومحاربة العدوان، لتكون كلمة الله هي العليا، ولتكون الشريعة الغراء هي المرجع للناس في أموالهم وأعراضهم ودمائهم، لذلك كان يخف إلى كل رأي يدعو إلى سلم وتقوى وعدل وحق» .[١١]

كما لعب كل من عزيز علي المصري وسليم الجزائري وكانا من خيرة ضباط العرب في الجيش العثماني دوراً كبيراً في انجاح المفاوضات[١٢] التي انتهت بعقد الصلح بين الإمام والسلطنة العثمانية في دعان سنة ١٩١١م. كما أن هناك بعض العوامل الخارجية التي ساعدت أيضاً على اتمام الصلح أهمها، الأول، تدخل بعض المعنيين بالأمر كوسطاء لتقريب وجهات النظر بين الطرفين مثل «الشريف حسين أمير مكة والسلطان أحمد بن علي سلطان لحج فقد قام الاثنان بمجهود يذكر في هذا السبيل لإقناع الطرفين»[١٣]. العامل الثاني، أن الحرب التي شنتها إيطاليا على ليبيا، والتي أدت إلى ازدياد السخط العام على سياسة الاتحاديين إزاء اليمن لسحبهم قوات كثيرة من ليبيا لتحارب بها أهل اليمن مما أضعف حامية طرابلس وسهل الغزو الإيطالي،[١٤] لقد ساعد هذا على إسراع الباب العالي بالموافقة النهائية على الاتفاق الذي عقد بين الإمام وعزت باشا.

احتفل بعقد صلح دعان، رسميا وشعبيا، في ٩ أكتوبر سنة١٩١١م في الميدان الفسيح الواقع أمام مقر حكومة الولاية أمام حشد كبير من المواطنين، بل أنه عندما أذيع الفرمان السلطاني عقب صدوره في سبتمبر سنة ١٩١٣م معلنا تحالف الإمام يحيى مع الدولة العثمانية «سار الأهالي في الشوارع مهللين يطلقون نيران بنادقهم ابتهاجا بهذا الفرمان» .[١٥]

عندما نمعن التفكير في مواد صلح دعان والتعليقات والتفسيرات التي كتبها بعض الكتاب والرحالة[١٦] لاستنتجنا أن الصلح قد تم بين القوتين صاحبتي النفوذ في اليمن، ومعنى ذلك أنه عبارة عن صلح يعترف لكل منهما بوضعه الخاص وحقوقه «ولا يعني أن هناك تنازلا واضطراراً، بل هو وصول إلى الحل الذي يضمن لليمن حياة هادئة آمنة» .[١٧] كما أن الاتفاق لم يفرض من الخارج بل انبثق من أحداث اليمن الخاصة وواقع ظروفه وأوضاعه إلى جانب الأوضاع العامة الخاصة بالسلطنة العثمانية التي تواجه ضغوطا أجنبية واسعة.

---

١١ العزب. المرجع السابق.ص ٦٩.

١٢ بن بريك. المرجع السابق.

١٣ سالم. المرجع السابق، ص١٣٢.

١٤ الحصري، ساطع (١٩٥٦م): محاضرات في نشوء القومية.بيروت، ص١٨٦. بن بريك. المرجع السابق.

١٥ G.W. Bury, *Arabia Infelix or the Turks in Yemen,* (London: MacMillan and Co, 1915), p. 38

١٦ بن بريك، المرجع السابق.

١٧ سالم، المرجع السابق، ص١٤٢.

إن أهمية هذا الصلح تكمن في أن بعض مواده أشارت بوضوح إلى الرغبة في الإصلاح وهي التي نصت على أن تخضع قيمة الضرائب المفروضة للأسس الشرعية وان على الحكومة معاقبة من يتلاعب بها من الموظفين، كما أشارت نصوص الاتفاقية إلى تنازل الحكومة عن حقوقها في جمع الضرائب في مناطق معينة مثل أرحب، خولان وجبل الشرق نظرا لفقرها وحالتها المضطربة. كذلك أكد الصلح على إصدار العفو العام عن الجرائم السياسية والضرائب المتأخرة للفترة التي سبقت عقد الاتفاق، كما اشترط الاتفاق على الإمام إخلاء سبيل الرهائن الموجودين لديه. كما نص الاتفاق بالسماح لمأموري الحكومة وأتباع الإمام بالتجول في أنحاء ولاية اليمن شريطة ألا يخلوا بالسكينة والأمن.[١٨]

من الواضح أن هذا الاتفاق قد اهتم بالزيديين بصورة خاصة لأن لهم أوضاعاً خاصة ومطالب خاصة وبالتالي جاءت هذه المواد لتنظم هذا الوضع الخاص. أما باقي جهات اليمن، التي تقطنها فئات غير زيدية فهي لا تطلب من العثمانيين إلا قليلاً من الإصلاح وتخفيف الضرائب.[١٩] وكان العثمانيون راغبين هذه المرة في المحافظة على الحالة السلمية في اليمن لذلك قامت حكومتهم بعزل الوالي محمد علي باشا في مايو سنة ١٩١٢م وعين وكيلا له رجب أفندي الذي كان مكتوبجي حتى وصول محمود نديم بك الوالي الجديد.

لاشك أن الإمام يحيى كان يطمح في الصلح ليحقق أهدافه الخاصة أهمها «أن يرث نفوذ الترك في اليمن وكان ذلك نصب عينيه دائما، وكان يؤمن أنه سيصل اليه في يوم من الأيام»؛[٢٠] «ولكي يحقق ذلك نجده يبدأ بحملة سياسية في اليمن بإرسال مبعوثيه إلى كل جهة ليمهدوا له الطريق، وإن كان وجود الإدريسي في عسير يحد من نشاطه. ولكن هذا الاتفاق من ناحية أخرى قد هز الصورة الضخمة التي للإمام، لا بين أتباعه الزيود فقط، بل بين أهالي اليمن جميعا. فالإمام لم يعد أميراً منفياً أو أميراً إسلامياً مضطهداً، حيث يستطيع أن يستأنف الحرب من أجل المذاهب الإسلامية فهو الآن في جانب السلطة الحكومية (...)، ومن ناحية أخرى فان قبائل اليمن الشرقية، التي كانت تحارب إلى جانبه وجانب أبيه تغيرت وجهة نظرهم فيه، وبدأوا ينظرون اليه نظرة واقعية وخاصة أن الغنائم التي كانت من العوامل الهامة التي تجذبهم وتحفزهم للحرب قد استنفدت، وضاعت خلال فترة الهدوء السلمي التي تمر دون غنائم جديدة لتروي عطشهم، ولم يعودوا يذكرون الآن إلا موتاهم الذين لقوا حتفهم في وحل مناخة القاسي (...) أما

---

١٨ أنظر بنود صلح دعان. العزب، المرجع السابق، ص ٧١-٧٥.

١٩ سالم. المرجع السابق، ص ١٤٣.

٢٠ Jacob, op.cit. pp. 133-134

سكان اليمن الوسطى فانهم كانوا يجدون في الشريعة الاسلامية وتطبيقها – التي نص عليها الاتفاق- بغيتهم الكبرى، لذلك تخلوا عن الإمام وانتبهوا إلى شؤونهم الخاصة بعد صلح سنة ١٩١١».[٢١]

إن من أهم نتائج صلح دعان إنهاء ثورات اليمنيين و مقاومتهم للحكم العثماني، بزعامة الإمام يحيى، وبالتالي مثل مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين الطرفين بدأت بانفراط تحالف الإمام مع السيد محمد الإدريسي في منطقة عسير. لقد انحاز الإمام كلية إلى العثمانيين متخلياً عن حليفه السابق. والحقيقة أن الإمام يحيى ومنذ مبايعته بالإمامة سنة ١٩٠٤م قد وضع وهو يقاوم العثمانيين نصب عينيه خيارين إما إخراج العثمانيين من البلاد أو حصوله على اعتراف الباب العالي بنفوذه ووضعه الخاص في منطقة نفوذهم بحجة حقه التاريخي؛ وقد فاز بالخيار الثاني بموجب معاهدة دعان لسنة ١٩١١م.

علاقة الإمام يحيى بالسيد الإدريسي

كان الإمام يحيى قد وطد علاقته بالإدريسي على أساس أن الهدف عند كل منهما واحد، وهو محاربة العثمانيين. ولكن ما أن عقد الإمام الصلح مع العثمانيين حتى عمل أيضاً على بسط نفوذه في اليمن ومن ثم التخلص من الإدريسي الذي بدأ نفوذه يتطور ونجمه يصعد خصوصا بين القبائل العسيرية.[٢٢]

كان الإدريسي قد أدرك نوايا الإمام يحيى حتى أنه قام في ١٣مايو سنة١٩١١م، بعد عقد صلح دعان بأيام، بقطع خطوط التلغراف وحاصر قائده السيد مصطفى «أبها» عاصمة عسير ومركز العثمانيين حصارا عنيفا واستطاع أسر عدد من الجنود العثمانيين وغنم كثيرا من الأسلحة ونقل ذلك إلى عاصمته «صبيا».[٢٣] إن كل ذلك جعل نفوذ الإدريسي ينتشر بمقدار ما انخفض نفوذ الإمام وذلك بانضمام كثير من قبائله إلى الإدريسي، فقبيلة حاشد، التي يعتمد عليها الإمام يحيى اعتمادا كبيرا، بايعته، وأرسل شيخها (منصر بخيت)[٢٤]

---

٢١ Bury, op.cit. pp. 37-38

٢٢ وهبه، حافظ (١٩٤٩م): جزيرة العرب في القرن العشرين، ط٢. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص ٤٨.

٢٣ Jacob, op.cit. pp. 121

٢٤ هو الشيخ ناصر بن مبخوت بن صالح الأحمر، شيخ مشايخ قبائل حاشد وهجر من قبائل بكيل، ولد في منطقة (العصيمات) من بلاد حاشد سنة ١٨٥٣م وتوفي سنة ١٩٢١م، وقبره معروف في منطقة (حبور) من بلاد حاشد وقد قام بقيادة عدة معارك مشهورة ضد الحكم العثماني لليمن، منها موقعة «شهارة» التي هزم فيها العثمانيين ومعركة الظفير شمال مدينة حجة وغيرها من المعارك. انظر: الوشلي، إسماعيل بن محمد (١٩٨٢م): ذيل نشر الثناء الحسن المنبئ ببعض حوادث الزمن من الغرائب الواقعة في اليمن (تهامة- والمخلاف السليماني) ط١، تحقيق محمد بن محمد الشعيبي، مطابع اليمن العصرية، صنعاء، ص١٢٣.

جملة رهائن من أبناء زعماء القبيلة إلى جازان (جيزان) عاصمة الإدريسي تأكيداً لهذه المبايعة كما هي العادة عند قبائل اليمن؛[٢٥] كما أن بعض قضاة الإمام بدأوا منذ أوائل سنة ١٩١٣م يخابرون الإدريسي في أمر مبايعته.[٢٦] هكذا أزعج الإدريسي كلا من العثمانيين والإمام يحيى بقدر ما أسعد أهالي عسير الذين تمسكوا به وحاربوا وراءه بكل ما لديهم من قوة.

وعندما عاود شريف مكة الكرة بعد أخرى في الهجوم عليه ووجد الإدريسي نفسه أمام ثلاثة أعداء اتصل بالإيطاليين الذين هاجموا ليبيا، فدخلوا في حرب مع العثمانيين. وهذا ما سجله جاكوب بقوله إن اتصال الإدريسي بالإيطاليين أو التقارب معهم سببه أن الدولة العثمانية «تركته خارج الحلقة الإسلامية».[٢٧] ولكن ما من شك أن موقف العثمانيين السلبي والمراوغة التي أبدتها حكومة الاتحاديين للسيد الإدريسي هو الذي أدى به إلى اللجوء إلى إيطاليا ليدافع عن نفسه. قد يكون الإدريسي تحرج كثيراً أمام نفسه وهو يتفق مع إيطاليا، ولكنه كان مدفوعا بصورة أقوى للدفاع عن حكمه وما حققه من نجاح وهذا أمر دفعه للتعاون مع إيطاليا.

استغل الإدريسي، بعد عودته إلى صبيا مسقط رأسه في عسير أواخر عهد السلطان عبدالحميد الثاني، ما لجده السيد أحمد من تراث ديني بين قبائلها إلى جانب فساد الإدارة العثمانية وانتشار الرشوة والاستبداد القاهر، فأقام نفسه مصلحا. وعندما أوجس العثمانيون في اليمن منه ريبة وجهوا إليه جيشا كبيرا يقوده القائد سعيد باشا. ولكن الإدريسى حاور القائد العثماني مبينا أنه عندما عاد وجد حالة البلاد معطلة والإدارة مهملة فاسدة ومعدومة الأمن، وأنه تولى تغيير ذلك عن طريق الإصلاح الديني وان ذلك يصب في مصلحة الدولة العثمانية. بهذا نال الإدريسي من قائد الجيش إعلانا للقبائل يفوضه فيه بقيامه ببعض المهام، فكان ذلك سببا في ازدياد سطوته ونفوذه وعينته الحكومة قائممقاماً لصبيا وأبي عريش، وبعد برهة قصيرة ألب على الحكومة العثمانية وأرسل من قبله قوادا لاحتلال البلاد، ووجه ابن عمه السيد مصطفى الإدريسي إلى عسير السراة لاحتلال (أبها)، وكان ذلك في ذي القعدة عام ١٣٢٨هـ وشدد الإدريسي الحصار على (أبها) وفيها المتصرف سليمان شفيق كمالي باشا إلى أن فك الحصار عنها على يد القوة التي قادها الشريف حسين بن علي أمير مكة في السنة التالية، وتحصن السيد محمد بعد وصول

---

٢٥ سالم، المرجع السابق، ص ١٥٥.

٢٦ نفس المرجع، ص ١٥٤–١٥٥.

٢٧ Jacob, op.cit. p. 125

القوات في جبل فيفا،[٢٨] ولكنه عاد إلى تهامة، بعد إعلان الحرب بين إيطاليا والحكومة العثمانية، واتفق مع الحكومة الايطالية التي أمدته بكل «ما يحتاجه من مال وذخيرة وسلاح ومؤازرة ومناصرة في البر والبحر، وكانت تمده من مصوع بواسطة بعض مسلميها كالشيخ سالم مدير الجمرك والشيخ طاهر الشنيني الخبير باليمن»[٢٩] فشن الحرب فأخذ ميدي وجيزان. وكانت الحكومة الايطالية تساعده من البحر برمي القنابل والرصاص، وهو يحاصر العساكر العثمانية من البر، حتى استولى على تهامة، والأكثر من سواحلها وجرت حروب كثيرة.[٣٠] ويتساءل البعض: إلى أي مدى استمرت العلاقة الايطالية بالسيد الإدريسي من ناحية الزمن ؟ والإجابة نجدها في كتاب الواسعي حيث كتب: «كانت إيطاليا قد شدت أزره وعضدته إبان حرب الدولة العثمانية مع طرابلس الغرب (ليبيا)، فلما انتهت الحرب قلبت إيطاليا للإدريسي ظهر المجن، فانتهت تلك الصداقة بانتهاء الحرب المذكورة. فلما رأى حرج موقفه، وأن ليس له مساعد ولا معاضد، والبلاد تخرج من يده التجأ إلى الانكليز وصادقهم وبقي حتى آخر حياته وانكلترا تمده بالذخيرة والمال، للغرض السياسي الذي لا يخفى»[٣١] ذكر جاكوب أنه عندما ناقش موضوع الإدريسي مع حاكم اريتريا الايطالي قال «إنهم استعانوا بالإدريسي لإشغال الأتراك في هذه الجهات (اليمن) وأنه عندما عقد الصلح لم يكن لهم فائدة مع هذا المغامر الذي قام بعمل مفيد في وقت معين».[٣٢] والذي يعنينا هنا ونود أن نؤكد عليه أن الإدريسي بما شنه من حروب في اليمن[٣٣] سواء ضد العثمانيين أو ضد الإمام يحيى قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، قد شارك مشاركة، مع سبق الإصرار على تفكيك اليمن وتجزئته وهو أمر خطير خدم أعداء الشعب اليمني.

ظل موقف السيد الإدريسي عدائيا إزاء الإمام يحيى حتى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. فقد قال في مقابلة أجراها معه أمين الريحاني إن الإمام يحيى: أضر بنا والله ضررا جسيما ونحن نفعناه وكان نفعنا مجردا من كل ضرر أو غش. أما نحن والملك حسين (شريف مكة السابق) فقد كان الضرر بيننا منا ومنه، لذلك نرى الأمر بيننا العرب خداعون غدارون (...) نحن أول من حمل على الأتراك في الحرب الكبرى، أول من انضم إلى

٢٨ فيفا: بلاد واسعة من بلاد خولان بن عمرو بن الحاف في بلاد صعدة.

٢٩ الواسعي، عبدالواسع بن يحيى (١٣٤٦هـ): تاريخ اليمن، المطبعة السلفية، القاهرة، ص٣٤١.

٣٠ نفس المرجع. نفس الصفحة، وللاطلاع على حصار السفن الايطالية لمواني اليمن وما ألحقته من قتل ودمار، انظر: الوشلي. المرجع السابق، ص ١٠٩-١١٨.

٣١ نفس المرجع، ص ٢٤٣.

٣٢ Jacob, op.cit. pp. 133-134

٣٣ أنظر التفاصيل عن حروب الادريسي. العزب نفس المرجع، ص ٨٨-١٠٢.

الأحلاف أما هو فاتفق مع الترك وأنسحب إلى شهارة وأقام بعيداً عن ساحة القتال أي خير جاءنا نحن العرب من الترك؟ أية منفعة نفعونا بها؟ نحن حاربناهم قبل الحرب وحاربناهم أثناء الحرب وسنحاربهم إذا عادوا إلى بلادنا.

نحن كنا نحاربهم في تهامة لنردهم عن ابن حميد الدين، أوقفناهم مرارا في حربهم عليه ومنعناهم عنه فراح يعقد وإياهم صلحا وراء ظهرنا، هذا في أثناء الحرب، أما قبل الحرب فكنا وإياه متعاهدين. عقدنا محالفة لمحاربة الأتراك وطردهم من اليمن. ولما جاءوا يمرون في بلادنا ليضربوه من جهة الشمال أوقفناهم وقلنا لهم: كيف نقبل وبيننا وبينه عهد الله؟ وصل الترك بعدئذ إلى صنعاء فهموا بضربنا من الجبال، فلم يمنعهم ابن حميد الدين، حليفنا ضد عهدنا كأن العهد عنده قصاصة ورق.[٣٤]

مسألة تحديد الحدود بين منطقتي النفوذ العثماني والبريطاني في اليمن

يهتم هذا الموضوع بشكل رئيسي بالتطورات والمعالجات التاريخية للقضية المحورية التي واجهت البريطانيين، الذين احتلوا مدينة عدن ثم تدخلوا في شؤون المناطق اليمنية المحيطة بها بوسائل مختلفة، في علاقتهم بالعثمانيين الذين استعادوا حكمهم المباشر في ولايتهم اليمنية سنة ١٨٧٢م، والمتمثلة في مسألة تحديد منطقتي نفوذ حكومتيهما في اليمن.

احتلت بريطانيا ميناء عدن صاحب الموقع الاستراتيجي الهام في يناير سنة ١٨٣٩م، ثم وطدت علاقاتها بالسلاطين والأمراء والمشايخ الذين كانوا يتمتعون بالاستقلالية في مناطقهم الداخلية المحيطة بعدن عن طريق عقد اتفاقيات الولاء والصداقة ثم عقد معاهدات الحماية خلال الفترة ١٨٨٥ ـ ١٩٠٥م.[٣٥] وما من شك أن تأسيس «محمية عدن» قد جذب غيرة الولاة العثمانيين واهتمامهم، إذ سرعان ما جددوا حربا غير معلنة في مناطق السلاطين والأمراء والمشايخ متذرعين ببعض الأسباب الواهية، ولكن مع الادعاء بأن هذه المناطق جزء من ممتلكات السلطان العثماني وأنه لن يتخل عن هذه السيادة.[٣٦] ونظرا للهدوء النسبي الذي ساد العلاقات العثمانية البريطانية بعد سنة١٨٧٣م نتيجة

---

٣٤ الريحاني، أمين (ب.ت.): ملوك العرب، المطبعة العلمية، بيروت، ص٣٤٧-٣٤٨.

٣٥ Ram Narain Mehra, *Aden and Yemen*, (Delhi: Agam Prakashan, 1988), p. 24. لمعرفة تفاصيل معاهدات الحماية التي وقعتها بريطانيا مع السلاطين والامراء والمشايخ للمناطق الداخلية بعدن، انظر الكتاب : اتشيسون، سي، يو، بي، سي، إس (١٩٨٤م): مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند المجاورة له (جنوب اليمن). ترجمة وتقديم أحمد زين عيدروس، وسعيد عبد الخير النوبان، ج ١١، دار الهمداني، عدن.

٣٦ Ibid, Preface

للاتصالات الدبلوماسية التي أجرتها حكومة لندن مع الباب العالي في الآستانة واهتمام الولاة العثمانيين بتوطيد الأمن في المدن الهامة وفي الطرقات، فان البريطانيين حاولوا إنهاء أية أسباب لمنازعات قد تحدث بين الجانبين في المستقبل فصدرت التعليمات للمقيم السياسي البريطاني في عدن، شنيدر في مارس سنة ١٨٧٧م، بأن يسعى في تنظيم تسوية مع والي اليمن العثماني وذلك بتعيين الحدود بين منطقة النفوذ العثماني والنواحي التسع المحيطة بعدن والمرتبطة مع بريطانيا باتفاقيات (انظر الاتفاقيات).

ظل موضوع تعيين الحدود معلقا حتى سنة ١٨٨٠م عندما أرسل المقيم السياسي، لوك، الكولونيل هنتر ومعه فرقة من قوات عدن يقودها اللفتينانت كولونيل ستيفنسن بهدف تحديد الحدود الفعلية لأراضي إمارة الضالع.[٣٧] وبعد أن قام هنتر بتنفيذ المهمة وضع تقريرا ذكر فيه أنه عندما استعاد علي بن الفضل، أمير الضالع، ممتلكاته بعد انسحاب القوات العثمانية من بلاده تبين أنه فقد خمس قرى نتيجة لخضوع رؤسائها سواء طواعية أم بالإكراه من قبل العثمانيين.[٣٨] كذلك أشار هنتر في تقريره أن بلاد الضالع تمتد شرقا حتى قرية خربة وجبل حرير،بينما يحدها من الغرب جبل جحاف، أما الحد الشمالي فيمكن القول إنه الخط الذي يضم قرى السرافي والشاعري وهي في أيدي العثمانيين؛ وخلف هاتين القريتين تقع بعض القرى التابعة للأمير علي بن مقبل والبعض الآخر يطالب بها هذا الأمير.[٣٩] واختتم هنتر تقريره مبديا تخوفه إزاء النشاط العثماني في المنطقة المحيطة بعدن مقترحا على حكومته أن تعقد معاهدات مع قبائل النواحي التسع.[٤٠]

شجع التدخل العثماني في شؤون بعض القبائل المحيطة بعدن السلطات البريطانية على الأخذ بتوصية هنتر فوضعت الترتيبات الفعلية لعقد هذه المعاهدات،[٤١] كذلك أوصت حكومة الهند البريطانية بمد رقعة مشروع معاهدات الحماية حتى يتضمن قبائل العوالق السفلى والمهرة والقعيطي مع انفاق كمية قليلة من المال لإقامة حماية على القبائل اليمنية من الشيخ سعيد غربا حتى حدود عمان شرقا؛ وبذلك يتم تأمين مناطق تموين عدن بالمؤن وإبعاد أي تدخل أجنبي عن الساحل بين عدن ومسقط، كما تستطيع بريطانيا مطالبة العثمانيين بالموافقة على تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ كلا الدولتين

---

٣٧ I.O., P.S.L., Aden Delimitation, *The History of the Question and the Present Situation as regards the Territories of the Amir of Dhali*, P.J. Maitland, Brigadier-General, Resident of Aden, 28th July, 1902, p. 34

٣٨ I.O., P.S.L., B.136, Confidential, Note by Sir Lee Warner on the Aden Demarcation, June 18th, 1902

٣٩ Ibid

٤٠ Ibid

٤١ H. Ingrams, *The Yemen*, (London: Camelton Press, 1963), p. 52

في اليمن.[٤٢]

إن اشتداد التنافس بين الدول الأوربية الاستعمارية على سواحل البحر الأحمر، وهي منطقة أصبحت حيوية بعد فتح قناة السويس في ١٧ نوفمبر سنة١٨٦٩م، والجو الساخن والمتمثل في عمليات الضم للأراضي وفرض الحماية،[٤٣] جعل حكومة الهند البريطانية تقرر في شهر فبراير سنة ١٨٦٦م تنفيذ سياستها المتمثلة في عقد اتفاقيات الحماية رسميا ليس على المنطقة الداخلية المحيطة بعدن فقط بل أيضا على كل الساحل العربي من البحر الأحمر جنوبا حتى الخليج العربي.[٤٤] ولم يحل العقد الأول من القرن العشرين إلا وقد أكملت بريطانيا عقد هذه المعاهدات مع كل سلطنات وإمارات ومشيخات اليمن الجنوبي.[٤٥] وهنا علينا أن نؤكد حقيقة تاريخية وهي أن عقد بريطانيا لمعاهدات الحماية لم يكن الهدف منه بطبيعة الحال حماية العرب اليمنيين من العدوان العثماني أو أية قوة أخرى بل كان عقدها أساسا للدفاع عن عدن[٤٦] القاعدة العسكرية الاستراتيجية.

أما في ما يخص تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ الدولتين المتنافستين فان البريطانيين قد شكلوا لجنة بريطانية أخرى لتقوم بتحديد حدود إمارة الضالع، إلا أن الحكومة العثمانية رفضت التفاوض معها وأصرت على تمسكها بأحقية السلطان العثماني في السيادة على الجزيرة العربية بأكملها. ففي سنة ١٨٩١م صدرت التعليمات في عدن إلى الكابتن وهب ليقوم، على رأس بعثة بريطانية، بمسح المنطقة التي تقطنها القبائل المرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات الصداقة والولاء أو بمعاهدات الحماية، وذلك حتى يمكن معرفة الحدود الفعلية لأراضي تلك القبائل. وكانت تلك التعليمات قد طلبت من الكابتن وهب عدم دخول الأراضي التي تحتلها القوات العثمانية.[٤٧]

كان الاعتقاد السائد لدى السلطات العثمانية في ولاية اليمن أن الدسائس والمؤامرات التي تدبرها السلطات البريطانية في عدن هي التي تحرك ثورات اليمنيين ضدهم غاضين الطرف عن الأسباب الحقيقية لتلك الثورات، كما أنهم لم يدركوا أن البريطانيين في عدن قد استفادوا كثيرا من وجودهم هناك. فقد كان حكمهم في الولاية مفيدا للمصالح

---

٤٢ I.O., P.S.L., B., Secret, British Protectorate Over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman (Mascat). E, N. T. November, 1887

٤٣ لمعرفة تفاصيل هذا الموضوع انظر: بن بريك، احمد محمد (٢٠٠١م)، اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر (١٨٦٩-١٩١٤م). دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، الشارقة وجامعة عدن – عدن.

٤٤ R.J. Gavin, *Aden Under British Rule (1839-1967)*, (London: C. Hurst and Co. Publishers Ltd., 1975), p. 198

٤٥ Tom Little, *South Arabia Arena of Conflicts*, (Pall Mall Press, 1968), p.16

٤٦ Ingrams. op.cit. p. 58

٤٧ I.O., P.S.L., Aden Delimitation, op.cit. p. 6

التجارية البريطانية لأن الإدارة اليمنية قبل مجيئهم لم تكن تستطيع السيطرة على القبائل اليمنية مما أدى إلى عرقلة مرور القوافل التجارية بين عدن والمناطق اليمنية الداخلية وذلك نتيجة لضعف الأئمة الزيود وتنازعهم وعدم وجود سلطة مركزية قوية.[٤٨]

عندما تجدد النشاط العثماني العدائي في منطقة الضالع اقترح المقيم السياسي البريطاني في عدن البريجادير جنرال ميتلند (١٩٠١-١٩٠٤م) أن يقوم المساعد السياسي الأول في عدن الميجر ديفز بزيارة قعطبة وهضبة الضالع للتعرف على مجريات الأمور هناك على الطبيعة. كما اقترح حاكم الهند البريطاني اللورد كيرزون أن يتم تحديد الحدود على أساس الطريقة التي رسمتها بعثة الكابتن وهب في الفترة ١٨٩١-١٨٩٢م.[٤٩] وحتى يتجنب الباب العالي الخلافات الحادة مع الحكومة البريطانية حول مسألة اليمن اقترح عليها تكوين لجنة مشتركة عثمانية- بريطانية تقوم بتحديد الحدود؛[٥٠] وقد لقي هذا الاقتراح قبولا لدى حكومة لندن وحاكم الهند كيرزون الذي أراد أن ينتهز الفرصة الثمينة ويضع تحديدا للحدود في بلاد اليمن يتفق مع المصالح البريطانية.

اختارت بريطانيا الكولونيل وهب يساعده الليفتينانت كولونيل أبود ترافقهم قوة عسكرية قوامها ١٥٠ جنديا وفرقة مشاة من اليمنيين إلى جانب بعض المهندسين العسكريين بالإضافة إلى فرقة أخرى من حامية عدن،[٥١] كذلك شكل العثمانيون من جانبهم بعثة لمفاوضة البريطانيين في مسألة الحدود أيضاً[٥٢] والتقى الضباط البريطانيون والضباط العثمانيون ليبدأوا عملهم في الضالع وذلك في فبراير سنة ١٩٠٢م.[٥٣] ويجدر بنا هنا أن نؤكد أنه لا توجد حدود طبيعية فاصلة بين القبائل اليمنية التي ادعت بريطانيا أنها تحت حمايتها بموجب المعاهدات المبرمة وبين القبائل اليمنية في منطقة النفوذ العثماني، كما أكد ذلك الكاتب والسياسي البريطاني بيري بقوله: «(...) فالقبائل التي تعيش فيها كانت تدين بالولاء المزدوج لكلا الجانبين»[٥٤] المسيطرين على مقدراتها بالقوة.

على الرغم من أن العثمانيين هم الذين اقترحوا تشكيل لجنه تحديد الحدود فان موقفهم لم يكن وديا إذ قامت قواتهم ببعض العمليات العسكرية التي توجتها باحتلال

٤٨ ابونتي، سلفاتور (١٩٤٧م):مملكة الامام يحيى.ترجمة طه فوزي. مطبعة السعادة، القاهرة، ص ٥٣٠.

٤٩ I.O., P.S.L

٥٠ M.W. Wenner, *Modern Yemen,* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1967), p. 44

٥١ I.O., P.S.L., B. 140, Confidential, Aden Boundary, by C.G.C., January 20th, 1903, p. 1

٥٢ I.O., P.S.L., Aden Delimitation, op.cit, p. 7

٥٣ بن بريك,أحمد محمد (١٩٩٠م): العلاقات الأنجلو-عثمانية وتجزئة اليمن أرضا وشعبا (١٨٧٢-١٩١٨م). مجلة قضايا العصر، العدد (٢)، ص ١٦٣.

٥٤ Bury, op.cit. p. 195

قرية (جليلة) وفرض حصار بقواتهم في أراضي الأميري وذلك في يناير سنة ١٩٠٣م الأمر الذي جعل البريطانيين يعززون قواتهم؛ ففي ١٣ يناير عززت البعثة البريطانية في الضالع بقوة اضافية قوامها ٤٠٠ من المشاة وأربعة مدافع، كما تم في شهر مارس من نفس العام تشكيل قوة خاصة أطلق عليها اسم «طابور عدن المتحرك» الذي وصل عدد أفراده في نفس الشهر إلى حوالي ٢٢٠٠ تساندها بطاريتان جبليتان بينما بقيت حامية عدن المكونة من ١٤٠٠ جندي قوة احتياطية (تحديد الحدود). وبهذه الخطوة أصبحت القوات البريطانية متفوقة في العدد والعتاد وتستطيع إخراج العثمانيين بالقوة من المناطق التي يحتلونها. من هنا أصبح السلطان عبد الحميد الثاني أمام خيارين لا مفر له من أحدهما، فإما أن يستسلم للضغوط السياسية والعسكرية البريطانية حول مسألة تحديد الحدود في المناطق اليمنية المتنازع عليها واما أن يواجه الهزيمة فيتخلى عن المناطق التي احتلتها قواته ويصدر تعليماته بالموافقة على تخطيط الحدود بموجب المسح الذي أنجزته البعثة البريطانية بحلول شهر مايو سنة ١٩٠٤م.[٥٥]

لم يكن أمام الحكومة العثمانية إلا الموافقة على الانسحاب من الأراضي التي ادعت بريطانيا أنها ضمن منطقة نفوذها، وبهذا تمكنت بريطانيا من مد سيطرتها على يافع العليا والعوالق العليا وبيحان، كما أن الباب العالي قد التزم بعدم التدخل في شئون حضرموت.[٥٦] وهكذا وقع العثمانيون بالأحرف الأولى على ذلك المسح الحدودي الذي قامت به البعثة البريطانية بموجب توجيهات السلطات العثمانية في الآستانة في ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٥م.[٥٧]

ما من شك أن الأحداث في اليمن قبل أن يتوصل العثمانيون إلى صلح دعان مع الإمام يحيى حميد الدين سنة ١٩١١م، والأزمات الخارجية العصيبة المتتالية التي واجهتها الدولة العثمانية كالحرب الطرابلسية التي خاضتها مع إيطاليا سنة ١٩١١م والحرب البلقانية سنة ١٩١٢م التي انتهت بهزيمتها قد أثارت مطامع بعض الدول في اقتسام ممتلكات السلطنة العثمانية فيما بينها، وجعلت رجال الحكومة يدركون أنه قد حان الوقت لتسوية المسائل المعلقة بين دولتهم وبين الدول الأوربية حتى يصونوا بلادهم من خطر الاضمحلال. وقد دعا هؤلاء إلى إتباع سياسة التسوية والمهادنة للتوصل إلى حلول مع الدول الأوربية وبصورة خاصة مع بريطانيا.[٥٨]

---

٥٥ Winner, op.cit. p. 45

٥٦ Gavin, op.cit. pp. 224-225

٥٧ Ibid, 226

٥٨ الحصري. المرجع السابق، ص ٢٠١-٢٠٢.

وكانت مخاوف السلطات البريطانية في عدن قد ازدادت من النشاط الذي يقوم به الإمام يحيى في السلطنات والإمارات والمشيخات المتاخمة لولاية اليمن العثمانية بهدف استعادة سلطانه فيها على أساس أنها «جزء من ممتلكات أجداده».[٥٩] فالإمام يحيى قد أرسل في يناير سنة ١٩١٢م بعثاته التي حملت رسائل إلى سلاطين الحواشب ويافع السفلى ومشايخ القطيبي والعلوي يدعوهم إلى الاعتراف بسلطته الدينية عليهم ويطالبهم بدفع ضريبة العشر. ولكن محاولات الإمام يحيى هذه لفرض سيطرته على القبائل اليمنية المرتبطة بمعاهدات الحماية قد تمت بالطرق الدبلوماسية وليس عن طريق القوة. على أن الإمام يحيى كان قد أوضح للرؤساء اليافعيين برنامجه السلمي الذي يدعو إلى وحدة المسلمين واستعادة حقوق أسلافه في هذه المنطقة كما طلب موافقة سلطان يافع العليا بأن يقوم هو بتعيين رؤساء لأقسام تقوم بجمع الضرائب. إن هذا المطلب الأخير للإمام كما ذكرت التقارير البريطانية قد أزعج الرؤساء اليافعيين.[٦٠] وهذا أمر جعل وزير الدولة البريطاني لشئون الهند يقول إن تدخل الإمام في شئون المناطق التي تحت حماية بريطانيا مسألة في غاية الأهمية ويجب إيقاف ذلك.[٦١]

استغلت بريطانيا تلك الأحداث فضغطت على الحكومة العثمانية لتوافق على التوقيع الرسمي على اتفاقية تحديد الحدود التي وقعت بالأحرف الأولى سنة ١٩٠٥م. وهكذا فان حكومة الباب العالي قد اختارت إبراهيم حقي باشا ليمثلها في المفاوضات التي عقدت في لندن في شهر مارس سنة ١٩١٤م وذلك للمصادقة الرسمية على اتفاقية الحدود، بينما عينت الحكومة البريطانية السير ادوارد جراي لنفس الغرض.[٦٢] وفي الحقيقة فان اليمن استمرت موحدة دون أية تجزئة أو تقسيم عبر تاريخها حتى تمت المصادقة على الخط الذي وضعته لجنة تحديد الحدود خلال الفترة ١٩٠٢ – ١٩٠٥م، وهو الخط الذي عُرف بـ«violet line» لمنطقتي النفوذ العثمانية- البريطانية في ٢ يونيو سنة ١٩١٤م. وهو أيضاً الخط الذي فصل ولاية اليمن العثمانية عن محمية عدن البريطانية من نقطة قريبة من الشيخ عثمان، مقابلة لجزيرة بريم، إلى السهل المرتفع لوادي بنا.[٦٣]

ارتضى الجانبان العثماني والبريطاني حدودا معينة لمنطقتي نفوذهما في بلاد اليمن، إلا أن اليمنيين أصحاب الأرض الشرعيين لم يعترفوا بهذه المعاهدة التي تمت بين دولتين

---

٥٩ Gavin. op.cit. p. 240

٦٠ Ibid, p. 242

٦١ Mehra, op.cit. p. 95

٦٢ بن بريك. العلاقات الانجلو – عثمانية، ص ١٧١.

٦٣ Mehra, op.cit. p. 228

أجنبيتين تحتلان بلادهم. بل أن العثمانيين أنفسهم قد شعروا بما في هذه الاتفاقية من مساس بما يدعونه من حقوق السيادة، غير أنهم عالجوها بصورة غريبة عندما ذكر الصدر الأعظم سعيد حلمي باشا في إحدى رسائله الرسمية أن المفاوضات التي جرت بين الدول الأوربية حول الأمور التي تتعلق بالدولة العثمانية تخل بحقوق سيادتها إخلالاً كلياً ولذلك وجب على المسئولين العثمانيين عدم الاهتمام بنتائج تلك المفاوضات بل يجب عليهم تجاهلها تماماً.[٦٤]

موقف الإمام يحيى إزاء الصراع العثماني- البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)

انطلقت شرارة الحرب العالمية الأولى في أوربا بين دول الحلفاء ودول المحور، وكانت البلاد العربية وقتئذ أو كان معظمها تابعا للدولة العثمانية ومرتبطا بها، وكان للدولة العثمانية في ولاية اليمن قوة عسكرية ترابط في صنعاء والحديدة وبعض المراكز اليمنية الأخرى الهامة، بينما كان للبريطانيين قوات عسكرية ترابط في اليمن الجنوبي منذ احتلالها لعدن عنوة سنة ١٨٣٩م. كذلك نشأت في صبيا - الواقعة داخل منطقة تهامة خلال الفترة ١٩٠٨-١٩١٤م، كما سبق وأن ذكرنا - إمارة صغيرة أسسها محمد بن علي الإدريسي. في وقت كان النفوذ العثماني لا يزال في منطقة تهامة إلا أن الإدريسي كان على نزاع مع العثمانيين. وهذا يجعلنا نقول إنه عند إعلان الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م كان في اليمن الشمالي ثلاث قوى: الإمام يحيى في المناطق الجبلية ومركزه «خمر» في شهارة، والسيد الإدريسي في صبيا، والعثمانيون في صنعاء والساحل. أما اليمن الجنوبي فكان خاضعا لحكومة الهند البريطانية.

كان العثمانيون قد أرسلوا إلى صنعاء كميات من الأسلحة عن طريق البحر الأحمر وذلك قبل إعلان دخولهم الحرب إلى جانب الإمبراطورية الألمانية بثلاثة أشهر، الأمر الذي أكده العبدلي بقوله: «(...) وكنا قد شعرنا قبل ذلك بحركة غير اعتيادية في ولاية اليمن وأن عدداً كبيرا من الضباط يصلون من جهة القسطنطينية إلى الحديدة ومعهم ذخائر كثيرة لليمن مما دلنا أن الأتراك ينوون الانضمام إلى صف ألمانيا في هذه الحرب، وفي الشهر المذكور بلغنا أن ضباطا من دائرة أركان الحرب مع بعض مشايخ اليمن طافوا الحدود وأن والي اليمن أنفذ إلى جهة لحج من يستطلع الأخبار ويكتشف الأحوال»[٦٥].

---

٦٤ أباظة، فاروق عثمان، عدن والسياسة، ص٢٥٥.

٦٥ العبدلي، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

من الواضح إذاً أن هناك خطة عسكرية عثمانية-ألمانية تقضي بحشد حملة عسكرية في صنعاء لتزحف إلى عدن عن طريق مدينة تعز لتطرد الانجليز، الذين أعلنوا الحصار في البحر الأحمر بعد اشتراك الدولة العثمانية في الحرب في نوفمبر سنة ١٩١٤م، وقطعوا كل اتصال بينها وبين اليمن والحجاز.[٦٦] إلى جانب ذلك فان العثمانيين قد أعلنوا الدعوة للجهاد عندما أصدر شيخ الاسلام وهو أكبر موظف ديني في السلطنة العثمانية فتوى بتاريخ ٧ نوفمبر قال فيها إن الواجب المقدس يقضي على جميع مسلمي الأرض، ومنهم المسلمون التابعون لحكم بريطانيا وفرنسا وروسيا،بأن يرفضوا مساعدة الحلفاء في هجومهم على السلطنة العثمانية، وحماتها الألمان والنمساويين والمجر في جميع الأحوال ولو أدى ذلك إلى تعريضهم للموت.[٦٧] وقد مهد العثمانيون لتنفيذ خططهم في اليمن إذ بثوا غداة إعلان الحرب دعاية واسعة النطاق ضد البريطانيين المحتلين لليمن الجنوبي ودعوا اليمنيين للتطوع في صفوفهم والتعاون معهم لتطهير اليمن من شرورهم، مستغلين في ذلك فتاوى شيخ الإسلام وإعلان الجهاد خلال شهر نوفمبر من العام الأول للحرب.

فما هو موقف الإمام يحيى من القوتين المتحاربتين العثمانية والبريطانية ؟

أشار بعض الرحالة والكتاب الذين زاروا اليمن وكتبوا عنها إلى موقف الإمام يحيى من الدولتين المتصارعتين، السلطنة العثمانية والمملكة المتحدة البريطانية في أتون الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م). وعليه فإننا سوف نسجل هذه الإشارات لأهميتها وحتى يتضح لنا موقف الإمام.

يذكر أريك ماكروك «أن جاكوب، المساعد الأول للمقيم البريطاني في عدن والذي كان يحاول كسب الإمام يحيى إلى جانب بريطانيا، قد حصل على رسالة منه ذكر فيها أنه في الوقت الذي يلتزم فيه بولائه للأتراك فانه يتعهد بأن يقف موقفا وديا تجاه بريطانيا العظمى».[٦٨] وكان الإمام يحيى بالفعل قد أرسل في يناير سنة ١٩١٥م مندوبا إلى لحج تمكن من مقابلة السلطان العبدلي بحضور جاكوب حيث عبر المندوب عن اعتذار الإمام يحيى عن المشاركة في أية أعمال عدوانية ضد العثمانيين نظرا لارتباطه معهم بموجب اتفاقية صلح دعان لسنة ١٩١١م ولمدة عشر سنوات.[٦٩]

وعلى الرغم من أن الإمام يحيى قد رأى أن بقاء العلاقات الحسنة بينه وبين جنود

---

٦٦ أنطونيوس، المرجع، السابق، ص ١٥٦.

٦٧ نفس المرجع، ص١٥٧.

٦٨ Jacob, op.cit. p. 43

٦٩ Ibid, p. 159

الحامية العثمانية المؤلفة من فرقتين يجني من الفوائد ما يفوق أية منفعة قد يعرضها عليه الحلفاء، فانه فضل الوقوف على الحياد[٧٠] عندما احتل العثمانيون الضالع أواخر شهر يونيو سنة ١٩١٥م؛ ثم قاموا باحتلال لحج ومدينة الشيخ عثمان في شهر يوليو سنة ١٩١٥م نتيجة المقاومة الضعيفة للبريطانيين المساندين لسلطان لحج.

أما وينر فيقول في كتابه: "في أواخر شهر يونيو سنة ١٩١٥م تقدم الأتراك واحتلوا مدينة لحج وكان الإمام يحيى غير موافق على قيام الترك بهذا الهجوم ومع ذلك ظل مخلصا للاتفاقية (صلح دعان) التي عقدها معهم."[٧١]

وقال قافين «لقد بذلت محاولات مختلفة للاتصال بالإمام يحيى لكسبه إلى جانب المعسكر البريطاني وتم ذلك عن طريق صديقه سلطان لحج وعن طريق شريف مكة (...) دون جدوى فالإمام لا يرغب في استبدال الحكم العثماني بالحكم البريطاني وطول فترة الحرب فإن محاولات البريطانيين لكسب الإمام قد باءت بالفشل».[٧٢]

أما العبدلي فقد كتب «أن الوالي العثماني قد التقى بالإمام يحيى للمذاكرة وتم بينهما الاتفاق على ما يرام وأن الإمام بذل مساعدته لحماية حدود ولاية اليمن وأن الوالي أشار عليه بتقوية الشيخ سعيد».[٧٣] وقال أيضاً «إن صديق الإمام سلطان لحج قد أرسل له رساله أبلغه فيها أن الباب العالي قد غامر بكيان دولته عندما أقحمها في الحرب إلى جانب ألمانيا إذ أن جميع المسلمين يعارضون هذا التصرف لأن مصالح الإسلام والمسلمين مرتبطة بمصالح بريطانيا العظمى».[٧٤] ولكن العبدلي يعود فيقول: «أما سياسة الحضرة الإمامية آنئذ فكانت التأني والتظاهر بالحياد المشوب بالعطف والميل إلى حكومة محمود نديم والي اليمن دون أن يتعرض لعداء بريطانيا العظمى وحلفائها وانتظار الفرصة المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى التغيير في الأحوال ومساعدة الظروف».[٧٥]

أما جورج انطونيوس فقال: «كان من أخطر المسائل التي أثارت اهتمام أولي الأمر (البريطانيين) في عدن موقف الإمام في اليمن فإن معظم الجنود في الحامية التركية المؤلفة من فرقتين كانوا أشداء ومن ذوي الخبرة، كما كانت صلاتهم الظاهرية بالسلطان ودية على عكس زملائهم في الحجاز، وكان الهجوم على عدن أمراً محتمل الوقوع

---

٧٠ أنطونيوس. المرجع السابق.ص١٨٣.

٧١ Wenner, op.cit. p. 62

٧٢ Gavin, op.cit. p. 243

٧٣ العبدلي، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

٧٤ نفس المرجع، ص، ٢٠.

٧٥ نفس المرجع، ص١٨٣.

فإذا وقف الإمام موقفا مؤيدا منه أو اشترك أتباعه قوي الأمل في نجاحه». [٧٦] كما ذكر في صفحة أخرى في كتابه: «(...) بينما نظر الثاني (الإمام يحيى) إلى الفرقتين التركيتين المرابطتين في أرضه فوجد أن بقاء العلاقات الحسنة ومع هذه القوات المحتلة يجري من الفوائد ما يفوق أي منفعة قد يعرضها الحلفاء، فوقف على الحياد بينما دخل الأتراك محمية عدن وأدى المقيم البريطاني في عدن بعض الأبحاث معه ولكنها لم تسفر عن شيء وبقي الإمام متفرجاً سلبياً حتى النهاية». [٧٧]

أما أمين الريحاني فكتب: «بعد عقد المعاهدة (مع العثمانيين) عاد الإمام يحيى إلى الخمير (خمر) في شهارة وظل الأتراك على ولاء ماداموا يدفعون المشاهرات ويجمعون الزكاة إلا أنهم لم يتمكنوا من القيام بما تعهدوا به بعد دخولهم في الحرب العظمى، ومع ذلك فلم ينقلب عليهم، ولا ساعدهم على الإدريسي في تهامة، ولا على الانكليز في عدن ويظهر أن الانكليز هناك قد بدأوا يفاوضونه بطريقة غير رسمية لينضم إلى الأحلاف في الحرب فأرسل بطريقة غير رسمية أيضاً، لأن رسوله جاء إلى لحج لا إلى عدن يطلعهم على أحواله ويعتذر». [٧٨]

يمكننا القول بعد قراءة تلك الآراء التي سجلها الرحالة والكتاب العرب والأجانب في مؤلفاتهم إن موقف الإمام يحيى إزاء القوتين المتصارعتين، البريطانية والعثمانية، أثناء صراعها في الحرب العالمية الأولى كان التأني والتظاهر بالحياد المشوب بالعطف والميل إلى الدولة العثمانية خاصة وأن الوالي محمود نديم في اليمن خلال الفترة ١٩١١-١٩١٩م، كانت تربطه به علاقة طيبه، بل كان أحد الذين توصلوا معه إلى اتفاقية صلح دعان (قافين ص ٢٤٤-٢٤٥).

ما من شك أن موقف الإمام يحيى هذا يعود إلى عدة أسباب نوجز منها الآتي

أولاً: صلح دعان المنعقد سنة ١٩١١م بين الإمام يحيى والدولة العثمانية؛ كان ذريعة استند إليها الإمام يحيى في رفضه لمطلب بريطانيا انضمامه إليهم عندما عرضوا عليه ذلك بواسطة سلطان لحج وكذلك وقوفه السلبي من الثورة العربية الكبرى التي أعلنت في يونيو سنة ١٩١٦م.

---

٧٦ أنطونيوس، المرجع السابق، ص ١٥٣-١٥٤.

٧٧ نفس المرجع، ص١٨٣.

٧٨ الريحاني. المرجع السابق.ص ص١٤٧-١٤٨.

ثانياً: كان الإمام يحيى يرى أن السيد محمد الإدريسي، الذي وفد من أفريقيا[٧٩] هو المنافس الأشد خطراً عليه وعلى اليمن من العثمانيين. فقد وقع الإمام مع العثمانيين صلحاً لمدة عشر سنوات كانوا ملتزمين به؛. كما أن الإمام يدرك أن الدولة العثمانية أصبحت في محنة بعد أن تكاثر عليها أعداؤها.

ثالثاً: كان الإمام من الذين يتوجسون خيفة لا من البريطانيين وإنما من الأوربيين بصفة عامة، النصارى على حد تعبيره. فالإمام يحيى كتب قصيدة يمجد فكر الجامعة الإسلامية وذلك خلال الحرب «التركية-الايطالية ١٩١١-١٩١٢م التي وقف فيها يساند الأتراك ضد أعدائهم الكفار».[٨٠]

رابعاً: اتخذ الإمام هذا الموقف حفاظا على مصالحه الشخصية،[٨١] فهذا الموقف سيتحقق إلى أبعد مدى ممكن بالتزامه سياسة الحياد والمهادنة بين القوتين المتصارعتين في ممتلكات أجداده.

خامساً: إن ما يخشاه الإمام هو أن يتحول إلى حاكم بمشيئة الدولة البريطانية الكافرة، التي وفدت من أوربا،[٨٢] أسوة بغيره من الأمراء والحكام العرب فخشي الإمام من أن تضم بريطانيا ما تبقى من اليمن إلى ممتلكاتها ومحمياتها في اليمن الجنوبي.

سادساً: إن سياسة التأني والتظاهر بالحياد في ممارسة الإمام يحيى السياسة إزاء الأطراف المتحاربة أو إزاء التكتلات حتى في عالمنا العربي قد لازمته طوال فترة حكمه ولا أدل على ذلك من موقفه المتأني والمحايد أثناء مناقشة وإقرار ميثاق إنشاء جامعة الدول العربية في مدينة الإسكندرية سنة ١٩٤٥م.

كان من أخطر المسائل التي أثارت اهتمام البريطانيين في صراعهم مع العثمانيين في اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى موقف الإمام يحيى حميد الدين ازاءهم لأن «معظم جنود الحامية التركية المؤلفة من فرقتين كانوا أشداء ومن ذوي الخبرة، كما كانت صلاتهم الظاهرية بالسكان ودية على عكس زملائهم في الحجاز، وكان الهجوم على عدن أمرا محتمل الوقوع، فإذا وقف الإمام موقفا مؤيداً منه أو اشترك فيه أتباعه قوي

---

٧٩ Mehra, op.cit. p. 138

٨٠ Gavin, op.cit. p. 244

٨١ Wenner, op.cit. p. 44

٨٢ Mehra, op.cit. p. 183

الأمل في نجاحه».[٨٣] لقد اعتبر قافين الإمام يحيى «فتاح الموقف» فاذا أعلن الإمام الثورة على الأتراك فان مركزهم في جنوب الجزيرة العربية سيصبح معقدا حقا. وأكد أن الكثير من المحاولات بذلت لكسبه إلى جانب المعسكر البريطاني ؛ولكن الإمام اتخذ موقفا محايدا.[٨٤] وفي الحقيقة فإن الإمام أرسل في يناير سنة ١٩١٥م ممثلاً عنه إلى لحج وقابل السلطان علي بحضور اللفتينانت هارولد جاكوب حيث عبر ممثل الإمام عن اعتذار الإمام يحيى عن المشاركة في الأعمال العدوانية ضد دولة وقع معها صلحا سنة ١٩١١م ولمدة عشر سنوات.[٨٥]

إن فشل البريطانيين في كسب الإمام يحيى إلى معسكرهم قد جعلهم يتجهون للتحالف مع السيد محمد الإدريسي الزعيم الثائر في عسير[٨٦] الذي كان في حرب مستمرة ضد العثمانيين، خاصة بعد أن وقعوا صلح دعان مع الإمام يحيى. ولم يجد البريطانيون صعوبة في توقيع معاهدة مع الإدريسي تعهد فيها أن يهاجم العثمانيين ويبذل كل جهده لطردهم من قواعدهم في اليمن وبالتالي يوسع منطقة نفوذه على حسابهم، وبالمقابل تعهدت بريطانيا بحماية إمارته من أي هجوم بحري يشنه عليه أي عدو ومده بالمال والأسلحة الحربية ومنحه الحرية الكاملة في الملاحة والتعامل التجاري بين موانيه وميناء عدن، وأن يقدم أسطولها المساعدات اللازمة لدعمه[٨٧] ليتمكن من مواصلة حربه ضد العثمانيين ومنافسه الإمام يحيى.

يمكن العودة إلى عدد من الرسائل والمذكرات التي كتبها المقيمون السياسيون البريطانيون في عدن، والكولونيل جاكوب لمعرفة موقف الساسة البريطانيين في عدن والهند أثناء سنوات الحرب العالمية الأولى إزاء بعض القضايا المتعلقة بمستقبل اليمن التي على ضوئها تتخذ الخطوات الضرورية كما يراقبون باهتمام بالغ نشاطات القوى الأخرى الصديقة والمعادية على حد سواء. لقد أكد جاكوب في المذكرة التي أعدها في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥م[٨٨] أنه في حالة خروج العثمانيين من اليمن فان الموقف السياسي

---

٨٣ انطونيوس، المرجع السابق، ص ١٥٣-١٥٤.

٨٤ Gavin, op.cit. p. 243

٨٥ Jacob, op.cit. p. 159

٨٦ Gavin, op.cit. p. 244

٨٧ وهبة، المرجع السابق، ص ٣٠٨-٣٠٩.

٨٨ I.O.L., Secret, British Policy in the Yemen, Memorandum by Major General Sir George Young Husband, K.C.L.E., C.B., Political Resident, Aden, and Lieutenant-Colonel H.F. Jacob, First Assistant, Aden. Received at India Office as Enclosure in Aden Residency, Covering Letter NoC-695,dated 23rd Seo., 1915> Enclosure No.2, Memo random On the Political Policy of our Hinterland, 9 September by Lieutenant-Colonel H.F. Jacob

الحالي سوف يشهد تغييرا جذريا، فالإمام يحيى سينقل مركز قيادته جنوباً، وسوف تواجه البريطانيين صعوبات حقيقية «فالإمام له طموحاته ومن الصعب إرضائه». وتوقع جاكوب أن الإمام سيحاول أن يسيطر على المناطق الخاضعة للبريطانيين مما سيؤدي إلى اصطدامه بهم. وسوف ينحاز رؤساء القبائل المحيطة بعدن إلى جانبه إذا ما استمرت بريطانيا متفرجة.

عندما نجحت بريطانيا في إقناع الشريف حسين أمير مكة المكرمة وغيره من الأمراء والزعامات العربية بإعلان الثورة على العثمانيين نجد البريجادير والتون، القائد العام والمقيم السياسي البريطاني في عدن، يناقش الآثار المترتبة عليها في اليمن فيما لو أيد كل من الإمام يحيى والإدريسي هذه الثورة، في مذكرة أرسلها إلى سكرتير حكومة الهند البريطانية في ٢٩ مايو سنة ١٩١٦م.[٨٩] قال والتون: «إذا ما وحد الإمام والإدريسي قواتهما ضد الأتراك فانهما سيجدان صعوبة قليلة في وضع نهاية للحامية التركية في اليمن، وفي هذه الحالة فإن القوة التركية المرابطة أمام عدن إما أن تنسحب بعيدا لتقع فريسة للعرب أو سوف تستسلم لنا. وما لم يستسلم الأتراك لنا دون حرب فسوف يتقدم الإمام بطلب سيكون من العسير علينا الاعتراض عليه، وهو سيطرته على المناطق التي يحكمها الأتراك.وفي حالة غياب استعراض القوة من جانبنا فإن الإمام سيسيطر على كل الأراضي التي يحتلها الأتراك بما فيها لحج ومراكزنا الأمامية في الشيخ عثمان.ويبدو أن عملية طرده من لحج عبر الحدود القديمة ستكون في ظل الظروف الراهنة عملية عسكرية صعبة وطويلة وغير مرغوب فيها سياسيا، وبالتأكيد يصعب تنفيذها حتى تضع الحرب نهاية لكل المخاوف المترتبة على إثارة أي دعوة للجهاد ضدنا».

ولكي يتفادى البريطانيون تدخل الإمام يحيى في اليمن الجنوبي قال والتون «لتفادي هذه الفرصة على الإمام هو أن تتخذ قواتنا في عدن موقفاً دفاعياً نشطاً وأن تكون مستعدة للتقدم بقوة ضد الأتراك وتقطع عليهم خط الرجعة نحو الممرات الواقعة في شمال لحج».

ومهما يكن فان العمل العدائي البريطاني على بندر الشيخ سعيد أثار احتجاج الإمام يحيى الذي اعتبر البندر جزءا من ممتلكات أسلافه التي ورثها بفضل كونه إماماً. وقد أجابه الكولونيل جاكوب على احتجاج الإمام يحيى قائلا: «إن الضرورة العسكرية وحدها جعلت الانجليز يهاجمون الشيخ سعيد دون أن تكون لهم نوايا سياسية وان انسحابهم

---

٨٩ I.O.L., B.232, Secret, from W.M.C. Walton, Brigadier-General Office Commanding and Political Resident, Aden, to Secretary to the Government of India, the Foreign Department, Simily Headquarters, Aden, 29th May,1916

منها في أقرب فرصة سيثبت ذلك».[٩٠] وبالفعل أعطت السلطات البريطانية تعليمات بالانسحاب وبعدم تكرار ما حدث. وارتأى نائب الملك البريطاني في الهند أن أفضل طريقة لطرد العثمانيين من بندر الشيخ سعيد هي قطع إمدادات المياه التي تصلهم بواسطة الزوارق الشراعية وكذا فرضت دورية منطقة البحر الأحمر الجنوبية مراقبة دقيقة على بندر الشيخ سعيد وهاجمت الزوارق التي تجلب الامدادات إلى القوات العثمانية.[٩١]

كان الحديدة، الميناء اليمني الأكبر أهمية لولاية اليمن العثمانية،يخضع للحصار البحري والتجاري والاقتصادي من قبل البريطانيين منذ بداية الحرب العالمية الأولى. وفي يومي ٢٩و٣٠ من شهر يونيو سنة ١٩١٧م تعرض الميناء للقصف من قبل سفن الدورية البريطانية بحجة أن الحاكم العثماني للميناء رفض طلب بريطانيا إطلاق سراح أسرى حرب بريطانيين وتسليمهم. وكان الحاكم العثماني للميناء قد رفض طلب بريطانيا بإطلاقهم وتسليمهم. والحقيقة أن الحاكم العثماني رفض التهديد البريطاني قائلا إن المطالب البريطانية لا تتفق مع القوانين التي تنظم الحرب بين الأمم، وبَيّن أن القصف الذي تعرض له الميناء لم يصب الأهداف العسكرية ولكنه ألحق بالمدنيين وبشكل خاص النساء والأطفال أضراراً كبيرة، كما أن المئات من السكان قد ماتوا بسبب العطش وضربة الشمس قبل وبعد وصولهم إلى آبار المياه التي كانت على بعد ١٦ كيلومتر شرق الحديدة.[٩٢] كان البريطانيون قد فشلوا في تأمين إطلاق سراح أسراهم نظراً للتصدي الذي أبدته القوات العثمانية المدافعة عن الميناء وبالتالي فان بريطانيا وكما تعودت ادعت في وثائقها أن قصف الحديدة كان غير شرعي وقد نفذه الادميرال ويمس الذي لم يحصل لا على موافقة لندن ولا الهند.[٩٣]

لكن البريطانيين سرعان ما كشفوا عن نواياهم الحقيقة إزاء ميناء الحديدة، فبعد إعلان الهدنة مع الدولة العثمانية سارعوا إلى احتلال الميناء عنوة فجر الرابع عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩١٨م منتقمين بهذه الطريقة لفشلهم في يونيوسنة١٩١٧م.

لقد بررت بريطانيا، في هذه المرة، اعتداءها الجديد بأنها تهدف من ورائه إلى وضع الترتيبات لاستسلام القوات العثمانية في اليمن وترحيلها وتأمين إطلاق الأسرى البريطانيين، وللحفاظ على النظام في المدينة والمنطقة المجاورة في انتظار قرار خاص

---

٩٠ Jacob, op.cit. p. 159

٩١ بولدري، جون (ب.ت):العمليات البحرية البريطانية على ولاية اليمن العثمانية، ترجمة سيد مصطفى سالم، المطبعة الفنية، القاهرة، ص ٧٩.

٩٢ نفس المرجع، ص ٩٨.

٩٣ نفس المرجع، ص ٩٩.

يوضح لمن في النهاية سيعود الميناء.[٩٤] كان الإمام يحيى الذي كان يفترض أن يستلم الحديدة بعد ترحيل العثمانيين قد فوجئ بالعمل البريطاني غير المبرر لذلك سارع في الكتابة إلى المقيم السياسي البريطاني في عدن، الميجر جنرال ستيوارت، محتجا على ذلك الاحتلال. فأجاب المقيم أن البريطانيين دخلوا الحديدة للمحافظة على الأمن والنظام وسوف يسلمونها للإمام يحيى فيما بعد.[٩٥] إن هذه الإجابة لا تتضمن الهدف الحقيقي من الاحتلال البريطاني لهذا الميناء الهام وإنما مثال آخر لمراوغة البريطانيين المعتادة. والحقيقة أن الهدف من احتلال ميناء الحديدة، كما اتضح بعد ذلك،أن يكون مصير الميناء ورقة رابحة في يد البريطانيين في المساومة مع الإمام يحيى كي يعترف بوجودهم في اليمن الجنوبي وحتى لا يسبب لهم أي قلق في المستقبل.[٩٦] وكان الواسعي قد وصف الهجوم البريطاني الغادر لميناء الحديدة ونتائجه بقوله: «في هذه السنة (١٩١٨م) هجم الانكليز على الحديدة بأحد عشر أسطولا (سفينة حربية) على حين غفلة بعد طلوع الفجر من غير إعلان ولا استعداد وضربها بالمدافع وخربها، وذهبت أموال كثيرة وفر أهلها إلى التهايم في حالة يؤسف لها ولم يأخذوا معهم شيئا وكل واحد نجا بنفسه».[٩٧]

نتائج البحث

إن صلح دعان الذي وقعته الدولة العثمانية مع الإمام يحيى حميد الدين سنة ١٩١١م قد أنهى فترة من الحروب وقمع الثورات التي مثلت شراً ووبالا على شعب اليمن وسببا في تأخره وتخلفه وفقره؛ وقد التزم الإمام ببنود هذا الصلح، إذ لم يستغل ما آلت اليه الدولة العثمانية من ضعف وما تعرضت له من هزائم من قبل بعض الدول الأوربية المعتدية، كما أنه التزم الحياد المشوب بالعطف إزاءها طوال فترة الحرب العالمية الأولى.

كان البريطانيون في عدن والمناطق المحيطة بها قد واجهوا منافسة ضارية من قبل العثمانيين، ولكنهم استغلوا تدهور أحوال الدولة العثمانية فأجبروها على تحديد حدود المناطق المتنازع عليها خلال الفترة ١٩٠٢-١٩٠٥م، ثم ضغطوا عليها في الأخير من أجل التصديق النهائي على الخط الحدودي سنة ١٩١٤م.

إن فشل محاولات البريطانيين في كسب الإمام يحيى إلى معسكرهم أثناء الحرب العالمية الأولى قد جعلهم ينتقمون منه فيدعمون عدوه محمد الإدريسي ليعزز الكيان

---

٩٤ نفس المرجع، ص١٣٤.

٩٥ الريحاني، المرجع السابق، ص١٩٢-١٩٣.

٩٦ Gavin, op.cit., p. 249

٩٧ الواسعي، المرجع السابق، ص٣٣٢.

الانفصالي الذي أسسه في عسير وذلك عن طريق دعمه بالمال والسلاح ومحاصرة السواحل اليمنية بعد أن وقعوا معه معاهدة سنة ١٩١٥م.

كانت سلسلة الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا إزاء اليمن أثناء الحرب قد أضرت بشعب اليمن، الذي لم يكن طرفا في الحرب العالمية الأولى. فقد مات الآلاف من اليمنيين إما نتيجة قصف السفن الحربية البريطانية التي دمرت المنازل والمنشآت وإما بسبب الجوع والعطش والمرض نتيجة الحصار البحري الاقتصادي والتجاري؛ كما فقد آخرون زوارقهم الشراعية التي كانت مصدر رزقهم الوحيد.

إن أهم ما أسفرت عنه الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) فيما يتعلق باليمن:

تجزئة بلاد اليمن إلى ثلاثة أجزاء: الأول: اليمن الجنوبي الذي تسيطر عليه بريطانيا. الثاني: وسط اليمن والساحل وسيطر عليه الإمام يحيى باستثناء ميناء الحديدة الذي احتلته بريطانيا عنوة في ١٤ديسمبر سنة ١٩١٨م، بعد انتهاء الحرب وهزيمة دول المحور. الثالث: عسير والمخلاف السليماني الذي تمكن السيد محمد الإدريسي من إقامة كيان مستقل فيه بدعم بريطاني سافر.

يمكن القول إن الإمام يحيى حميد الدين كان بعيد النظر عندما وقف موقف الحياد المشوب بالعطف إزاء العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى، بل إن حساباته كانت موفقة إلى حد بعيد إذ أنه تمكن من أن يخلف العثمانيين في المناطق التي كانوا يسيطرون عليها، وبذلك وضع التأسيس للمملكة اليمانية التي تم الاعتراف بها والتي استمرت حتى ثورة السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢م.

إن نجاح بريطانيا في إجبار العثمانيين على الاستسلام في ولاية اليمن جعلها تستخدم حقها في التقدم إلى الحدود المرسومة بموجب معاهدة سنة ١٩١٤م العثمانية – البريطانية فتحافظ على نفوذها في السلطنات والإمارات والمشيخات في اليمن الجنوبي.

احتلال البريطانيين ميناء الحديدة الهام بالقوة ليكون ورقة رابحة في أيديهم يساومون بها الإمام يحيى حميد الدين الذي كان من المتوقع أن يطالب بحقه في حكم كل الأراضي التي يسيطر عليها العثمانيون أثناء الحرب العالمية الأولى بما فيها سلطنة لحج.

أهمية ترسانة السويس وجدة وموخا في الصراع العثماني البرتغالي بالبحر الأحمر*

أ.د. إدريس بوستان**

تعتبر السويس بالنسبة إلى العثمانيين قاعدة بحرية مهمة للحفاظ على سلامة السفراء القادمين من الشرق الأدنى والهند أثناء ذهابهم وعودتهم، وكذلك الحفاظ على الحجاج والتجار والبحار أي السواحل الإفريقية والعربية ضد الهجمات البرتغالية. أما جدة فقد كانت تعد بالنسبة إلى المسلمين أقرب نقطة من حيث الوصول إلى الأراضي المقدسة عبر الطريق البحري. لذلك فإن قاعدتي جدة والسويس كانتا من أهم الأهداف بالنسبة إلى البرتغاليين. أما موخا فقد تحولت إلى قاعدة لحماية اليمن والبحر الأحمر.

ومن المفيد أن ننظر إلى الصورة الكلية قبل البدء في تعريف الوجود العثماني في المحيط الهندي خلال القرن السادس عشر. حيث تبرز الوثائق الموجودة أن المماليك بدؤوا الصراع مع البرتغاليين وإن كان بدعم من العثمانيين. فظهور البرتغاليين في سواحل البحر الأحمر بداية من سنة ١٥٠٢م ومهاجمتهم للبحرية الإسلامية شكل تهديداً لجدة بالدرجة الأولى. ونرى أن المماليك تحركوا بهدف حماية منطقة سلطنة المماليك بعد فترة من هذه الهجمات الأولى.

في سنة ١٥٠٦م بدأ العساكر المماليك بحركة نشيطة وواعية لحماية المنطقة ضد البرتغاليين، وذلك عبر القيام بالحصون وتشييد القلاع في جدة مساحة تصل إلى ٢٠٠٠ خطوة. وعندما ازداد نشاط البرتغاليين في المحيط الهندي كان أمير حسين يستعد لإرسال الأسطول إلى عدن بعد الانتهاء من قلعة جدة سنة ١٥٠٧م.

في هذه الأثناء دخلت أكثر من ٢٠ سفينة برتغالية إلى بحر الحجاز واستولت على ممتلكات المسلمين. مما نتج عنه نقص في المنسوجات القطنية والأرز الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار في مصر. في سنة ١٥٠٧م كان البحّار التركي المشهور كمال رئيس الذي قدم إلى مصر بأسطول تحت إمرته قد جلب معه ٥٠ مدفعاً، والنحاس الضروري

---

* ترجمة من الانجليزية قام بها الدكتور زبير خلف الله.

** قسم التاريخ بآداب جامعة استانبول.

لإطلاق المدافع، وعدداً كافياً من الصناع لإنشاء الأسطول في السويس. فكانت هذه أول مساعدة تأتي إلى مصر (من العثمانيين) ضد البرتغاليين.

ازدادت حركة السفراء بشكل مكثف بين الحكام المسلمين والسلطان قنصوه الغوري الذي كان يبحث عن إمكانية التعاون ضد البرتغاليين الذين وصل عدد سفنهم في المحيط الهندي إلى ٥٠ سفينة.

وفي أثناء تواجد سفير كوجرات بالقاهرة في مايو ١٥١٠م كان سفير المماليك باستانبول علان قد عاد إلى القاهرة وقد حصل على عدد من العثمانيين بالمساعدة. وفي شهر أكتوبر من عام ١٥١٠م تعرض الأسطول العثماني إلى عاصفة هوجاء وهو يحمل مساعدات عسكرية كبيرة إلى مصر لقي فيها كمال رئيس حتفه. لذلك فقد تأخر وصول المساعدات إلى مصر. وبفضل مجهودات عدة تم تأسيس ترسانة متطورة في السويس وإنشاء أسطول قوي بها. وفي شهر يناير سنة ١٥١١م جاء السفير المملوكي يونس عادلي من استانبول بعدد من السفن محملة بعدة لوازم مثل الخشب، والحديد، والفرو، والخيط وما شابهها. وكان حميد المغربي (الرئيس حميد) الذي يعد واحداً من الرؤساء العثمانيين والذي عين قائداً للأسطول المملوكي والذي أرسل إلى استانبول في السنة الموالية من سنة ١٥١٢م قد لقي حسن القبول من السلطان سليم الأول (ياووز) ثم عاد بعد ذلك بسفن محملة بلوازم صناعة السفن، وبمقدار كبير من البنادق. وكانت هذه المساعدة العثمانية الثالثة التي قدمت إلى المماليك.

ذهب السلطان قنصوه الغوري إلى السويس لمراقبة أعمال صناعة السفن التي أولاها أهمية كبرى في سنة ١٥١٤م. وكان يوجد في السويس سلمان رئيس الذي أنشأ الأسطول رفقة ٢٠٠٠ من البحارة العثمانيين. وقد تفقد السلطان بعناية ٢٠ سفينة انتهت صناعتها هنا، وتم إنزال السفن إلى البحر في حضوره. قام السلطان الغوري مقابل هذه الخدمة بإلباس الخلعة الحمراء من القطيفة إلى الرئيس سلمان وأعطاه ١٠٠٠ دينار. كما أعطى خلعة لكل نجار وحداد ومقلف للزوارق تحت إمرة الرئيس سلمان. وكان المؤرخ ابن إياس الذي تحدث عن هذه المراسم بشكل مفصل قد أوضح أن السلطان أنفق على السفن ما يفوق ٤٠٠,٠٠٠ دينار مع الأسلحة والحديد والنحاس.

وكان السلطان الغوري خلال الثلاثة أيام التي أقام فيها قد بدأ بأول حركة مهمة من أجل تطوير السويس، مثل حفر آبار الماء، وتشييد بعض المباني، وعدد كبير من الدكاكين والمحلات، بينما كان البرتغاليون في هذه الأثناء يتابعون أخبار صناعة السفن في السويس. فمثلاً ذكر أن الصيدلي البرتغالي طوم بيرس الذي مر من المنطقة سنة ١٥١٥م أنه أنشئ هنا أسطول لمواجهة البرتغال. فقوله بأنه لا يوجد بيوت في السويس ولا حماية لها يجب أن يكون في أغلب الأحوال نابعاً من رؤية هذا حركة الأسطول.

كما أن قوله بأن هناك مسافة ثلاثة أيام بين السويس والقاهرة متطابق مع المعلومة التي أوردها ابن إياس.[٢]

وكان السلطان الغوري في أغسطس ١٥١٥م قد شيع إلى القاهرة الجيش المجهز من ٦٠٠٠ آلاف شخص انضموا إلى أسطول الرئيس سلمان الذي جُهز بمدافع وبنادق وآلات حربية أخرى. كما أنه ألبس الرئيس سلمان الخلعة وعينه القائد الأعلى للسفن. وعندما تحرك الجيش كان الرماة والطبل وعلم السلطنة يسيرون في الأمام.

في سنة ١٥١٦م قام الرئيس سلمان وباي جدة بمحاصرة عدن بعد الانتهاء من بناء قلعة في قمران. وبذلك ظهر الجيش العثماني المملوكي في البحر الأحمر، واتخذوا أهم القواعد فيه. ولكن إلى حد الآن لم يتم التمكن من رفع العوائق التي وضعها البرتغاليون للتجار، حيث ما زال قماش القطن والبشكير والجلد قليلاً بسبب الارتفاع الكبير للضرائب التي تؤخذ من التجار الهنود في ميناء جدة. لذلك فإن حركة التجارة توقفت في ميناء رشيد والإسكندرية. وعندما وصل الرئيس سلمان بعدة سفن إلى السويس والقاهرة في أغسطس ١٥١٧م بعد مدافعته في جدة استقبل من قبل السلطان سليم الأول، وقد جلب معه غنائم كثيرة ومجموعة من الأسرى البرتغاليين الذين قطعوا طريق التجار في المحيط الهندي. ولكن مجموعة الأسرى سجنت أولا لبعض الأسباب ثم أرسلت بعد ذلك إلى اسطنبول. وعندما التقى الرئيس سلمان بإبراهيم باشا في ٢ حزيران ١٥٢٥م قدم له تقريراً وضح فيه رؤيته حول اليمن. وقد ذكر في التقرير وجود ٢٩٨ مدفعاً صغيراً وكبيراً في الميناء العثماني في جدة الذي يتكون من ست سفن من نوع باشتاردة، ومن ثماني سفن من نوع قادرغة، وثلاث قلياطة وزورق واحد. ومن هذا التوضيح يتبين أن السويس وجدة كانتا قاعدتين بحريتين يدعمهما العثمانيون بشكل كبير بالأسلحة النارية وبالأساطيل.

وكان الرئيس سلمان الذي قدم إلى جدة بأوامر جديدة قد شرع في حركة فتح اليمن رفقة خير الدين باي. حيث قام بصيانة السفن في جدة بعد أن أتم فريضة الحج في تلك السنة على رأس جيش يتكون من آلاف عساكر الرماة وجنود البحرية. بعد ذلك أي في سنة ١٥٢٧م أصبح ميناء السويس المفتوح على البحر يتحكم في اليمن وعدن وزبيد.

في هذه الأثناء تم في استانبول إعداد اللوازم التي تحتاجها السفن في جدة. وفي سنة ١٥٢٧م تم تخصيص ٦٥٠ ألف أقجة لمصاريف الدفاع والأسطول في جدة التي بلغت مداخيل المرفأ فيها حوالي أربعة ملايين أقجة.

أما أمين ترسانة غلطة في استانبول علي جلبي فقد تم إرساله إلى ترسانة السويس لإنشاء سفينة للأسطول الذي سيرسو في جدة. ووفق تسجيلات محاسب الترسانة فقد

---

٢ *The Suma Oriental of Tome Pires*, Trans. A. Cortesao, (London, 1544), I, 11-12

بلغت المصاريف على السفن الميري الجديدة التي أقيمت أمام السويس ما بين أيلول ١٥٣٠م وتموز ١٥٣١م مليوني أقجة.

ورغم أن أمير أمراء مصر خادم سليمان باشا قد أخبر علي جلبي أنه أنهى مهمته سنة ١٥٤٥م إلا أن كلا من خادم سليمان باشا والأمين علي جلبي قد تعرضا للتفتيش بسبب هذه المصاريف التي أنفقت لإنشاء الأسطول.

ومما لا شك فيه فإن أنشط مرحلة عرفتها ترسانة السويس وجدة في القرن السادس عشر كانت في عهد خادم سليمان باشا الذي شكل لوازم الأسطول الذي بدأ في السويس للسفر إلى الهند في حزيران ١٥٣٨م. ومثلما يتبين في الرسائل المتعلقة بسليمان باشا فقد سافر بسبعين سفينة تقريباً. إلا أن سليمان باشا عندما وصل إلى جدة واجه أماكن صخرية في مستوى الماء بسبب الجَزْر والرياح فدخل الميناء بصعوبة.

لقد كان البحر الأحمر ساحة للبحث عن إمكانيات جديدة للتفاهم من ناحية وعرضة لهجمات جديدة من ناحية أخرى. وإذا ما كان سفير البرتغال الذي قدم إلى اسطنبول في سنة ١٥٤١م قد قام باتفاقية إلا أن العلاقات قد توترت من جديد بسبب عمليات النهب التي قام بها الأسطول البرتغالي في اليمن وعدن وزبيد وجدة بعد سنتين من هذه الاتفاقية. حيث أن سنجق باي عدن تمكن من أسر القائد البرتغالي وأرسله إلى استانبول. وفي سنة ١٥٤٤م تم توظيف ١٨٠ مدفعياً في قلعة جدة لحماية جدة بشكل جيد في تلك الفترة.

ويمكن الاستفادة بشكل كبير من دفاتر المهمة التي تضم معلومات مفصلة للغاية حول الأحداث المتصلة بجدة. كما يجب أن ننتبه كذلك إلى القرارات المتخذة لمتابعة كيف استمرت المواجهة بين العثمانيين والبرتغاليين في البحر الأحمر. لأن وحدات نقل الوثائق وإبلاغها تتحدث عن التقارير المقدمة إلى الديوان. فمثلاً نرى من خلال رسالة قائد السويس الرئيس سفر أنه تم الاستيلاء على مصاوة بواسطة أسطول مكون من ٦٠ سفينة للبحار المسمى معدي الفاسي الذي دخل في خدمة البرتغاليين وقام بإنشاء قلعة هناك.

كما أن رسائل باي جدة تخبرنا أن حرب السيطرة التي حدثت بدعم من الأسطول البرتغالي في سيلان قد استمرت في هذه المنطقة. فهذه المعلومات تبرز أن قائد السويس وباي جدة كانا يجمعان المعلومات باعتبارهما يمثلان مخفراً عثمانياً متقدماً.

وكان بيري رئيس الذي جلب لقيادة الهند قد شهد حركة كبيرة في السويس خلال سفرته الكبرى الثانية إلى الهند سنة ١٥٤٨م، وكذلك خلال سفرة خليج هرمز التي خرج إليها في ٦٠ سفينة. وفي سنة ١٥٥٩م أخبر أمين جدة أن البرتغاليين ظهروا مرة أخرى في البحار، وأنه سيتم إنهاء السفن التي صنعت في السويس خلال فترة وجيزة. حتى أن أمير أمراء مصر علي باشا تقدم بعرض إلى الديوان يقترح فيه تشكيل قيادة مستقلة في

السويس، وتعيين الرئيس سفر قائداً لليمن في ٢٠ نيسان ١٥٦٠م. كما أنه تم في ديسمبر ١٥٦١م تعيين رئيس ترسانة غلطة في تلك الفترة قورد أوغلو خضر باي سنجق باي لترسانة السويس في هذه الفترة الآمنة التي يشهدها البحر الأحمر. وقد بقي في هذه الوظيفة ثلاث سنوات. ولعلها كانت أهم خطوة للرفع من أهمية موقع السويس. حيث تم في تلك الأيام جلب الرئيس سفر سنجق باي لقيادة السويس لأن خضر باي تم تعيينه في وظيفة جديدة عن قيادة السويس. في هذه الفترة كان هناك أسطول مكون فقط من عشر سفنٍ قادرغة، وقلياطة حيث كان مستعداً لوظيفته في السويس باعتبارها كانت قاعدة مهمة جداً.

وعندما وصلت الأخبار إلى استانبول في سنة ١٥٦٤م حول الضرر الذي ألحقته السفن البرتغالية بالتجار، أرسل السلطان سليمان القانوني رسالة إلى ملك البرتغال دون سان سياستيان يحاسبه فيها على عدم احترام الاتفاقية التي أجريت بينهما، ويحتج على الهجوم الذي تعرض إليه التجار والحجاج القادمين من البحر. ولم يمض وقت طويل حتى ظهرت نتائج إيجابية لهذا الأمر. فقد زادت التدابير العثمانية، حيث تم تأسيس مقر قاعدة موخا في سنة ١٥٦٤م. ويمكن فهم سبب إيجاد العثمانيين لأسطول بحري في السويس وإنشائهم لقواعد بحرية جديدة من خلال الرسالة التي بعث بها السلطان سليمان القانوني إلى ملك البرتغال في ٢٨ محرم سنة ٩٧٣هـ (٢٥ أغسطس ١٥٦٥م)، حيث طلب منه عدم إيذاء التجار والرعايا العثمانيين من جهة الجزر والهند، وأن راحة التجار مهمة بالنسبة إليه، وأن رعايا الشرق والغرب موجودة تحت أجنحة الدولة العثمانية.

في سنة ١٥٦٧م شهدت السويس حركة أخرى مهمة من خلال أسطول المساعدة الذي تم التخطيط له للذهاب إلى آتشي في أيلول سنة ١٥٦٧م. إن ما أريد توضيحه هنا هو أنه تم تعيين قائد عام للأسطول لإدارة الرحلة وكذلك جميع التحركات البحرية مع قائد الأسطول في سفرات البحر الأحمر مثلما هو الأمر في البحر الأبيض المتوسط. حيث عين في هذه السفرة قورد أوغلو خضر باي سرداراً، أما قائد السويس محمود باي فقد عين قائداً للأسطول. وعلى أي حال فقد تم تأخير رحلة خضر الرئيس قورد أوغلو إلى آتشي بسبب ظهور تمرد في اليمن خلال تلك الفترة.

وبسبب التمرد الذي ظهر في اليمن سنة ١٥٦٨م من ناحية والتهديدات البرتغالية من ناحية أخرى برزت في الديوان فكرة تستوجب إرسال أسطول الدولة الموجود في البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأحمر، ولهذا الغرض ظهرت فكرة مشروع حفر قناة ما بين السويس والبحر الأبيض المتوسط. ففي الفرمان المرسل إلى أمير أمراء مصر للبحث حول هذا الأمر طلب منه القيام بأبحاث دقيقة من قبل مهندسين ومعماريين مختصين حول إمكانية القيام بحفر قناة بين السويس والبحر الأبيض المتوسط، وحول

طول المسافة، وكذلك حول إمكانية عبور عدة سفن جنباً إلى جنب. لكنه ثبت أن الدولة بدأت تفكر من جديد في إمكانياتها العسكرية بسبب التمرد الذي ظهر في اليمن سنة ١٥٦٨م. فمثلاً تم في السويس تثبيت ١٢,٠٠٠ قطعة حديد مدورة وبأحجام مختلفة، و ١٩٠ مدفعاً من نوع قلونبورنا، وضربزن وماشابهها. إضافة إلى هذا تم إرسال ٤,٥٠٠ بندقية وثلاثين مدفعاً ضربزن و ٧,٠٠٠ قطعة حديد مدورة. وكان يوجد في تلك الفترة ٢٥ سفينة عثمانية في اليمن.

وكان قائد الرحلة سنان باشا الذي أرسل إلى اليمن مع جيش أمير أمراء سيناء عثمان أوزدمير أوغلو قد وصل إلى اليمن عبر جدة والسويس. وتوجد هناك منمنمة خطت للرموز التاريخية في فتح اليمن رسم عليها ركوب سنان باشا للسفينة من جدة.

إن جميع هذه المعلومات تبرز أهمية السويس وجدة في الدفاع عن اليمن وفي التحركات العثمانية في المنطقة. وفي هذا الإطار أريد أن أبين كيف يمكن النظر إلى ميراث هذه المعرفة الموجودة في الرسائل المذكورة في أحكام دفاتر المهمة في الأرشيف العثماني، وفي التقارير الموجودة في أرشيف طوب قابي سراي والتي تركها لنا العديد من البحارة العثمانيين مثل أوزدمير باشا وسلمان رئيس وقورد أوغلو رئيس وسفر رئيس بعد أن أدوا مهمتهم في البحر الأحمر.

الوالي حسين حلمي باشا وسياسته الإصلاحية في اليمن ١٣١٦-١٣١٩هـ/١٨٩٨-١٩٠١م

د. أمة الغفور عبد الرحمن الأمير *

تمهيد

يدرك الكثير من المؤرخين المعاصرين مدى الاضطراب الكبير والضعف اللذين سادا الدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبرغم وضعها المضطرب، إلا أنها حاولت القيام بالعديد من الإصلاحات في ولاياتها ومن ضمنها اليمن، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن في المستوى المطلوب، فلم تكن مفيدة ولا فعالة، ونظراً لذلك تعرضت الدولة العثمانية للتدخل الأجنبي، حيث احتل الأجانب مناصب هامة في إدارة الإمبراطورية، نتيجة الامتيازات المعروفة، وتمتعوا بحقوق كثيرة أكسبتهم إياها هذه الامتيازات.[١] هذا بالإضافة إلى أن النفقات كانت أكثر من الدخول، برغم إصلاحات النظام المالي الضريبي، لهذا ازدادت نسبة الديون التي كانت فوائدها عالية، في الوقت الذي فقدت الدولة بعض مواردها، بعد أن استقلت بعض المناطق التي كانت تابعة لها، مما زاد من التدخل الأجنبي لصالح الدائنين.[٢]

وتسابق الكثير من الدول الأوروبية إلى اقتسام أملاك الرجل المريض في آسيا وإفريقيا وأوروبا.[٣]

وخلال هذه الفترة كانت الدولة العثمانية قد عادت إلى اليمن لتدخل تحت حكمها عام (١٨٤٩م) حيث سيطرت في هذا العام على المناطق الساحلية في تهامة، ثم في عام (١٨٧٢م) تمكنت من دخول صنعاء. وبذلك أصبح جزءاً كبيراً من اليمن تحت الحكم العثماني، والجزء الآخر تحت الحكم البريطاني، وبهذه اللمحة الموجزة عن أوضاع الدولة العثمانية كمدخل لدراستنا التي موضوعها "الوالي حسين حلمي باشا وسياسته

---

* أستاذ مساعد بكلية الآداب قسم التاريخ جامعة صنعاء.

١ سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، ص ٤٢.

٢ أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص٣١٧.

٣ عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، ص١٠٥٩.

الإصلاحية في اليمن خلال الفترة (١٣١٦-١٣١٩هـ/١٨٩٨-١٩٠١م)".

لا بد من إعطاء لمحة أكثر تفصيلاً أيضاً عن سياسة أحمد فيضي باشا حتى يتبين لنا ما هو السبب الذي جعل الدولة العثمانية تقوم بعزل أحمد فيضي وتعيين حسين حلمي باشا بدلاً عنه.

أوضاع اليمن خلال ولاية أحمد فيضي باشا

كان معظم الولاة الذين عينتهم الدولة العثمانية في ولاية اليمن قبل قدوم حسين حلمي باشا لا يهتمون كثيراً بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها؛ فقد كرسوا جهودهم لمنافعهم الشخصية بالدرجة الأولى، ومحاولة خدمة الدولة العثمانية ليستمر بقاؤهم في اليمن بالدرجة الثانية.

وبالرغم من ذلك فإن عدداً منهم تركوا انطباعات جيدة لدى اليمنيين، وكانت سيرتهم حسنة بين الأهالي، من هؤلاء إسماعيل حقي باشا (١٢٩٦-١٢٩٨هـ/١٨٧٩-١٨٨١م) وعثمان نوري باشا (١٣٠٦-١٣٠٧هـ/١٨٨٩-١٨٩٠م).[٤]

أما الوالي أحمد فيضي باشا الذي تولى في اليمن بين عامي (١٣٠٢-١٣٢٦هـ/١٨٨٤-١٩٠٨م) وكانت ولايته للمرة الثانية التي سبقت ولاية حسين حلمي بين عامي (١٣٠٩-١٣١٥هـ/١٨٩١-١٨٩٨م)، وكان هذا الوالي أشهر الولاة وأكثرهم شدة وجبروتاً، كان يتم توليته كلما حزُب الأمر، واشتدت الثورة حتى الحصار على القوات العثمانية وحاميتها في المدن.[٥]

وكانت اليمن في هذه المرحلة تسودها الاضطرابات والحروب، فكانت تربة خصبة لانتشار الفساد المالي والإداري، وقد تم ممارسته بأساليب وطرق وأشكال متعددة. وكان هذا الفساد هو المبرر الذي اعتمد عليه المعارضون للدولة العثمانية للتحريض والدفع بالمواطنين لمقاومة الوجود العثماني في اليمن، وأن مقاومتهم للوجود العثماني هو لإزالة الظلم والفساد المالي والإداري الذي أثقل كاهل المواطنين.[٦]

وقد وصف المؤرخ الواسعي الظلم والفساد الذي ساد فترة ولاية أحمد فيضي الثانية -أي قبل ولاية حسين حلمي- بقوله: "ولم يزل مع حاشيته في الظلم والارتشاء ما عليه مزيد، والحروب في اليمن لم تنقطع .. وكثرت الشكايا من الأهالي من السلطان فيعترضها من لا خير فيه ... وصار المأمورون من الأتراك في معاملة أهل اليمن كأنهم يعاملون

---

٤ فؤاد عبد الوهاب الشامي: العلاقات بين الإدارة العثمانية والإمام يحيى، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٢٧-٢٨.

٥ حسين العمري: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، ص١٦٣.

٦ عبد الكريم العزير: الباعث المشترك للصراع في اليمن (١٢٢٩-١٤٢٩/١٨٩٠-٢٠٠٨م)، ص٩٧.

كفاراً"[٧] ثم يقول: "وأخذ الوالي معونة من أهل صنعاء تسعين ألف ريال مع ما هم فيه من الشدة والضيق."[٨] وفي موضع آخر في أحداث سنة (١٣١٣هـ/١٨٩٥م) يقول: "أخذ الوالي -يقصد أحمد فيضي باشا- من أهل صنعاء (٢٤) ألف ريال."[٩]

إن السياسة السيئة التي اتبعها الوالي أحمد فيضي باشا قد تركت انطباعاً سيئاً لدى الكثير من اليمنيين، وانعكس هذا في كتابات المؤرخين؛ فعلى الرغم من الغلاء والقحط الذي عم كثيراً من مناطق اليمن![١٠] فإن أحمد فيضي لم يتوان في فرض المعونات والأتاوات على الأهالي، ويجمع هو ومأموروه الأموال بمختلف الطرق والوسائل.

وقد جمع أحمد فيضي لنفسه الكثير من الأموال وكل غالٍ ونفيس، فها هو المؤرخ المعاصر لفيضي يؤكد ذلك عند مغادرة الأخير اليمن بقوله: "عزم أحمد فيضي باشا بعد أن أرسل جميع أثقاله التي قد جمعها في هذه السنين من أموال عباد الله تعالى، وما كان المؤجل أن يذهب بغير أدب لما كان قد صنع من إخراب اليمن والإضرار بأهلها، فإنه ما من بيت في اليمن إلا قد دخله الخوف منه ومن أعوانه."[١١]

لقد ساد الفساد المالي والإداري في اليمن في عهد الوالي أحمد فيضي باشا، وكان الموظفون العثمانيون المقربون من الوالي يمارسون سياسة أساءت إلى الأهالي كثيراً؛ مثل مصادرة الأموال والرشوة والفساد، وفرض العقوبات غير القانونية على الأهالي.[١٢]

وكان أحمد فيضي باشا يتغاضى عن مثل تلك الأعمال غير القانونية السيئة؛ لأن كثيراً منهم كانوا اليد الطولى له لإخماد الانتفاضات التي كانت تحدث في المناطق الشمالية في اليمن. ولعل أشهرهم أحمد رشدي بك الذي تولى منصب قائم مقام في أكثر من منطقة من مناطق اليمن -كما سيأتي-[١٣] كذلك أحد المأمورين واسمه مرزاح الذي "فوضه الوالي، فلا زال يحبس هذا ويضرب هذا ويشتم هذا .. ملأ الحبس ظلماً وعدواناً"[١٤] وغيرهم آخرون سيأتي ذكرهم وأفعالهم عندما عزلهم وحقق معهم الوالي حسين حلمي باشا.

---

٧ عبد الواسع بن يحيى الواسعي: تاريخ اليمن (المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن)، ص٢٩١.

٨ المصدر السابق: نفس الصفحة.

٩ المصدر السابق، ص٢٨٥.

١٠ علي عبد الله الإرياني: الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين، تحقيق: د. أمة الملك الثور، ص٣٩٦.

١١ أحمد بن محمد الجرافي: حوليات العلامة الجرافي ١٣٠٧-١٣١٦هـ/١٨٨٩-١٩٠٠م، تحقيق ودراسة: أ.د: حسين عبد الله العمري، ص١٧٣.

١٢ عبد الكريم العزير: الباعث المشترك للصراع في اليمن، ص١٠١.

١٣ للمزيد: انظر المصدر السابق، ص ٩٨-١٠١.

١٤ الواسعي: المصدر السابق، ص٢٨٣.

ونتيجة لهذا الفساد المالي والإداري زادت الاضطرابات في اليمن، وانضم الكثير من اليمنيين إلى جانب قوى المعارضة ممثلة بالإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين، وقد حاول أحمد فيضي تهدئة الأوضاع في اليمن والحد من الحروب التي كان يقوم بها الإمام المنصور ومن معه من القبائل. ولكن دون جدوى؛ لأن الفساد كان قد استشرى.

ومن محاولاته تلك أنه استدعى العلماء والأعيان والتجار، وذكر لهم أن الواجب عليهم النصيحة والتوضيح بما يلزم، وقرأ عليهم رسالة جاءت من السلطان عبد الحميد يؤكد أنه يجب على العلماء النصيحة بطاعة الدولة العثمانية، ممثلة بالوالي والموظفين العثمانيين، غير أن العلامة أحمد بن محمد الكبسي أجاب عليه بأن: "الحدود ونحوها أهملت حتى صارت عند البداوة، فضلاً عن غيرهم ... العقدة بأن الأتراك لا شريعة لهم .. وأن المأمورين ما زالوا يظلمون الناس ظلماً بيناً، وأن هذا سبب الفساد والعناد."[١٥]

ومن الواضح أن الدولة العثمانية قد أدركت ما وصلت إليه من تدهور في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك رأت أنه لا بد من اختيار شخص يتمكن من تنفيذ سياسة إصلاحية شاملة في اليمن، وتغيير أوضاعها إلى الأفضل، مما هي عليه الآن، فلعلها لم تجد إلا حسين حلمي باشا والي (أطنه) السابق، وتعيينه والياً على اليمن، وقد توصل مجلس الصدارة العظمى بعد الاطلاع على محتوى مضبطة "تقرير" اللجنة الخاصة المقدمة بخصوص ولاية اليمن، ووافق المجلس المذكور على التقرير الذي يتضمن ثلاث نقاط رئيسية هي:

١- فصل الإدارة المدنية في ولاية اليمن عن مشيرية الجيش الهيمايوني.
٢- تعيين حسين حلمي باشا الوالي السابق لولاية أطنه والياً على اليمن.
٣- إرسال هيئة إصلاحية إلى اليمن من أجل تنظيم الإدارة المحلية.

وتم رفع التقرير إلى مقام السلطان عبد الحميد، وكان ذلك بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، وبتوقيع الصدر الأعظم رفعت.[١٦]

وصدرت الإرادة السنية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م باتخاذ التدابير اللازمة من أجل الإسراع في إرسال والي اليمن الجديد "حسين حلمي باشا" وأعضاء الهيئة الإصلاحية التي سنشير إليها لاحقاً-إلى اليمن في أقرب وقت ممكن، وأعيدت مضبطة "تقرير" مجلس الوزراء المخصوص مع الأوراق المتفرعة عنها إلى الصدارة العظمى بعد الاطلاع عليها لاتخاذ التدابير اللازمة، ويتم العمل بموجب الإرادة السلطانية الصادرة بهذا

---

١٥ الجرافي: المصدر السابق، ص ١٥٩-١٦٠.

١٦ المركز الوطني للوثائق: الوثائق العثمانية، م٢-١/١٣. وسنشير فيما بعد إلى الوثائق الخاصة بالمركز بمصطلح «م.و.ث».

الخصوص.[١٧]

وبالتالي عين ''حسين حلمي باشا'' والياً على اليمن على رأس الإدارة المدنية، وذلك بسبب فصل سلطة الجيش العسكرية عن الإدارة المدنية، بينما عين مشيراً للجيش الهيمايوني.[١٨] ولعل هذه أول خطوة خلال الوجود العثماني في اليمن يتم فيها فصل الإدارة المدنية عن السلطة العسكرية. وقد أدى ذلك إلى سوء الأوضاع، بسبب الخلاف بين الوالي والمشير، كما سنرى لاحقاً.

وعند وصول الوالي حسين حلمي باشا إلى اليمن كانت تمر بحالة اضطراب وحروب مع أتباع الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين، وبما أنه قد تم فصل الإدارة المدنية عن قيادة الجيش، فقد استمر أحمد فيضي يمارس مهامه كمشير للجيش الهيمايوني في اليمن حتى ١٤ صفر ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، عندما وصل قرار بعزله عن المشيرية، وتعيين عبد الله باشا بدلاً عنه.[١٩]

وفي يوم الأحد ٢١ صفر ١٣١٦هـ/١٠ يوليو ١٨٩٨م وصل المشير الجديد عبد الله باشا، واستقبله الوالي الجديد حسين حلمي، وكذلك المشير أحمد فيضي باشا، بينما غادر الأخير صنعاء في اليوم الثاني لوصول عبد الله باشا. واستبشر الأهالي خيراً بقدوم الوالي حسين حلمي ومغادرة أحمد فيضي. وقد عبر العلامة أحمد بن محمد الجرافي عن ذلك بقوله: ''فحينئذ استبشر الناس بعزل المذكور العرب والترك، لأنه قد عاث وظلم وأخذ أموال الناس بالباطل، وفعل أموراً شديدة.''[٢٠]

وعند وصول الوالي حسين حلمي باشا كان الوالي السابق أحمد فيضي باشا قد جهز له المنزل ''المقابل لبيت الميري، الذي فيه أحمد فيضي.''[٢١] فما هي السياسة التي اتبعها حسين حلمي باشا في اليمن؟ وهل كانت تنفيذاً لتعليمات السلطنة، وما وعد به هو من إصلاح أوضاع اليمن؟

سياسة حسين حلمي باشا الإصلاحية في اليمن

نستطيع القول هنا إن الدولة العثمانية في اسطنبول قد أدركت ما تمر به اليمن من فساد في كثير من الأوضاع، وإن ذلك قد تسبب في زيادة الاضطراب وعدم الاستقرار، لذلك

١٧ م.و.ث: الوثائق العثمانية، م٢-١٣/١.

١٨ الواسعي: المصدر السابق، ص٢٩٣.

١٩ الجرافي، المصدر السابق، ص١٧٢.

٢٠ نفس المصدر، نفس الصفحة.

٢١ مجهول: حوليات يمانية، تحقيق: عبد الله الحبشي، ص٦٤٩.

كانت جادة في إصلاح تلك الأوضاع، فعند تعيين حسين حلمي باشا والياً على اليمن، أصدر مجلس الصدارة العظمى في المحضر ذاته بأن يتم إرسال هيئة إصلاحية مع الوالي من أجل تحقيق وتنظيم الإدارة المحلية هناك.

وعلى الرغم من أن بعض المؤرخين يرى أن الوالي حسين حلمي باشا قد أوجد إلى جواره هيئة من أهل العلم والسياسة يشاورهم فيما يمكن عمله لإصلاح أمور اليمن، وأن رأي هذه الهيئة كان استشارياً محضاً[٢٢] فإن الوثائق العثمانية أثبتت أن هذه الهيئة قد تشكلت بقرار من السلطان العثماني بناء على مقترحات قدمها مجلس الصدارة العظمى، كما أنها لم تكن استشارية فحسب، بل إنه لا بد من تشاورها وتفاهمها مع الولاية في جميع إجراءاتها الوظيفية، حتى تتخذ القرارات بصورة مشتركة.[٢٣]

وقد أصدر مجلس الصدارة العظمى تعليمات للهيئة الإصلاحية هذه، موضحاً الأسباب التي أدت إلى الاضطراب والفوضى، وزيادة التمردات ضد الدولة العثمانية، والتي منها: الأحوال الإدارية السيئة، والتصرفات اللاأخلاقية، والتعسفات الواقعة على الأهالي، كل ذلك أدى إلى التمرد والعصيان من أجل الدفاع عن النفس والمال والمصلحة الذاتية.[٢٤]

وتشير المذكرة الخاصة بالتعليمات أنه إذا ما استمرت الحالة بهذه الوتيرة فسوف تنسف البرنامج الإصلاحي الذي تسعى الدولة لتحقيقه داخل الولاية بكل جد واجتهاد من أساسه، وتقضي على نفوذها ومصالحها المستقبلية فيها، وستساعد على تحقيق الأطماع الأجنبية في تلك المنطقة والمناطق الأخرى من العالم، وأن هدف السلطان هو تحقيق الأمن والاستقرار، ونشر العدل والإحسان بتأسيس إدارة رشيدة وحكيمة لتخرج الولاية من حالة الفوضى والقلق والاضطراب إلى حالة الأمن والنظام والاستقرار.[٢٥] ثم وردت التعليمات التي سنذكرها لاحقاً.

وكانت الهيئة الإصلاحية هذه والمرافقة للوالي حسين حلمي مشكلة من سبعة أعضاء من أهل العلم والسياسة، يرأسهم حسين حسني بك، وهو أكثرهم علما.[٢٦]

وفي حقيقة الأمر أن الوالي حسين حلمي كان لديه الاستعداد لتنفيذ تلك التعليمات، لأنه يتمتع بصفات إيجابية كثيرة، إذا ما قورن بمن سبقه من الولاة، حيث امتدحه كثير من المؤرخين اليمنيين، فنجد مثلاً المؤرخ الواسعي يقول: "وكان عالماً يحب العلم وأهله،

٢٢ فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢-١٩١٨م)، ص١٥٦.

٢٣ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م ٢-١/١٣.

٢٤ الوثيقة السابقة.

٢٥ الوثيقة السابقة.

٢٦ الواسعي: المصدر السابق، ص٢٩١.

فوصل اليمن وقد ألمت بها المصائب، وأهلها في فقر مدقع وحال مفجع، ففرق الأموال على أهل صنعاء الفقراء بأمر من الباب العالي... وقلع شجرة الرشوة، وعاقب عليها، ولم يحاب أحداً، وشرد أهل الظلم ... وحمد الناس أخيراً عاقبة ذلك.."[٢٧] كما أن صاحب الحوليات، الذي كان ساكناً في صنعاء، ذكر بأن هذا الوالي قد أصلح أمورها بإظهار العدالة السلطانية، وعزل الموظفين الذين أساءوا إلى الأهالي.[٢٨]

وكان حسين حلمي باشا صادقاً في تنفيذ التعليمات التي أُعطيت له ولهيئته الإصلاحية، فبعد وصوله صنعاء اجتمع مع وجهاء وأعيان وعلماء اليمن، وذكر لهم أن السلطان قد أمره أن يعمل لما فيه مصلحة اليمن، وأن يرسل إليه تقريراً يبين له ما هي أسباب الاضطرابات فيها، وأن يكون للضعفاء عوناً "ويتفقد المأمورين، ويرفع المظالم، ويزيل المآثم، ويمضي الحدود .. ففرحوا بذلك فرحاً عظيماً، حيث هو من أجلهم وبهم رحيماً، فكل أحد أقبل بما في قلبه وبثه لديه، فأصغى لكل فرد."[٢٩] وهو بذلك ينفذ تلك التعليمات، التي كان من ضمنها: أن أول ما يجب عليهم أن يتصلوا فور وصولهم صنعاء بالعلماء والأشراف والمتنورين لبيان ما يجب أن تكون عليه الإدارة اليمنية من العدل والرحمة وحسن السلوك، واستفسار أحوال وتصرفات الإدارة الحالية، التي لا تستسيغها عقولهم، ولا ترضى عنها قلوبهم، مع إعطاء الضمان المطلق لكل من يريد منهم الإدلاء بما يريد في حق الإدارة الحاضرة، لجمع المعلومات اللازمة منهم، حتى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الإصلاح الإداري المنشود تحقيقه.[٣٠]

بل إنه ذاع صيت هذا الوالي خارج اليمن، نتيجة للسياسة التي اتبعها، والصفات التي تميز بها، فنجد محمد رشيد رضا، صاحب جريدة المنار يشيد بتلك الإصلاحات وبالوالي حسين حلمي باشا. وعلقت جريدة المنار بقولها: "نسأله تعالى أن يحسن على ولايتنا البيروتية بوالٍ مثل والي اليمن ... حسين حلمي بك أفندي، الموصوف بالديانة والعفة والاستقامة، ونرجوا مثل ذلك لجميع ولايات السلطنة السنية."[٣١] وتمتع حسين حلمي بنفس الصفات والمزايا حتى بعد خروجه من اليمن، وعندما كان وزيراً للداخلية قابل الوفد الذي أرسل إلى اسطنبول سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٧م.

وبعد عودة الوفد ذكره أحد أعضائه، وهو عبد الله بن إبراهيم بمقام الإمام يحيى بن

---

٢٧ الواسعي: نفس المصدر، نفس الصفحة.

٢٨ مجهول: حوليات يمانية، المصدر السابق، ص٦٥٥.

٢٩ المصدر السابق، ص٦٤٩.

٣٠ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م ٢-١/١٣.

٣١ حسين العمري: المنار واليمن (١٣١٥-١٣٥٤هـ/١٨٩٨-١٩٣٥م). دراسة ونصوص، ص٢٨-٢٩.

محمد حميد الدين، وبأنه لم ينظر في جميع وزراء الدولة العثمانية من هو أبرع وأكمل منه.[٣٢] إلا أنه كان هناك بعض العوامل الداخلية والخارجية التي كانت تقف عائقاً أمام بعض الإصلاحات، والتي حاول تنفيذها في اليمن، سنذكرها لاحقاً.

ومن أهم تلك الإصلاحات التي قام بها في اليمن ما يلي:

أولاً: الإصلاحات المالية والإدارية

مما سبق يتضح أن الوالي حسين حلمي باشا عند قدومه إلى اليمن والهيئة الإصلاحية المرافقة له كان لديهم علم مسبق بالفساد المالي والإداري، الذي كان سبباً في اضطراب هذه الولاية، لذلك اتبع سياسة متوازنة إلى حد ما، فأقام العدل، وحاول القضاء على الفساد، بعزل المفسدين من مناصبهم سواءً كانوا أتراكاً أم يمنيين.

وكان أول ما قام به حسين حلمي باشا أنه لبس هو والهيئة الإصلاحية لبس رجال العلم المألوفة لدى الشعب اليمني، وأمر جميع الموظفين الإداريين أيضاً بالتزيي بزي العلماء والمثقفين باليمن. وكان ذلك بناء على التعليمات التي صدرت للوالي وهيئته الإصلاحية[٣٣] من الباب العالي، وذلك تفادياً لما قام به أحمد فيضي باشا سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، حيث كان قد ألزم جميع الموظفين الرسميين بلبس الزي التركي، وكذلك لبس الطربوش بدلاً من العمائم.[٣٤] ولا شك أن تصرف أحمد فيضي هذا قد أدى إلى استياء كثير من اليمنيين. وقد عبر صاحب الحوليات عن ذلك بقوله: "فعلوا ذلك خوفاً من سطوة فيضي وما لهم بها من رضا، ولكنه ساقهم القدر والقضاء."[٣٥]

وبعد وصول حسين حلمي باشا إلى اليمن، سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، أرسل تقريراً إلى الصدارة العظمى "مجلس الوزراء" وضح فيه الأسباب الرئيسية لتدهور الأوضاع في ولاية اليمن، والتي منها: سياسة الوالي السابق أحمد فيضي باشا ومتصرف عسير ونائب الحديدة، الذين أساءوا استخدام سلطاتهم، وارتكاب عدد من موظفي الولاية مخالفات كبيرة في حق الأهالي. ولم يجد هؤلاء، أي مساءلة قانونية من الدولة.

وبعد إصدار هذا التقرير أصدر مجلس الصدارة العظمى محضراً بخصوص ذلك، مؤكداً على أنه من الضروري تطبيق القانون على أي موظف يرتكب أي مخالفات.[٣٦]

---

٣٢ محمد بن محمد زبارة: أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة، ص٦٠٥.

٣٣ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م ٢-١٣/١.

٣٤ الواسعي : المصدر السابق، ص ٢٨٥.

٣٥ مجهول: حوليات يمانية، المصدر السابق، ص٦٥٠.

٣٦ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م ٢-١٧/٦.

وبذلك تمكن حسين حلمي من أن يبدأ تنفيذ سياسته الإصلاحية في المجال الإداري والمالي التي كان من أهمها عزل الموظفين الذين أساءوا استخدام مناصبهم سواء كان ذلك بالرشوة، أو مصادرة الأموال، أو القيام بسجن بعض الأهالي ظلماً.. وغير ذلك. لذلك قام حسين حلمي بعزلهم جميعاً سواءً كانوا من العثمانيين أو من اليمنيين، أما العثمانيون الذين عزلهم حسين حلمي فهم:

١ البكباشي محمد هاشم السوري، الذي عزله الوالي عن إمارة العسكر الضبطية العرب (الجندرمة). وكان سبب عزله أنه بعد وصول حسين حلمي إلى اليمن سارع أهالي صنعاء بتقديم شكاوى عديدة، بلغت ما يقرب من خمسمائة شكوى، ضد محمد هاشم، الذي كان (الياور) للوالي السابق أحمد فيضي باشا. وكانت خلاصة الشكاوى تعسفه في معاملاتهم، وظلمه لهم.[٣٧] وبعد أن عزله حسين حلمي أمر بسجنه، ثم أرسله إلى اسطنبول. وأرسل تقريراً من مركز الولاية إلى سر عسكر رضا، الذي رفعه بدوره إلى الصدارة العظمى، يشرح فيه تصرفاته السيئة، ويطلب تعيين السيد موسى بدلاً عنه، ورفع درجته، نظراً لتغطية المكان الذي تركه محمد هاشم. وقد جرت محاكمته في اسطنبول بحسب المحضر المرسل من مركز الولاية. وكان ذلك بتاريخ ٢٢ شعبان ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م.[٣٨]

وقد عبر الواسعي عن الفساد المالي والإداري الذي كان يرتكبه محمد هاشم بقوله: "إن أمر صنعاء أصبح بيد .... محمد هاشم. وكان الحل والعقد بيده، أما باب الارتشاء والعسف فقد بلغ الغاية."[٣٩]

٢ ميرزا بك، أميرالاي الضبطية الذي أمر حسين حلمي باشا بعزله وسجنه ثم محاكمته. وبعد ذلك أمر بإخراجه من اليمن.[٤٠] وكان سبب عزله ما لخصه الواسعي في أحداث ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، حيث يقول: "وأهل صنعاء في ظلم شديد من جهة مأمور خبيث، اسمه "مرزاح" فوضه الوالي فلا زال بحبس هذا، ويضرب هذا، ويشتم هذا. والشريف عنده، والوضيع على السواء. وملأ الحبس ظلماً وعدواناً. ولا يمضي يوم واحد

٣٧ الواسعي: فرجة الهموم، ص٢٩١.

٣٨ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م ٢-٦/٣٢.

٣٩ الواسعي: المصدر السابق، ص٢٨٤.

٤٠ زبارة: أئمة اليمن، ص٤٦٨.

إلا وقد ضرب جملة من الناس.[41]

٣ أحمد رشدي بك الذي تولى منصب قائم مقام في العديد من المناطق منها: قضاء كوكبان، وحجة، وعمران، ويريم. وكانت تصرفاته في كل قضاء يتولاه سيئة، ومارس كثيراً من أنواع الفساد المالي والإداري مثل: مصادرة الأموال والرشوة وفرض عقوبات غير قانونية على الأهالي في كل قضاء يعين فيه، وسببت تلك السياسة اضطرابات في كل قضاء يتولاه. وكانت كل التقارير والشكاوى التي ترفع إلى مركز الولاية يتم التغاضي عنه، لأنه كان اليد الطولى منذ ولاية مصطفى عاصم إلى فترة ولاية أحمد فيضي باشا، في الولايتين الأولى والثانية، فكان يقوم بإخماد الانتفاضات التي كانت تحدث في المناطق الشمالية.[42]

فقام الوالي حسين حلمي بعزله والتحقيق معه، ثم قام بإرساله وأوليات التحقيقات التي تم إجراؤها في ولاية اليمن إلى الباب العالي، وأحيلت إلى شورى الدولة المختص بمحاكمة مسئولي الدولة، ومراجعة الأحكام الصادرة بشأنهم من مجالس إدارة الولايات.[43]

٤ أحمد الباباني السليماني الشركسي، قائم مقام قضاء قعطبة، حيث أمر الوالي حسين حلمي باشا بعزله وإيصاله إلى صنعاء لمحاكمته.[44]

وقد سببت السياسة الإصلاحية هذه في حقد بعض الموظفين الفاسدين إدارياً ومالياً، منهم قائم مقام قضاء قعطبة، الذي قام في ٨ صفر ١٣١٨هـ/١٩٠٠م بمحاولة اغتيال الوالي أثناء دخوله مبنى الحكومة، إلا أن إصابته كانت خفيفة، حسب تقرير اللجنة الطبية المرسلة إلى اسطنبول.[45] بينما القائم مقام تم قتله في الحال.

٥ مصطفى بك السليماني، متصرف لواء تعز، ا لذي أمر حسين حلمي باشا بعزله عندما قام بجولة في كثير من أنحاء الولاية، ومنها لواء تعز، ليتفقد الأوضاع المالية والإدارية،[46] وكان وصوله إليها في شهر ربيع الأول سنة (١٣١٧هـ/١٨٩٩م)، وأجرى بها العديد من الإصلاحات. وكانت أهم خطوة اتخذها أنه أقال كثيراً من المفسدين في تعز،

---

٤١ الواسعي: المصدر السابق، ص ٢٨٣-٢٨٤.

٤٢ عبد الكريم العزير: المصدر السابق، ص ٩٨-١٠٣.

٤٣ المصدرالسابق، نفس الصفحة.

٤٤ زبارة: المصدر السابق، ص٥٢٤.

٤٥ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م١-٨٩/١٠.

٤٦ زبارة: المصدر السابق، ص٥٢٤.

وعلى رأسهم مصطفى بك، متصرف لواء تعز.[٤٧]

وكان هذا المتصرف، قد عُين في عهد الوالي عثمان باشا (١٣٠٥-١٣٠٦هـ/١٨٨٧-١٨٨٨م).و قد اتبع طرق ووسائل شتى من مصادرة أموال، وسجن، وقمع، وقتل للأهالي بغير مسوغ قانوني. وكانت هذه السياسة سبباً في تذمر كثير من الأهالي والمشائخ في اللواء، الذين أرسلوا الكثير من الرسائل الطويلة، يشكون فيها للسلطان عبد الحميد ما يتعرضون له من سوء سياسة هذا المتصرف[٤٨] التي لعلها لم تصل إلى السلطان.

وقد استمر مصطفى بك متصرفاً على تعز حتى عزله الوالي حسين حلمي باشا، حين علم بسوء سياسته، وأمر بإرساله إلى صنعاء للتحقيق معه، ثم أرسل إلى اسطنبول.

٦ محمود رؤوف، قائم مقام قضاء حراز، وقد أمر حسين حلمي باشا بعزله من منصبه، وتفتيش منزله، كما عزل أخاه، الذي كان كاتباً له في المحاسبة، وبعد ذلك تم الإرسال من وكيل والي اليمن إلى مجلس شورى الدولة يطلب فيها السماح بمحاكمة قائم قضاء حراز السابق محمود رؤوف أفندي، بسبب تجاوزاته، وارتكابه للمظالم في حق الأهالي بحسب توجيه هيئة إصلاح اليمن. وكان ذلك في ٨ ربيع الأول ١٣١٧هـ/١٨٩٩م.[٤٩]

وكان محمود رؤوف-كما وصفه بعض المؤرخين اليمنيين: "من المشهورين بالجور والارتشاء، في أعوام ولاية أحمد فيضي على اليمن"[٥٠] فصادر كثيراً من الأموال ونهب العباد."[٥١]

ولم يقتصر الأمر على المأمورين والموظفين الأتراك، لكنه أيضاً عزل بعض الموظفين اليمنيين، والذين قُدمت ضدهم شكاوى على الوالي، لسوء سياستهم، ومنهم على سبيل المثال وبحسب ما أسعفتنا به المصادر التي بين أيدينا -السيد علي بن محمد المطاع الصنعاني، ناظر الأوقاف الداخلية بصنعاء، وعضو مجلس إدارة الولاية. وقد قام حسين حلمي باشا بعزله بعد وصوله صنعاء.[٥٢] وكان المطاع صديقاً لمحمد هاشم السوري- الذي سبق أن ذكرنا عزله من قبل الوالي، ولعل المطاع اتبع سياسة سيئة مع الأهالي؛ إذ أن صاحب الحوليات المعاصر لهذه الفترة-يذكر أن بعض المتضررين من سوء سياسة

---

٤٧ محمد المجاهد: مدينة تعز غصن نضير في دوحة التاريخ العربي، ص١٧٤-١٧٥.

٤٨ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م ٢-٥/٩٩.

٤٩ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م ١-٤٣/٧.

٥٠ زبارة: المصدر السابق، ص٤٦٨.

٥١ الجرافي: المصدر السابق، ١٧٧.

٥٢ زبارة: المصدر السابق، ص٤٦٨.

المطاع قدموا شكاوى إلى الوالي في اليوم الثالث لوصوله إلى صنعاء، وذكروا له ما قام به من مصادرة لأموالهم، وأنه قطع عليهم المواساة والمقررات "وأحصى ما لديهم عدداً"[٥٣] بل إن البعض منهم لقيه بالشكوى من المطاع إلى الحيمة،[٥٤] فلم يكن من الوالي إلا أن أمر بعزله، وترك اختيار ناظر للوقف لعلماء صنعاء، وأن ينتخبوا من يرونه مناسباً لهذه الوظيفة، فاختاروا ثلاثة من علماء صنعاء هم: القاضي محمد عبد الملك الآنسي، أو القاضي حسين بن علي العمري، أو القاضي أحمد بن محمد الجرافي،[٥٥] فأمر الوالي حسين حلمي بالسهم بينهم، لكن الآنسي أصر على الامتناع محبة في العلم، ورفضاً للرئاسة والولاية، فتم الاتفاق على اختيار حسين بن علي العمري ناظراً للوقف، وأحمد بن محمد الجرافي ناظراً للوصايا الموقوفة على العلماء والمتعلمين والفقراء ونحوهم.[٥٦]

أما المطاع فقد أمر الوالي -بعد عزله- بأن يتم سجنه في سجن قصر صنعاء، وتم التشديد عليه في السجن. وبعد تفتيشه عثر على ثلاثمائة جنيه ذهباً إنكليزياً، فأمر الوالي بأخذها منه، وأعطاه سنداً رسمياً من الحكومة، ليتقاضاها منها بعد خروجه من السجن.[٥٧] ومكث المطاع في السجن حتى استلم أتباع الإمام يحيى صنعاء سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، بعد خروج العثمانيين منها.[٥٨]

ولم يكتف حسين حلمي باشا بعزل الموظفين الرسميين لكنه أيضا قام بعزل الكثير من المشائخ في أنحاء الولاية، وكف أيديهم عن استلام الزكاة، وتحصيل أموال الحكومة. وأمر بتعيين عدد كبير من العارفين لخرص (لتقدير) أموال الزراعة في كل ناحية. وأن يختار أهالي كل قرية أحدهم للاشتراك مع الخارص المعين من الحكومة لتقدير اللازم على كل فرد من أهل تلك القرية، وأن لا يكتب الكاتب المعين من الحكومة مع الخارص إلا إذا ما اتفقا معاً على تقديره، فإن اختلف عدل الحكومة وأمين الرعية يتم إرسال الكاشف المختار. وأصبح كل فرد يدفع ما عليه من الزكاة إلى الحكومة بدون واسطة

---

٥٣ مجهول: حوليات يمانية، المصدر السابق، ص٦٥٠.

٥٤ المصدر السابق، نفس الصفحة.

٥٥ زبارة: المصدر السابق، ص٤٦٨.

٥٦ المصدر السابق، نفس الصفحة.

٥٧ لو قارنا بين ما حدث لمفتي تعز، القاضي يحيى بن أحمد المجاهد في عهد الوالي عثمان باشا (١٣٠٥هـ/١٣٠٦هـ/١٨٨٧-١٨٨٨م)، وكيف تمت مصادرة أمواله وسجنه ظلماً وعدواناً، وبين السياسة التي اتبعها حسين حلمي مع هؤلاء الأشخاص الذين ارتكبوا فساداً مالياً وإدارياً لوجدنا فرقا شاسعاً بين سياسة حسين حلمي ومن قبله. للمزيد انظر بحثنا عن (سياسة العثمانيين إزاء من تعاقب معهم. يحيى بن أحمد المجاهد نموذجاً)، في مجلة جامعة صنعاء للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس، ص ١٦٦-١٨٥.

٥٨ زبارة: المصدر السابق، ص٥٢٥-٥٢٦.

المشائخ، والذي لا يتمكن من إيصالها فعن طريق العاقل الأمين.[٥٩] وبذلك يكون الوالي حسين حلمي قد منع المشائخ عن التدخل في أمر تحصيل أي مستحقات للدولة من الأهالي، وكف أيديهم عن ظلم الرعية.

وقد أشاد به المؤرخ الإرياني الذي كان من أتباع الإمام المنصور، ومن المقربين منه خلال انتقاده لسياسته، بسبب عزله للمشائخ حيث يقول: "وفي هذا العام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م) أظهرت العجم العدالة، وعزلوا المشائخ، ونصبوا عقالاً في كل قرية."[٦٠] لكنه يرى أن الأمور زادت اضطراباً بعد عزلهم، لأن سطوتهم على الأهالي أصبحت كبيرة جداً في الفترة السابقة لحسين حلمي، ويشير الإرياني إلى ذلك بقوله: "لأن العجم كانوا قد فوضوا إليهم أمور الرعية وملكوهم رقابهم، حتى عظمت البلية، ولم يخشوا من بطش رب البرية. ومن شكا ضرورته إلى العجم ردوه إلى الشيخ المكرم، ينزل بساحته ما أراد من النقم، حتى ثقلت وطأة المشائخ."[٦١] وصاروا يأخذوا الريال للدولة وعشرة ريال لهم."[٦٢]

ورغم كل ذلك فقد حاول حسين حلمي الحد من الفساد الذي كان يرتكبه هؤلاء المشائخ، وخاصة في المناطق الجنوبية من ولايته، وبعض المناطق الشمالية، التي كانت تحت سيطرة الدولة. فنجده على سبيل المثال-يأمر بإرسال الشيخ عبد الوارث، الذي كان من كبار مشائخ اليمن الأسفل إلى صنعاء، وسجنه في قصر صنعاء،[٦٣] وكذلك الشيخ البخيتي والشيخ أبو هادي وغيرهم، حتى امتلأ السجن، فأمر بإرسالهم إلى الحديدة.[٦٤]

ولم يكن يتهاون إزاء من يرتكبون أي جرائم، أو مخالفات قانونية سواء كانوا يمنيين أو أتراكاً.

ونتيجة لهذه السياسة فقد أشاد به كثير من المؤرخين اليمنيين، المعاصرين له، لأنه حاول إصلاح أوضاع الولاية باستئصال الفساد المالي والإداري، وإقامة العدل، بالإضافة إلى تواضعه، حيث كان يدخل إليه كل من أراد أن يعرض عليه أمراً ما، ولم يحتجب مثل بعض الولاة السابقين.

وكان حسين حلمي على علم بأن الوالي السابق أحمد فيضي قد عزل بعض الموظفين اليمنيين، الذين لم يتفقوا مع سياسته لذلك عينهم في وظائف مناسبة، منهم:

---

٥٩ المصدر السابق، ص٦٠٢-٦٠٣.

٦٠ الإرياني: المصدر السابق، ص٤٧٩.

٦١ نفس المصدر، ص٤٠٩.

٦٢ نفس المصدر، ص٤٧٩.

٦٣ زبارة: المصدر السابق، ص ٥٢٦.

٦٤ مجهول: حوليات يمانية، المصدر السابق، ص٦٦١.

٤ علي بن محسنٍ إسحاق، لم يزل في صنعاء بدون وظيفة إلى أن عُزل أحمد فيضي. فاستبشر بعزله مؤرخاً دخول سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م بقوله: "مَنَّ الله علينا بزوال أحمد فيضي."[٦٥] غير أنه توفي بعد وصول حسين حلمي، ولما علم حسين حلمي بذلك أمر بتعيين ابنه محسن بن علي بن محسن إسحاق كاتباً في بعض دوائر الحكومة بصنعاء.[٦٦]

٥ كان أحمد فيضي قد رفض تعيين أحمد بن محسن العفاري في أي عمل للدولة، فلما وصل حسين حلمي أمر بتعيينه في مخزن قضاء يريم، واستمر بها إلى أن توفي سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

٦ قام بتعيين حسين بن علي شرف الدين الكوكباني ومحمد البلسة الصنعاني ويحيى بن إسماعيل الردمي وآخرين ضباطاً لطابور أسماه "الطابور السيار" من الضبطية العرب، ليقوموا بتحصيل ما تبقى من أموال عند الأهالي للدولة، بطريقة أكثر رقياً، وبعيداً عن تعسف العسكر. ومنع العسكر الأتراك وقادتهم عن التدخل في ذلك. وشدد على منع جميع المأمورين من الرشوة وبالغ في معاقبة الراشي والمرتشي بصورة جعلت اسم الرشوة –لدى الكثيرين– الذنب الأكبر، الذي لا يغتفر، بعد أن كانت همزة وصل للوصول إلى معظم الوظائف والأعمال.[٦٧]

٧ أعاد القاضي حسين بن علي العمري إلى وظيفته السابقة ناظراً للوقف الداخلي، الذي تولاه لسنوات عديدة، حتى عزله أحمد فيضي باشا وعين بدلاً عنه علي بن محمد المطاع، كما أسلفنا.

٨ أمر بإخراج الرهائن من السجن، الذين كان قد أمر بسجنهم الوالي السابق أحمد فيضي.[٦٨]

٩ بعد وصوله اليمن بحوالي أربعة أشهر أمر بقبول عسكر خيالة وجندرمة (مشاة) من

---

٦٥ زبارة: المصدر السابق، ص٤٧٧.

٦٦ نفس المصدر، نفس الصفحة.

٦٧ نفس المصدر، ص٦٠٣.

٦٨ الجرافي: المصدر السابق، ص١٦٩.

أبناء اليمن، وأمر بإعطائهم الزي العثماني.[٦٩]

وقام الوالي حسين حلمي بجولة استطلاعية - إن جاز التعبير - ليتفقد الأوضاع المالية والإدارية بنفسه، وذلك في ربيع الأول سنة (١٣١٧هـ/١٨٩٩م)، حيث اتجه إلى عدد من الأقضية مثل: آنس وذمار ويريم وإب، ولواء تعز. وعزل بعض الموظفين العثمانيين وبعض المشائخ، الذين استغلوا وظائفهم وأساءوا إلى الأهالي.[٧٠]

وقدم الوالي طلباً إلى مقام مشيخة الإسلام بالسماح للولاية بتعيين نواب شرعيين في القضوات والنواحي من العلماء والفقهاء اليمنيين، وبعد التأكد من قدرتهم على القيام بالأعمال التي ستوكل إليهم في النيابات، وذلك من خلال عمل امتحان لهم، واختيار أصحاب الكفاءة، والرفع إلى اسطنبول لإصدار قرار بتعيينهم. وأنه بالإمكان تدريبهم على طرق كتابة الصكوك، والتعامل مع القضايا الجديدة عليهم، وصرف مرتباتهم من إيرادات المحاكم الشرعية التي سيعملون بها.[٧١]

ومما هو جدير بالذكر أن الدولة العثمانية قد حرصت على التأكيد على الإصلاح المالي والإداري، اتضح ذلك من خلال التعليمات التي أعطيت للوالي ورجال هيئته الإصلاحية الذين كانوا على استعداد لتنفيذ التعليمات -كما رأينا-.

وتتلخص تلك التعليمات[٧٢] في هذا الجانب فيما يلي:

١ اعتبار الرشوة، وإيقاع الجور والظلم على الناس وأخذ النقود فوق التكاليف إجراماً ومسئولية خطيرة سواءً وقع ذلك من موظفي القضاء والإداريين أو من العسكريين أو موظفي المالية، لذلك يجب إجراء التحقيقات اللازمة لمعاقبة المجرمين الحقيقيين.

٢ بيان من اشتهروا بالسوء والخسة بين الناس بسبب سوء أعمالهم، وإن لم يكونوا أصلاً في عدد المتهمين بالإجرام، وذلك لتبديل من يستحق التبديل، وإجراء التحقيق والعقوبات القانونية في حق من يستحق ذلك، مع وصول أوراق التحقيق والأسماء إلى اسطنبول.

٣ إذا ما وجد بين المتهمين بالإجرام بشكل واضح عن طريق التحقيق الذي أجري

---

٦٩ مجهول: حوليات يمانية، المصدر السابق، ص٦٦٠.

٧٠ زبارة: المصدر السابق، ص٥٢٣-٥٢٤.

٧١ يلد يرم آغان اوغلو وآخرون: اليمن في العهد العثماني، ترجمة: فؤاد الشامي، ص١٠١.

٧٢ م. و.ث: الوثائق العثمانية، م ٢-١٣/١.

في حقهم من يستحق الفصل من عمله بصفة نهائية وسريعة، وبشكل جاد، فيتم إجراء ذلك فوراً، حسب النظام، مع سرعة إرسال تقرير عن أسباب الفصل إلى الباب العالي.

٤ على الهيئة الإصلاحية أن تقوم بوضع التغييرات اللازمة لمنع أخذ النقود فوق طاقة المكلفين، وأكثر من المقدار المحدد حسب قانون الجبايات، وحسب مقدار واردات الولاية وأنواعها، من حيث القلة والكثرة. وعليه فإن التكاليف الضريبية، التي يمكن أن تأتي مغايرة لهذا الغرض النبيل، يجب أن تغير بصورة تدريجية وبإصرار.

٥ يجب تعيين أبناء اليمن في الوظائف الحكومية، كل حسب طاقته واستعداده، وفي الأماكن التي يمكن استخدامهم فيها. وعدم منعهم وإبعادهم عن ثمرات الدولة ونعمها، مع إجراء قاعدة التحليف أمام القاضي في حق من يقبل العمل أو الوظيفة، حسب ما هو معمول به لدى الدولة في مجال التوظيف.[٧٣]

ثانياً: سياسة حسين حلمي الإصلاحية في المجال الاقتصادي

عند وصول الوالي حسين حلمي والهيئة الإصلاحية إلى اليمن، كانت كما وصفها الواسعي: "قد ألمت بها المصائب، وأهلها في فقر مدقع وحال موجع"[٧٤] لذلك بعد وصوله اهتم بتوزيع المساعدات المالية على الفقراء والمساكين.[٧٥] كما منح بعض الرعايا، الذين لم يتمكنوا من زراعة أراضيهم، لعدم توفر البذور لديهم قرضاً ليشتروا به البذور اللازمة، على أن يسددوه عند استطاعتهم.[٧٦]

أما الذين تمت مصادرة أموالهم ظلماً في الفترة الماضية، ولديهم الأدلة بذلك، فأمر بإعادتها إليهم "لأنه غير راض بالظلم، وإن كان متقدم."[٧٧]

الخطوة الثانية التي اتخذها حسين حلمي لمواجهة الفقر والمجاعة التي ظهرت في اليمن بسبب الجفاف أنه راسل الباب العالي بعد وصوله اليمن يشرح المجاعة، وكيف أثرت على سكان اليمن الذين يبلغ تعدادهم حوالي خمسة أو ستة ملايين نسمة، حتى أن بعض ذوي الحاجة راحوا يهجمون على محلات التجار، وأنه لا بد لمواجهة تلك

---

٧٣ م. و. ث، الوثائق العثمانية، م ٢-١٣/١.

٧٤ الواسعي، فرجة الهموم، ص٢٩١.

٧٥ مجهول: حوليات يمانية، المصدر السابق، ص٦٥٥.الإرياني: المصدر السابق، ص٤١٠.

٧٦ مجهول: المصدر السابق، نفس الصفحة، الجرافي: المصدر السابق، ص١٨٢.

٧٧ الجرافي: نفس المصدر، نفس الصفحة.

المجاعة من توزيع ثلاثة ملايين أقة (٣,٨٤٦) طن من المؤونة، ومليون أقة (١,٢٨٣) طن، من الأرز، وتولت خزانة المالية بصرف المبلغ اللازم، فيجري شراء ذلك من اسطنبول وولايتي بغداد والبصرة، ثم أرسل تباعاً. ويمنع تحصيل رسوم جمركية على ذلك حتى يتم القضاء على المجاعة، ويجب توزيع هذه المساعدات على الأهالي عن طريق لجان يجري تشكيلها من بينهم في كل منطقة. وصدرت الإرادة السنية بالموافقة في (١٨٩٨/٥/١٧م).[٧٨]

وقد أشار المؤرخ الجرافي إلى ذلك، حيث ذكر أن السلطان لما بلغه ما نال الناس في اليمن من المجاعة أرسل من مصر وغيرها بدقيق وقمح وأرز.[٧٩]

ولم يأل حسين حلمي جهداً في مراسلة الباب العالي والمطالبة بمساعدة اليمن على إقامة المشاريع التي هي بحاجة إليها، وقام بتنفيذ العديد منها، فقد تناولت إحدى الوثائق العثمانية تقريراً آخر أرسله الوالي إلى اسطنبول في (٣ أغسطس ١٨٩٩م) بخصوص احتياجات الولاية من المشاريع العامة؛ لأن أراضيها قابلة للزراعة والإعمار. ويذكر في هذا التقرير بأنه قد سبق أن رفع بتقرير إلى الباب العالي بالاحتياجات الضرورية للولاية، والتي أهمها: إصلاح الشئون المالية والإدارية، وإنشاء خط سكة حديد بين مدينة صنعاء ومدينة الحديدة، الذي سُيستفاد منه في زيادة الموارد التجارية ونقل الجنود والمهمات العسكرية بطريقة آمنة وسريعة، ثم يشير التقرير إلا أنه على الرغم من عدم وجود امتيازات للأجانب في ولاية اليمن، فإنه لا يوجد مانع من قيام شركة ألمانية لا تهدف إلى أغراض سياسية بتنفيذ المشروع، شريطة أن يكون العمال والموظفون من أهالي اليمن.[٨٠]

واهتم حسين حلمي باشا بالمطالبة ومن ثم تنفيذ مد خطوط التلغراف من صنعاء إلى بعض المناطق الهامة التي لم يصلها. وبناء على التقارير المرسلة من ولاية اليمن حول مد خطوط التلغراف فقد تمت الموافقة على تمديد خط التلغراف من صنعاء إلى عمران في محرم سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٨م، واعتماد مصاريف التأسيس، والمصاريف الدائمة للصيانة والإشراف.[٨١] كما تمت الموافقة على مد خط تلغراف إلى قضاء حجور، لأهمية موقعه، ولبعده عن مركز الولاية، على أن يتم جلب المواد اللازمة للتمديد من أوروبا.[٨٢]

وكان حسين حلمي قد رفع إلى الباب العالي بخصوص مد خطوط التلغراف إلى

---

٧٨ يلديرم آغان أوغلو وآخرون: المصدر السابق، ص٥٤.

٧٩ الجرافي: المصدر السابق، ص١٧٤.

٨٠ يلديرم آغان أوغلو وآخرون: المصدر السابق، ص٢١٢.

٨١ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م ٢-١/٣٥.

٨٢ يلد يرم آغان أوغلو وآخرون: المصدر السابق، ص٢١٧.

مختلف المدن والمراكز في ولاية اليمن وأن خط التلغراف في مدينة صنعاء ومدينة الحديدة جاهز لكنه يحتاج إلى تغيير نوع الخطوط. وكانت الخطة المقترحة هي مد الخط من صنعاء إلى تعز وإنشاء مبنى للتلغراف في مدينة مفحق، ويتم التمديد على النحو التالي: من صنعاء إلى ذمار تسعون كم، ومن ذمار إلى يريم ٣٠ كم، ومن يريم إلى إب ٦٠كم، ومن إب إلى تعز ٦٠كم، والمجموع ٢٤٠كم. واقترح أنه من الأفضل جلب المواد اللازمة للخطوط الجديدة والخطوط التي تحتاج إلى ترميم وإصلاح من أوروبا. وصدرت الموافقة من السلطان في ١٩ مايو ١٩٠١م.[٨٣] ولم ينفذ المشروع إلا بعد استقالة حسين حلمي، في فترة ولاية عبد الله باشا.[٨٤]

واهتم حسين حلمي أيضاً بإنشاء العديد من المرافق الحكومية، ليس في صنعاء فحسب، بل في غيرها من المناطق، فنجده يرسل إلى الباب العالي في سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م طلباً بخصوص ضرورة إنشاء مبنى حكومي في ناحية جزيرة كمران، لأن مدير الناحية يجب أن يستقر في الجزيرة للإشراف على سير الأعمال فيها، وللحجاج الذين كانوا يصلون إليها من الهند وجاوة، حيث كانوا يقيمون في عشش، وأن المبلغ المطلوب لإنشاء المبنى يقدر بـ (٢٥٠٠٠) قرش، وسيتم اعتماد ذلك في ميزانية الولاية لعام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م.

وقد وافق السلطان على ذلك، وصدرت الإرادة السنية بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٠٠م.[٨٥] ولعل اعتماد بعض هذه المشاريع من ميزانية الولاية دليل على تحسن الوضع الاقتصادي نوعاً ما مقارنة بالفترة السابقة، وأنه بعد القضاء أو الحد من الفساد المالي والإداري، أصبحت مستحقات الولاية تصب في خزانتها. وما يؤيد هذا أيضاً المحضر الذي أرسلته الهيئة الإصلاحية إلى اسطنبول بخصوص الموافقة على إنشاء مباني حكومية في الألوية والأقضية والنواحي، على أن تكون المرحلة الأولى لمراكز الأقضية.

وقد تم تقدير التكاليف المتعلقة بهذه المشاريع بـ (٨١٥٠٠قرش) وسيتم اعتماد تلك المبالغ من موازنة الولاية. وصدرت الموافقة من السلطان في ٢٣ ربيع الأول ١٣١٩هـ/١٨ أغسطس ١٩٠١م.[٨٦]

كما قام حسين حلمي بإنشاء مبنى للحكومة في ناحية جبل الشرق التابعة لقضاء آنس.[٨٧]

---

٨٣ نفس المصدر، ص٢١٩.

٨٤ زبارة: المصدر السابق، ص٦٤٣.

٨٥ يلد يرم آغان أوغلو وآخرون: المصدر السابق، ص٢٨٦.

٨٦ نفس المصدر، ص٢٩٠.

٨٧ نفس المصدر، ص٢٠١.

أما في صنعاء فقد أرسل الوالي تقريراً إلى اسطنبول يذكر فيه أن المباني التي تم استئجارها في صنعاء، لتكون مقرات لدوائر العدل والضبطية والبوليس بعيدة عن بعضها البعض، أما المبنى الذي يستخدم مقراً للحكومة فقد تهدم، ولم يعد صالحا لتلبية الحاجات، لهذا فإن الأمر يقتضي إقامة مبنى جديد بدلاً عنه. وقد وافق السلطان على ذلك في فبراير ١٨٩٩م.[٨٨] ثم قام حسين حلمي ببناء مبنى الحكومة في صنعاء، وتم افتتاحه سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م. وقد أشار المؤرخ زبارة إلى ذلك بقوله: "وعَمَرَ حسين حلمي دار الولاية الفخمة في ميدان قصر صنعاء، وأرخ بعض النبلاء عام إكمالها بعبارة (حسنت مستقر) سنة ١٣١٨هـ."[٨٩]

وقام أيضاً بعمارة باب شرارة[٩٠] وبناء المدبغة لدبغ الجلود في منطقة شعوب، شمالي صنعاء.[٩١]

أما في مجال الزراعة فقد أولاها حسين حلمي اهتماماً منذ وصوله، حيث منح بعض المزارعين قروضاً -كما سبق أن ذكرنا- وقام بتطوير بعض المنتجات الزراعية في الولاية مثل زراعة البطاطس، حيث تم إرسال تقرير من الولاية إلى اسطنبول بأن أراضي ولاية اليمن صالحة لزراعة كمية أكبر من البطاطس، وذلك بحسب التجربة العملية، لذلك لا بد من تشجيع المزارعين على زيادة الكمية التي يمكن أن تزرع من هذا المحصول، ويمكن إعفاء المزارعين الذين سينفذون التوجيه من العشور لمدة عشر سنوات. وقد وافق السلطان على محضر الصدارة العظمى، بناء على التقرير المرسل من ولاية اليمن، بخصوص ما سبق في ٢٠ فبراير ١٨٩٩م.[٩٢] وتم الاهتمام في هذه الفترة بضرورة تحسين محصول القطن في قضاء زبيد ومنطقة تهامة في ولاية اليمن. وقد وافق السلطان على ذلك، وأمر باستيراد سلالة جيدة من بذور القطن من أمريكا، وغيرها من الدول، وتوزيعها على الفلاحين في اليمن بدون مقابل، وذلك بتاريخ ٢٢ إبريل ١٩٠٠م.[٩٣]

ونتيجة لتطور زراعة البن وجودته في اليمن فقد كان يتم إرسال أجود أنواع البن إلى اسطنبول، فهذه رسالة من الوالي حسين حلمي باشا حول إعداد وتجهيز حوالي (٥١٢,٨) كج، من بن الدرجة الأولى، ثم وضعه في عبوات خاصة جداً وتقديمه للسلطان. ويذكر الوالي في رسالته بأن البن اليمني من النوع الفاخر، وأنه يزرع في مناطق عديدة، منها:

---

٨٨ نفس المصدر، ص٢٠٨.

٨٩ زبارة: المصدر السابق، ص٦٠٤.

٩٠ مجهول: حوليات يمانية، المصدر السابق، ص٦٦١.

٩١ زبارة: المصدر السابق، ٦٠٤.

٩٢ يلد يرم آغان وآخرون: المصدر السابق، ص٦١.

٩٣ نفس المصدر، ص٦٣.

بني مطر في ناحية بلاد البستان، وجبل الشرق التابع لقضاء آنس، وفي ناحية عمر، التابعة لقضاء حرض.[٩٤]

وقدمت الهيئة الإصلاحية في اليمن طلباً، في تقرير أرسل إلى الصدر الأعظم، بخصوص ضرورة إقامة غرفة تجارية لمنتجي البن، لحمايتهم من جشع التجار والسماسرة، وقد تمت الموافقة من السلطان على ذلك في ٣ مايو ١٨٩٩م.[٩٥]

وبخصوص بناء مستشفى في صنعاء فقد أرسل حسين حلمي إلى مكتب السلطان في ٢٣ صفر ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، يطلب المساعدة لتنفيذ مبنى مستشفى الغرباء، الذي تم إعادة تأسيسه مجدداً.[٩٦] وقد أشار إلى ذلك المؤرخ المعاصر لهذه الفترة صاحب الحوليات بقوله: "أوجد مستشفى للغُرْب (الضعفاء والغرباء)، وهي شرقي مسجد توفيق، وتثبت ورأيت الأمراض فيها، وأكلهم وشربهم مقرر من الدولة."[٩٧]

أما تعليمات الدولة التي وضعتها للوالي وهيئته الإصلاحية في هذا المجال فقد تركزت في الآتي:

١ تحري الوسائل والأسباب التي تدفع إلى ترقية الأمور الزراعية والتجارية، وتزيد الموارد والثروات.

٢ تحقيق النهضة الشاملة في البلاد، وتعبيد الطرق والمعابر، والتوصل إلى الأسباب التنظيمية لوسائل النقل.

٣ العمل من أجل إنشاء سكة حديدية داخل الولاية عن طريق شركة لا تمتلكها إلا الدولة، ولا تخدم إلا بإرادة الدولة.[٩٨]

فهل نفذ حسين حلمي باشا والهيئة الإصلاحية التعليمات التي أعطيت لهم من الباب العالي أم لا؟

---

٩٤ نفس المصدر، ص٦٥.

٩٥ نفس المصدر، ص١٠٩.

٩٦ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م١-٩٤/٧.

٩٧ مجهول: حوليات يمانية، المصدر السابق، ص٦٦١.

٩٨ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م٢-١٣/١.

سياسة حسين حلمي الإصلاحية في مجال التعليم

إن الوالي حسين حلمي من الولاة الذين أولوا الحياة العلمية اهتماماً كبيراً. وكان محباً للعلم والعلماء. ولما كانت السلطنة العثمانية قد أدرجت ضمن التعليمات السابق ذكرها ضرورة تعميم العلم والمعارف، التي هي رمز التمدن والحضارة والرقي في جميع أنحاء الولاية ببناء المدارس الرشدية بالقدر الكافي وإنشاء المدارس الصناعية، ليعم نفعها في جميع أنحاء البلاد.[٩٩] لذلك كان لزاماً على الوالي والهيئة الإصلاحية تنفيذ تلك التعليمات، وفي حقيقة الأمر أن المؤرخ زبارة قد وصفه بأنه أشد الولاة "حرصاً على إنفاذ السياسة التركية واستمالة قلوب الذوات، بصورة دقيقة ومظاهر خلابة."[١٠٠] إلى جانب ذلك، فإن هذا الوالي لما اتصف به من الصفات التي سبق ذكرها، فقد كان حريصاً على إصلاح أوضاع ولاية اليمن، التي كان من أهمها مجال التعليم. إذ أنه بعد وصوله حاول معرفة سير العملية التعليمية، لطرح ذلك على السلطان، ثم أعد مع الهيئة الإصلاحية تقريراً مفصلاً عن التعليم في اليمن وأرسلوه إلى الصدر الأعظم، حيث بيَّن التقرير تدني مستوى التعليم في اليمن، وأنه يجب إصلاح مكاتب الصبية، ويلزم وجود مدرسة ابتدائية في كل قرية، يزيد عدد سكانها عن خمسين عائلة، وإقامة مدرسة رشدية في كل مركز من مراكز الأقضية، كما يلزم إقامة مدرسة صناعية في مدينة صنعاء، وأخرى في مدينة الحديدة.[١٠١] وتم الإرسال من اسطنبول إلى الولاية بأنه قد تمت الموافقة من السلطان على إنشاء مدارس صناعية في مدينتي صنعاء والحديدة، ومدرسة رشدية في مركز كل قضاء. ويجب تأمين احتياجات هذه المدارس التي ستنشأ، كما يجب أن يتم إنشاء مكتب ابتدائي في كل قرية، ودار معلمين في كل لواء (سنجق) مع العمل على توفير المرتبات المناسبة للمعلمين، ويؤكد التوجيه على عدم تخفيض أي مبلغ مخصص للتعليم في الميزانية السنوية، المخصصة للولاية من الدولة، وأنه لا بد من البدء في تنفيذ هذا التوجيه حتى يساهم في رفع قدر محبة السلطان لدى الأهالي في الولاية. ١١ أغسطس ١٨٩٩م.[١٠٢]

ولتنظيم العملية التعليمية أوجد حسين حلمي ما عُرف بمجلس المعارف، أو إدارة المعارف في سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م.[١٠٣]

---

٩٩ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م٢-١٣/١.

١٠٠ زبارة: المصدر السابق، ص٦٠٠.

١٠١ يلديرم آغان أوغلو وآخرون: المصدر السابق، ص١٠٩.

١٠٢ نفس المصدر، ص١١٤.

١٠٣ زبارة: المصدر السابق، ص٦٠٤، مجهول: حوليات يمانية، المصدر السابق، ص٦٦١.

وكانت مهمة هذه الإدارة الإشراف على المكاتب، وتقديم المعونات اللازمة للقائمين عليها، وتحملت على عاتقها تكلفة التعليم، وضمانه لجميع أبناء مناطق الولاية.[١٠٤]

وعلى الرغم من عدم تمكننا من حصر جميع المدارس التي وجدت في هذه الفترة، إلا أن حسين حلمي قد اهتم ببناء العديد منها، ليس في صنعاء فحسب، إنما في بقية أنحاء الولاية.

وإذا ما بدأنا بالتعليم الابتدائي فقد صدرت التوجيهات من الصدارة العظمى إلى الولاية بتأسيس مكاتب ابتدائية في الجوامع، في الولايات الأربع.[١٠٥]

أما المدارس الرشدية فهي: المكتب الرشدي المدني في مدينة ذمار، الذي كان يقع إلى الجنوب من مسجد الأمير سنبل، أحد أمراء العهد العثماني الأول. وقد تم بناؤه في سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م. وكان يتكون من ثلاثة طوابق: الأول خصصه للحراسة، والثاني يحتوي على أربع قاعات للتدريس وقاعة كبيرة للاستراحة، والطابق الأخير إدارة ومكاتب للمعلمين.[١٠٦]

المكتب الرشدي الثاني في مدينة تعز، الذي تم بناؤه سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، بجوار مقر الإدارة العثمانية. ويتكون من أربعة طوابق.[١٠٧]

أما في صنعاء فيشير المؤرخ الإرياني بأنه يوجد بها في هذه الفترة "مكتب الرشدية للأطفال، ومكتب المعارف، ومكتب الإعدادية، ومكتب الصنايع، ومكتب العربية، كل هذه المكاتب فيها كثير من أهل صنعاء."[١٠٨]

وشيد حسين حلمي مكتب الصلاحية بمدينة صنعاء سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، لتعليم الفتيات، وذُكر أن بناء هذا المكتب قد جاء تلبية لحاجات العثمانيين أنفسهم في تعليم بناتهم، وقد أطلق عليه أيضاً اسم مكتب شكرية الإعدادي، ويقع في حي بئر العزب غرب مدينة صنعاء القديمة، بجوار مسجد الإمام المتوكل القاسم بن الحسين.[١٠٩]

وفي صنعاء قام حسين حلمي باشا ببناء دار المعلمين سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م،[١١٠] لإعداد وتدريب عدد من أبناء اليمن، ليقوموا بالتدريس في المكاتب الإعدادية، وعين

---

١٠٤ محمد الحمادي: الحياة العلمية في اليمن في العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، ص١٤٩.

١٠٥ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م٢-٩/٣٧.

١٠٦ الحمادي: المرجع السابق، ص ١٤٩.

١٠٧ المجاهد: المصدر السابق، ص١٧٥.

١٠٨ الإرياني: المصدر السابق، ص٥٠٨-٥٠٩.

١٠٩ الحمادي: المصدر السابق، ص١٥٦-١٥٧، ١٧٦.

١١٠ الواسعي: المصدر السابق، ص٢٩١.

بعض علماء الزيدية للتدريس فيها،[١١١] منهم – على سبيل المثال - القاضي العلامة محمد بن أحمد حميد الصنعاني، الذي "درس فيه مدة في فقه الزيدية."[١١٢]

أما المكاتب الصناعية (التعليم الحرفي) فقد أنشأ حسين حلمي مكتبين للصنائع: الأول في صنعاء، ويقع في الجانب الجنوبي من حي بئر العزب. وقد بناه سنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م.[١١٣] والمكتب الحرفي الثاني: هو مكتب الصنائع في الحديدة.[١١٤]

وكان الهدف من بناء المدارس الصناعية هو المحافظة على الصناعات المحلية، وإيجاد طبقة صناعية من أبناء اليمن، تعمل فيها.[١١٥]

وقد زود حسين حلمي مكتبي الصنائع بالآلات والمكائن اللازمة، وكان يتم تعليمهم فيها: النجارة والحدادة والخياطة والحياكة، وغيرها من الصناعات اليدوية الخفيفة.[١١٦]

واستقدم الوالي المعلمين لمكتبي الصنائع من بلاد الشام، ومنحهم رواتب شهرية من بعض عائدات الزكاة.[١١٧] وكانت مهمة هؤلاء المعلمين تعليم أبناء اليمن كل حرفة شامية.[١١٨]

كما طالب حسين حلمي الباب العالي بتعيين مدير للتعليم، يتم إرساله من وزارة المعارف في اسطنبول، وتوفير المدرسين وتأهيلهم وتدريبهم في هذا المجال، ممن تتوفر فيهم الشروط الضرورية، مثل الشهادة من دار المعلمين.[١١٩]

وشجع الأهالي على إدخال أبنائهم المكاتب،[١٢٠] وجعل التعليم مجاناً على حساب الولاية، خاصة بعد أن وصلت إليه توجيهات من الصدارة العظمى في ٦ ربيع الآخر ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، حيث أشادت بما قد تم إنجازه من المدارس الرشدية والمعاهد الصناعية، في عدد من القضوات، ولكن لا بد أن تعمم المدارس والمكاتب في مختلف مناطق الولاية، كما أكدت على تشجيع الأطفال على الالتحاق بها، من خلال قبول عدد منهم مجاناً، وتوفير مرتبات المدرسين والعاملين في المدارس، وتوفير الميزانية

---

١١١ زبارة: المصدر السابق، ص٦٠٤.

١١٢ نفس المصدر، ص ص٥٣٨-٥٣٩.

١١٣ نفس المصدر، ص٦٠٤.

١١٤ نفس المصدر، نفس الصفحة.

١١٥ الحمادي: المصدر السابق، ص١٧٩.

١١٦ زبارة: المصدر السابق، ص ٦٠٤.

١١٧ مجهول: حوليات يمانية، المصدر السابق، ص٦٦١.

١١٨ نفس المصدر، نفس الصفحة.

١١٩ يلد يرم آغان اوغلو وآخرون: المصدر السابق، ص١١٦.

١٢٠ الإرياني: المصدر السابق، ص٤٨٠.

المطلوبة.[١٢١]

مما سبق يتضح بأن حسين حلمي باشا قد أولى قطاع التعليم اهتماماً كبيراً إلى جانب المجالات الأخرى التي سبق ذكرها.

علاقة حسين حلمي باشا بالإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين

اتفق معظم المؤرخين على العدالة التي تميز بها حسين حلمي باشا، حتى المؤرخ الإرياني، الذي كان بين الحين والآخر يعيد سبب اضطراب اليمن وتدهور أوضاعه إلى العثمانيين، في هذه الفترة، إلا أنه لا يلبث أن يعترف بعدالة حسين حلمي باشا، وأنه عند تعيينه كان الوضع في اليمن قد وصل ذروته من الفوضى والاضطراب، فيقول: "وكان إرسالهم من طرف السلطان لكشف مادة اضطراب اليمن، وما هو الموجب، فلما وصلوا صنعاء، وجدوا الأمور تمور، والدهر قد تنمر للأمير والمأمور، وحينئذ أظهروا العدالة..."[١٢٢]

وعلى الرغم من أن المواجهات بين الولاية العثمانية في اليمن والإمام المنصور لم تنته، إلا أنها قد انحسرت، مقارنة بالفترة السابقة لولاية حسين حلمي، لتميزه بحسن الإدارة، وقد حاول تغيير التصرفات السيئة التي كان يقوم بها الموظفون العثمانيون، كذلك احترامه للأهالي، إلى جانب إقامته العديد من المشاريع، التي سبق ذكرها، كل ذلك أدى إلى الهدوء النسبي، وأتيحت الفرصة بشكل أوسع لتبادل الرسائل بين الطرفين.[١٢٣]

ويمكن القول بأن حسين حلمي قد حسنت سيرته في اليمن إلى الحد الذي استطاع سحب البساط من تحت أرجل الإمام المنصور، في تلك الفترة القصيرة، لذلك نجد الإمام المنصور بعد فترة من فترات ضعف الحكم الإمامي، أثناء الصراع مع العثمانيين، كان لزاماً عليه أن يبحث عن شتات القوى المختلفة، ليجمعها حوله.[١٢٤]

وقد انحسر المد الإمامي إلى حد كبير، نظراً لوجود والٍ سياسي حكيم، حيث حارب الفساد والظلم اللذين تفشيا في اليمن، واللذين أعطيا الإمام المناخ الملائم لنشر دعايته ضدهم،[١٢٥] لذلك نجده في إحدى الوثائق، وهي رسالة أرسلها الإمام المنصور إلى أحد المشائخ المناصرين له يشكو إليه ضعف الهمم، وفتور موقف الأتباع والمناصرين. ويعيد

---

١٢١ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م٢-١٤/٣٧.

١٢٢ الإرياني: المصدر السابق، ص٤٠٨-٤٠٩.

١٢٣ فؤاد الشامي: العلاقات بين الإدارة العثمانية والإمام يحيى، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص٢٩-٣٠.

١٢٤ سيد مصطفى سالم: وثائق يمنية، ص١٦٥.

١٢٥ نفس المصدر، ص١٧٣.

السبب في ذلك لطول فترة الحرب "وتميز فيها الغث والسمين."[١٢٦]

وقد أشار الإرياني إلى أن بعض المشائخ، الذين كانوا مع الإمام، أصبحوا يدعون أهل البلاد وقبائلهم لمناصرة الأتراك، وعدم إعانة الإمام وقواته، منهم: -علي سبيل المثال- الشيخ الصعر، ومشائخ وادعة وحاشد، والشيخ صالح بن يحيى الأخرم.. وغيرهم، كما أن إحدى الوثائق تطالعنا برسالة أرسلها الوالي حسين حلمي باشا سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، إلى الصدارة العظمى يشير فيها إلى أن ما يقارب من (٢٠٠) من سادات وعائلات منطقة بني حشيش يرغبون بترك التمرد مع الإمام، والعودة إلى وطنهم برئاسة عبد الله الوزير. ويطلب الوالي حسين حلمي من الصدارة العظمى منحهم الأمان، وإعطاءهم ضمانات لسلامتهم.[١٢٧]

ورغم ذلك فقد بذل حسين حلمي جهوداً كبيرة، في محاولة لإيجاد صلح مع الإمام المنصور، فأرسل إليه رسالتين: الأولى بواسطة أحمد بن محمد الكبسي في ربيع الأول ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، والثانية في ٢٧ رجب ١٣١٦هـ/١٨٩٨م.[١٢٨]

ولعل أهم ما جاء في الرسالتين أنه يرغب في حقن دماء المسلمين، وأنه يرغب في إيجاد صلح بينه وبين الإمام المنصور، يؤكد هذا ما دونه ممدوح باشا، وزير الداخلية السابق من بعض الملاحظات عن ولاية اليمن أثناء توليه وزارة الداخلية، التي كانت تشرف على الولايات العثمانية، ومنها اليمن، في فترة حسين حلمي باشا، حيث يقول: "وقد تواجه مع الصدر الأعظم فريد باشا، الذي كان يعارض وجهة نظر حسين حلمي باشا بالنسبة لسياسة التعامل مع الإمام الزيدي، والتي أوضحها في إحدى البرقيات، التي أرسلها إلى وزير الداخلية، وأشار فيها إلى أن إراقة دماء المسلمين حرام، ويجب القيام بمحاولة لجذب الإمام والقبائل التي تتبعه إلى جانب الدولة بطريقة سلمية، وإنهاء المواجهات التي كانت قائمة بين الطرفين."[١٢٩]

غير أن عوامل عديدة قد حالت دون تحقيق السياسة التي ارتآها حسين حلمي، سنذكرها لاحقاً.

وقد رأى حسين حلمي من خلال معايشته لأوضاع اليمن، أنه لن يستتب الأمن وتستقر الأوضاع فيها إلا بمصالحة الإمام المنصور، حيث قال لبعض علماء صنعاء وذواتها حين حضروا لوداعه، عندما استقال وخرج من اليمن: "قد عرفت داء اليمن"

---

١٢٦ نفس المصدر، ص١٦٧.

١٢٧ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م ١ - ٧/١٣٩.

١٢٨ الإرياني: المصدر السابق، ص٤١٢-٤١٣.

١٢٩ محمد ممدوح باشا: يمن قطعه سي حقنده بعض مطالعات، ص٢-٣.

والدواء مصالحة إمامه، ولم يبق إلا الطبيب، الذي على يده استعمال الدواء. ولا أترك فعل كل ما يمكن فعله لإيجاد الطبيب."[١٣٠]

وبالفعل لم يترك أمر اليمن بالرغم من خروجه منها، وعودته إلى اسطنبول فقد أصدر لائحته الإصلاحية لإصلاح أوضاع اليمن. وسنشير إليها لاحقاً.

إن الهدوء النسبي، الذي صاحب حكم حسين حلمي باشا قد دفع بالدولة العثمانية لمحاولة إيجاد صلح بين الطرفين. كما جعلها تفكر في الحل السلمي لمشكلة اليمن، فوصل إلى اليمن عدد من الوفود والوسطاء لمقابلة الإمام المنصور، منهم: محمد علي رضا، وعبد الله بن علي الحضوري، وغيرهما.

كما تلقى الإمام عدداً من الرسائل من شخصيات إسلامية وعربية ومحلية، منها: عبد الرشيد بك، ومحمد بن عمر الحريري، وعلي بن مثنى الحسيني.. وغيرهم.[١٣١]

وجرت مفاوضات بين الطرفين، نتج عنها، وضع شروط عامة للصلح، طرحها الإمام المنصور، وأرسلت إلى عاصمة السلطنة، غير أنها لم توافق على تلك الشروط.[١٣٢]

وعلى ما يبدو أن الدولة العثمانية لم تتخذ خطوات عملية لحل المشكلة مع الإمام المنصور، أو أنها لم تتفهم جوهر المشكلة التي وضعها الإمام أثناء إعلان مقاومته للحكم العثماني، وفي رسائله أيضاً.[١٣٣]

كما أن التعليمات التي أعطيت للوالي وهيئته الإصلاحية، برغم احتوائها على كثير من النقاط الهامة للعمل على استقرار الأمن، والنهوض بالولاية، لكنها لم تتطرق إلى كيف يجب أن تكون العلاقة مع الإمام المنصور[١٣٤] الذي كان قد اشتدت الحروب بينه وبين الدولة في عهد الوالي أحمد فيضي باشا.

وقد حاول حسين حلمي -وبحسب الظروف المحيطة به- إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة، لكنه لم يتمكن من تنفيذ ما كان يريده، كما أن معوقات مختلفة أثرت على سياساته الإصلاحية التي حاول تنفيذها، فما هي تلك المعوقات التي كانت من أهم أسباب تقديم حسين حلمي باشا استقالته، والإصرار عليها ؟

---

١٣٠ زبارة: المصدر السابق، ص٦٠٥.

١٣١ فؤاد الشامي: المصدر السابق، ص٣٠.

١٣٢ فاروق أباظة: المصدر السابق، ص١٥٨.

١٣٣ فؤاد الشامي: المصدر السابق، ص٣٠.

١٣٤ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م ٢ - ١/١٣.

معوقات سياسة حسين حلمي باشا الإصلاحية

لقد امتاز حسين حلمي باشا بالسياسة الحكيمة، وتمكن أن يكسب إلى جانبه الكثير من اليمنيين، وعلى وجه الخصوص العلماء، فقد وصفه زبارة بقوله: "والحاصل أن حسين حلمي أبرع وأشطر وأدهى ولاة الأتراك، بإجماع كل من عرفه وعرفهم."[١٣٥]

وسبق أن رأينا كيف أخلص في عمله، وحاول تهدئة الاضطرابات، واستتباب الأمن، وقام بالعديد من الإصلاحات؛ تنفيذاً لتوجيهات السلطنة أولاً، ورغبة أكيدة منه في ذلك ثانياً، غير أن هذا لا يمنع من وجود عراقيل كثيرة ساعدت على عدم سير العملية الإصلاحية كما رُسم لها، سواء من الباب العالي، كما رأينا أو ما كان يرغب الوالي في تحقيقه.

ومن هذه العوائق

١ أن السياسة الإصلاحية التي قام بها حسين حلمي باشا بقدر ما أدت إلى كسب حب وتقدير الأهالي، إلا أنها أدت إلى بغض كبار المسئولين العثمانيين في الولاية، الذين اعتادوا على الفساد والرشوة، عندما وصل إلى اليمن وقام بالعزل والسجن، والتحقيق مع كثير منهم، مما أدى إلى تدبير مؤامرة من قبل هؤلاء لقتله، حاول تنفيذها قائم مقام قعطبة أحمد البباني، كما سبق أن ذكرنا.

٢ لعل السبب الثاني يكمن في المشائخ، الذين عزلهم أيضاً حسين حلمي، وعين بدلاً عنهم العقال. فبالرغم من أن عزله للمشائخ قد حد من الفساد المالي، نتيجة ما كانوا يقومون به من مصادرة أموال الأهالي، الذين تنفسوا الصعداء بعد عزلهم، فإن هذه السياسة قد أساءت إلى الولاية، حيث أن هذه الخطوات - كما يرى صالحية –قد جعلت الإمام المنصور يستفيد منهم باستمالتهم إلى جانبه، ولاقت هذه الخطوة القبول، فزادت الحروب اشتعالاً، وحققت قوات الإمام انتصارات على العثمانيين.[١٣٦]

٣ الخلاف الذي ظهر بين الوالي حسين حلمي باشا والمشير عبد الله باشا، الذي كان على رأس السلطة العسكرية في الولاية. وكانت الولاية قبل وصول حسين حلمي باشا تدار من قبل شخص واحد، مدنياً وعسكرياً، غير أنه قبل وصول حسين حلمي صدرت التعليمات بفصل السلطة العسكرية عن الإدارة المدنية، وكما يقال: "سيفان في غمد لا يصلحان ولا يكاد يتفقان" لذلك دخل الوالي في خلاف مع المشير. وعلى الرغم من عدم وجود تفاصيل حول أسباب الخلاف، فإن بعض المؤرخين قد أشار إلى خلاف

---

١٣٥ زبارة: المصدر السابق، ص٦٠٥.

١٣٦ الإرياني: الدر المنثور، تحقيق: محمد عيسى صالحية، ص٨٢.

حصل بين حسين حلمي وعبد الله باشا في ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، حيث جمع المشير عبد الله باشا أربعمائة رجل لإرسالهم إلى طرابلس الغرب، بصفة عسكر، ثم أراد أن ينفي من كانوا في السجن، غير أن الوالي حسين حلمي رفض ذلك، فما كان من عبد الله باشا إلا أن كتب إلى الباب العالي، فعاد الجواب بإرسال العسكر إلى طرابلس الغرب ونفي السجناء، وعلى الرغم من أن الوالي حاول أن يشرح للسلطان، بأن هذا التصرف سيكون سبباً في زيادة الاضطرابات والفساد، وأن هذا من سوء تدبير عبد الله باشا، لكن السلطان أصر على ما أقره عبد الله باشا.[١٣٧]

وما يؤكد الخلاف أن كلاً منهما كان يراسل الإمام المنصور بصورة مستقلة عن الآخر، فنجد علي مثنى الحسيني كان يعمل بالتنسيق مع المشير عبد الله باشا، حين أرسل ثلاث رسائل للإمام، ورسائل أخرى كانت ترسل من قبل حسين حلمي. ولعل هذا يبين مدى الاختلاف والتنافس بين الوالي المدني والمشير العسكري.[١٣٨]

ومما يؤكد أيضاً الخلاف بين الوالي والمشير تلك الرسالة التي كتبها الوالي إلى السلطان، يؤكد له فيها أنه قبل المنصب ليقدم من خلاله خدمات للأهالي وللدولة وللسلطان، غير أن فصل القيادة العسكرية عن الإدارة المدنية المتمثلة بالوالي قد سبب مشاكل عديدة، بين الطرفين، مما كان له تأثير على قيام الإدارة المدنية بواجبها. وانتقد أداء عبد الله باشا، واقترح أن يتم إعادة جمع المنصبين، حتى يتمكن من القيام بعمله على أكمل وجه.[١٣٩] وكانت تلك الرسالة في ٤ رمضان ١٣١٦هـ/١٨٩٨م أي بعد وصوله والياً بحوالي ثمانية أشهر.

ومن جهة أخرى كان حسين حلمي يرغب في إيجاد حل سلمي مع الإمام المنصور، كما سبق أن ذكرنا، غير أن عراقيل واجهته، منها: المركزية الشديدة التي تعتمد عليها الدولة في حكم البلاد، وخلافاته مع عبد الله باشا، التي كانت سبباً في تقديم استقالته.[١٤٠] ونتيجة لذلك فرغم استبشار الناس بقدوم حسين حلمي لصفاته التي سبق أن ذكرناها، وما قام به من أعمال فإن ذلك لم يمنع من استمرار الثورة ضد الوجود العثماني[١٤١] وإن كانت أخف وطأة كما سبق أن ذكرنا.

لعل هذا السبب خاص بالدولة العثمانية في اسطنبول التي كان قد أصابها الضعف،

---

١٣٧ الواسعي: المصدر السابق، ص٢٩٢.

١٣٨ الإرياني: الدر المنثور، تحقيق: محمد عيسى صالحية، ص١٦٦.

١٣٩ م. و. ث: الوثائق العثمانية، م١-٤٧/٤٧.

١٤٠ ممدوح باشا: المصدر السابق، ص ٢-٣.

١٤١ أ.د. حسين العمري: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، ص١٦٦.

ودب فيها الفساد، وأثر الوضع العام للامبراطورية على الواقع الخاص في اليمن.[١٤٢]

وعلى الرغم من وجود ولاة مصلحين ومعتدلين حاولوا الاهتمام بولاية اليمن، فإن سرعة عزلهم، أو قبول استقالة البعض مثل الوالي حسين حلمي وعدم الاهتمام بحل المعوقات التي كان يعاني منها، ساعد على تدهور الأوضاع فيها، ولعل الفترة التي تلت مغادرة حسين حلمي خير شاهد على ذلك.

وقد عبر المؤرخ الواسعي عن عودة الفساد والاضطراب بعد خروج حسين حلمي وتعيين المشير عبد الله باشا واليا، حيث يقول: "وأسف الناس عليه، لا سيما أهل العلم، وسافر وهيئته، وأحيلت الولاية إلى المشير عبد الله باشا، ثم رجع الظلم والارتشاء، وكثر الفساد، ووقع الجدب."[١٤٣]

وعلى الرغم من خروج حسين حلمي من اليمن، فإنه في سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، حين أصبح من كبار المسئولين العثمانيين، ومن رجال جمعية الاتحاد والترقي، ظل مهتماً بإصلاح أوضاع اليمن، فأصدر لائحته الإصلاحية وقدمها للسلطان عبد الحميد حول كيفية إصلاح الأوضاع في اليمن.

وكانت قد صدرت لوائح أخرى، إلا أن لائحة حسين حلمي تعتبر أهم اللوائح التي تناولت أوضاع ولاية اليمن، باعتباره قد عايشها وأدرك ما هي الحلول المناسبة لها.

وقد وضح حسين حلمي في هذه اللائحة أسباب التدهور الذي أصاب الولاية ثم أورد الحلول التي يجب أن تتبعها الدولة من وجهة نظره. وهذه اللائحة قريبة من تلك التعليمات التي أصدرها الباب العالي لحسين حلمي والهيئة الإصلاحية قبل سفرهم إلى اليمن، إلا أنه في اللائحة الإصلاحية يؤكد على ضرورة إيجاد حل سلمي مع الإمام يحيى بن الإمام المنصور، وأن تدرس طلباته، ويجري التعامل معها بما لا يضر باحترام الدولة وهيبتها. بالإضافة إلى حلول أخرى[١٤٤] أوردها في هذه اللائحة، وقد أدركت الدولة العثمانية السياسة الحكيمة لهذا الوالي، والصفات الحسنة التي اتصف بها، فعينته عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، وزيراً للداخلية، وفي العام نفسه عينته صدراً أعظم.[١٤٥]

ولعل المصادر اليمنية المعاصرة لحسين حلمي، وكذلك الوثائق العثمانية التي تم استخدامها خير شاهد على تأكيد صحة ما ذهبنا إليه في هذا البحث.

---

١٤٢ أ. د. سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، ص٤١-٤٢.

١٤٣ الواسعي: المصدر السابق، ص٢٩٢-٢٩٣.

١٤٤ أورد الزميل الدكتور فؤاد الشامي في رسالة الدكتوراه: العلاقات بين الإدارة العثمانية والإمام يحيى، تلك اللائحة الإصلاحية مفصلة، ومترجمة من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية، لذلك رأت الباحثة أنه لا جدوى من إعادة ذكر تفاصيلها. للمزيد انظر ص٤١-٤٢.

١٤٥ سعد بن محمد الشرقي: ليلة خلع السلطان عبد الحميد، تحقيق، محمد عيسى صالحية، ص٦٥.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق

- المركز الوطني للوثائق: وثائق عثمانية، صنعاء، مصورة عن الأرشيف العثماني في اسطنبول:

- م١-٤٣-٧.
- م١-٤٧/٢٤.
- م١-٥/٩٩.
- م٢- ٦/٣٢.
- م٢-١٣/١.
- م٢-١٧/٦.
- م٢-٣٧/١٩.

المصادر والمراجع العربية

١ أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ط٢، دار الشرق، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٢ أحمد بن محمد الجرافي: حوليات العلامة الجرافي، تحقيق. ودراسة: أ.د. حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣ حسين بن عبد الله العمري: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر (من المتوكل إسماعيل إلى المتوكل يحيى حميد الدين)، دار الفكر.

٤ المنار واليمن (١٣١٥-١٣٥٤هـ/١٨٩٨-١٩٣٥م، دراسة ونصوص، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٥ سعد بن محمد الشرقي: ليلة خلع السلطان عبد الحميد، تحقيق: محمد عيسى صالحية، دار البشير، الأردن.

٦ سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى)، ط٢، القاهرة، ١٩٧١م، دمشق، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٧ عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م.

٨ عبد الكريم علي العزير: الباعث المشترك للصراع في اليمن، مطبعة العلاقات العامة لوزارة الداخلية، صنعاء، ٢٠٠٨م.

٩ عبد الواسع بن يحيى الواسعي: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، ط٢، دار اليمن الكبرى، صنعاء، ١٩٩٠-١٩٩١.

١٠ علي بن عبد الله الإرياني: الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور، دراسة وتحقيق: أمة الملك إسماعيل الثور، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١١ علي بن عبد الله الإرياني: الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور، تحقيق: محمد عيسى صالحية، دار البشير، عمان، ١٩٩٦م.

١٢ فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢-١٩١٨م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

١٣ فؤاد عبد الوهاب الشامي: العلاقات بين الإدارة العثمانية والإمام يحيى، ١٣٢٢-١٣٣٧هـ/١٩٠٤م-١٩١٨م، رسالة دكتوراة غير منشورة، ٢٠٠٩م.

١٤ مجهول: حوليات يمانية، تحقيق: عبد الله الحبشي، وزارة الإعلام والثقافة اليمنية، (د.ت).

١٥ محمد عقلان الحمادي: الحياة العلمية في اليمن في العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء.

١٦ محمد بن محمد زبارة: أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة، المطبعة السلفية، ١٣٧٦هـ.

١٧ محمد بن محمد المجاهد: مدينة تعز غصن نضير في دوحة التاريخ العربي، ط٢، ٢٠٠٧م.

١٨ يلد يرم آغان أوغلو وآخرون: اليمن في العهد العثماني، ترجمة: فؤاد الشامي، الأرشيف العثماني، ٢٠٠٨م.

مصادر عثمانية

- ممدوح محمد باشا: يمن قطعه سي حقنده بعض مطالعات، دار الفنون كتبخانه سى
- در سعادت (اسطنبول) ١٣٢٤هـ.

شكوى من مشائخ لواء تعز للسلطان عبد الحميد الثاني (سنة١٣٠٧هـ/١٨٨٩م)
دراسة وتحقيق لوثيقتين عربيتين

د. أمة الملك إسماعيل قاسم الثور *

قرر العثمانيون العودة إلى حكم اليمن خاصة بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩م وتسهيل طرق المواصلات بين استانبول وبين بلدان البحر الأحمر ومنها الحجاز واليمن.

ودخل أول الولاة إلى صنعاء يوم الخميس ١٧ صفر سنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م باستدعاء من كبار أعيان المدينة وعلى رأسهم الإمام غالب بن المتوكل محمد بن يحيى وأحد عقال مدينة صنعاء الشيخ محسن معيض.

وقد سعت الإدارة العثمانية لتأسيس قواعد حكمها في المدينة فقامت بحملة من الإجراءات والتنظيمات الإدارية منها تقسيم ولاية اليمن إلى أربعة أقسام إدارية هي لواء صنعاء ولواء عسير ولواء الحديدة ولواء تعز، يتبعها عدد من القضوات والنواحي (المديريات) ثم أنشئ مجلس إدارة الولاية برئاسة الوالي وعضوية بعض الأعيان من اليمنيين، وحرص الوالي على القيام بعدد من الحملات العسكرية شمالا وجنوبا، ونشر الحاميات العسكرية في أهم المدن والمراكز اليمنية لتثبيت الحكم العثماني في اليمن.[١]

ثم اتخذ العثمانيون العديد من الإجراءات الإدارية لتسهيل إدارة حكمهم لليمن منها شق طريق الحديدة إلى صنعاء وإدخال بعض الآلات والأجهزة. وأنشأت الإدارة بعض المشاريع الضرورية منها، بناء القلاع والمباني الرسمية، وعملت على ربط مركز الولاية صنعاء بمختلف المدن فأحدثت خطوط السلك (البرق) وجلبت أول مطبعة عربية تركية إلى اليمن سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م لنشر أخبار السلطنة والقوانين والفرمانات والتعميمات الرسمية. واستحدثت الإدارة العثمانية العديد من القوانين والنظم التي كان اليمن جديد عهد بها.[٢]

وبالرغم من أن الأوضاع السياسية كانت مهيأة للحكم العثماني الثاني في اليمن،

---

* قسم التاريخ بكلية الآداب–جامعة صنعاء.

١ العمري: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، ص ١٦٢.

٢ العمري: حوليات الجرافي، ص ٦-٨.

فانهم واجهوا مقاومة شديدة من عناصر يمنية مختلفة، فقد قامت ضدهم العديد من الثورات قادها أئمة ذلك العصر نتيجة لسياسة تضييق الخناق على الأئمة وتحديد تحركاتهم وإيقاف عوائد الزكاة التي كانوا يرون أنها من حقهم فرفض الأئمة الخضوع والاعتراف بالزعامة العثمانية.

ثم قام العثمانيون بفرض قوانين ضريبية ورسوم جمركية كانت تعد من الأمور المستحدثة التي فُرضت على اليمنيين وبالتالي ندد بها الأئمة وحملوها شعاراً لثوراتهم ضد الحكم العثماني وتنظيماته الحديثة، فأدى ذلك إلى إعلان الحرب التي اهتبلتها القبائل من أجل الحصول على الغنائم المختلفة، وذلك بنهب المدن والعساكر العثمانية.[٣]

وحين أنشأ الولاة في اليمن مجلس إدارة الولاية في صنعاء، قاموا بانتخاب أربعة من العلماء وأعيان البلاد وآخرين يتم تعيينهم بحكم وظائفهم، وهم:

- حاكم الحنفية مذهب الدولة.
- مفتي صنعاء وهو مفتي الأتراك ويتم اختياره من كبار العلماء.
- ناظر الأوقاف الخارجية.
- الدفتردار أي أمين سر الولاية للشئون المالية.
- المكتوبجي وهو مسئول مكتب الوالي.

وكان المجلس ينعقد يومين في الأسبوع لمناقشة شئون الولاية برئاسة الوالي.[٤]

وبالرغم من حرص السلطنة على تثبيت النظم والقوانين العثمانية، وتنظيمها في ولاية اليمن، إلا أن كثيراً من الإجراءات المالية والإدارية الخاطئة التي اتبعها الموظفون في الولاية، حالت دون تحقيق العدل والمصداقية في تنفيذ تلك الإجراءات، وبالتالي أدى ذلك إلى قيام الثورات في مناطق عديدة من اليمن، فالأئمة في الأقاليم الشمالية اغتنموا تلك التجاوزات، فأوجدوا مبرراً للاتصال بالقبائل والقوى الاجتماعية المختلفة لإثارتهم ضد الحكم العثماني.

وفي الأقاليم الجنوبية والوسطى من اليمن، مارس المأمورون والمتصرفية، مختلف الأنواع والطرق والأساليب في جباية الأموال وفرض الرسوم والضرائب المتنوعة التي أثقلت كاهل المواطنين الفقراء.

ونتيجة لقسوة تنفيذ القوانين قام المشائخ والأهالي بتحرير التصرفات السيئة التي يقوم بها الموظفون وعرضها على السلطان العثماني مباشرة.[٥]

---

٣ الثور: الموقف اليمني، ص ٢٥-٢٦.

٤ العمري: حوليات الجرافي، ص ٧.

٥ الثور: الموقف اليمني، ص ٢٦.

لقد كان المؤرخون والكتاب المعاصرون للحكم العثماني يبالغون في إبراز الفوارق المذهبية في اليمن، ونظروا إلى تلك المرحلة من التاريخ اليمني العثماني بمنظار سطحي، وبالرغم من وجود الزعامة والطموح الإمامي لتلك المرحلة فان ظروف المقاومة ضد الظلم تؤكد أن هذه الحالة تخفي وتذيب الاختلافات المذهبية فسياسة الأمراء والمتصرفية في اليمن أبرزت الجوانب الإيجابية والسلبية لهذا الحكم.

وبالرغم من قوة العثمانيين العسكرية التي ساعدت على تدعيم السيطرة في اليمن فان الأخطاء الفردية لهؤلاء المتصرفية والأمراء والجنود كانت كفيلة بتحطيم هذه السيطرة وتحطيم قواعد وقوانين الحكم العثماني في اليمن.

والرأي أن الدولة العثمانية ومسؤوليها في العاصمة لم يتمعنوا في دراسة أسباب الثورات والتذمر العام الذي ساد اليمن طوال فترة الحكم العثماني. ونظروا إلى تلك الأحداث القائمة في اليمن نظرة سطحية واليمنيون نظروا إلى الدولة العثمانية بأنها سلطة عسكرية تهمل حقوقهم المدنية، والنتيجة أن العثمانيين أنفسهم فقدوا الكثير من الضحايا والأموال في ولاية اليمن.

ففي العهد الثاني من الحكم العثماني أرسلت السلطنة العديد من الولاة العثمانيين الذين تنوعت أساليب حكمهم وأدواته وعناصره منذ عهد الوالي الأول أحمد مختار باشا (١٢٨٩-١٢٩٠هـ/١٨٧٢-١٨٧٣م) إلى عهد الوالي عثمان نوري باشا الذي لقب بالفقيه (١٣٠٦-١٣٠٧هـ/١٨٨٩-١٨٩٠م) وهو الوالي المعاصر لهذه الشكوى موضوع الدراسة.

وقد أجمعت الآراء التاريخية المعاصرة لهذا الوالي على تطبيقه للقوانين العدلية العثمانية، وحسن سيرته بين الأهالي، فذكره المؤرخ الواسعي بقوله (كان عادلاً صالحاً متواضعاً).[٦]

وذكره مؤرخ آخر بقوله «ووصل عثمان باشا، وكان يسمى الفقيه وفي أيامه هدأت الحروب في اليمن ولم يقع شيء يكره».[٧]

وقد ورد في أحداث الوثيقة (الشكوى) موضوع الدراسة العديد من التجاوزات والأخطاء المالية والإدارية التي قام بها المتصرف مصطفى في لواء تعز، وبالرغم من الصفات الحميدة التي اقترنت بالوالي والتي أشاد بها المؤرخون المعاصرون، فانه وكما يظهر قد غض الطرف عن تلك الأعمال التي قام بها المتصرف وأصبحت تلك الأخطاء تلعب دوراً كبيرا في إثارة اليمنيين وفي دفعهم للمقاومة وتقديم الشكاوى وإظهار مساوئ الهيئة الحاكمة.

---

٦ الواسعي: تاريخ اليمن، ص ٢٦٨.

٧ العرشي: بلوغ المرام، ص ٨٧.

حقيقة لقد كان لبعض الولاة مواقف حاسمة عادلة في وجه هذه الانحرافات، لكن ظلت هذه المواقف لا تمثل سياسة عامة التزم بها العثمانيون بوجه عام في اليمن.

وقد حرصت الدولة على إرسال عدة لجان تفتيشية وإصدار عدة لوائح إصلاحية للاطلاع على الأوضاع المختلفة في اليمن لوضع تصور وحلول مناسبة للمشاكل الموجودة فيها، فقد كانت تلك اللوائح الإصلاحية توضح وجهات النظر المختلفة، منها لائحة عبد الرحمن بن إلياس، ولائحة لجنة نور الدين أفندي، ولائحة المنفيين في جزيرة رودس، ولائحة حسين حلمي باشا، ولائحة الفريق محمد بن فريد. وقد اتفقت اللوائح على مقترحات محدودة لمعالجة وإصلاح الولاية.[٨]

وحين أعاد العثمانيون إعلان مجلس المبعوثان للمرة الثانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م خضوعا لمطالب المعارضة فقد مارس المجلس دوره من خلال النظر في قضايا الدولة وقضايا الولايات التابعة لها، وقد حظيت القضايا المتعلقة بولاية اليمن باهتمام كبير من المجلس وخاصة في السنوات الأولى من عمله؛ حيث كان للنواب اليمنيين والنواب العرب دور كبير في إثارة وطرح القضايا التي تهم الولاية مثل قضية الإصلاح، وقضية التمرد، والمشاكل التي تظهر من وقت لآخر، وكانت هذه القضايا تحظى بمناقشات واسعة من أعضاء المجلس.[٩]

وبالرغم من كل ذلك فان الأوضاع في اليمن كانت تزداد سوءً حتى تم عقد صلح دعان عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

وإذا ما تناولنا الوضع العام لإقليم لواء تعز، فإنه يتبين من خلال الأحداث التي وردت في تلك المرحلة التاريخية أن اللواء، وبما يضم من أقضية ونواح كان قد حصل على اهتمام خاص من قبل ممثلي الحكم العثماني، لما يحوزه هذا الإقليم من ثراء اقتصادي وخصب زراعي.

وقد أفادت الوثائق العثمانية أن هذا اللواء قد دخل تحت طاعة الدولة طوعاً دون حرب من الأيام الأولى للوجود العثماني في اليمن سنة ١٨٧٢م، ودخله طابوران من الجنود، ولهذا فقد قدرت الدولة حسن سيرة هذا اللواء فأفادت الوثيقة أن أعيان ومشائخ المنطقة يحتاجون إلى تقديرات واحترام من الدولة.[١٠]

أما إذا ما طالعنا محتويات الوثيقتين (الشكوى) فسوف نرى أنهما أوردتا عدة تجاوزات وخروقات قانونية، عددها وأوضحها أصحاب الشكوى، وتضمنت تحقيق العدل وتطبيق

---

٨ الشامي، فؤاد: العلاقات بين الإدارة العثمانية والإمام يحيى، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص١٣٢-١٤٧.

٩ الشامي، نفس المرجع، ص١٤٧.

١٠ وثيقة عثمانية مصورة من المركز الوطني للوثائق رقم I.DH 45778

القانون في اللواء؛ حيث استغل الأمراء والمتصرفية بُعد ولاية اليمن عن رقابة السلطان، فاقترفوا شتى أنواع المظالم وساعد على ذلك غض الطرف من قبل الوزراء المعنيين بالأمر، ولم يتخذوا الإجراءات القانونية التي تردع الخارج عن القانون، فقد تجاسر الأمراء في اللواء على بث الرعب والخوف في قلوب المشائخ والمواطنين، وأشاعوا بأنه سيتم القبض عليهم وإرسالهم تحت الحفظ إلى مركز الولاية لحبسهم وتعزيرهم، وذلك كي يتوقفوا عن كتابة الشكاوى، وفضح أعمال المتصرف مصطفى، وقد طُلب منهم عدم رفع الدعوى ضد المتصرف وإبراء ذمته من الأعمال التي قام بها في اللواء.

وتعمد الموظفون بث العديد من الإشاعات والأخبار التي تفيد بأنه سيتم إرسال العساكر العثمانية للقبض على المشائخ أصحاب الشكاوى، والتحقيق معهم بدعوى رفع راية العصيان ضد الدولة.

وقد أكد المشائخ أن الشكاوى التي تقدموا بها لا تتعرض لجانب الوالي عثمان نوري باشا، وذلك لقرب مدته في اليمن، ولم يصدر من جانبه شخصيا أي عمل مخل بالقانون. وتم حصر الشكاوى ضد المتصرف في اللواء وضد المكتوبجي في الولاية الذي يخفي أعمال المتصرف ويتستر عليه. وقد كرر المشائخ والأهالي طلبهم أن ترسل الدولة من تراه أهلاً للتحقيق معهم ومع المتجاوزين من الموظفين، لتحقيق العدل الذي تطمئن إليه نفوس المواطنين في الولاية.

والملاحظ أن الوالي عثمان نوري باشا لم يكن مطلعاً على تلك الخروقات القانونية التي يقترفها المتصرف والأمراء في المدن المختلفة، ومنها لواء تعز وقضاء إب والعدين. وقد طالب الأهالي أن تعرض شكواهم على والي اليمن السابق إسماعيل حقي باشا لما عُرف عنه من العدل والصدق ويرجع ذلك إلى معرفته الحقيقية بأمور وشئون اليمن. ومن ثم يطالبون بتعيين المتصرف محمود ناظم في متصرفية اللواء بدلاً من المتصرف الحالي، وذلك لما اشتهر به من التدين وتحري وجه الحق وتنفيذ القوانين العادلة.

ونتيجة للأعمال التي تعرض لها الأهالي في اللواء من ظلم وسلب للأموال وهدم للديار فقد اضطر كثير منهم إلى الفرار خارج اللواء باتجاه بندر عدن الواقعة تحت الاحتلال الإنجليزي، وتقدم المشائخ بطلب التوجيه إلى موظف التلغراف كي يتعاون معهم ويعمل جاهداً على سرعة إرسال شكاوى المواطنين إلى العاصمة العثمانية، ويحدوهم الأمل أن يتم تحقيق العدل وإصدار التوجيهات السلطانية ضد الخروقات والتجاوزات المالية والإدارية التي تمارس في لواء تعز.

ونستخلص من كل ذلك:

- أُرسلت الشكاوى إلى السلطان مباشرة ولم تُرسل إلى الوالي الموجود في صنعاء.

- بدأت الوثيقة الأولى بكلمة (شكيَّة)، أما الوثيقة الثانية فقد بدأت بكلمة (عرضحال).
- تضمنت الوثيقتان (موضوع الدراسة) أعمالاً وخروقات قانونية مارسها الأمراء والموظفون في لواء تعز.

- اعتراف المشائخ والمواطنين في اللواء بسلطة السلطان العثماني في الولاية.
- الإيمان بتحقيق العدل وتطبيق القوانين التي تنظم الأعمال في الولاية، وبالتالي كان التواصل مباشرة مع السلطان باعتبارهم رعايا تابعين للسلطنة العثمانية.
ونسأل الله التوفيق والسداد.

الوثيقة الأولى

الحمد لله وحده

شكية إلى الله ورسوله

وإلى ما بين همايون[١١] ملجأ الأمة المحمدية أمير المؤمنين وخليفة سيد المرسلين مولانا السلطان الأعظم الغازي عبد الحميد ابن عبد المجيد محمود خان[١٢] نصره الله نصراً عزيزاً.

١ أنه قبل تاريخ الحال قدمنا عرضحالنا[١٣] إلى عظمة مملكتكم بعد انقطاع الأمل والإياس عن إجراء وجه الحقانية في ولايتنا خصوصاً مع وجود الوالي الجديد عثمان[١٤]

---

١١ المابين الهمايوني هو بمثابة الديوان السلطاني الذي يتولى إدارة العلاقات والاتصالات والمكاتبات بين السلطاني العثماني والباب العالي وغيره من الدوائر والهيئات والأشخاص في مختلف ولايات الدولة العثمانية. وكان يترأس هيئة العاملين في دائرة المابين على أيام السلطان عبد الحميد الثاني كاتب كبير (باشكاتب) برتبة باشا.

١٢ عبد الحميد بن عبد المجيد بن محمود خان: السلطان السابع والعشرون من سلاطين الدولة العثمانية ولد يوم ٢١ سبتمبر لسنة ١٨٤٢م تعلم العربية والفارسية ودرس الكثير من كتب الأدب ودواوين الشعر، بويع للحكم بعد أخيه السلطان مراد الخامس الذي ظهرت عليه علائم فقدان التوازن النفسي، مما اضطر جماعة تركيا الفتاه المهيمنين على الحكم إلى تولية عبد الحميد، حيث بويع سنة ١٨٧٦م وكان في الرابعة والثلاثين من العمر. وعندما تولى مهام الحكم كانت الدولة العثمانية في حالة ضعف عام فأظهر السلطان رغبته في إصلاح البلاد وأعلن موافقته على إصدار النظام الدستوري البرلماني أسوة بالبلاد الأوربية فصدر قرار سنة ١٨٧٦ بعقد مجلس الأمة الذي يتألف من مجلس المبعوثان ومجلس الأعيان. وفي أول جلسات البرلمان سنة ١٨٧٧م في سراي دولمة باغجة اجتمع نواب العاصمة مع نواب الولايات ولكن ونتيجة لبعض الخطب التي ألقيت عند افتتاح البرلمان، عقد السلطان عبد الحميد العزم على حل البرلمان فأصدر قراره بحله.

١٣ عرضحال: الطلب أو المعروض الذي يكتبه المواطن لتقديم شكاويه إلى المقام المسؤول في الدولة (صابان: نفس المصدر، ص١٥٣..)

١٤ عثمان: الوالي عثمان نوري باشا (الفقيه) تولى ولاية اليمن أثناء الحكم العثماني الثاني لليمن سنة ١٣٠٦-١٣٠٧هـ/١٨٨٩-١٨٩٠م. ذكره المؤرخ الواسعي بقوله (كان عادلا صالحا متواضعا) حارب الظلم والرشوة في عهده) الواسعي: نفس المصدر، ص ٢٦٨..

(اتحف)[١٥] مصطفى باشا بالتجليات والنفوس الوافية والممنونية الكافية، فلهذا السبب أوجب صبر المتشكيين والكف عن الدعاوى، ولا بقاء معهم أمل غير الحث على أهل اليمن في إجراء معدلتكم وتجديد القوانين كما بدأت. ولو طالعتوا في أحوال بعض المأمورين[١٦] اليمن وأفعالهم لخفتم سرعة (سرعت) غضب الله تعالى. حيث وأهل اليمن هم الضعفاء، وهم جند الدعاء، دعواتهم لا ترد، وأيضا ورد في صلاحهم وأرقة أفئدتهم الأحاديث النبوية.

وأمير المؤمنين مسئول يوم القيامة (القيمة) عن رعيته وإجراء معدلته ووزر آية المقرنين مسؤولين بين يدي الله تعالى عن جاههم وسعيهم في الخيرات، مع أن المعلوم قطعاً أن أهل اليمن لبعدهم عن مسامعكم في ذمة (ذمت) وزراء الدولة العلية والشريعة المحمدية بعدم التبليغات والمناصرة في إجراء وجه الحقانية ورضى المولى براحة (براحت) العباد.

٢ بند وفي الآن مازاد تبليغ تشكينا إلى مسامعكم إلا تأثير الغضب وتعصب كثير المأمورين بتخويفنا ومجازاتنا، كأنهم غير مبالين بالعقوبة، ومستبعدين مسامعكم بوقوع المظالم بأهل اليمن. ويحفظوا الحق ويرفعوا الباطل من جملتها وردت إلينا أوامر والي المقامات من الولاية الجليلة بوصولنا عموماً طرفها، أو تحرير سندات مختومة بإبراء ذمة (ذمت) مصطفى باشا وكف الدعاوى، البعض من الأوامر لفظها: أنه لزم جلبنا إلى الولاية الجليلة أحياء أو ميتين وكيف الرجاء بإجراء وجه الحق بعد هذا المقال.

٣ بند أيضاً ونسمع من الأخبار السارية والشوائع الظاهرة من بعض الموظفين (الموضفين) باللواء من مدة (مدت) متصرفية مصطفى باشا (وهما)[١٧] أقاربه وأعوانه بأن لا بد يصير التنكيل والانتقامية على المتشكيين من أهل اليمن إلى السلطنة العظمى (العظما) بمصطفى باشا، وبعضهم انهوا إلى الولاية الجليلة بفسادنا، وأنهم محتاجين لسوق العساكر الشاهانية[١٨] لتربيتنا، وأخبار كثيرة موحشة عليها تأثير النفسانية والمعلوم أن تشكينا ضرورة في دايرة (دايرت) الدولة العثمانية وملجأ الأمة المحمدية، ما خرجنا عنها ولا التجينا إلى غيرها، إلا إلى الله الكريم ومعدلت[١٩] الدولة العلية، وكانت الجوابات العمومية من أهل

---

١٥ أتحف: هكذا وردت ولم أتبين معناها.

١٦ المأمورين: الموظفون، المسؤولون الكبار.

١٧ وهما : هكذا وردت.

١٨ الشاهانية: لقب من ألقاب السلطنة وأصلها فارسي.

١٩ ومعدلت: المقصود بها عدالة (فسترد كثير من الكلمات على هذه الصورة، فقد تعثمن الكاتب وأورد كلمات عربية بلغة عثمانية).

اللواء للولاية الجليلة من حيث أن قد مقتضى جلبنا للتحقيقات على مثل هذه الصورة أحياء أو ميتين، فالسكوت وكف الدعاوى أراح لنا وأعدل، من أن نصل إلى ما هو أعظم والضمير المستتر والتعصب عليه من المأمورين، سد باب العدالة والإنصاف بتخويف العالم والتوسل بدعوى فسادهم والتزويرات الذي مالها أصل ولا صحة، فيروموا بذلك نفور الناس ويتسببوا بسوق العساكر الشاهانية وسفك دماء المسلمين لأجل استحلال أموالهم، طمعا في الدنيا وانقطاع آمال العباد، بالالتجاء والتشكي إلى غير مآمير اليمن. إنا لله وإنا إليه راجعون، فإن ما بقي (بقا) لنا نصيب إلا التحويلات بشكايانا إليهم فالقنوع والسكوت أولى وإرجاع الأحكام لله الواحد القهار.

٤ بند أيضاً واسترحمنا من الولاية الجليلة إجراء التيسير واستغثنا بالله وبالدولة من التكليفات المتعسرة[٢٠] واسترحمنا تحويلنا إلى محل الوقوعات في اللواء في نفس المتصرفية. وطلبنا التأمينات في المعرضات والوسائل المخوفة بعدم حبسنا وتكديرنا إلى نهاية (نهايت) المحاكمة، ومن أراد المرافعة فلا مانع له من ذلك، وبذلنا (وأبذلنا) في كل قضاء (قضى) حضور أربعة مشايخ معتبرين وكلاء عن العموم، كون الوقوعات المتعددة وقوعات معلومة وجمع الجمهور وتخسيرهم غير جايز في قوانين الدولة العلية والمملكة العثمانية. فذلك جميعا لم يقبل منا إلا أمر مبرم بوصولنا الولاية الجليلة فالغياث بالله من ذلك.

وأما مشيرنا الجديد إذا دخل في بالكم أن تشكينا فيه غير صحيح لقرب مدته، لاوالله وبالله وتالله ما رأينا منه إلا التفانية[٢١] ولا ظهر لنا إجراء وجه حقانية في الوقوعات المتقدمة، ولا نقول إلى حد الآن قد صدرت منه شيء في أحد يوجب مصلحة (مصلحت) ذات نفسه ومعنا علة موهمة عليه، إلا اصطحاب مصطفى باشا وتسديد مساويه، وظهور تأثير الغضب على المبلغين، بتقديم عروضاتحالهم إلى السلطنة العظمى. والحقوق والقوانين مهملة وقول الحق غير مقبول، ومن تشكى في حق مصطفى باشا بأمور ظاهرة فقد ألقى (القا) نفسه في دائرة الهلاك وأعظم مصادر للناس بالولاية بالمعاونة الكلية مع مصطفى هو المكتبجي الجديد. ولا يكشف صدق أقوالنا وأحوالنا، إلا مأمور معتمد مرسل من طرف عدالتكم، وإذا تبين عدم صدقنا فيما قدمناه فنحن راضيين بإعدامنا في سرايا (صرايا) مملكتكم، ونصل مع المأمور راضيين مرتضيين.

---

٢٠ التكليفات المتعسرة: الضرائب، رسوم الدولة المتأخرة.

٢١ التفانية: التفاني هكذا وردت.

٥ بند حاصله نسألكم بالله الذي أعلى (أعلا) مرتبتكم على تخت المملكة لا أودعتوا كشف أحوالنا، ولا حولتوها إلى الولاية بحيث والمملوكين عبيدكم الضعفاء غير مأتمنين بالوصول إلى الولاية الجليلة، مع ما قد ظهر لنا من الإرجافات والتخويفات الموحشة. وصدر من جملتها صورة (صورت) أمر ملفوفا في عرضحالنا أيضاً، وقد ظهر سابقاً في بعض المتشكيين بمصطفى باشا مجازات وتخسيرات وسلب نعمة وتسليم المتشكيين بيد مصطفى تحت المحافظة في نفس الولاية إلى اللواء مثل شيخ مشايخ قضاء إِبّ[٢٢] وبعض أشخاص صار فيهم من التحقيرات والتأديبات ما قد بلغ الخاص والعام. نعم ومطلعين على ذلك حضرت المعاون السابق والدفتردار[٢٣] وكان سبب عزلهم من الولاية عدم مساعدتهم بالباطل مع مصطفى وقيامهم بالحق مع أهل الحقوق، واسألوهم لا أبراهم الله إن كتموا شهادة الحق بما رأوه وعاينوه. نسترحم محاكمتنا إلى إسماعيل حقي باشا الموجود الآن في الشام.

٦ بند أو نسترحم بالمراحم السنية بصدور مأمور من أهل الرتب والصداقة والأمانة إلى نفس اللواء ويكشف جميع الوقوعات وتحري وجه الحقانية طبق عدالتكم المرضية، وتحويل محاكمتنا بمقتضى الشرع الشريف والقانون المنيف، أو إرسال مأمور يصحبنا مع غريمنا إلى سرايا (صرايا) مملكتكم. غير ذلك مالنا اقتدارية بالمحاكمة في سنجق (صنجغ)[٢٤] الولاية، فلا تعرضوا عنا، ولا تتباعدوا عن إيجاب عرضحالنا بحيث ونحن في ذمتكم. وسلك الطاعة والمحبة بمقتضاء (بمقتضى) كتاب الله المنزل وسنة (وسنت) المرسل.

والمأمورين مقصد وسايلهم وتعصبهم على نفورنا عن سلك الطاعة، لأجل سداد مساويهم، ووقوع الناس بما لا يرغبوا ولا يحبوا. أيضاً وقد حمدنا الله تعالى وتشكرنا لدولتنا وابتهلنا بدعوات الخيرية للدولة العلية، بتعيين سعادتلو محمود ناظم في متصرفية اللواء، وهو رجل حقيقة صاحب ديانة والموفقية والتعفف والاستقامة بمقتضى قوانين الدولة، حاصر نفسه في مساعي الخيرات، ولكن صار غريب الوحدة بين المأمورين ولا قبول لمراجعته، واسألوه بذلك، وتعصب الأكثرية غالبين على صلاحيته، وقد تحقق كثير الوقوعات الواقعة من سلفه في دايرة اللواء من أخذ النقدية والقتل وهدم الديار وقطع الأشجار، وبعض المحابيس ماتوا في الحبس.

---

٢٢ قضاء إب: مدينة جنوب صنعاء، تقع على سفح جبل ريمان وهي مدينة أثرية قديمة.

٢٣ الدفتردار: المشرف على الشئون المالية في الولاية.

٢٤ سنجق: تعني قسم إداري من أقسام الولاية، وقد حلت محلها كلمة لواء.

٧ بند انظروا إلى ضعف أهل اليمن وبعد مسامعكم عن أوطان عبيدكم الضعفاء فهذه الشكيّة سادس دفعة من المراسلات إلى مملكتكم، وما نعرف ما قد وصل وبلغ المسامع منها، مع البعد وعدم المبلغين، فهذه أخر شكية إن ألهمكم المولى بالغارة والتدارك على أهل اليمن وإلا فبعدها نقدم شكيتنا إلى الله القوي العظيم، وإلى تربة (تربت) شفيع الأمة ونبي الرحمة، فإن كنا من أهل التوحيد فاجر الإيجاب قريب غير بعيد. فنسترحم بالمراحم السنية إجراء الإيجاب المفيد سرعةً، وحال التاريخ وشوائع المسموعات من الولاية أن لا بد يسوقوا علينا العساكر الشاهانية والمناجاة إلى مسامعكم بعيدة.

نسترحم صدور أمركم إلى مأمور تلغراف بندر عدن[٢٥] إن حدث شيء باللواء مما يسمعونا فيكون مأمور السلك[٢٦] مبلغ شكيتنا بسرعة أيضا، ونسترحم سرعة الغارة والإفادة تلغرافياً.

٨ بند والوقوعات المتعددة من مصطفى باشا قد ذكرنا بعديدها في لايحتنا السابقة وتأكيدا للتعددية هي:

أول وقعة في قضاء العدين حبس شيخ مشايخ العدين[٢٧] وتحقيره في جبخانة[٢٨] المخلدين وأخذ من الشيخ المومى إليه أربعة عشر ألف ريال وكسور ظلماً.

ثاني وقعة من مصطفى هجم على عزلة (عزلت) بني علي[٢٩] وبني مرغم[٣٠] من قضاء (قضى) العدين وقتل من الأهالي ثلاثة أشخاص، وأهدم بيوتهم وأخذ أموالهم، وأجبرهم على الفساد لمحاربتهم على العساكر الشاهانية بالخطاب والمطالب المغبثة[٣١].

ثالث وقعة نهب التجار من العدين في الطريق السلطانية وأخذ عليهم قدر ألفين اوقة صافي بن.[٣٢]

رابع وقعة من مصطفى باشا توجه بالعساكر المظفرة إلى نقيل العقاب من العدين

---

٢٥ مأمور عدن: موظف التلغراف ف مدينة عدن.

٢٦ مأمور السلك: أي موظف التلغراف.

٢٧ قضاء العدين: في محافظة إب على مسافة ٤٠ كيلو متر غربا وهي غنية بزراعة البن. (الويسي: اليمن الكبرى، ص ٦٤)..

٢٨ جبخانة: اسم أطلق على الآلات الحربية، وعلى المكان الذي كانت تحفظ فيه تلك الآلات..

٢٩ عزلة بني علي: مركز إداري في وصاب السافل بالقرب من حزم العدين. (المقحفي: معجم البلدان، ج٢، ص ١١١٢).

٣٠ عزلة بني مرغم: لعلها من عزل قضاء العدين.

٣١ المغبثة: هكذا وردت ولم أتبين معناها.

٣٢ صافي بن: أي حبيبات البن بعد تقشيره.

ونهب الأهالي وهدم بيوتهم وأخذ مواشيهم.

خامس وقعة من مصطفى أرسل مرزاة آغا من السوارية[٣٣] إلى عزلة (عزلت) الأشعوب[٣٤] في قضاء (قضى) العدين وهدموا بيت وأخذوا ما فيه.

وأما الوقوعات المتعددة ففي كل قضاء وقوعات شاهدة ظاهرة على عموم الجمهورية،[٣٥] بقتل وهدم بيوت وقطع أشجار وأخذ أموال نقدية وسلاح، وحبس أعيان، حتى مات أربعة أشخاص في جبخانة، وخوف الناس بعضهم شردوا إلى بلاد الإنكليز، وعند وصول مأمور التحقيق ينكشف حقيقة صدق استدعانا أم عدمه. والمتعصبين الآن على خفض الحق ورفع الباطل، وتسديد مساوي مصطفى وارد، ودوام بقاهم على ارتكاب المظالم والمصالح الذاتية الموجبة لخراب البلاد وانقراضها، وهما الأشخاص أقارب مصطفى وأعوانه أولهم باللواء تعز رفيق محاسبجي، وإسماعيل افندي، وصالح افندي، وناظر القردون ماوية، وجمال أفندي محاسبجي سابق، ومدير ناحية ذي إشراق[٣٦] شمسي أفندي، وقمقمام[٣٧] العدين أحمد البابانى، وفي نفس الولاية المكتبجي ووسيم بيك ورأس العلة المجبرة هو الوالي الموجود، وواسطة مصطفى باشا حضرت الوالي عثمان باشا اللاحق هو فوتي النصراني الساكن الآن في الولاية.

نسأل الله تعالى أن يلهمكم العدل ويفرج على العباد سرعة نفحات عدالتكم وبكل حال الأمر لله الواحد القهار وبعظمة (بعظمت) سلطنة (سلطنت) خليفة (خليفت) سيد المرسلين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٥ شوال سنة ١٣٠٧هـ.[٣٨]

مقدمين الاستدعاء مشايخ التعزية[٣٩] وقضاء (قضى) إب والنواحي تابع لواء تعز الخطة اليمانية.

ومقدمين العريضة مشايخ قضاء (قضى) عدين تابع لواء تعز من الخطة اليمانية.[٤٠]

---

٣٣ السوارية: الفرسان.

٣٤ عزلة الأشعوب: لعل المقصود بها الأشعاب من قرى بني عواض في جبل العدين (المقحفي: نفس المصدر، ج ١، ص ٧١).

٣٥ الجمهورية: هكذا أوردها الكاتب، ولعل المقصود بها كل أرجاء البلاد.

٣٦ ذي إشراق: من قرى مديرية السياني في لواء إب، وتقع بالقرب من مدينة جبلة، ويشرف عليها من الشمال الغربي حصن التعكر (المقحفي: نفس المصدر، ج ١، ص ٧٠).

٣٧ قمقمام: المقصود بالقائم مقام، مصطلح عثماني المقصود به مدير الناحية.

٣٨ ٥شوال ١٣٠٧هـ: مايو ١٨٨٩.

٣٩ مشايخ التعزية: المقصود به لواء تعز كاملا.

٤٠ الخطة اليمانية: منطقة اليمن (ولاية اليمن). ثم يورد قائمة بأسماء وأختام المشائخ مقدمي الشكوى وعددهم ثمانون شيخا. (وثيقة عثمانية مصورة عن المركز الوطني للوثائق: ملف رقم٤٣، سره رقم ١١٦ وثيقة رقم ٣).

مواضيع الوثيقة الأولى

١ تضمنت الوثيقة عدة مواضيع وأمور داخلية في ولاية اليمن في زمن الوالي عثمان نوري باشا الذي تم تعيينه في الولاية سنة ١٣٠٦-١٣٠٧هـ/١٨٨٩-١٨٩٠م في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. وقد شملت الشكوى العديد من المواضيع التي تقدم بها الأهالي في قضاء إب والعدين التابعين للواء تعز.

٢ تعد هذه الوثيقة صورة لحالة الوضع الداخلي في لواء تعز ونواحيه من القرى والعزل، وتبين سوء استخدام السلطة من قبل الموظفين العثمانيين، واقترافهم شتى أنواع المظالم التي ذكرها المواطنون في هذه الشكوى، وبالتالي فقد تقدموا باقتراح إلى السلطان العثماني ويتضمن تجديد القوانين السلطانية وتفعيلها في الولاية لكي يتم ضبط المخالفين لهذه القوانين.

٣ استغل الموظفون العثمانيون في اللواء بُعد اليمن عن مركز السلطنة وبالتالي ضعف الرقابة الحكومية، فترتب على ذلك ممارستهم لشتى أنواع الظلم في حق الرعية.

٤ حرص هؤلاء المشتكون على عرض أحوالهم في ظل عدالة الدولة العلية، وكيف يقع هذا الظلم على أهل اليمن وهم المشهورون بصلاحهم ورقة أفئدتهم كما ورد في الحديث النبوي.

٥ وتبين الشكوى ممارسة الموظفين (المأمورين) لشتى أنواع الإرهاب والتخويف ضد الأهالي، منها إجبارهم على تحرير سندات تفيد بإبراء ذمة مصطفى باشا وإسقاط جميع التهم التي اقترفها، وإلا سيتم القبض عليهم وإرسالهم تحت الحفظ إلى مركز الولاية.

٦ وقد أشيع بأن الدولة ستجرد العساكر السلطانية للتنكيل بكل من قدم الشكاوي ضد المدعو مصطفى باشا، ومن جراء ذلك خلقت هذه الإشاعات الخوف والرهبة بين الأهالي.

٧ تعمد المشائخ إرسال شكاويهم المتكررة إلى دايرة الدولة مباشرة آملين تحقيق العدالة وكف أيدي الموظفين في اللواء عن المظالم واستحلال الأموال وطمع الدنيا.

٨ تضمنت المطالب التي تقدم بها الأهالي التيسير وخفض التكاليف المالية التي فُرضت عليهم من قبل المندوبين. وأن يتم التحقيق معهم في الأمور المدنية في نفس المتصرفية التي يقيمون فيها، ويطالبون بتأمين حياتهم خوفاً من أن يسجنوا، وأن لا يمارس عليهم أي وسيلة ضغط من قبل مأموري (موظفي) الدولة.

٩ وقد قام المشائخ بانتداب أربعة مشائخ عن كل قضاء كي يمثلوا بقية الأهالي في التحقيق أمام القضاء خوفاً من العشوائية في التحقيق والخروج عن قوانين الدولة المفروضة.

١٠ لقد كانت الشكوى التي تقدم بها هؤلاء لا تشمل الوالي المشير عثمان نوري، وهي موجهة إلى المتصرف مصطفى، ولكن تم التلميح إلى حماية المشير لهذا المأمور، وتغطية أخطائه أمام السلطنة.

١١ ركزت الشكوى على تعطيل القوانين والوقوف ضد المشائخ في المتصرفية الذين تقدموا بالشكاوى، ولذا يلح هؤلاء على إرسال موظف منتدب من قبل السلطان للتحقيق في الأعمال غير القانونية التي تمارس في اللواء.

١٢ كرر المشائخ في طلبهم تأمين حياتهم إن تطلب الأمر ترك ديارهم ووصولهم إلى مركز الولاية (العاصمة) للتحقيق معهم، وذلك خوفا مما قد يلحق بهم من الأذى، كما سبق أن وقع للبعض من قبل.

١٣ طلب المشائخ شهادة الدفتردار، الموظف السابق في الولاية الذي تم عزله بسبب وقوفه إلى جانب الحق وضد الباطل الذي يدعيه مصطفى باشا. ويترجى المشائخ في شكواهم إلى السلطان لكي يعمل على إرسال مأمور يتصف بالصدق والأمانة ليحقق ويستوضح عن الأعمال غير القانونية التي تقترف في اللواء، وإذا ثبت عليهم شيء فيتم محاكمتهم طبق قانون الدولة النافذ.

١٤ ويحمدون للدولة تعيينها أحد الموظفين في اللواء الذي اتصف بالصدق وتطبيق القانون، ولكنه بدى غريباً بين أقرانه من الموظفين الآخرين الذين أنكروا عليه قيامه بتطبيق العدل، فتعمدوا اقتراف أعمال سلب الأموال والقتل وهدم الديار وقطع الأشجار.

١٥ يرجوا المشائخ من السلطان أن يصدر الأمر لموظف التلغراف في بندر عدن كي يتعاون معهم ويعمل على سرعة إرسال وتبليغ الشكاوى لمركز الدولة، ويأملون سرعة الاستجابة والإفادة بذلك تلغرافياً.

وقد تعمد المشائخ حصر الشكاوي والأعمال التي قام بها الموظفون العثمانيون وهي كالتالي:

- تم حبس شيخ مشايخ العدين وتحقيره وسلبه مبلغاً وقدره أربعة عشر ألف ريال ونصف.
- هجم المتصرف مصطفى على ديار بني علي وبني مرغم في قضاء العدين وقتل ثلاثة من الأهالي وهدم منازلهم، وسلب أموالهم فأجبر ذلك الأهالي على رفع راية العصيان ضد الدولة نتيجة لهذه الأعمال.
- هاجم المتصرف مصطفى نقيل العقاب في العدين وقام بنهب البيوت وهدمها وسلب المواشي.
- أرسل المتصرف مصطفى أحد أعوانه من عساكر السوارية (الفرسان) إلى عزلة الأشعوب في قضاء العدين، فسلب منزل أحد المواطنين ثم هدمه.
- تعددت الأعمال القمعية من قبل مصطفى وأعوانه في أرجاء اللواء ومنها تعمد حبس أعيان البلاد حتى الموت.
- يكرر المشائخ طلب فريق للتحقيق في الأعمال التي يقوم بها المتصرف مصطفى وأعوانه الذين تجاهلوا قوة القانون وعدالة السلطان.

الوثيقة الثانية

الحمد لله وحده

عرضحال إلى الله ورسوله

وإلى مابين همايون ملجأ الأمة المحمدية أمير المؤمنين وخليفة سيد المرسلين مولانا السلطان الأعظم أدام الله على المسلمين بقاء مملكته بالعز والنصر والتمكين وأراه الحق حقا ليقوم بواجبه.

لا يخفى مسامعكم الرحيمة ومملكتكم العظيمة أنه قبل تاريخ الحال تجاسرنا بالضرورة لتقديم عروضاتحالنا إلى عظمة مملكتكم نظراً للمظالم المترادفة، وعدم مبالاة (مبالات) العقوبة من المأمورين بمدة (بمدت) متصرفية مصطفى باشا وأعوانه.

أيضا وانفصل المومى إليه وحقوق العباد ودماهم وما أوضحناه بتبليغات تشكينا إلى عظمة (عظمت) سلطتكم مهملة، وفي الآن المومى إليه متشبث بالوالي الأفخم عثمان

نوري ومساعدته لا تخفى، وأعوان مصطفى الموظفين (الموضفين) في مدة (مدت) متصرفيته باللواء متعصبين على إهمال القوانين والعدالة. وحال التاريخ لما ظهر على حضرة (حضرت) الوالي وبعض المأمورين تشكينا وتبليغنا إلى باب عدالتكم أوجب ذلك تأثير الغضب علينا من الوالي الأفخم عثمان، بالأوامر الواردة محررة وشفاهية أنه سيصير الانتقامية من المتشكيين بمصطفى باشا. والحال ما خرجنا عن الدايرة ولا ارتكبنا ما يوجب مجازاتنا بالعقوبة في أصله أنهم مستبعدين مسامعكم عنا غير مبالين بالعقوبة من الله تعالى والدولة العلية والوقوعات المتعددة من مصطفى باشا في اللواء قد حررناها سابقاً في الديار وأخذ الأموال وقطع الأشجار وتخويف كثير الأهالي وتشريدهم، حتى وصل بعضهم إلى بلاد الإنكليز من شدة الخوف.

وفي هذه الدفعة قد أوضحنا جميع الوقوعات وأسماء المرتكبين وما صار في اللواء، والمتعصبين في الباطل في عرضمحظرنا[٤١] الصادر أيضاً وقاطعين الأمل واليأس عن أطروحة الحقانية[٤٢] في ولايتنا مع وجود عثمان نوري، وقد السكوت والدعاوى أراح لنا من أن يصل إلى ما هو أعظم.

فنرجوا من المولى الكريم إن كُنَّا من أهل التوحيد أن يلهمكم سرعة الإيجاب وإنقاذنا من المظالم واسترداد أموالنا المأخوذة من مرتكبين المظالم، وحصول راحتنا وتأميننا تحت ظل عدالة الدولة العلية، وتجديد القوانين كما بدات أول التشكيلات بإعادة (إعادت) الوالي الأسبق الصادق في الاستقامة إسماعيل حقي باشا[٤٣] الموجود الآن في الشام، وصدور مأمور تحقيقات من أهل الديانة والأمانة إلى نفس لواء تعز ودفع مضرة (مضرت) المعاونين، وتسديد مساوي مصطفى باشا وإلقاء النظر العالي على حقائق أمورنا كما حررناه. في عرض محظرنا العمومي وإجراء المجارات اللازمة من غريمنا لنا أو علينا بمقتضى قانون الدولة العلية، ونسترحم بالمراحم السنية نظرا لضعفنا وتقريبا لمسامع بُعد العدالة السنيَّة، بصدور الأمر العالي لمأمور تلغراف بندر عدن عند الحاجة يكون مساعد لنا بسرعة التبليغات إلى المسامع العدلية. ونرجوا الله تعالى أن يلهمكم الالتفات الكلي في استحصال راحة اليمن وتأميناتهم.

ونسأل الله أن يديم بقاء عظمة (عظمت) سلطتكم والتمكين والنصر والفتح المبين، وأن يكافي معالي مملكتكم بحظ (بحض) الدنيا ونعيم الآخرة وبكل حال الأمر لله العظيم

---

٤١ عرضمحظرنا: وهي عرض المحضر، أي عرض للشكوى.

٤٢ أطروحة الحقانية: المقصود الحقائق كما هي.

٤٣ إسماعيل حقي باشا: هو إسماعيل حافظ، حكم اليمن في المرة الأولى من سنة ١٢٩٥-١٢٩٩هـ /١٨٧٨-١٨٨١م، ثم حكم ولاية اليمن للمرة الثانية ما بين ١٣٠٧-١٣٠٨/١٨٩٠-١٨٩١م (الجرافي: حوليات العلامة الجرافي، تحقيق: أ. د. حسين العمري، ص٢٣٥).

ولحضرة (ولحضرت) دولتنا العثمانية، وحسبنا الله ونعم الوكيل.
مقدمين العريضة المستدعيين ذاتاً وعن العموم وكالةً مشايخ لواء تعز خطة يمانية
في٢٥ شوال سنة ١٣٠٧[٤٤]
شيخ مشايخ قضاء العدين.[٤٥]

مواضيع الوثيقة الثانية

تكررت المواضيع في الوثيقة الثانية ووردت فيها نفس الهموم التي يوردها المشائخ في عرائضهم السابقة للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، ولكن الجديد فيها أنه بالرغم من رحيل المتصرف مصطفى وأعوانه عن اللواء فان الحقوق لا زالت مهملة والعدالة غير نافذة من قبل الوالي وموظفيه.

وقد تغير موقف الوالي عثمان نوري تجاه المشائخ أصحاب الشكوى، ويجزمون في تلك الشكوى أنه نتيجة لبعد ولاية اليمن عن رقابة الدولة، فقد تعطل العمل بالقوانين السلطانية وتفشى ظلم الموظفين وأتباعهم غير مبالين بهيبة الدولة وقوتها. وبيّن المشائخ عدداً من التجاوزات غير القانونية التي اقترفها الموظفون، وهي قتل النفوس وهدم الديار وقطع الأشجار وبث الرعب في نفوس الأهالي. ونتيجة لتلك الأعمال فقد اضطر الكثير إلى ترك بلادهم ورحلوا باتجاه مدينة عدن. ولذا فقد اعتبروا أن مطالبهم التي حثوا على تحقيقها مطالب قانونية آملين من السلطان أن يعاقب المتهاونين في تطبيق العدالة، ولن يتحقق ذلك إلا بتحقيق إعلان القوانين السلطانية التي أعلنت في زمن التشكيلات العثمانية حيث كانت سارية في عهد الوالي الأسبق إسماعيل حقي باشا الذي وصفوه بأنه كان (صادق الاستقامة).

وقد أبدى المشائخ رغبتهم في أن تقوم الدولة بإرسال هيئات تحقيق صادقة وعادلة للتفتيش في اللواء، وكشف الأعمال التي اقترفها المتصرف مصطفى على وجه الخصوص.

ونتيجة لبعد الولاية عن مركز السلطنة، فقد طالبوا أن يصدر السلطان قرارا إلى مأمور بندر عدن العامل على التلغراف أن يتعاون معهم، ويسهل إرسال شكاويهم للسلطان المتضمنة كشف مساوئ الموظفين العثمانيين في اللواء وإصدار العقاب الصارم في حق المتهاونين ممن تجاسروا على عدم تطبيق عدالة الدولة العلية في لواء تعز ونواحيه.

وقد اختتمت الوثيقة (الشكوى) بعبارة (مقدمين العريضة المستدعيين ذاتاً وعن العموم وكالةً من مشائخ لواء تعز خطة يمانية).

---

٤٤ ٢٥ شوال ١٣٠٧: مايو ١٨٨٩م.

٤٥ ثم يورد صورة لعدة أختام ممهورة في نهاية الشكوى (الرسالة).

الدراسة الشكلية للوثائق

كتبت هذه الوثائق (الشكاوى) في زمن السلطان عبد الحميد الثاني، وقد استهلها الكاتب في الأولى بكلمة (شكية) والثانية بكلمة عرضحال. وقد حرص الكاتب أن يوجه الشكوى إلى الله ورسوله أولاً ثم إلى السلطان مباشرة، وقد كتبت الشكاوى على النمط المتعارف عليه في ذلك الزمن من حيث اللغة والصياغة والأسلوب، ورتبت الشكوى على شكل بنود متسلسلة لتوضيح الغرض المباشر لمحتوى الشكوى.

وكتبت الرسائل بخط نسخي معتاد ومنقوط في أغلب سطور الشكوى، ولكن الملاحظ أن الكاتب بالرغم من حرصه على كتابة السياق باللغة العربية ولكنه (تعثمن) عند كتابة كثير من الكلمات التي أوردها في فقرات الكتاب مثل (معدلتكم) أي عدالتكم (التبليغات) أي الأوامر (الحقانية) أي الحقوق (والي المقاميات) أي والي الولاية (الانتقامية) الانتقام، المعرضات، تكديرنا، الموفقية، الإرجافات، التخويفات، عرضحالنا.

وهذه الكلمات التي حرص الكاتب على إيرادها كلمات عثمانية - عربية فقد يكون كتبها متعمداً كي يفهم معناها المتلقي للشكوى في العاصمة العثمانية. أو لعل الكاتب تأثر بوجود كثير من العناصر العثمانية في اليمن الذي كانوا يتكلمون العربية ولكن بلهجة عثمانية.

وقد أورد الكاتب كثيراً من المصطلحات العثمانية مثل المتصرف، والدفتردار، والجبخانة، والمكتبجي، والمأمور، الشاهانية، المابين، سعادتلو.

وكتب كثيراً من الكلمات التي تنتهي بتاء مربوطة بتاء مفتوحة؛ مثل عظمة (عظمت) ذمة (ذمت) مدة (مدت) دايرة (دايرت) صورة (صورت) مصلحة (مصلحت) عزلة (عزلت) سلطنة (سلطنت) سنة (سنت)

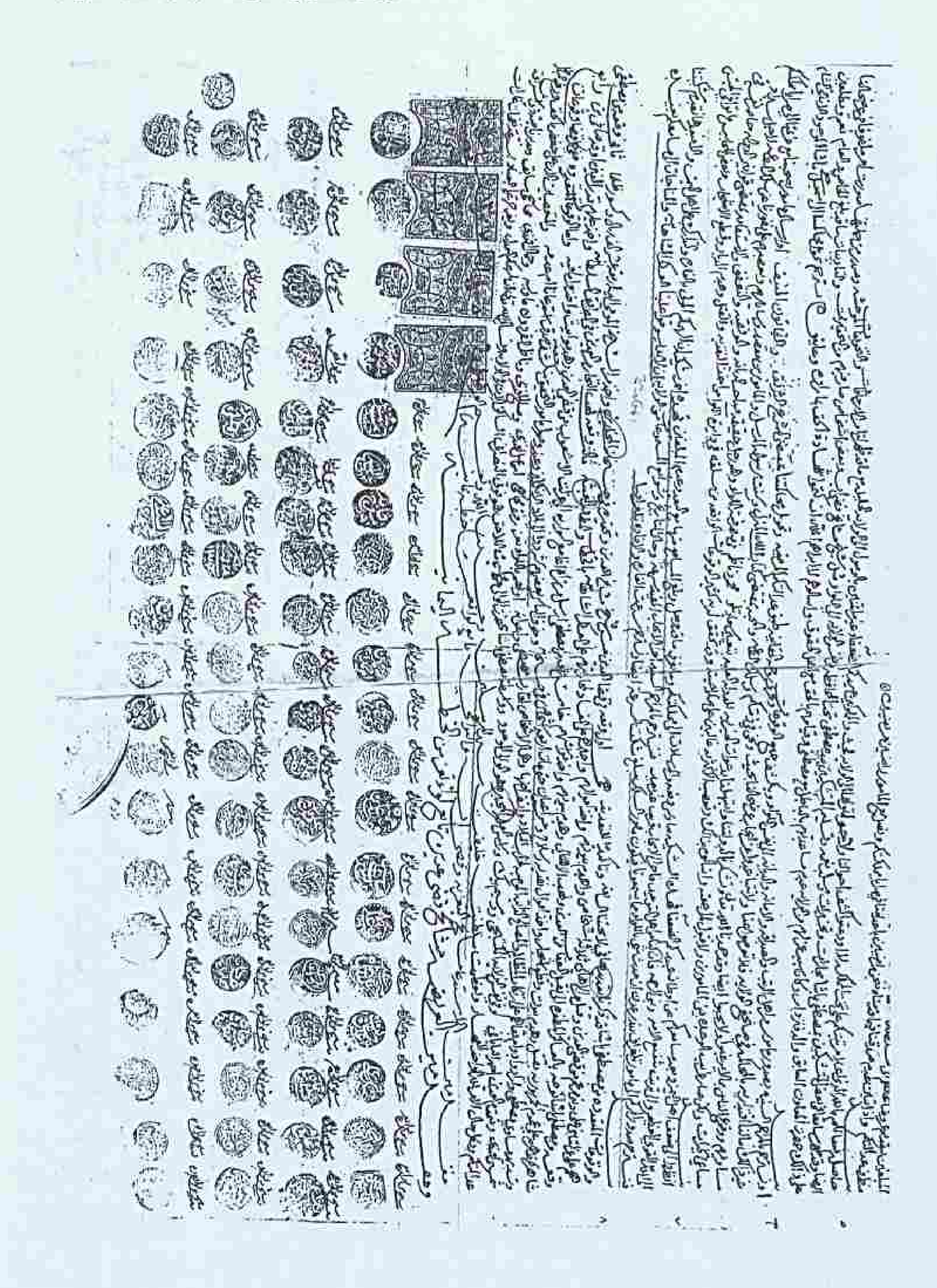
وقلب الألف المكسورة إلى ألف مثل بقى (بقا) قضا (قضى) ألقى (ألقا).

وكما هي عادة كثير من اليمنيين في تخفيف الهمزة من بعض الكلمات وقلبها ياء مثل الوسائل (الوسايل) شوائع (شوايع). كما حرص الكاتب على كتابة موضوع الشكوى على شكل بنود وفقرات لكي يتمكن من عرض الأفكار مواضيع الشكوى بوضوح أكثر.

قائمة المراجع

- وثيقة عثمانية برقم: ملف ٤٣/السرة ١١٦/ وثيقة رقم ٣ (من المركز الوطني للوثائق –صنعاء).
- وثيقة عثمانية برقم: ملف ٤٣/السرة ١١٦/ وثيقة رقم ٣ (من المركز الوطني للوثائق –صنعاء).
- وثيقة عثمانية برقم:.I. D.H ٤٥٧٧٨ (من المركز الوطني للوثائق).
- صابان، سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية (التاريخية). مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- بني المرجه، موفق: صحوة الرجل المريض (السلطان عبد الحميد الثاني)، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت ١٩٨٤م.
- برجاوي، سعيد أحمد: الإمبراطورية العثمانية (تاريخها السياسي والعسكري)، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣م.
- الواسعي، عبد الواسع بن يحيى: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، ١٩٩٠م.
- العرشي، حسين بن أحمد: بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، مكتبة الإرشاد، صنعاء ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- الويسي، حسين بن علي: اليمن الكبرى، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- العمري، حسين بن عبد الله: حوليات العلامة الجرافي، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٢م.
- العمري، حسين: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٧م.
- الثور، أمة الملك إسماعيل: الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني في اليمن، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٨م.
- الشامي، فؤاد: العلاقات بين الإدارة العثمانية والإمام يحيى (١٣٢٢-١٣٣٧هـ/١٩٠٤-١٩١٨م) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية الآداب.

الوثائق



يوسف بك حسن متصرف الحديدة: قراءة وثائقية

أ. حسان ابي عكر*

تقديم

وصل الموظف يوسف حسن إلى قضاء اب لإستلام وظيفة قائمقام في ٢٠ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٠م. وكان شاباً لم يتجاوز الخمسة والعشرين عاماً. ولكن إستعداداته كانت كافية لهذا المنصب البعيد عن إسطنبول والذي لم يتعود على الإهتمام الكافي طيلة الوجود العثماني في اليمن.

فقد تخرج الشاب من الكلية الشاهانية التي تخرج كبار الموظفين في إسطنبول وأجرى التدريب اللازم في ولاية بيروت. وكانت عاصمة الخلافة في العقد الأول من القرن العشرين تحبل بمشاريع وحركات وأفكار متنوعة مثل اللامركزية والعروبة والعثمانية والتتريك، وكانت الخلافة ذاتها قد أصابها الوهن وجفاف العروق التي لم تعد تصل فاعليتها إلى الأطراف.

والتقى الموظف الشاب في إسطنبول بعدد من المفكرين الإسلاميين والعروبيين الذين إنضم بعضهم إلى جمعيات سرية وتأثر بأفكارهم، وحاول أن يوثق علاقاته هذه ورفاقه بهم، لكن عيون الرقابة والإستخبارات كانت لهم بالمرصاد سواء في السكن أو في التنقل.

وقدم الموظف العثماني كذلك إلى الولاية البعيدة والمترامية الأطراف مسلحاً بخمس لغات لم تكن اللغة العربية أجودها، ولكنه كان بدأ ينظم الشعر فيها كما في التركية أو يترجم عن الفارسية.

وكان قدومه من متصرفية جبل لبنان حيث لمعت منها أسماء أثرت في فكره وخياله وأوقدت فيه جذوة العروبة في مطلع شبابه ومن هذه الأسماء الأمير شكيب أرسلان الذي كان في عز عطائه لتلك السلطنة وفي عز دفاعه عنها لاحقاً. وما الرسالة الوثيقة الموجهة من الأمير إلى القائمقام يوسف بك حسن يهنئه فيها بإنجازاته في اليمن سوى

---

* سفير لبنان بالجمهورية اليمنية.

دليل على عمق العلاقة بينهما. لقد كان الأمير شكيب إرسلان الأب الروحي لعدد غير قليل من المناضلين الشباب في بلاد الشام ومصر الذين كانوا يرون إمكانية إصلاح السلطنة العثمانية وإبقاء الولايات العربية تحت راية الخلافة وفي ذلك مصلحة للطرفين.

وقد يكون إختيار ولاية اليمن دافعاً لتغطية بعض طموحاته المتوقدة وأفكاره العربية. إذ يقول يوسف بك في تقديم قصيدة رثاء للأمير شكيب أنه «أستاذي السياسي ودافعي إلى اليمن في مهمات سياسية». فرغم وجود مسافة زمنية توازي أربعة عقود بين قدومه إلى اليمن ووفاة الأمير شكيب، لم نلاحظ في اليوميات أو في الوثائق دليلاً على نوع هذه المهام السياسية سوى الرسالة المذكورة سابقاً.

هذا إلى جانب دوافع إدارية تجعل الخدمة فيها أكثر تعويضاً في المستقبل. على أن وجود السلطنة العثمانية في اليمن لم يكن فاعلاً في أي وقت من الأوقات. وكان موظفوها يحكمون الألوية الثلاث (صنعاء وتعز والحديدة) بالتراضي أو بالتنازل أو بالتواطؤ مع القوى المحلية المتعددة المشارب والمذاهب. وهذه الولايات الثلاث التي كان يقطنها خمسة ملايين شخص كما يقول يوسف بك حسن، كانت متباعدة متناثرة تفصلها الجبال والأودية وتشمل السواحل والهضاب والمرتفعات مما يجعل التحكم بها أمراً صعباً على دولة قوية فاعلة فكيف إذا كانت هذه الدولة في الطريق إلى النهاية.

فعلى حدود اليمن وفي منطقة البحر الأحمر بالذات، كانت الإمبرياليات الغربية تتنافس وتتناتش ما تستطيع من إرث هذه السلطنة.

فالإيطاليون كانوا ينطلقون من مستعمراتهم من الضفة المقابلة لليمن ليحاولوا وضع يدهم على بعض الموانيء إنطلاقاً منها للداخل. وكان ميناء المخا مطعمهم الأكبر خاصة بعد الحرب الإيطالية - العثمانية وإحتلال طرابلس الغرب عام ١٩١٢م. وقد جرب الطليان إحتلال أجزاء من الساحل وقصفوا مدنه غير مرة وكان يوسف بك حسن والمجاهدون من العسكر والقبائل لهم بالمرصاد فردوهم خائبين دون أن تتوقف مطامعهم.

ومنذ أن وطأ الإنكليز أرض عدن عام ١٨٣٩م ثم جمعوا السلطنات والمشايخ كمحميات، لم يكفوا عن التطلع نحو الداخل من جهة أو نحو السواحل إمتداداً إلى الحديدة كلما إستطاعوا إلى ذلك سبيلاً. فالبحر الأحمر طريق ضروري وحاجة إستراتيجية لإبقاء التواصل بين قناة السويس من جهة ومستعمرات الهند من جهة أخرى.

وكان الفرنسيون غير بعيدين في جيبوتي ولهم قنصلياتهم وممثلوهم في الحديدة وعدن وفي مدن أخرى.

وقتلت القبائل القنصل الألماني في ولاية الحديدة قبل وصول يوسف حسن إلى اليمن.

وما ان إشتعلت الحرب العالمية الأولى حتى هبت الإمبرياليات لتنال ما تستطيع من أراضي. وإصطفت إنكلترا وفرنسا وإيطاليا في حلف معادٍ للسلطنة ولألمانيا، وكان على

القائمقام الشاب الذي كان يركب حصانه ويعمل كقائد حربي أن يحارب الجميع! وطُلب منه أن يشتت القوى المعادية للسلطنة، خاصة الإنكليز حتى لا يوجهوا قواتهم إلى مصر ! كما كان عليه كذلك أن يقمع القبائل المتمردة التي لا تدفع الإتاوات لتمويل الجنود ويبعد قبائل أخرى عن التعامل مع الإنكليز خاصةً حين أغدقوا عليهم الأموال والسلاح وحاولوا إستمالتهم. وكان يُطلب منه في غير مناسبة أن ينتقل من حجة إلى العدين أو إلى زبيد أو الحديدة لإخماد فتن أو لإخضاع تمرد أو لتوطيد سلطة.

وإذا كان قد نجح لغاية منتصف الحرب بمنع تردي الأحوال ومنع تقدم الأعداء نحو الداخل أو النزول إلى الشواطىء فإن أخبار الشؤم بدأت تتوالى، مثل تحالف سيف الإسلام الإدريسي مع الإنكليز وتغرير هؤلاء بالشريف حسين الهاشمي لإعلان الثورة العربية ضد السلطنة، ثم أنباء تقاسم الحلفاء لبلاد الشام .... الى أن تأتيه الصدمة القاتلة بإعلان إستسلام السلطنة للحلفاء وطلب تسليم قواتها وجيوشها وأسلحتها لهم وللإنكليز في اليمن خاصة.

أما القائمقام فلم يصدق خداع الإنكليز حين أتاه منشور من نائب الملك في عدن للتسليم وانتظر حتى أتاه ضابط عثماني ليؤكد له ذلك ... ومع هذا لم يتنازل هو ولم يستسلم. وبقي مع مجموعة من المجاهدين ورجال القبائل إبتعدوا عن الحديدة حيث نزل فيها الإنكليز مؤقتاً وتراجعوا إلى باجل.

وهنا يبقى السؤال البديهي : لماذا لم ينفذ متصرف الحديدة آنذاك الأوامر التي طلبت منه التسليم؟ وعلى ماذا كان يعول؟ ولماذا لم يرحل في أواخر عام ١٩١٨ كما رحل في أواخر عام ١٩٢١ وعلى باخرة إنكليزية نقلته من عدن مكرماً؟ هل كان ينتظر سقوطاً رسمياً للسلطنة أو كان ينتظر المفاوضات الجارية بينها وبين الحلفاء وإتخاذ القرار الأخير؟ وهل نتذكر «المهام السياسية» التي ذكرها سابقاً؟

وينقل عن الصحافي المجاهد عجاج نويهض الذي رافق الأمير شكيب سنين طويلة في نضاله السياسي والفكري أن يوسف حسن كان مبعوثاً سرياً للأمير شكيب ولشيخ العروبة أحمد زكي باشا (الذي رافقه الموظف الشاب في إسطنبول قبل قدومه إلى صنعاء) وذلك للعمل على محاولة الإستقلال الذاتي لليمن عن الدولة العثمانية، مع الولاء المطلق للخلافة في إسطنبول.

وبعيداً عن تلك الأسئلة النظرية، كيف جرت الأمور على أرض الواقع في أثناء السنوات الثلاث ؟

فمن خلال يوميات يوسف بك والوثائق الباقية وخاصة ترجمة الوثائق العثمانية نلاحظ أنه كان هناك استمرار للشرعية التي كانت سائدة قبلاً. صحيح أن الإنكليز تقدموا نحو الحديدة لكن المتصرف بقي تحت إمرته عدد من الجنود والمجاهدين ورجال

القبائل، ويقي مستحوذاً على ثقة الأهالي بفضل إدارته الفذة كما يقول الوالي محمد نديم، فتابع تحصيل بعض الاتاوات ليمول بها الجنود. ويبدو أن التواصل مع الوالي الموجود في صنعاء قد إستمر، حتى بشكل قانوني. إذ ما معنى أن يحرر الوالي أمر تعيين يوسف بك متصرفاً على الحديدة بناءً على مناشدة الأخير غير مرة وذلك في ٢ تشرين الأول عام ١٩١٩ ويحول ذلك الأمر إلى قائمقام الرخم دار في صنعاء لإجراء القيود ؟ وهذا ما يدونه يوسف بك في يومياته في ذلك التاريخ.

ولم يبق فقط حائزاً على ثقة الأهالي بل كذلك فرض نفسه على الفرقاء السياسيين الثلاثة والموجودين في ذلك المحور الإستراتيجي : الإنكليز في الجنوب والإدريسي في تهامه والإمام يحي الذي بدا أنه في تناغم مع الوالي ويود بسط حكم إمامته على تهامه غير الزيدية.

حتى أن الوالي، ومن خلال وثيقة باللغة التركية يطلب في كتاب إلى وزارة الداخلية بدفع كافة المستحقات المتراكمة للمتصرف حتى نهاية وجوده في اليمن.

ويبدو أن الإتفاق الذي تم لاحقاً بين السلطة العثمانية الجديدة وبين الإمام ونتج عن بعض بنوده بقاء الأتراك، مسؤولين وجنوداً، يساعد على فهم المرحلة السابقة.

وتأتي حادثة الوفد الإنكليزي المتوجه لزيارة الإمام يحي محملاً بالهدايا لتزيد من شهرة ذلك المجاهد ورفاقه.

وقد إضطر هذا الوفد أن يعود خائباً مع هداياه بعد إحتجازه لفترة تزيد عن الشهرين في باجل رغم غضب الإمام وحقده وغيظه ...

وسنترك تفاصيل الأحداث في اليمن ليكتب عنها يوسف بك بنفسه في الجزء المخصص لقصة حياته ...

ورغم كثرة السفر والتنقل في اليمن لم يصل متصرف الحديدة إلى صنعاء إلا عبر التواصل بالرسائل والتوجيهات مع والي اليمن، ولم يكن للإمام عنده مودة ولم يذكره بالخير في يومياته أو في رسائله ...

وبعد أحد عشر عاماً من الوصول حزم المجاهد حقائبه ورحل من عدن مكرماً كما يقول ليصل إلى لبنان عبر مصر ويلتقي بعروسه التي إنتظرته طوال تلك المدة كما يدون في مذكراته.

ولم يطل به المقام حتى زار إسطنبول بناءً على نصيحة رئيسه والي اليمن السابق وحصل على ترقياته ومستحقاته وأوسمته وغادر إلى سوريا بعد عام ١٩٢٥م لعدم إنسجامه مع تحول لبنان من متصرفية إلى دولة لبنان الكبير تحت الإنتداب الفرنسي.

وعمل هناك محامياً ثم قاضياً حتى عام ١٩٥٥م ليعود بعد ذلك إلى قريته الشوفية

بتلون ويمضي فيها تقاعده حتى تاريخ وفاته في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٦٩م.

أثار يوسف بك حسن

لم يتوقف يوسف بك عن الكتابة والتأليف ونظم الشعر ومتابعة السياسة العربية والدولية والتعليق عليها، شعراً ومقالات.

وفي حوزة ولده عاصم كميات ثمينة من الآثار حملها معه الوالد من اليمن وسوريا إلى بلدته في لبنان حين تقاعد.

ولعل الحقبة اليمنية هي أغنى ما في هذه التركة الثقافية لأنها كانت باكورة المغامرات وأصدق التجارب وأوسع التعبير عن بلاد لم تكن تملك الصحافة أو المطابع أو حتى المدارس، فجاءت كتاباته المتنوعة من عام ١٩١٠م ولغاية ١٩٢١م سجلاً حافلاً عن مجريات الأحداث آنذاك. وقد تكون ذخراً للدارسين والباحثين في تاريخ اليمن لتلك الحقبة.

وإننا إذ نشكر الأستاذ عاصم حسن على تقديمه كل الوثائق والمستندات والمساعدة، فهو يقوم بذلك بكل إندفاع وتفانٍ تخليداً لمرور قرن كامل على قدوم والده إلى اليمن وتجسيداً للمودة التي ما زال يكنها لهذا البلد الشقيق.

وسنكتفي في هذا الكتاب بالآثار المنجزة في الحقبة اليمنية أو ببعض الإضافات التي تزيد في الإضاءة على شخص المتصرف.

الوثائق العربية

ترك يوسف بك ما يزيد عن مئة وثيقة مكتوبة معظمها ذات أهمية تاريخية فريدة. وهي تتناول مراسلات مع والي اليمن محمود نديم ومع السيد الإدريسي وقائد جيوشه ومع شيوخ قبائل ورجال دين وموظفين أدنى منه مرتبة كما تتضمن أجوبة منه على بعض الطلبات وتدخلات لدى بعض الأعيان ومعايدات وتهانٍ. ولم تتوقف المراسلات بعد خروجه من اليمن بل تابع التوسط لدى بعض سلاطين المحميات والإجابة على رسائل لأصدقاء له. وهناك بعض الوثائق التي حملها في مجموعته مثل منشور نائب الملك البريطاني بإعلان إنتهاء الحرب وطلب الإستسلام ومنشور رجال دين ومشايخ يمانيين في مصر يحذرون فيها من الخروج عن طاعة دولة الخلافة العلية.

وتتميز الوثائق التي كتبها يوسف بك بالترتيب وحسن الخط وندرة الأخطاء اللغوية، وقد أرخ معظمها بالسنة الهجرية أو بالسنة المالية العثمانية في حين أن الرسائل التي كان يتلقاها متنوعة الخطوط والترتيب وكثرة الأخطاء أحياناً وتحمل عدداً من التعابير المحلية.

وقد إخترنا مجموعة من هذه الوثائق متنوعة المواضيع مع إيجاز مضمون كل منها وذلك في الجزء المخصص لها في الكتاب.

الوثائق العثمانية

تشكل الوثائق العثمانية في مجموعة المتصرف ذخراً مستوراً يحتاج إلى دراسة متأنية من المهتمين والمتخصصين. وهي على الأرجح عبارة عن مراسلات إدارية مع الوالي ومع مسؤولين إداريين في إسطنبول ومع قواد عسكريين محليين، أو ترجمة لبعض التقارير الصحفية التي تعود يوسف بك أن يقدمها للوالي. كما أن الأرقام الواردة في بعضها قد تدل على الجبايات والمصاريف والمعاشات وكيفية إدارة القائمقاميات ثم المتصرفية التي تسلمها.

وفي ترجمة لبعض هذه الوثائق تحدثت إحداها عن راتب متصرف الحديدة وعن تنقلات قضائية في المتصرفية ومذكرة تتحدث عن إرسال تقارير متعلقة بالولاية إلى إسطنبول بواسطة متصرف الحديدة ودفع أجور من الأموال العامة المحصلة.

كما تتضمن إحداها مراسلة بين القائد سعيد باشا وقائمقام اللحية آنذاك يطلب منه الإستعداد للنزول إلى لحج وعدن لمواجهة الإنكليز.

وتعرض وثيقة موجهة إلى وزارة الداخلية جهود يوسف حسن بك في اليمن في خدمة الدولة العثمانية ونجاحه بالتعامل مع الأهالي ومع الإنكليز ومع الإدريسي في تهامة بعد أن صدرت الأوامر الدولية بالتسليم وكيف إستحوذ على ثقة الأهالي مما جعلهم يرفعون الأموال المستحقة للدولة التي إستطاع بواسطتها أن يوفر إحتياجات الجيش وغيرها من المصروفات، وتطالب هذه الوثيقة الوزارة بمنح المتصرف مرتبه المتراكم من سنوات سابقة، مما يجعلنا نعتقد أن للمتصرف دوراً في تشجيع موقعي هذه العريضة.

وما يلفت النظر في ترجمة لكتاب آخر مرفوع من والي اليمن إلى وزارة الداخلية يشرح فيه أحوال البلاد بعد الحرب العالمية الأولى. ومن المعروف أن الوالي بقي في اليمن بعد إنتهاء الحرب كما بقي يوسف بك أو قد يكون هذا هو سبب بقاء المتصرف كذلك.

وفي هذا الكتاب يطلب الوالي من الوزارة سرعة إرسال متصرف الحديدة يوسف حسن بك الموجود في دار السعادة إلى محل عمله في الحديدة!

فهل غادر المتصرف الحديدة على أمل العودة ؟ وماذا كانت نية والي اليمن آنذاك؟

أما الوثيقة الأخيرة الهامة التي سننقل ترجمتها في باب الوثائق والتي تعود لآخر مهمة للمتصرف فهي رسالة مرفوعة من والي اليمن إلى وزارة الداخلية يستعرض فيها حياة يوسف حسن بك في اليمن منذ وصوله ويتكلم فيها عن قدراته الإدارية الفذة وقدراته

العسكرية ومشاركته في الحروب ضد أعداء الدولة ....

ويختم الوالي رسالته بتذكير الدولة العلية أن المستحقات المتراكمة للمتصرف من خزينة الدولة لم تدفع له ويطلب صرفها له تقديراً لخدماته وجهوده الكثيرة.

وأخيراً ننقل ليوسف حسن بك قصيدة باللغة العثمانية خص بها متصرف جبل لبنان يوسف باشا بمناسبة حلول سنة جديدة.

اليوميات

حين وصل القائمقام الشاب إلى لواء تعز وتابع سيره إلى اب أدرك أنه بدأ مرحلة هامة في حياته ميزاتها المغامرة والخصوصية والتجارب، ولم تعد تشكل الشهادات التي أوصلته إلى ذلك المكان سوى جواز مرور شرعي فقط ليصبح مقبولاً في المنطقة المتمردة التي لم تتعود على موظفين عثمانيين يهمهم بسط نفوذ السلطنة وكان قد تعود تدوين مذكراته قبل قدومه إلى اليمن.

إحدى عشرة سنة متتالية من اليوميات! ما يزيد عن ثلاثة آلاف يوم من المذكرات, لم تتوقف إلا مع المغادرة! ملفت هذا الإصرار وأكثر من ملفت! وتتراوح اليومية الواحدة بين عدة أسطر وصفحة، مدونة باليوم وبالشهر الميلادي الشمسي المعتمد في بلاد الشام.

فماذا تحتوي هذه اليوميات؟

إنها سجل حافل بتاريخ المقاطعات التي كانت تابعة للسلطنة أو للمناطق التي تنقل فيها القائمقام ثم المتصرف. إنها مرآة تصور الحياة السياسية والإجتماعية والمناخية والإقتصادية والإدارية وأحوال الناس والقبائل.

وإذا كانت ولاية اليمن قد مرت في تلك السنوات العشر بحوادث داخلية وخارجية متعددة كما أسلفنا فهذا يعطي لليوميات أهمية أكبر.

فمن بسط سلطة السلطنة وإخضاع المتمردين إلى تجنيد العسكر والمجاهدين في فترات الحرب إلى جمع العشور والضرائب إلى الحكم بين الناس والتحكيم بين القبائل ! لقد كان قائمقاماً وقاضياً وضابطاً عسكرياً إقتحم غمار المعارك غير مرة وتعرض للموت مراراً.

وها هو يقول في يوميات ٢٠ أيار ١٩١٦م

«تفكرت في أحوالي وأنا في القطر اليماني ونصيبي كان في خضم الكوارث والحروب. فمنذ مجيئي إليها وأنا أمارس الأهوال. وقد حضرت لغاية هذا التاريخ ثمانية عشر معركة التي إستعملت بها المدافع أربع منها في المخا مع السفن الإيطالية سنة ١٣٢٧م وأربع

في بيت الفقيه مع الزرانيق المشهورين في التمرد وثلاث منها مع القبائل وأربع منها في سفر لحج مع الإنكليز وسلاطين لحج وثلاث مع سفن الإنكليز في الحديدة.

أما الوقائع التي لم تستعمل بها المدافع فهي كثيرة. والمسلم الله»

هذا حتى منتصف عام ١٩١٦م فكم معركة خاض لغاية ١٩٢١م؟!

ويذكر في مذكرات عام ١٩١٩م، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد لقائه مع قلة من المجاهدين ورجال القبائل في باجل في منطقة بين الإنكليز في الحديدة وسيف الإسلام الإدريسي في تهامة والإمام يحي الطامع في تمديد سلطته نحو السواحل، يذكر أن باجل أصبحت مركزاً للسياسة ومحوراً لعمل دوائر القبائل والحكومة.

فالوفد الإنكليزي المؤلف من ثمانين فرداً الذي كان متوجهاً إلى منطقة الإمام مع كمية من الهدايا، إحتجز في باجل ما يزيد عن الشهرين وبدأت القبائل تضع الشروط للإفراج عنه وحاول المتصرف أن يقف وسيطاً بين الطرفين كما يقول فلا يريد للوفد أن يتابع سيره ولا يريد للقبائل أن تهاجم الوفد في دار الحكومة.

كما يذكر كيف قامت طائرة إنكليزية بالتحليق فوق باجل وفوق الجزيرة في البحر وكيف كانت ردة فعل الأهالي عل هذا السلاح الذي لم يعرفوه سابقاً وكيف هددت القبائل بإقتحام دار الحكومة إذا أعادت الطائرة تحليقها وأطلقوا عليها النار من بنادقهم.

ويذكر في عام ١٩٢٠م مقابلاته مع سيف الإسلام مصطفى الإدريسي ومحاولات التوسط بينه وبين الإمام يحي بطلب من والي اليمن محمود نديم.

وفي يوميات عام ١٩٢١م يذكر بداية التنازع على تهامة بين الإدريسي والوهابيين الذين فرضوا شروطاً فقهية وسلوكية غير مسبوقة.

وفي كل مرة يذكر فيها الإمام يحي كان يكيل له الأوصاف السلبية كالجشع والتسلط والتزمت ويذكر جازماً صعوبة تمدد سلطته نحو تهامة نظراً للفوارق بين الزيدية والشوافع...

وإلى جانب المواضيع السياسية والعسكرية إكتست اليوميات بالقلق والأسى والشعور بالهزيمة بعد ورود أخبار إحتلال بلاد الشام من قبل الإنكليز والفرنسيين ونكوث الإنكليز بوعودهم للشريف حسين وثورته العربية.

وكم كان يتلقى الأنباء المحزنة عن وفيات الأهل والأقارب التي كانت تحملها الرسائل جراء الحرب والمجاعة في موطنه.

ولأنه كان يسجل صادقاً ولنفسه فكم من مرة سجل المعاناة والقلق وتلك الهواجس وكم إنفرد بنفسه في أمسيات الحديدة وباجل ليذرف دمعاً غزيراً على غياب الأحبة وكم أفاق في الأصبحة وقد تبللت وسادته بالدموع !

وكم منى نفسه بالعودة إلى الوطن وقد أتته وعود مفرحة أحياناً. إنها الغربة حقاً. إنها

المكابرة غير المجدية أحياناً. لقد بدت المعاناة الإنسانية في أصدق صورها لدى ذلك المجاهد الصابر.

هذا وسنترك لبعض اليوميات أن تعبر عن المشاعر والمضامين المتنوعة طيلة السنوات العشر.

ديوان الشعر

إلى جانب العمل الإداري والعسكري والأحداث المتلاحقة وجد يوسف بك فسحة ليمارس ميوله الأدبية وقراءة الدواوين المتوفرة وقرض الشعر. وكما أسلفنا كانت له تجربة وثقافة أدبيتان بخمس لغات. وحتى كان يقول في اليوميات لولا المطالعة وتحرير الرسائل لضاقت به الدنيا.

وقد ترك المتصرف باقة غضة من الأشعار جمعها ولده عاصم في كتاب اسمه «لبناني وسيف يماني» (الدار التقدمية – لبنان ٢٠٠٧م) وتشمل المجموعة مواضيع متنوعة أكثرها من الشعر السياسي الذي كان ينفس به عن كربته ويعبر عن مبادئه وتوقه لتحرر الشعوب ومناهضة الإستعمار. وكان يرى في كل حركة تحرر أو إستقلال عيداً ومناسبة لكتابة قصيدة شعرية. وظل يوسف بك يمارس الشعر حتى وفاته.

وكانت فترة اليمن حافلة في تراثه وأفرد لها في الديوان باب خاص نظم فيه يوسف بك أشعاراً عن طبيعة اليمن وجمال بعض المناظر وطباع الناس وبعض السجالات مع الأصحاب فأطرى البعض وهزىء بالبعض الآخر. قد نالت قرية «الدفدف» في العدين نصيبها من هجائه بسبب طباع سكانها، كما ترك لقريحته لتعبر عن مفاخر اليمن وماضيه وعن لواعج غربته ولم يتوان أن يتغزل بإستحياء ببعض الوجوه أو ما بدا منها!

وحاول أن يكتب قصائده بأوزان شعرية متنوعة، ونترك للعروضيين تقييمها مع الملاحظة أن القائمقام الشاب ثم المتصرف كان يواكب حركة شعرية ناشطة في مصر وبلاد الشام وكانت أصداؤها تصل إلى بلاد اليمن ولو متأخرة.

هذا وسنقتصر في إختيار الأشعار على المرحلة اليمنية وعلى نماذج من الشعر السياسي نظمه يوسف بك في مناسبة سياسية لاحقة.

الرصيد النثري

لم يترك يوسف بك نتاجاً نثرياً أثناء عمله في اليمن سوى كتابات إدارية عبارة عن تقارير صحافية يضعها بيد الوالي أو مذكرات متعلقة بسير العمل. وأهم ما تركه في تلك الفترة تقرير عن أوضاع تهامة قد يكون أعده حين عين متصرفاً للواء الحديدة، يعرض فيه

لأحوال اللواء وطرق تطويره المتمثلة بالأمن والمعارف والمواصلات. فيقترح مد خط سكة الحديد من الحجاز إلى الحديدة. وقد أعدنا نص التقرير لضرورة طباعية وتقنية وأفردنا له مكاناً في الجزء الثاني من الكتاب.

لكن المتصرف السابق عاد إلى الكتابات السياسية بعد إنتقاله للعمل كمحام في سوريا وشارك في السجالات القومية والنضالية التي لم يتخل عنها طيلة حياته. ونقتبس من تلك المرحلة مقالاً نشر في مجلة سورية عن قبيلة الزرانيق التي قاتلها القائمقام حينذاك في أربع معارك كما يقول، ونترك للباحثين والمتخصصين بتاريخ تلك القبيلة وهذه المنطقة تقييم المعلومات الواردة فيها. ويكفي أن يكون المقال لشاهدٍ عانى من أهوال وأحوال تلك القبيلة ما عانى.

ولا بد من ملاحظة تقنية قبل الإختتام. وهي أننا حاولنا أن ننقل أحوال اليمن كما جاءت في مذكرات وأدبيات يوسف بك حسن ,وليس كتابة تاريخ اليمن في تلك الحقبة. إذ قد تكون هناك مصادر ومراجع أخرى لا تقل أهمية ويستند إليها المؤرخون لكتابة تاريخ تلك الفترة الحرجة. وكل ما نرجوه أن تكون هذه السيرة مساهمة في إجلاء وإغناء حقبة مضطربة من التاريخ.

خاتمة

في الذكرى المئوية لإعادة تعريف المجاهد يوسف بك حسن إلى الشعب اليمني نعيد ذكرى عشرات بل المئات من المجاهدين الذين إنخرطوا في صفوف الثورة العربية وناضلوا من أجل التحرر والإستقلال، ذكرى جيل كانت له أحلام وردية ترفرف فوق الحدود ولا تعبأ بالمخاطر.

وإذا كان ذلك الجيل يؤمن بحقه في الإستقلال وبتقرير المصير وتحقيق الوعود التي قدمت كانت السياسات الدولية وشهوات الإستعمار والمؤامرات كانت تعمل في إتجاهات مغايرة وأكثر تعقيداً.

فجاءت نتائج الحرب العالمية الأولى لتحبط نضالات هذا الجيل ولتقيد البلاد العربية بأشرطة من الشوك تحرسها الإمبرياليات الجديدة.

ثم جاء وعد بلفور ليصبح كسرطان إمتدت أورامه إلى كل فلسطين.

وحين ذهب المجاهدون العرب لنصرة أشقائهم في فلسطين في عام ١٩٤٨، ومن بين أولئك المجاهدين الشاب ناصر يوسف حسن بتشجيع من والده عادوا خائبين لتضاف نكبة فلسطين إلى باقي الهزائم التي باتت عنوان جيلهم ...

وكان على ذلك الجيل أن ينتظر عام ١٩٦٧ ليتجرع كأس باقي الهزائم!

فبعد سنتين من ذلك التاريخ المشؤوم كتب المجاهد يوسف حسن هذين البيتين من الشعر عند وفاته عام ١٩٦٩ لينقشا على ضريحه:

فـإذا قضيت ولـم أشـاهـد أمتي   بـلـغـت بـسـؤددهـا الـسـمـاك الأعـزلا
فليكتبن عـلـى ضـريـحـي إن ذا   قـبـر إمـرىء قـد خـاب فـي مـا أمـلا

وكان بالأحرى علينا أن ننقش هذين البيتين على أضرحة جيل كامل!

وإذا كانت هذه مناسبة لاحياء ذكرى المتصرف، لعلنا نجد مناسبة قادمة لفتح سجلات مناضلين وعاملين من لبنان كان لهم دور في تقريب الأواصر بين لبنان واليمن.

ومن بين هؤلاء الأمير شكيب أرسلان الذي كان ملهماً لكثير من المجاهدين والمتنورين في بلاد العرب وفي اليمن، ونجيب أبو عز الدين الذي عمل عشرين عاماً في خدمة اليمن بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٥٦ وترك كتاباً بهذا العنوان، والدكتور عدنان ترسيسي...

أخيراً أكرر الشكر للأخ العزيز عاصم يوسف حسن على مبادرته لجمع ديوان والده الشعري ولوضع الوثائق واليوميات وباقي تراثه في تصرفنا لتتشكل هذه الباقة عن مرحلة فاصلة في تاريخ اليمن، وأنا على ثقة أن الأستاذ عاصم مستعد أن يضع بتصرف الباحثين والمتخصصين أو مراكز الدراسات والوثائق تتمة هذه المقتنيات للإفادة منها.

ولا بد من تقديم الشكر للدكتور فؤاد الشامي، الباحث المتخصص في التاريخ العثماني الذي أعد ترجمة الوثائق العثمانية وكان لملاحظاته النيرة دور في إضاءة بعض الجوانب التاريخية لتلك الحقبة.

وفي السنة التي كان المتصرف يحزم حقائبه لمغادرة الحديدة أبصر النور في بيت الفقيه مولود كان له دور في إصدار هذا الكتاب وكان له دور سابق إيجابي في جمع أواصر الأخوة اللبنانية اليمنية حين عمل سفيراً لليمن الجمهورية في لبنان بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٩م فكان لتلك الحقبة أثر كبير في حياته المهنية والعائلية في المستقبل كما يقول في مذكراته.

فلمؤسسة العفيف وطاقمها الشكر والتقدير والتمني بإستمرار الإزدهار في عملها الثقافي الريادي ولمؤسسها ورئيس مجلس أمنائها دوام الصحة وطول العمر.

إضافة إلى الوثائق العربية

١) كتاب من متصرف لواء تعز إلى رئيس مجاهدي العدين القائمقام يوسف بك يهنئه فيه على الثبات في ساحة الجهاد ويحثه على سوق المقدار الكافي من المجاهدين

الحديدة فقد بذل مجهوداً كبيراً في توفير المتطلبات الضرورية للجيش من خلال جمع الأموال وإستقراضها وإرسالها إلى المجاهدين في تهامه ولحج.

ولكن بالرغم من جهوده التي بذلها في خدمة الدولة و مدى صداقته القوية لها ورابطته العثمانية القوية فما زالت مستحقاته متراكمة في خزينة الدولة ولم تدفع له، ويمكنكم الأستيضاح عن المذكور من سعيد باشا فقد عمل معه وعرفه. ويرجو صرف مستحقات المذكور تقديراً لخدماته وجهوده المذكورة سابقاً. ١٣٣٧ عثماني محمود نديم ١٣٣٧ هج والي اليمن.

رسالة من والي اليمن محمود نديم إلى متصرف الحديدة يوسف حسن بك أفندي يسأله فيها عن نتائج سعيه في الوساطة بين ابن سعود والشريف حسين وابن رشيد

ورص صفوفهم قبل النصر الأخير ... ٢٦-٠٧-٣٣١

٢) كتاب من أحد أعضاء المجاهدين إلى قائمقام إب يتمنى عليه بإسم أهل القضاء البقاء في منصبه بعد صدور قرار بمغادرته القضاء. دون تاريخ

٣) كتاب أثناء الحرب العالمية الأولى يتحدث عن قدوم العسكر من جهة الحديدة بإنتظار الأوامر. ويتحدث عن عمل هيئة كشف طرق السكة الحديدية المتصور تمديدها من جهة المخا إلى صنعاء وبدأت هذه الهيئة الكشف ما بين ذمار ويريم «فيدرك اليمن حظه من العمران». دون تاريخ

٤) كتاب من والي اليمن إلى متصرف الحديدة يوسف حسن بك يطالب فيه موافاته بنتيجة توسطه بين إبن السعود والشريف حسين وإبن رشيد ويحضه على متابعة جهوده لأنه لا مصلحة لأحد بمتابعة العداء والخلاف الذي يحصل منه تلف خمسة عشر نفساً كل يوم من الطرفين. ٧ رمضان ٣٣٩

٥) رسالة من والي اليمن محمود نديم إلى وزارة الداخلية يعرض فيها صفحة من حياة يوسف حسن بك متصرف الحديدة، فقد وصل المذكور من دار السعادة إلى اليمن وقد إتضحت قدراته الإدارية الفذه من خلال عمله قضاء بيت الفقيه وقضاء حجة وعرفت قدراته العسكرية والحربية من خلال مشاركته في الحرب العالمية ضد أعداء الدولة ومن بداية الحرب نقل إلى منطقة العمليات العسكرية من قضاء العدين بلواء تعز وخلال عمله في القضاء المذكور قام بجمع وتوفير إحتياجات المجاهدين في لحج من أموال وغذاء وغيره والتي تقدر بملايين القروش كما إشترك إلى جوار سعيد باشا في المعارك التي أدت إلى فتح منطقة لحج ونتيجة لإشتراكه في فتح لحج وتوفير إحتياجات المجاهدين وتشجيع الأهالي على الإلتحاق بالجهاد ضد الإنكليز منحه سعيد باشا ميدالية عسكرية ورفع إلى الدولة يطلب ترفيعاً لدرجته ومنحه وساماً عثمانياً من الدرجة الثالثة بمذكرة بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٣٣١ (بالتقويم المالي) وفي رقم ١٥٥.

وأثناء عمله في قضاء اللحية عمل على كسب المعركة مع الإدريسي في حماية منطقته من البر والبحر، ومواجهة تأثير الإدريسي على الأهالي وتوفير الأموال اللازمة للمجاهدين إضافة إلى قيادة بعض المواجهات العسكرية مع قوات الإدريسي، ونظراً للشجاعة والإقدام الذي أبداه أثناء ذلك فقد منحه قائد الجيش الميدالية الفضية للشجاعة الحربية.

وفي أثناء عمله في قضاء زبيد ١٣٣٤ رومي عمل على توفير إحتياجات الجيش من مؤن وأموال ونجح في توفير الأمن للأهالي في المنطقة، وإنهاء المنازعات والخلافات التي كانت قائمة، وقد شهد له بذلك قائد الجيش توفيق باشا بعد أن رأى ذلك بعينه.

وقد إستمر على ذلك المنوال عندما تعين متصرف تعز بالوكالة وعندما تعين متصرف

معاونية لواء تعز
عدد ٢٢٧

رقم ١٣١

تعز
٢٦ - ٧ - ٤١

حضرة رئيس مجاهدي العدين من لواء تعز القائمقام يوسف بك افندي

سلمه الله

عزيزي صاحب الغيرة والحمية

ورد الينا تلغراف من دولة الوالي الأفخم مؤرخ ١١ من الشهر الحال يأمرنا بتبليغ السلام لحضرتكم وبيان
محظوظيته مما أبديتموه من الغيرة والحمية الدينية وثباتكم في ساحة الجهاد ويذكر أيضاً برأساً بالحث على
سوق المقدار الكافي من المجاهدين ويأمر بأن أكثر رؤساء المجاهدين أنهم بطرفنا فاقتضى المذاكرة مع
حضراتهم لأجل احضار العدد الوافي من الرجال وتسريحه تحت قيادتهم ولتوضيح [illegible] الترتيبات
التي يضعونها قائد الجيش دولة السعادة سعيد باشا ويكونوا ابناؤه كالبنيان أو كالبنيان المرصوص يشد
بعضه بعضاً وفي الحقيقة ثباتكم حول القلعة المشار إليها في دار الحرب وفقدان الراحة والتقائكم
مع الجنود المنظمة في مثل هذه الأحوال الحرجة امر جدير بالشكر وبهذه المناسبة اقول وانتم لستم لا
تحتاجون الى تبيين بل من قبيل التذكار فائدة الذكرى تنفع المؤمنين ان وقت ادراك النتائج
قد حان والعدو ليستعد لاجراء حركة المذبوح كي يستنقذ ما اضاعه من عقد الصلح
وحيث ان الامال كلها متجهة الى الامل الوطيد أن تثبتوا الثبات التام وتخابروا سائر الرؤساء
لأجل جلب عدد من المجاهدين حتى يصدوا العدو ويضربوه الضربة القاضية والسير في الخطة التي
يترسمها حضرة قائد الجيش بدولة وجود الكفر من هذا القطر المقدس ولكي لا يبقى على
لواء الحرمين من يشرك بالله ورسوله فارجو الله والنداء النداء الى الرؤساء الأخيار
نعم جهدتم على الكثير [illegible] لادراك الغايات واعلى الدرجات الا الشيء اليسير والله
يتولاكم ويثبت عزائمكم ا.ه [illegible]

متصرف لواء تعز

[illegible]

كتاب من متصرف لواء تعز إلى رئيس مجاهدي العدين القائممقام يوسف حسن بك يهنئه فيه على الثبات في ساحة الجهاد ويحثه على سوق المقدار الكافي من المجاهدين ورص صفوفهم قبل النصر الأخير

TELEGRAMME تلغرافنامه

دولت عليهٔ عثمانيه تلغراف اداره سى

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'état n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie

برقية من الوالي محمود نديم إلى قائممقام العدين يوسف حسن ينقل إليه امتنانه للهمة التي يبذلها في عمله والتي وضحها له علي باشا وأشار إلى أنه أرسل إلى اسطنبول يستفسر عن تعيينه متصرفاً بالوكالة

وثيقة مهمة من والي اليمن محمود نديم إلى وزارة الداخلية عن أوضاع ولاية اليمن عام ١٣٤٠ عثماني (بعد انتهاء الحرب) والجهود التي يبذلها للمحافظة على ولاء مليونين في اليمن وعسير للسلطنة، ويشير أنه أرسل عدة برقيات إلى اسطنبول ويطلب سرعة إرسال يوسف حسن بك متصرف الحديدة (أي إعادته) الموجود في دار السعادة إلى عمله (السابق) في الحديدة وإرسال مبالغ كافية معه على أن يتم توضيح ذلك فيما بعد

رسالة من والي اليمن إلى وزارة الداخلية عن سيرة حياة يوسف بك الإدارية وطلب صرف مستحقاته

تاملات في شئون الإدارة والاصلاحات العثمانية في ولاية اليمن

ا.د. حسين عبدالله العمري*

ليس من شك أن اضطراب الأوضاع وفترة الفوضى التي سادت صنعاء والمناطق الشمالية من أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر ساعدت القوات العثمانية عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، للعودة إلى العاصمة بعد أن كانت قد تراجعت عنها إلى الساحل قبل ٢٣عاماً (عام ١٢٦٥هـ/اغسطس١٨٤٩م).

وبدايةً لابد من التنوية بالاعمال الجليلة التي تقوم بها الحكومة التركية في بعث أرشيفها العظيم الذي يقال إنه يزيد عن (مائة مليون وثيقة) ترتيباً وتنظيماً وتسهيلاً للباحثين، وهو عمل يقوم على جهود مئات من الإخوة العلماء والباحثين الأتراك المهتمين بتاريخ أكبر دولة امبراطورية في العصور الحديثة وصلت جيوشها إلى قلب أوروبة وحاصرت فينا عاصمة آل هبسبورج عام١٥٢٩م، وقد غطت ممتلكاتها بعد انضواء البلاد العربية إليها تدريجياً بعد هزيمة المماليك في معركة مرج دابق عام ١٥١٦م، مساحات شاسعة من الاقاليم توزعت في القارات الثلاث: آسيا، وأوروبة، وأفريقيا وكانت هذه الأقاليم تسكنها أقوام وشعوب متنوعة ذات نظم وتقاليد مختلفة، ولم يكن بوسع الدولة العثمانية إدارة هذه الاقاليم الواسعة من دون اتباع سياسية إدارية حكيمة ومنتظمة.[١]

وتدلنا الدراسات الحديثة والمعاصرة التركية والعربية بل والأوروبية على مدى غزارة معلومات الأرشيف العثماني التركي في مختلف مواضيع البحث. ولعله من المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى ثلاثة كتب حديثة.

الأول: يقع في مجلدين كبيرين نحو (١٨٠٠صفحة) الصادرين باللغتين التركية والعربية عام ١٩٩٩م لعدد من الباحثين الأساتذة والعلماء الأتراك باشراف ومساهمة صديقنا الكريم معالي الأستاذ الدكتور اكمل الدين إحسان اوغلى أمين عام منظمة المؤتمر الاسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حالياً)، عن مركز (إرسيكا) الذي كان مديراً عاماً

---

* استاذ التاريخ الحديث والمعاصر, بجامعة صنعاء –عضو مجلس الشورى.

١ الدكتور فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي.

له بعنوان (الدولة العثمانية تاريخ وحضارة)، وكانت مادة الأرشيف من مصادره الهامة والمفيدة، وقد لفت نظرنا بهذه المناسبة معلومة فيه عن إهتمام الدولة العثمانية بأسطولها وترسانتها البحرية حين فكرت عام ١٥٦٨م في شق قناة السويس لكي تتمكن من مساعدة الدولة المسلمة في الهند، غير أن هذا المشروع لم يتحقق في حينة.[٢]

ولقد لاحظ كثير من الباحثين بأن فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م، كان دافعاً على التحرك العثماني فارسلوا حملة عسكرية بقيادة أحمد مختار باشا الذي استعاد احتلال العاصمة صنعاء عام ١٨٧٢م،[٣] في ظل تلك الأوضاع المضطربة التي ساعدت على تلك العودة.

والكتاب الثاني: للدكتور فاضل بيات المختص في التاريخ الاسلامي (الذي يعمل الآن باحثاً بمركز إرسيكا) والصادر في ابريل ٢٠٠٧م، عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بعنوان (الدولة العثمانية في المجال العربي) دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً «هكذا» (مطلع العهد العثماني إلى أواسط القرن التاسع عشر). وفيه عن أيالة اليمن الكثير والمفيد سواء عن الوجود العثماني الأول (١٥٣٦-١٦٤٦م) والعودة الثانية حتى نهاية الحرب الأولى حاشداً في ذلك الكثير من الوثائق كدفاتر التعيينات في الولايات والألوية ودفاتر المهمة التي تأتي على رأس هذه الوثائق، ويعزو في عدم اكتمال تصنيف مقتنيات الأرشيف العثماني باستنبول، الذي يتضمن وجود حوالي ١٥٠ مليون وثيقة إلى بعض النقص في جوانب البحث الطويل والهام.

- أما الكتاب الثالث: فهو الكتاب الذي اتحفتنا به في العام الفائت ٢٠٠٨م (مديرية ارشيف الدولة في الجمهورية التركية الشقيقة بالتعاون مع المركز الوطني للوثائق في الجمهورية اليمنية، وحمل عنوانه (اليمن في العهد العثماني) معتمداً على أكثر من ١٨٠ وثيقة مختارة تقع تواريخها بين عامي١٥٤٣-١٩٢٢م، ولنا رجعة للحديث عن أهمية مواضيعها.

- لقد بقي اليمن ولاية عثمانية خمساً وأربعين سنة أدارها واحد وعشرون والياً تباينت سياساتهم وفترة ولاياتهم، كان أولهم أحمد مختار باشا (١٨٧٢-١٨٧٣م)، وآخرهم محمود نديم بك (بالنيابة) بعد سفر رئيس هيئة الأركان العامة اللواء أحمد عزت باشا إلى ليبيا لمواجهة الإيطاليين في حرب طرابلس بعد أن وقع مع الإمام يحيى حميد الدين اتفاق صلح دعان سنة (١٣٢٩هـ /١٩١١م)، وكان لنديم بك (السوري الأصل) دور مشهوده، ومع اقتراب الحرب العالمية الأولى وحتى نهايتها (اغسطس ١٩١٨م) كان

---

٢ الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: ٤١٧/١.

٣ أريك مكرو: اليمن والغرب، تعريب الكاتب (ط٣) : ١١٦.

وضع علاقة ولاية اليمن مغايراً في كثير من الأمور مع بقية الولايات العربية الأخرى التي سرت فيها روح القومية العربية وانطلاق ثورة شريف مكة وأبنائه عام١٩١٦م، بالتعاون مع البريطانيين ثم الحصاد المر لذلك التعاون كما فضحته اتفاقية سايكس[٤]/ بيكو، وإعلان بلفور بالوطن القومي لليهود في فلسطين.

تنظيم الاتراك العثمانيين ولاية اليمن

وبالعودة إلى الكتاب (الثالث) الذي سبق ذكره نجد العديد من الوثائق المعروضة على الباب العالي أو منه إلى السلطان في طلب دعم مشاريع خدمية وإدارية وتعليمية (مدرسية) وصحية وغيرها، وسوف يطول بنا الحديث لو عدنا إلى بعض ذلك وليس كله.

- ولكنني أسوق في هذه العجالة نموذجين ملفتين لا زلنا إلى اليوم نسعى إلى استكمال أمرهما.

الأول: طلب إنشاء مبنى للأرشيف لحفظ وثائق اليمن[٥] في الوثيقة المؤرخة ٢٥مايو ١٩٠٢م، والمرفوعة من الصدر الاعظم (رئيس الوزراء) إلى السلطان: (وصدرت الإرادة السلطانية بالموافقة)، وعلينا اليوم استرجاع الجهود العظيمة التي حققها الأخ العزيز الأستاذ القاضي علي بن أحمد أبي الرجال منذ ربع قرن حتى أصبح المركز الوطني للوثائق حقيقة نجتمع اليوم برعايته وتعاونه مع مركز (إرسيكا) وننتظر بأمل كبير اليوم القريب الذي نحتفل فية بافتتاح مبنى مركز الأرشيف المذكور قبل مائة وسبع سنين!

- والمثل الثاني: من الوثائق المنشورة بعنوان (حماية سواحل ولاية اليمن)[٦] فقد صدف قبل أقل من عام ومع تزايد عمليات سطو قراصنة الصومال على الملاحة في المحيط وخليج عدن أن كان (مجلس الشورى اليمني) - وأنا عضو فيه-يناقش هذا الأمر الخطير ويدعو الحكومة إلى المزيد من رفع تأهيل سلاح البحرية ومراقبة المياه الإقليمية ونحو ذلك.

وكان الكتاب معي يومها فَأطْلعتُ المجلسَ الموقر على نص تلك الوثيقة المؤرخة في ١٩٠٢/١١/٩م، التى تحمل توجيهات الإرادة السلطانية: (حول عمل الترتيبات اللازمة لحماية السواحل اليمنية والمحافظة عليها من عمليات القرصنة، وتجهيز عدد من المراكب

---

٤ لقد شاءت الأقدار أن السير مارك سايكس كان حاضراً مؤتمر السلام في باريس ممثلاً لحكومته، وقد توفي في فندقه في باريس بمرض الحمى التي اجتاحت أوروبة عام ١٩١٩م، وتوفي جرائها ٢٥ مليون أوروبي، وكان قد أوصى بإحتلال أمريكا للعراق في وثيقة قبل موته مؤرخة في ١٩١٨م، أمكن الحصول عليها ونشرناها في مجلة الثوابت العدد (٣٢) الصادر في العام ٢٠٠٣م.

٥ اليمن في العهد العثماني (٢٩٣).

٦ نفسه: ٣٤١.

والسفن العسكرية لإرسالها إلى البحر الأحمر ومنها المراكب "نعمت وعسير" وذلك خلال خمسة عشر يوماً وإرسال السفن من البصرة خلال عشرين يوماً).

تنظيم الأتراك ولاية اليمن

وهكذا قامت الإدارة العثمانية من بداية استيلائها على صنعاء بجملة من الإجراءات والتنظيمات، كما قامت بادخال بعض الآلات والأجهزة، وأنشأت بعض المشاريع الضرورية لحاجتها، كشق الطرق وبناء القلاع والمباني الرسمية، واستحدثت أموراً أخرى لا عهد للبلاد بها من قبل كنظام (المحاسبة) المالي والإداري والضبطية المحلية ونحو ذلك.

مجلس إدارة ولاية اليمن

بناءً على قانون (فرمان) إنشاء مجالس إدارية للولايات العثمانية الصادر في عام ١٨٦٤م، فقد عمد الولاة المتتابعون على ولاية اليمن ابتداءً من عام (١٢٨٩هـ /١٨٧٢م) إلى إنشاء مجلس للولاية برئاسة الوالي، ومركزه صنعاء، وكان يتم تشكيل المجلس بانتخاب أربعة من العُلماء من أعيان البلد وآخرين يتم تعيينهم بحكم وظائفهم وهم:

- حاكم الحنفية (مذهب الدولة).
- مفتي صنعاء (وهو مُفتي الأتراك يختاره الوالي من بين كبار العُلماء).
- ناظر الأوقاف الخارجية (العامة).
- الدفتردار (وهو أمين «سكرتير» الولاية للشؤون المالية).
- المكتوبجي (مسؤول مكتب الوالي).

وكان المجلس ينعقد يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع في مقره من (سوق الملح). وقد ذكر لنا المؤرخ العلامة الجرافي في حولياته[٧] اعتذاره في أن يخلف والده في عضوية المجلس فعُين أخوه العلامة عبد الكريم بن محمد أحمد الجرافي، كما انتخب العلماء شيخ الإسلام القاضي حسين بن علي العمري -جد الكاتب- عضوًا للمجلس.

ربط المراكز بالطرقات وخطوط البرق (السلك):

كانت الإدارة العثمانية في مركز الولاية في صنعاء في حاجة دائمة لنقل المدافع والآلات والقوات العسكرية من الموانئ في سواحل تهامة وعسير إلى العاصمة ومراكز الحاميات العسكرية في المدن الأخرى، فقامت بشق بعض الطرقات في مناطق جبلية بالغة الوعورة

---

٧ انظر: حوليات العلامة الجرافي (١٣٠٧ - ١٣١٦هـ / ١٨٨٩ - ١٩٠٠م)، تحقيق ودراسة الأستاذ الدكتور حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر / دمشق / بيروت ١٩٩٢م: (١٣٢، ١٨١، ١٨٢).

وكانت تتعرض للخطر والهجوم، ولربط مركز الولاية بمختلف المدن وإصدار تعليماتها الإدارية والعسكرية أحدثت خطوط السلك (البرق) للمرة الأولى عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، والتي كانت بدورها عرضة للقطع من قبل القبائل والمقاومة لعزل المركز عن الفروع.

وجلبت الإدارة عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، مطبعة عربية وتركية (عثمانية) صدرت عنها أول صحيفة في اليمن هي (صنعاء) التي كانت تحمل أخبار السلطان والباب العالي، وما كان يصدر عنهما من قوانين ومراسيم (فرمانات) وغيرها من تعميمات وأخبار رسمية.[٨]

وجرى تقسيم الولاية إلى أربعة أقسام إدارية (متصرفية) أو (لواء) هي: صنعاء-عسير-الحديدة-تعز، يتبع كل منها عدد من الأقضية والنواحي (المديريات) على رأسها جميعاً الوالي في العاصمة صنعاء، كما وضعت كذلك أول خارطة (لولاية اليمن) التي حدها غرباً البحر الأحمر وشمالاً (ولاية الحجاز) وشمالاً شرق (قضاء نجد) الذي كان يتبع ولاية البصرة، وفي الجنوب (المحميات التسع) التي استمر وضعها مثار نزاع (انجلو-تركي) حتى أخذها الإمام يحيى حميد الدين بعد انساحبهم في نهاية الحرب العالمية الأولى، ودخل في حرب ومنازعات مع بريطانيا المحتلة لعدن منذ عام ١٨٣٩م.

لقد صاحبت الثورة دعوات إصلاح الولاية وتحسين أحوالها حتى كانت السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر التي سجلها لنا العلامة الجرافي في حولياته التي نشرناها عام ١٩٩٢م، وخرجت إلى اليمن اكثر من بعثة تركية (هيئة) للتفتيش، فقد كان فساد الإدارة وسوء بعض الولاة الذين بلغ عددهم واحداً وعشرين -كماتقدم-، من أسباب التخلف وكثرة الاضطرابات، ومع ذلك اضطر الأتراك استجابة لدعوات الإصلاح[٩] ولحاجتهم الإدارية والعسكرية فقد تم إنشاء بعض المدارس والمعاهد المتوسطة في المدن[١٠] خصص بعض منها لتخريج الكثير من (إداريين ومحاسبين) ومراحل تأهيلية (عسكرية)، وصناعية في العاصمة، وقد أرسل عدد قليل من اليمنيين المتفوقين إلى المعاهد والمدارس السلطانية ولإكمال دراستهم في ميادين فنية وعسكرية، ولم يكن

---

٨ راجع الزين، د. عبدالله يحيى): اليمن ووسائله الإعلامية (ط١ / ١٩٨٥م) : ٢٥ – ٣٥، يؤكد أن نشرة بإسم (يمن) كانت تصدر بالتركية، قبل صحيفة (صنعاء) وذلك من ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م، أي من بداية حكم العثمانيين الأتراك لليمن، وربما كان ذلك على أوراق صغيرة أحضرت بعدها المطبعة التي صدرت عنها الصحيفة.

٩ انظر كتابنا: اليمن والمنار (العشر السنوات الأولى: ١٣١٥ – ١٣٢٥هـ / ١٨٩٨ – ١٩٠٧م) ص: ٣٥ وما بعدها.

١٠ نال تلميذي الباحث الجاد محمد عقلان الحمادي في الماضي القريب ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م رسالة الماجستير بإشرافي بعنوان (الحياة العلمية في اليمن في العهد العثماني الثاني ١٢٦٦ – ١٣٣٦هـ / ١٨٤٩ – ١٩١٨م) وهي تشرح بتفصيل موثق هذا الموضوع. أما صديقنا الباحث الدكتور فؤاد عبدالوهاب الشامي الذي نال الدكتوراه بإشرافي بإمتياز عن (العلاقات اليمنية التركية الحديثة) في ربيع هذا العام وقام كذلك بعرض كتاب (اليمن في العهد العثماني) الذي ذكرناه وقد ساهم أصلاً في الترجمة إلى العربية بملخصات مع زملائه من المركز الوطني للوثائق ومراجعة الدكتور القدير صالح سعداوي من مركز (أرسيكا)، وقد تم نشر هذا العرض في مجلة ثوابت العدد (٥٧) الصادر في منتصف عامنا هذا ٢٠٠٩م.

يذهب إلى تركية في العادة إلا المنفيون المعارضون للوجود العثماني أو المطالبون بالإصلاحات وبضعة عشر شخصاً من ممثلي الولاية في مجلس المبعوثان (البرلمان العثماني)، كان يجري استبدالهم من كل لواء كل عامين، باستثناء بعض الحالات النادرة.

اسمحوا لي في الأخير أن أقول إننا اليوم في اليمن والمشرق العربي عموما مع تركيا العظيمة قد وضعنا قطار البحث العلمي والتاريخي على سكة قطار الشرق الحقيقي لنربط الماضي بالمستقبل المأمول بعد أن تأخر وصول ذلك القطار القديم!.

بعض مشاهدات مصطفى بن مصطفى قائمقام قعطبة في اليمن

أ.د. زكريا قورشون*

لقد كتب العثمانيون الكثير من المذكرات والرحلات عن اليمن، وكان هؤلاء الكتاب في غالبيتهم من الموظفين الذين شغلوا مناصب رفيعة في هذه المنطقة، ولهذا السبب تم تناول التطورات السياسية والعسكرية الواقعة باليمن في تلك المذكرات والرحلات. كما يوجد عدد بسيط من المذكرات والرحلات التي تناولت الحياة الاجتماعية في اليمن بعيدا عن السياسة، وهذه الرحلة التي نتناولها هنا في هذا البحث تعد واحدة من هذا النوع، وإن كتابة هذه الرحلة من قبل واحد من صغار الموظفين في اليمن قد أكسبها ميزة وأهمية خاصة، وهذا لأن أغلب المشاهدات التي ذكرت في هذه الرحلة بعيدة كل البعد عن الشئون السياسية والإدارية، فهي تتمحور حول تصوير حياة اليمن وأهلها.

ولقد أعطى المؤلف لرحلته اسم «رحلة إلى الشرق الأقصى»، وبدأ الكاتب رحلته من اليمن إلى الهند والهند الصينية ثم إلى جاوه والصين واليابان ثم عاد من هناك إلى استانبول، ولكن القسم الأكبر من هذه الرحلة هو الخاص باليمن.

إن المؤلف الذي سكن في منطقة اقسراي في استانبول أثناء إعداده الكتاب للنشر قد عَرّف نفسه بأنه الحاج مصطفى بن مصطفى القائمقام السابق لقضاء قعطبة التابع لسنجق تعز في ولاية اليمن، ويفهم من هذا أن آخر وظائفه كانت في اليمن.

وفى مقدمة الرحلة يبدأ بمدح سلطان العصر السلطان عبد الحميد الثاني بمدح منثور ذكر فيه ما يلى:

«إن حضرة السلطان الحبيب منبع نور العلم وأكبر أسباب انتشار المعرفة، وإن أفعاله المنيرة منذ اليوم السعيد لاعتلائه العرش العثماني جعلت عصر سعادتنا يبدأ، وفى ظله امتلأت دولتنا بنور المعارف، ألسنا محظوظين سعداء؟

فمن حجبت أبصارهم بظلمات الجهل من قبل، قد أضحت أذهانهم منيرة بنور المعرفة، فالمعرفة والصناعة أكثر ما يحتاجه البشر، وقد ارتقيا في عصر سلطان السلاطين حتى صار

---

* قسم التاريخ بجامعة مرمرة باستانبول.

محسودا ممن سبقوه، فعصر سلطاننا العظيم عصر رقي، وفكره لامع كالشمس منير كالقمر، فشهدنا وشهدت الدول الأخرى أنه سلطان فريد، أدام المولى سلطانه ما دامت الكائنات، لأنه أبونا الرحيم ومرشدنا الوحيد».

وطبقاً للمعلومات المحدودة التي أوردها المؤلف في مقدمة مؤلفه فإنه قد عمل في سَرْ عَسْكَرِلك (القيادة العامة) في استانبول لمدة بلغت سبع سنين، ثم تناول وظائفه في اليمن كما يلي:

«وبعد تلك الوظيفة عملت سنين طويلة في ولاية اليمن، فعملت في مديرية جمرك لواء تعز التابع لولاية اليمن، وعملت رئيس بلدية لمدينة تعز ولمدينة صنعاء عاصمة ولاية واليمن، بخلاف هذا فقد عملت في وظيفة التحقيقات التابعة لليمن ومناقصات الأعشار، فعملت في اليمن ما يقرب من خمسة عشر عاما، ولما عُينت في منصب قائمقام قعطبة آخر وظائفي أعادت نظارة الداخلية هذا المنصب إلى سلفي وحرمتني من أعلى وظيفة شغلتها».

ويفهم من قوله أنه حزن حزنا شديدا على عزله من وظيفته الأخيرة، وألقى اللوم على نظارة الداخلية. إن المؤلف الذي عزل من وظيفته لأسباب لا نعلمها قد ترك اليمن للقيام بهذه الرحلة، وجمع ما شاهده في رحلته في هذا المؤلف، وأوضح أسباب نشر كتابه كما يلي:

«لما رجعتُ من رحلتي قررت طبع ما كتبته في هذا العصر الجميل لسلطاننا ليكون سببا في خلود اسمي، وبافتخار أوضح أنني قد مدحت نفسي أثناء حديثي مع الرحالة الأجانب الذين صادفتهم في بعض الأماكن التي ذهبت إليها بأنني رحالة تركي، وقد أعجبهم هذا قائلين: إن هذا نجاح كبير، فقبل ذلك لم يطأ الترك هذه الأنحاء، والآن نرى فيها رحالة منهم، وكل هذا من الأشياء التي ظهرت في عصر السلطان عبد الحميد، فليحيا هذا السلطان، فليحيا السلطان الذي لا مثيل له ... ولقد شكرتهم على هذا القول.

فليبقى المولى عز وجل حامى دين الإسلام وخليفة رسول السلام إلى الأبد بحرمة هذا النبي المبارك ...»

لقد ذهب مصطفى بك من استانبول إلى مكة والمدينة في سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٧م لأداء فريضة الحج، وعند عودته مر على اليمن بهدف الرحلة والمشاهدة، وفى تلك الأثناء تعرف إلى مصطفى عاصم باشا والي اليمن في تلك الفترة، وعينه هذا الوالي في مديرية جمرك حيوه، وهكذا تبدأ حكاية مؤلفنا في اليمن، وطبقا لقوله فإنه لم يضيع وقته القيم فقد تجول في اليمن وعرف أحوال الشعب الخصوصية، وبعد هذا القول صور أراضي اليمن كما يلى:

مما لا يجب إيضاحه أن أراضي اليمن صالحة جداً للزراعة، فمن الحقل الواحد من الحقول المختلفة في أراضي اليمن يتم الحصاد ثلاث مرات في السنة تحت أسم «قياد وبكار وشراب»، حتى إنه في بعض الأماكن يوجد فصل رابع للحصاد يطلق عليه اسم «داثه».

ولقد عد مصطفى بك المحاصيل المزروعة في اليمن كما يلي:

القمح، الشعير، الأرز، بخلاف هذا يوجد ستة أنوع من الذرة تسمى الذرة الأبيض والذرة الأصفر والذرة الأحمر، وذرة البحر وغاريب ودوقخون.[١] وبجانب الذرة يوجد العدس والعطر (وهو حب يشبه البسلة وتطبخ خضراء وجافة)، والفول و الفاصوليا والسمسم وحبة البركة والقطن والأفيون وقصب السكر والزنجبيل والبطاطس والوسمة (نوع من النباتات الموجودة في الهند واليمن ويستخرج منها الألوان) والزعفران[٢] والباكام (وهى شجرة اللون الأحمر) والهرس، والقهوة والقات والحناء والتمر هندي والسنامكي و التبغ والمسواك والليف.

الأرز: بعدما كتب مؤلفنا أن الأرز يزرع في قضاء سوده وقضاء مجوهر أوضح أن الأرز المزروع في هذه المناطق جيد النوع.

القطن: يزرع القطن في تهامة اليمن مرة في السنة ويصير كغابة في الغالب، ويقول المؤلف إنه لا توجد حاجة لزرع القطن مرة أخرى في السنة، وهذا لأنه بعد زراعته مرة واحدة يعطي محصول طوال العمر، وإذا لم يكن هناك مبالغة في القول فإن حقل القطن بعد زراعته في المرة الأولى يبقى ميراثاً لأولادهم كالحديقة، وفى موسم القطن ينتج محصولاً غزيراً، وفى المواسم الأخرى يعطي محصولا أقل، فهو يعطي محصولاً باستمرار.

الأفيون والزنجبيل

إن الأفيون يزرع في اليمن، ولكن اليمنيين لا يعرفون أصول جني مضغة الأفيون؛ ولهذا لا يزرعونه كثيرا، اليمنيون لا يعرفون قاعدة تجفيف الزنجبيل؛ ولهذا يزرع قليل من الأفيون في منطقة تهامة ويصنع منه مربى وهو طازج. وأوضح المؤلف أنه يمكن الإكثار من هذه المنتجات وتعريف الشعب قاعدة جني مضغة الأفيون وتجفيف الزنجبيل، ويمكن عمل هذا بأقل النفقات.

---

١ عندما شرح ذكي اهيل اوغلى ثقافة الطعام اليمنية فتحدث عن الدوره الذي هو خلاف الذرة، وأوضح أن أنواع الطعام في اليمن قليلة للغاية، ولو جمعنا تلك الأنواع فلن يتجاوز عددها خمسة أو ستة أنواع، إن الدوره هو الطعام الأساسي لمن هنا، وهو نوع من الذرة وهو نبات ينمو في اليمن وفى وسط أفريقيا، ولا يؤكل إلاّ القسم العلوى منه، فاليمنيون لا يأكلون الخضروات، ورغم أن أشجار البامية في تهامة وفى صنعاء يوجد الباذنجان والكوسة والخضروات الأخرى وكلها جميلة ولذيذة فإن الأهالي المحليين لا يرغبونها، فالبامية الموجودة على الشجرة كبيرة ولكنها لينة ولذيذة، فيتم تنقيتها بسهولة وتنضج بسرعة. وفى صنعاء يتم غرس كل أنواع الخضر، ويستهلك الترك أكثرها. (Zeki Ehiloğlu, *Yemen'de Türkler, Tarihimizin İbret Levhası*, İstanbul, 2001) ص٩٣.

٢ يكون دهان أصفر، ويطلق عليه أيضا الزعفران اليمني، ويوجد هذا النبات في أنحاء مفخاق وعدن، ويصدر إلى أوربا بكثرة. انظر İbrahim Abdüsselam Paşa, *Yemen Seyahatnamesi ve Bitkisel Coğrafyası*, İstanbul 2008 ص. ٩٨.

البطاطس

زعم مصطفى بك زعماً غريباً يجدر التأكد منه حين قال إن اليمنيين لم يعرفوا ما هي البطاطس حتى عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٩م، وطبقا لزعم المؤلف فإن مدير كوردون جمرك حيوه في ذاك التاريخ جلب من عدن جوال بطاطس للطعام فقط، وفى هذا اليوم كان يوجد في منزله بعض الضيوف من قضاء «اب»، وأثناء الطعام وضعت البطاطس فالتقمها الضيوف معتقدين أنه كوسه، ولما وجدوها شيئا غير ما جال بخاطرهم، سألوا قائلين: ما هذا؟، فقال المؤلف: بطاطس، فأكلوا منها بشهية لإعجابهم بها، وفى اليوم التالي عند عودتهم إلى منازلهم أخذ كل منهم أقة لكي يزرعوها في بلادهم، وفى تلك السنة حصد كل منهم عشر أقات، ثم زرعوها ثانية فكثرت البطاطس هذه المرة. إن المزارعين الذين يفهمون في الذوق فهموا أنه محصول جميل وتنافسوا في زراعة البطاطس، وبهذا المناسبة فإن الكثير من البطاطس يتم زراعته في سنجقي تعز وصنعاء.

ولا نعرف مقدار صحة ما ذكره المؤلف ولكننا نعرف من الوثائق أن الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر قد شجعت على زراعة البطاطس في صنعاء وما في جوارها، وقد دعمت المزارعين لتحقيق هذا الهدف.[٣]

الوَسمَة نبات النيلة

إن نبات الوسمة المزروع في اليمن أجود من المزروع في الهند، كما أن ثمن المزروع في الهند يبلغ عشرة أضعاف المزروع في اليمن، فالأقة منه يبلغ ثمنها من (١٥- ٢٠ قرشاً)، ويبين مصطفى بك أنه قد تم جلب الوسمة اليمنية إلى كلكتا في الهند، واختبروها فوجدوها أجود من الوسمة المزروعة في الهند، وسعرها أقل، وبيّن المؤلف أن سبب هذا هو عدم وجود مصنع جيد في اليمن، ولقد قدم مصطفى بك نفس الشكوى إلى الدولة العثمانية عن بعض الأماكن الأخرى التي يعمل فيها، ويرى أنه يجب استخدم البذور

---

٣ لقد اهتمت الدولة العثمانية بإنتاج البطاطس وزراعتها في أواخر القرن التاسع عشر، وجلبت بذور البطاطس من أوربا لمن يقومون بزراعتها في الدولة العثمانية. أنظر الأرشيف العثماني (BOA, AMKT. MHM. 727/15)، وللتشجيع على زراعة البطاطس تقرر إعفاء هذا المحصول من ضريبة العشر لخمس سنوات. أنظر:

(BOA. DH. MKT. 207/1, 324/26, 1497/25)

ولقد طبق قرار تشجيع زراعة البطاطس في اليمن أيضا، ولأن أرض اليمن صالحة لزراعة البطاطس تقرر إعفاء الأهالي من ضريبة العشر على محصول البطاطس لعشر سنوات. انظر:

(BOA. DH. MKT. 2119/21, 2179/87, İ. ML.30/ 1316- L–17)

بخلاف هذا فقد أرسلت النقود من استانبول إلى المزارعين اليمنيين ليتمكنوا من جلب بذور البطاطس من أوربا. انظر: (BOA. İ. OM. 6/ 1317- N–3)

الجيدة في المجتمع العثماني لإنتاج الوسمة وعند عمل بضاعة جيدة لن تذهب نقود المسلمين إلى الخارج من أجل شراء الوسمة.

الزعفران

ويذكر مصطفى بك أن الزعفران[٤] يغرسه المزارعون حول حقولهم في صفين أو ثلاثة صفوف ويزرعون كل ثلاثة حبوب سويا على مسافة تبلغ مترا بين الواحدة الأخرى.

إذا أرادوا للزعفران النمو بسرعة يسقونه مرة كل ٢٠-٢٥ يوماً، وبعد ذلك تنمو شتلات الزعفران وتسد المسافة التي تبلغ مترا بين الشتلة والأخرى ويرتفع طولها إلى ذراعين، وهذه النباتات تتفتح زهورها الكبيرة مرة واحدة في السنة، فيجمع أصحابها هذه الزهور ويجففونها ويسحقونها، ويعمل منها حبر اللعل وهو حبر شديد الحمرة ونوع لطيف من الدهان الأحمر، وتبلغ قيمة الأوقية منه ليرة على الأقل.

عند زراعة الزعفران مرة واحدة يعطى محصولاً لمدة ست أو سبع سنوات متوالية، وبعد مضي تلك الفترة تبدأ تظهر من هذه الشتلات ما لا تتفتح زهوره، وهكذا يتم قطع هذه الشتلات عديمة الفائدة ويزرع غيرها ويسرد مصطفى بك بعض المعلومات عمن يزرع الزعفران وكيفية استخدامه فيقول:

«يستخدم اليمنيون نبات الزعفران كخافض للحرارة لمرضى البرد، وللتلوين والدهان، وأكثر من يستخدمه هم أهالي شهر ومقولع ومعد وظفر الحياض وزنجبار ومنبار، ولأن تلك المناطق شديدة الحرارة فإن أهاليها يخلطون الزعفران بالماء ويبللون قمصانهم به ويرتدونها بعدما تجف، وإذا لم يستخدموا الزعفران يظهر في أجسادهم بعض الورم والحبوب ويمرضون، ولهذا فلديهم إقبال شديد على الزعفران، ورغم أن الزعفران دهان طيب الرائحة فهو علاج ناجع لبعض الأمراض الناتجة عن شدة الحرارة».

ويوضح مصطفى بك أن الزعفران قليل التكلفة في الزراعة كبير الربح و الفائدة، ويمكن غرسه في الأماكن التي يزرع فيها القطن، إن مصطفى بك الذي أوضح أن بذور القهوة والزعفران وشتلات القات قد جلبت من أفريقيا إلى أرض اليمن فقد اشتد طلب أهالي اليمن على هذه المحاصيل الثلاثة أكثر من أفريقياً؛ ولهذا باعوها بأسعار عالية.

---

٤ الواراس هو الدهان الأصفر وله اسم أخر هو الزعفران اليمني، وينبت هذا النبات في أنحاء مفخاق وعدن ويصدر إلى أوريا بكثرة. انظر İbrahim Abdüsselam Paşa، نفس المصدر، ص ٩٨.

البن

تغرس أشجار البن في اليمن بين الجبال في الوديان المعتدلة الهواء الكثيرة الضباب، وفى السنوات التي يقل فيها الضباب يقل محصول البن.

ففي العام الرابع الذي زرعت فيه بذور البن في اليمن قد أعطت بعض الشتلات من ثلاثة إلى خمسة وحدات من البن، وفى السنة الخامسة جمع من أكثر الشتلات هذا القدر، ويرجى أن تبقى أشجار البن في الأرض من سبع إلى ثمان سنوات حسب خصوبة الأرض ولأنها ستنمو سيكون البن المحصود موافقاً للمطلوب.

لقد جلبت بذور البن إلى اليمن من أفريقيا ومن جحور، ولكن البن المزروع في أفريقيا واليمن وجحور يختلف عن بعضه في الطعم والسعر، وإن الثلاثة أنواع من البن موجودة في سوق عدن، ويباع البن اليمني أرخص من البن الأفريقي بنسبة تقل خمسة عشر في المائة، ولكن البن المزروع في اليمن ألذ من المزروع في الأماكن الأخرى».

ويقدم مصطفى بك بعض المعلومات عن طريقة إعداد البن فيقول:

إن اليمنيين يحمصون البن بقشره ثم يضعونه في حجر به حفرة يسمونه «المسحقة» ويسحقونه بحجر يشبه نشابة العجين الصغيرة، وتلك القهوة المسحوقة لا تشبه القهوة المسحوقة التي لدينا، لأنها تظل حبوبا مثل حب الشعير، كما أنهم يسحقون أشياء مثل الزنجبيل والقرفة والقرنفل والهيل (الحبهان)، ولكنهم لا يجعلونها حبوبا كالبن بل يسحقونها ويجعلونها كالدقيق، ثم يضعونها في علبة يطلقون عليها «تحويجة القهوة» وعند إعداد القهوة فإنهم يخرجون قدرا من الليف الموجود على الإبريق المسمى «جابنه» الموضوع على موقد كبير ويغلى باستمرار، ويصبون منه بعض الماء ويضعون فيه القدر اللازم من تحويجة القهوة و يرجونه بسرعة، ثم يضعون الليف الذي أخرجوه من قبل في مكانه ليغلقوا الإبريق ويضعوه على الموقد ليغلي من خمس إلى ست دقائق، وبعد ذلك يضعونه على موقد صغير أمامهم، وبعد ذلك يجلبون «الجلاس» الذي يوجد عليه الفنجان، والجلاس هذا آلة تشبه الشمعدان مصنوعة من البرونز أو الحديد في أعلاها طبقة تسع فنجاناً، وبعدما يضعونها أمامهم يبدؤون في الشرب».[٥]

ويصف المؤلف طريقة تقديم القهوة إن كل جانبه تسع أوقية ماء وتخصص لشخص واحد. ويذكر لنا المؤلف خبراً عن القهوة فيقول المالحة، فيوضح أنه في بعض المناطق

٥ أوضح ذكى أهيل اوغلى أصول القهوة اليمنية بعد المشروطية الثانية كما يلى: القشر هو قشر القهوة، ويبيع اليمنيون القشر منفصلا عن بذرها، فيغلون القشر ويشربونه، ويكون لونه مثل لون الشاي، ويخفض الحرارة، وفى بعض الأماكن يكون قشر القهوة حلو الطعم لدرجة أنه يشرب بدون سكر، ولأن أهالي اليمن يجلبون حاجيتهم من المياه بالبغال فإنهم يحمون أنفسهم من شرب المياه الملوثة، والجمنه هو وعاء مخصوص لغلي قشر القهوة، فبعد وضع قشر القهوة يُسد فم الوعاء بعشب الخلنج، وعند إمالة الوعاء ينزل الماء ويبقى القشر. Zeki Ehiloğlu، نفس المصدر، ص ٩٢.

في اليمن يوضع في القهوة ملح كثير عند إعدادها، حتى إذا كان الملح الموضوع قليل لا يشربون تلك القهوة إلا بعد إضافة الملح الكافي عليها، إن شرب القهوة المالحة من العادات القديمة جدا لأهل يافع وبعض المناطق في سنجق تعز، إن المؤلف الذي قال إن بعض القبائل الشرقية أسيرة لهذه العادة، قد استغرب شرب القهوة المالحة وتعجب لهذا.

الخضروات والفواكه

بعدما أوضح مصطفى بك أنه قبل سنة ١٨٧٢م كان يغرس جزرماني وهو نوع من الجزر الحامض منه في صنعاء والحلو في تهامة، كما يزرع الكرات والكوسة والجزر والفجل،[٦] وعَدّد المحاصيل التي جلبتها الدولة العثمانية إلى المنطقة كما يلي:

«بعد الإصلاحات الأخيرة التي قامت بها الدولة العثمانية في اليمن زرعت كل أنواع الخضر التي جلبت بذورها من دار السعادة، ومن حبوب الخضر التي جلبت وغرست في صنعاء ٣٠ أقة كرنب و٦ أقات قرنبيط و٢٥ أقة بنجر، ولقد غرست الخضر الأخرى بهذا القدر.

إن شتلات الفراولة التي جلبت من استانبول قد غرست في قضاء إب التابع لسنجق تعز، وتلك الشتلات قد أثمرت في موسمها الكثير من الفراولة، وفى المواسم الأخرى قد أعطت ثماراً قليلةً، ولهذا لم تُقلع وتُركت في الأراضي باستمرار.

ويُغرس في اليمن شمام يبلغ حجمه من خمس إلى ست وحتى إلى سبع أوقات ويتم تصديره إلى إيطاليا.

الحرير

ولقد جرب مصطفى بك أمكانية تربية دودة القز المنتجة للحرير في صنعاء، فلقد جلب شرانق الحرير بواسطة ماجيقلي وهو أحد التجار الإيطاليين المشتغلين بالتجارة في صنعاء، وأعطت التجربة الأولى نتائج جيدة، فأخذ مصطفى بك الفرع الذي يوجد

---

٦ إن الفجل من الأغذية المفضلة عند أهل اليمن، فالفجل الذي نعرفه يوضع في صحون الطعام على المائدة، فيأكلون هنا قدراً منه على معدة خاوية، ثم بعد ذلك يبدءون في أكل الطعام ثم اللحم، وما يجب الإشارة إليه أن الفجل يقوم بخدمة معنوية لليمني، وهذا لأن الفجل الذي يتم تناوله على معدة خاوية يبدأ في إخراج الغاز، ولكن الأطعمة المأكولة بعدة تتحكم فترة في الغاز، ولكن هذا الغاز يخرج من الفم بعد ذلك، وبهذا يكون اليمني قد انتهى من المائدة، أما الصناع الذين يمضغون القاط يبيعون ويشترون والقاط في أفواههم، والخلاصة أنه عندما يواجه الغاز بعضه البعض ويشعر به اليمني يرفع يده كأنه يلقى السلام ويرفع أصابعه ليغلق فمه، حتى يتجشأ من أعماقه، وبعد كل تجشؤ يقول «نحمد الله ونشكره»، وإن كبر التجشؤ يدل على الشبع بهذه الدرجة، ويشعر اليمني بالغرور لهذا، وبعد وجبة الغداء يجتمع اليمنيون في مجالسهم المعروفة ويشربون النرجيلة وتسمعهم وهم يتجشأون. Zeki Ehiloğlu؛ نفس المصدر، ص ٩٣-٩٤.

عليه شرانق الحرير التي قام بتربيتها وعلقها على باب محل التاجر الإيطالي المطل على الشارع، وهكذا يكون قد اشهر شرنقة الحرير وشجع الشعب على تربيته، وأوضح المؤلف أنه يجب الإكثار من زراعة شجر التوت من أجل دودة القز.

ولقد شرح مصطفى بك منتجات أخرى مغروسة ومستعملة في اليمن بكثرة، وبعدما تحدث المؤلف عن الذرة الذي يُغرس مرة واحدة في السنة في الأماكن المختلفة في اليمن ويؤخذ منه محصول ثلاثة مرات وأحيانا أربعة مرات في السنة تحدث عن نبات القات.

القات

إن مضغ القات من العادات القديمة في اليمن، والقات عبارة نبات ورقي يشبه فروع نبات الغار وفروعه رقيقة، وعند مضغ القات يتم جمع الأخضر منه ومضغه، وهو مائل إلى المرارة ولهذا فإذا شرب قليل من الماء عند مضغه يُحلي الفم، وللقات فائدة وهي أنه يزيل التعب من جسم الإنسان، ويرى العبد الفقير أنه من الممكن أن يكون هذا هو السبب في حُب القات في أرض اليمن، والغريب أن أضرار القات أكثر من فوائده، وهذا لأن من يستخدمونه يتعرضون للإمساك باستمرار، ومع هذا فإنه يقطع النوم والشهوة أيضا ....، فعندما يمضغه الإنسان لا يستطيع النوم مطلقا، والأغرب من ذلك أنه حتى فقراء اليمن إذا عملوا من الشروق إلى الغروب وكسبوا مائة بارة بعد مصاعب كثيرة فإنهم مضطرون لإنفاق أربعين منها على حاجياتهم اللازمة، أما الستون الباقية فينفقونها في شراء القات.

ولقد أعطى مصطفى بك بعض التفاصيل العجيبة عند الحديث عن الحياة اليومية لشعب اليمن، وعلى سبيل المثال فإن غالب بدو اليمن يدخلون في كيس ويضعون حجراً تحت رؤوسهم ثم ينامون على الأرض أو الحصير، وإذا كانت قصة الكيس هذه صحيحة فلا بد أن اليمن هي الوطن الأصلي لقِربة النوم التي يستخدمها الكثير من السائحين الآن.

ولقد شرح مصطفى بك طريقة حل اليمنيين لنزاعاتهم وأصول المحاكمة بأسلوب جميل:

لحل المشاكل العادية بين اليمنيين يقوم المدعي بالرجوع إلى الحكومة المحلية أو إلى شيخ قبيلته، وعند تقديم المدعي الشكوى إلى واحد منهم يقول «إنني لدي شكوى من فلان فأعطني سبيلاً»، ولما يرد الشيخ عليه بقوله «خذ» يأخذ من الأرض قطعة خشب أو قصاصة ورق أو أي شيء من هذا القبيل، ويقول «أخذت هذا» ويظهرها له، وبعد ذلك يذهب إلى المدعى عليه ويترك الشيء الذي أخذه من الشيخ أمامه ويقول له «لقد جلبت

لك هذا السبيل من فلان»، فيأخذه المدعى عليه، ويذهب المدعي والمدعى عليه فوراً إلى الشخص الذي أخذ منه السبيل، ويسأل المدعى عليه «هل أعطيت هذا السبيل»، ولما يرد الشيخ عليه بقوله "نعم" يسأله "لماذا اعطيته؟"، ويخبره أنه قد أعطاه إلى المدعي ليرى دعواه.

وبعد ذلك تبدأ محاكمتهم، إن تلك الخشبة التي يتم إحضارها يطلق عليها في سنجق تعز اسم "سبيل" وفى صنعاء يطلق عليها اسم "خصومه"، فمن قام بجرم من أهل اليمن يجلب خمس نعجات أو عجل ويقدمها للأهالي للعفو عن ذنبه ويذبحونها أمام مبنى الحكومة أو شيخ القبيلة التابع لها.

ويطلقون على هذا الحيوان المذبوح اسم "عقيرة"، ومن النادر أن يرفض البدو أصحاب الدعوى الحكم الصادر من شيخ القبيلة الذي ذهبوا إليه لحل الدعوى، وإذا اعترضوا على حكمه يطلبون "حكم القبائل" أي أن يدعو الشيخ اثنين أو ثلاثة من مشايخ القبائل المجاورة وتشكل هيئة للحكم، ويدفع المدعي والمدعى عليه نفقات هذه الهيئة، وقد تطول المحكمة طبقا لأهمية الدعوى، وكان من القاعدة العامة أن يصدر حكم القبائل وقرار تلك الهيئة في الدعوى ليلاً.

وفى الليلة التي سيُصدر فيها قرار نهائي من قبل هذه الهيئة يتم إخبار الطرفين للقدوم إلى مقر المحكمة نهارا، فيأتي المدعي والمدعى عليه ويحفرون حفرة صغيرة في وسط الغرفة التي يوجد بها المشايخ، ثم يضعون حول الحفرة من خمس عشرة إلى عشرين لمبة ذات فتيل ويشعلونها، وعندما يأتي المساء يملئون الحفرة بالزيت، ويبدأ المشايخ في التباحث من جديد، وكلما نفد الزيت الموجود في الحفرة يستمر المدعي والمدعى عليه في وضع الزيت، وفى الوقت الذي ينفد فيه الزيت الذي يضعه المدعي والمدعى عليه في الحفرة تبدأ اللمبات ذات الفتيل في الانطفاء، ويستفيد المشايخ من هذا الأمر ويصدرون الحكم الذي قرروه، ويقبل الطرفان هذا الحكم الصادر رغماً عنهم، والغريب أن من وقفوا أمام هذه المحكمة يظلون طوال عمرهم يفتخرون بهذا ويقولون لقد وقفنا أمام حكم القبائل كم يوما، ويفخر بهذا أبناؤهم وأحفادهم.

من يقوم بجريمة كبرى من بدو اليمن يفر إلى الجبل، ثم يبحث عن وسيلة ويطلب الأمان من الحكومة المحلية أو من الشيخ للنزول إلى جواره، ولو تمكن من أخذ الأمان يذهب إلى المكان الذي أخذ منه الأمان دون خوف، كذلك فإن القبض عليه بعد أخذ الأمان أو اعتقاله من قبل رجال الشخص الذي لجأ إليه وسواء كانت الحكومة أم المشايخ أمر يستقبحه الشعب للغاية.

ورغم هذا الشرح الجميل فإن مصطفى بك لا يتوانى عن التصريح بأن المشايخ جبلوا على الظلم، فهم يظلمون أهالي القرى التي يرأسونها. وفى هذه النقطة بعينها

تتناول الرحلة السياسة وتزعم أن المشايخ هم السبب في الاضطراب الدائم بين الحكومة والشعب.

''إن المشايخ الذين خضعت لهم القبائل في اليمن لا يشبهون شيوخ التكايا الذين نعرفهم، وهذا لأنهم بلاء صب على رأس القبائل، فلا يوجد منهم شيخ إلا ويؤلم ويؤذي العرب الموجودين تحت حكمه ويغتصب أموالهم، فكلهم أناس ظالمون لا يرحمون ولا ضمير لهم، ورغم هذا فكلهم أجهل من الجهلاء، وهم يسعون ليل نهار ببعض الكلمات الشيطانية إلى تنفير الشعب من موظفي الحكومة لمنفعتهم الشخصية فقط، إن كل واحد من هؤلاء المشايخ يسيطر على عشرين أو ثلاثين قرية بسيوفه الظالمة، وهؤلاء يجعلون في كل قرية شخصاً يسمى '' عقيل '' ليخبرهم بعيوب وجرائم أهل القرية''.

ولقد تحدث مصطفى بك في مشاهداته عن الأمراض المحلية وتحدث عن شدة مهارة الأطباء المحليين، واعترف بأنه قد تعلم منهم الكثير من الأشياء. كما لمس مصطفى بك أن عامة الشعب يتسم بالذكاء المفرط، وقد نقل في رحلته حدثا يؤيد هذا الأمر فقال:

''كان هناك عربي يدعى قياد من ناحية حبيش التابعة لقضاء عدين في لواء تعز كان يرعى أربعين نعجة يملكها في المراعي بالنهار، وعندما يحل المساء يحفظها في الحظيرة الموجودة أسفل منزله، وفي يوم من الأيام أستيقظ في وقت السحر وصلى الفجر، ثم نزل إلى أسفل منزله وفتح باب الحظيرة وصاح على الغنم، ولما وجد أن الغنم لم تخرج من الحظيرة دخل الحظيرة في اهتمام وقلق، وبينما هو يبحث في الحظيرة عن غنمه واجه نمرا، إن هذا الكائن الضار لما شاهد العربي فر من باب الحظيرة، ولكن العربي خاف جدا من هذه الحادثة، والحمد لله أن النمر لم يهجم عليه. ولما وجد العربي المسكين كل غنمه ميتة ضاق ذرعا بهذا الأمر، وكيف لا تضيق عليه الدنيا والغنم هي مصدر عيشه هو وعائلته، وبعدما فكر الرجل فترة وهو حزين قرر القبض على النمر وأخذ ما خسره منه، فاستدان بعض النقود واشترى جدياً، ولأنه يعرف الجبل الذي يسكن فيه النمر أخذ الجدي الذي اشتراه وذهب إلى هناك، وفي مكان مناسب عمل حظيرة من الحجر تتحمل قوة النمر ونصب فخا ووضع فيه الجدي، واختبأ في جانب وأنتظر، وبعد فترة جاء النمر إلى جوار الباب ودخل من الباب ليأكل الجدي، وفي ذا الوقت أغلق اليمني الباب ويقى النمر في الداخل، واقترب منه فرحا لصيده الحيوان المفترس، واخرج النمر بمهارة ووضعه في صندوق جهزه خصيصا لهذا، وبعد ذلك جلب النمر إلى تعز ثم باعه إلى شخص يدعى اندون بأربعين ريال، ثم اشترى بتلك النقود الغنم التي فقدها، ولأن للعرب لهم الكثير من الأحوال الذكية للغاية التي تشبه هذا الحال فيطلق عليهم '' عِقال الأقوام''.

وعندما عُزل مصطفى بك صاحب المشاهدات السالفة الذكر من وظيفته لسبب لا نعرفه ترك صنعاء في ٢٧ إبريل سنة ١٨٩٢م وخرج في رحلة إلى الهند والهند الصينية

وجحور وجاوه والصين واليابان.

إن كتاب مصطفى بك قد كُتب من أجل الترك البعيدين كثيراً عن اليمن بعد أن عاشوا فيها زمناً ولكن قلوبهم وأفئدتهم ظلت متعلقة بها. وكان يهدف إلى إعطاء المعلومات عن الحياة الاجتماعية لتلك الديار التي يؤدي فيها الجندية الكثير من أبناء العائلات التركية، وفى تلك الرحلة ذُكرت معلومات مهمة للغاية لفهم التاريخ الاجتماعي لليمن في الماضي والحاضر أيضاً، ولكن الأهم من ذلك أن مصطفى بك لم يتحدث عن أي أمر سلبي بشأن اليمن التي عمل فيها خمس عشرة سنة، وهذا يظهر مقدار امتزاجه وتعاطفه مع المجتمع اليمني مثله مثل آلاف الأتراك، ولهذا السبب أقول إنه ما زالت لدينا اليوم فرصة لتأسيس مستقبلنا على ذكرياتهم.

بعض ملامح الإدارة العثمانية لليمن «خصوصية و فرادة»

د. سعيد سلام قاسم*

لم تحظ أي دولة أو إمبراطورية على مر العصور التاريخية المعروفة بذلك الاهتمام الذي حظيت به الدولة العثمانية خلال مشوارها الطويل الذي تجاوز ستة قرون، منذ تباشير تكويناتها الأولى كقوة عسكرية فاعلة في إطار الدولة السلجوقية. وإذا كان تاريخ الدولة العثمانية قد تكاثرت حوله الافتراءات والأباطيل، فليس معنى ذلك أنها كانت خالية من العيوب والمآخذ. ولقد تأسست الدولة العثمانية على يد الأتراك العثمانيين «نسبة إلى عثمان بن أرطغرول» قائد إحدى القبائل التركية على أنقاض الدولة السلجوقية التي كانت دولة قوية في الأناضول خلال القرن الحادي عشر- القرن الثالث عشر للميلاد، وكان الأتراك الذين يقودهم أرطغرول ومن بعده ابنه عثمان هم القوة العسكرية التي يعتمد عليها في مقارعة وإيقاف زحف الإمارات التي تتنافس على السيطرة على منطقة الأناضول، الذين وجدوا أنفسهم في ظل ضعف القيادة السياسية السلجوقية مهيئين لإثبات ذاتهم ليكون لهم كيانهم المستقل كإمارة سياسية عسكرية ومن ثم فيما بعد فترة غير طويلة لتأسيس إمبراطورية من أعظم الإمبراطوريات وأطولها زمناً في التاريخ.[1]

وقد مرت الدولة العثمانية خلال تاريخها بعدة مراحل أثبتت فيها علو الكعب على معاصريها، وأحرزت الانتصارات على منافسيها وجيرانها والتوسع على حسابهم وفرض سيطرتها في بلاد الأناضول، ومن ثم بدء التوسع غرباً نحو أراضي إمبراطورية بيزنطة التي كانت حينذاك تعيش مرحلة احتضارها نتيجة صراعاتها الداخلية وظهور أكثر من مطالب بعرش الإمبراطورية في القسطنطينية، مما جعل هؤلاء المتنافسين يلجأون إلى الاستعانة بالقوة الجديدة في شرق إمبراطوريتهم للحسم و الاستقواء. وهي فرصة كان ينتظرها العثمانيون للتوسع نحو بحر مرمرة والاستيلاء على القسطنطينية ووضع هذه المسألة لإستراتيجية الطموح المستقبلي لهم في التوسع، وهذا ساعدهم على الإشراف

---

١ اورخان محمد علي: السلطان عبدالحميد الثاني.. مكتبة دار الأنباء، العراق، ط١، ١٩٨٧م، ص ١٥- ١٦؛ عبدالعزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة بدون تاريخ الجزء الأول، ص ٥- ٧.

وفرض بعض سلطاتهم على الحدود الشرقية للدولة البيزنطية، حتى وصلت إلى جمع بعض الضرائب وفرض تشكيلات إدارية على سكان التخوم ومناطق التماس بين أراضي الإمبراطورية ومناطق نفوذ العثمانيين وعدم الاصطدام بهم لتيقنهم بقوة العثمانيين وضعف البيزنطيين وعدم الرضا عنهم عند سكان هذه المناطق.

استمرت قوة العثمانيين بالتنامي وفرضوا أنفسهم كأداة رئيسية، وظهر ذلك جلياً في توجههم لإخماد بعض الفتن و التمردات التي بدأت تظهر في بلاد شبه جزيرة البلقان ضد الإمبراطورية البيزنطية، ومن ثم فرض سيطرتهم وسلطتهم عليها، وأكثر من ذلك أنها نقلت عاصمة العثمانيين إلى منطقة (ادرنه) على الجانب الغربي من القسطنطينية، وبذلك أحاطوا بعاصمة الإمبراطورية البيزنطية شرقاً وغرباً وجعلوها تحت رحمتهم وهو ما كان مؤملاً في تنفيذ إستراتيجيتهم وطموحهم بالاستيلاء عليها وهو ما حدث فعلاً في عام ١٤٥٣م.[٢]

كان فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م أهم الأحداث في تاريخ الدولة العثمانية و به بدأت رحلة جديدة ودور للعثمانيين في صوغ التاريخ وتحديد مساره باعتبار ذلك حدثاً انتقاليا للتاريخ العالمي من عصر القرون الوسطى إلى العصر الحديث وبه تمكنت الدولة العثمانية من توسيع مفهومها للدولة والأخذ بنظام مختلف عما كانت تتعامل به بالصيغة العسكرية الإقطاعية واستفادت من النظام الإداري البيزنطي مع إبقاء النفس الإسلامي على معظم العلاقات الاجتماعية والروحانية في إدارة الدولة.

حافظ العثمانيون على طابعهم الإسلامي مع الأخذ بما يتلاءم ويتواءم من النظام البيزنطي وبعض النظم في إمارات شبه جزيرة البلقان مع عدم المساس بالمعتقدات الروحانية والعلاقات الاجتماعية السائدة التي لا تتعارض مع التعامل مع النظم والرابط الإداري للوضع الجديد مما أكسبها ثقة واحترام السكان المحليين. وبدأت سمعتها الجيدة تصل إلى بقية البلدان الإسلامية مما رفع من هيبتها ومقامها عند المسلمين الذين ليسوا مواطنين لديها ويعيشون في حالة لا توازن مع حكامهم المحليين. وكان أن اتجهت الأنظار إليها لتخليصهم أو على الأقل تخفيف الظلم والقهر عنهم، غير أن الدولة العثمانية حاولت ألا تتورط مباشرة خاصة وأنها دويلات وإمارات تحكم باسم الإسلام وتفرغت لترسيخ سلطتها وسيطرتها على المناطق المسيحية وغير الإسلامية التي فتحتها خاصة في شبه جزيرة البلقان وشمال وشرق الأناضول، وبدأت تسوق نفسها

---

٢ جوزيف نسيم جوزيف: دراسات في تاريخ العصور الوسطى.. مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٨٣م، ص ٣١- ٣٩؛ بسام العسلي: الفاتح القائد، دار النفائس ،بيروت، ١٩٨٦م، ص ٧١- ٨٠؛ محمود السيد: تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ٣٥- ٦٥؛ علي محمد الصلابي: السلطان محمد الفاتح، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ١٠٢- ١١٠؛ نيقولو باربارو: الفتح الإسلامي للقسطنطينية، دراسة وترجمة وتحقيق د. حاتم عبدالرحمن الطحاوي، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٨٠- ٩١.

كدولة إسلامية في المناطق التي تفتحها وهي غير إسلامية وفي نفس الوقت أيضاً تكون خط الدفاع الصلب للحملات الصليبية لبلاد المشرق.

مع اشتداد نشاط الاكتشافات الجغرافية التي بدأت بها أسبانيا والبرتغال ومحاولاتهم استكشاف طرق جديدة بعيدة عن الشرق لتأمين الطرق البرية والبحرية للتبادل التجاري بين الشرق والغرب بل والتمادي بقيام البرتغاليين بمحاولاتهم الاستيلاء على جنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر وتهديد المقدسات الإسلامية في بلاد الحجاز وفلسطين كان لابد من الالتفات للنداءات التي أطلقها العرب المسلمون لحماية الأراضي المقدسة وقبر الرسول، خاصة وأنها كانت مشفوعة بثقة ان قوة العثمانيين عند مستوى المقدرة والمسؤولية، وهو ما تمت الاستجابة له والقيام بدحر البرتغاليين وإلغاء الكيانات المهترئة في المنطقة العربية وإلحاقها بالدولة العثمانية دون إكراه أو تسلط، خاصة وأن السلطان العثماني كان قد استلم مفاتيح الكعبة من شريف مكة مما أضفى عليه درجة دينية وروحانية عليا، وتتالى قيام الحكام المحليين بإعلان وإشهار الولاء باعتباره خليفة للمسلمين وحامي الحرمين الشريفين، لأن العاطفة الدينية كانت أكثر تأصلاً وعمقاً في نفوس المسلمين، حتى أنهم لم يطلقوا على الوجود العثماني وقواته مصطلح الاحتلال بل» الحامية العثمانية». وإذا كانت هناك تمردات أو مناوشات تزعمها أصحاب عصبيات أو قواد عسكريون أو دينيون يتبعون مذاهب دينية إسلامية فهي ليست إلا استثناء، وكان يراد من خلالها تحقيق بعض المصالح الضيقة لزعاماتها، لكنها سرعان ما تلاشت أو تم القضاء عليها أو أنها قنعت بما عرض عليها في الأخذ ببعض مطالبها في إطار النظام الذي تنتهجه الدولة العثمانية.[٣]

ارتبطت اليمن بالدولة العثمانية منذ المراحل الأولى لسيطرتها على المنطقة العربية ووقوعها تحت النفوذ العثماني (١٥١٧م) بالأسلوب السلمي، وذلك من خلال إرسال إمام اليمن مبعوثاً إلى السلطان العثماني يؤدي فروض الطاعة والولاء ويحمل بعض الهدايا تعبيراً عن الود والصداقة. ولأن الدولة العثمانية لم تكن تضع في حسبانها مسألة السيطرة المباشرة على اليمن، فإنها ألحقتها إسميا تحت جناح الدولة والسلطان العثماني الذي أصبح خليفة للمسلمين بعد، غير أن الأمور تسارعت بتزايد الأخطار البرتغالية على جنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر، مما جعل العثمانيين يعتقدون أن سيطرتهم

---

٣ عبد العزيز الشناوي: المرجع السابق، ص ٢٦- ٢٧؛ نيقولاي إيفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية، ١٥١٦- ١٥٧٤م. نقلة إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له د. مسعود ضاهر، سلسلة : تاريخ المشرق العربي الحديث، دار الفارابي بيروت، ١٩٨٨م، ص ٣١- ٥٢؛ فاروق عثمان اباظه: الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢- ١٩١٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٩٩- ١٠٠؛ ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٠م. ص ٢٠ – ٢٨.

الفعلية على اليمن تجعلهم يضمنون سلامة الأماكن المقدسة، وهو الأمر الذي فرض عليهم تجريد حملة عسكرية برئاسة سليمان الأرناؤطي شارك في قوامها مجموعة من الجند المماليك الذين كانت لهم صلة باليمن قبل التواجد العثماني فيها، غير أن رعونة الأرناؤطي وعدم كياسته بالتعامل مع القيادات والسكان المحليين جعلت من مسألة تقبل اليمنيين للقوات العثمانية أمرا غير ودي خاصة بعد مقتل حاكم عدن عامر بن عبد الوهاب غدراً عام ١٥٣٨م، ولكي يضمن السلطان العثماني ولاء اليمن فإنه أعطى أوامره لأمير أمراء مصر العثماني، تحت مبرر أن اليمن تبعد كثيراً عن مركز الدولة وسيكون من الصعب تقديم المساعدة لها وإمدادها بالجنود والعتاد اللازم في حالة ظهور حركة تمرد أو تعد خارجي من الأعداء، وعليه من الضروري أن يكون ناظراً « قيماً» بصفة دائمة. وعلى الرغم من أن الإدارة المحلية لليمن كانت مستقلة عن مصر فإن الإدارة المركزية للدولة العثمانية كانت لا تتعامل ولا تناقش أمور اليمن إلا عبر مصر سواءً فيما يتعلق بالإرساليات أو نظام الحكم والإدارة، نظراً لخصوصية اليمن في هذا الجانب (مذهبياً، جغرافياً، واجتماعياً). واقتنعت الدولة العثمانية بهذا الوضع المتفرد لليمن عن بقية المناطق العربية واعتبارها (أي اليمن) مركز الدفاع الأول عن الدولة العثمانية في أقصى حدودها الجنوبية.

وكان الود مفقوداً بين العثمانيين واليمنيين، فتعسرت مسألة بقاء السلطة العثمانية في اليمن، بالرغم من أنها كانت بإدارة مصرية غير مباشرة وسيطرت نزعة فك الارتباط على الحكام المحليين اليمنيين وخاصة الإمامة الزيدية مما أجبر العثمانيين على الانسحاب من اليمن عام ١٦٣٥م. وتمتعت بعدها اليمن لمدة تقارب القرنين باستقلالها الإداري تحت حكم الأئمة مع مواصلة الاعتراف للسلطان العثماني على رأس الهرم الروحي باعتباره خليفة للمسلمين وحامي الحرمين الشريفين.

ونظراً للتطورات التي حدثت في العقد الثاني وما تلاه من القرن التاسع عشر وظهور طموح محمد علي باشا في مصر لتكوين إمبراطورية وراثية له ولأولاده من بعده في المنطقة العربية واستيلائه على بلاد الحجاز، عاد الاهتمام العثماني المباشر باليمن، خاصة بعد إن بدأت بريطانيا تلعب دوراً بارزاً في الحد من هذا الطموح وحاولت بكثير من السياسات المزدوجة مع وضد الدولة العثمانية ولم تخف نواياها في السيطرة على جنوب الجزيرة العربية والخليج وهو الأمر الذي أدى إلى إرسال العثمانيين قواتهم إلى جنوب البحر الأحمر والسواحل اليمنية عام ١٨٤٩م مؤكدين بذلك تمسكهم من الناحية النظرية بأنهم أصحاب الحق في البلاد اليمنية وبلاد الحجاز التي جعلوا منها ولاية وضم اليمن كمتصرفية تتبعها مع إبقاء بعض الخصوصيات في واقع الإدارة في اليمن خاصة المناطق الداخلية التي تخضع لسلطة الأئمة الزيديين والحكام الإقطاعيين المحليين في

المناطق غير الزيدية. ولكي لا تكرر نفس الأخطاء التي حصلت في مرحلة التواجد الأول (١٥٣٨م – ١٦٣٥م) فإنها تنازلت عن بعض حقوقها الواجبة على اليمنيين مثل الإرسالية، وإلغاء التجنيد لأبناء القبائل وعدم فرض الالتزامات الشرعية لمذهب الدولة على أبناء القبائل الزيدية واكتفت بتواجدها على المناطق الساحلية الحديدة – المخا مع إعطاء الصلاحيات إلى إمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز بالإشراف على متصرفية اليمن الخاضعة للسيطرة العثمانية المباشرة في بداية الأمر (١٨٤٩م- ١٨٧٢م).[٤]

بعد السيطرة المباشرة على صنعاء من قبل العثمانيين في سبتمبر عام ١٨٧٢م وما تبع ذلك من ضرورة أن تكون اليمن وحدة إدارية متكاملة ذات استقلالية كان لا بد من دراسة الوضع الجديد بما يتوافق وروح التنظيمات التي صدرت من الدولة العثمانية في عامي ١٨٣٩م، ١٨٦٤م مع الحفاظ على خصوصية اليمن و فرادتها عن بقية الولايات العربية، خاصة وأن الأئمة الزيديين لم يكن لديهم قانون إداري أو قواعد تحدد الأعمال وتوزعها تبعاً لطبيعة أهدافها، وكان الإمام- أي إمام- يعين من طرفه حاكماً أو ممثلاً عنه لكل منطقة يقوم باستلام وجباية الواجبات الشرعية دون أن يولي أي اهتمام للأمور الأخرى، ولذا طرحت أمام السلطة العثمانية بعض الاتجاهات السياسية والإدارية حول التقسيم الإداري الأمثل لولاية اليمن كان أهمها:

١ أن يتم تقسيم اليمن إلى ولايتين جبلية وتهامية نظراً لما يوجد بين سكانها من اختلاف وتباين مذهبي وبالتالي يسهل مهمة الحاكم العثماني وتواصله مع القيادات المحلية في تنفيذ السياسات العامة لكل ولاية.

٢ أو يتم تقسيم اليمن إلى ثلاث ولايات حتى تتمكن كل ولاية من المحافظة على الأمن داخلها وحل مشاكل المواطنين بسهولة مع ازدياد وتوسع المكونات الإدارية الصغرى لكل ولاية.

إلا أن هذين الاتجاهين لم يعمل بهما مباشرة ولم يكتب لهما النجاح وبقيت اليمن كولاية واحدة محتفظة بالتقسيمات الإدارية والاجتماعية وبالتالي السياسية لما قبل عام ١٨٧٢م، مع بعض الإضافات في الجانب العسكري المتمثل بوجود حاميات عثمانية

---

٤ الباب العالي، مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز (مكة المكرمة – المدينة المنورة) في الفترة من ١٢٨٣- ١٢٩١هـ، ترجمة وتعليق الدكتور سهيل صابان، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ص ٣١، ٣٦، ٣٧،٣٨، ٤٧، ٦٨، ٦٩،٧٣، ٧٤، ٨٥؛ محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤- ١٩١٤م)، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة [د.ت] ص ٢٦٤.

عسكرية في بعض مراكز المناطق مع الحد من بعض المهام للقادة المحليين والاكتفاء لهم بالأمور الشرعية والاجتماعية.[٥]

وهو الأمر الذي جعل من حركة تطبيق التنظيمات العثمانية في اليمن بطيئاً وغير ذي جدوى في ظل الوضع القائم آنذاك، بل أن ذلك أعطى للقيادات المحلية اليمنية خاصة في مناطق القبائل الزيدية دفعة معنوية قوية في اشتداد قبضة نفوذهم على رعاياهم واستغلال اللامبالاة والتلكؤ أو غض الطرف للنظام الإداري المدني من قبل العثمانيين في شحن القبائل وإتباع المذهب الزيدي ضد العثمانيين باعتبارهم خارجين عن الملة أو ناقصي ديانة، خاصة وأن معظم أفراد الحاميات العثمانية كانوا لا يقومون بتأدية الفروض بل أن بعضهم تمادوا في أفعال لا تتقبلها طبيعة المجتمع اليمني المحافظ دون أن يكون لهم رادع من قياداتهم المباشرة أو من ممثلي السلطة العثمانية في مراكز القضوات والسناجق.[٦]

هذه التصرفات لم تقتصر على المناطق الجبلية الزيدية في شمال اليمن لكنها أيضاً عمت بقية المناطق اليمنية الأخرى في التهائم « الحديدة، زبيد» والهضاب السفلى والوسطى « تعز، إب» ومع ذلك فإن المقاومة كانت أقل حدة وأكثر تسامحاً واقتصرت على بعض المطالب والإصلاحات.

تأسيساً على ما ذكر نلاحظ أن الفترة بين عامي (١٨٧٢- ١٩٠٠م) اتسمت بعدم إحداث أي تغييرات في الوضعية الإدارية بولاية اليمن، وتميزت باشتداد المقاومة اليمنية ضد التواجد العثماني خاصة في فترة الإمام محمد يحيى حميد الدين (١٨٩١-١٩٠٤م)، الذي استطاع أن يحرك ويوقظ أفكار الساسة العثمانيين في مركز الدولة (استنبول) في الانتباه لضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة للتواجد العثماني في اليمن وبعث اتجاهات سياسية وإدارية في السيطرة العثمانية المباشرة، فبالإضافة إلى الاتجاهين السابقين، طرح على بساط البحث:

٥ عبدالكريم العزير: التشكيلات المركزية العثمانية والإدارة المحلية في اليمن، ١٨٥٠ – ١٩١٨م، صنعاء ٢٠٠٣م، ص ١٤٢- ١٤٣؛ حسين عبدالله العمري : تاريخ اليمن الحديث والمعاصر (٩٢٢-١٣٣٦هـ / ١٥١٦ – ١٩١٨م) من المتوكل اسماعيل الى المتوكل يحى حميد الدين، دار الفكر دمشق سورية ط٢، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م، ص ١٩٣-٢٠٠؛ عبدالودود قاسم حسن مقشر : الزرانيق والحكم العثماني في اليمن، مركز ذوال للتراث والدراسات التاريخية الحديدة،اليمن ٢٠٠٨م، ص ١٣١ -١٣٦؛ فاروق أباظة : المرجع السابق، ص ٥٢-٥٥ .

٦ عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتواريخ اليمن، الدار اليمنية للنشر والتوزيع، ط٤، ١٩٨٤ م، ص ٢٦٣-٢٦٤ ؛ فاروق أباظة : المرجع السابق، ص ١٢٧- ١٣٥؛ صادق عبده علي،، ص ١٠١.

١ اتجاه لتقسيم اليمن إلى أربع ولايات، والغرض منه إحكام السيطرة على جميع مناطق اليمن والقضاء على كل التمردات، غير أنه لم يكتب له النجاح نظراً لما يمثله من تبعات مالية وإدارية وبشرية وبالتالي غض الطرف عنه مع زيادة في القوات البشرية، وفي نفس الوقت سياسة المهادنة مع المتمردين واحتوائهم سياسياً من خلال إضفاء الألقاب التشريفية وزيادة المخصصات المالية وإطلاق أيديهم على تابعيهم من الرعايا اليمنيين دون أن يؤثر ذلك على الحاميات العثمانية في المناطق المعنية بأخذ التعهدات ونظام الرهائن.

٢ أما الاتجاه الآخر وهو مرتبط بسابقه مع فصل منطقة عسير كولاية منفصلة وارتباطها إدارياً بالحجاز ومكة المكرمة.

هذان الاتجاهان تم الأخذ بهما بصفة مزدوجة دون أن يلتفت إلى عواقبهما المستقبلية سواء لليمنيين أو للدولة العثمانية، نظراً للحالة الحرجة التي كانت تعيشها اليمن بين العثمانيين واليمنيين وعدم الثقة المتبادلة برغم التوصل إلى اتفاقات بين الإمامة وممثلي الدولة العثمانية(١٩٠٦م) والتغيرات والإصلاحات التي حصلت في تعز والحديدة وزبيد وإب. فانه كان ضرورياً لامتصاص النقمة وحالات العصيان.[٧]

استمر النظام الإداري العثماني المزدوج وفقاً لما ذكر أعلاه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨م بانسحاب العثمانيين من اليمن وفقاً لاتفاقية موندروس.

إلا أنه خلال هذه الفترة تنوعت العلاقات والارتباطات الإدارية لولاية اليمن وفقاً للمقتضيات الضرورية في العلاقة الثنائية بين الولاة العثمانيين والزعامات المحلية اليمنية حيث كانت تنكمش أو تزداد المساحات للقضوات والسناجق المرتبطة والواقعة في أملاك أو سلطة أحد الجانبين.

غير أن نقطة التحول في هذه العلاقة أحدثه توقيع اتفاقية (دعان) (١٩١١م) بين الإمام يحيى حميد الدين والقائد العثماني عزت باشا التي جاءت في ظروف صعبة للدولة العثمانية أثناء حروبها في البلقان واحتلال برقة وطرابلس الغرب من قبل الإيطاليين، ومواتية للإمام يحيى لما اكتسبه من ثقل وهيبة بين أوساط اليمنيين على اختلاف مشار بهم الدينية والمذهبية حيث خففت هذه الاتفاقية من بعض الالتزامات العثمانية تجاه القبائل الزيدية وأمنت شرورهم، بل حتى أن بعض المناطق غير الزيدية استكانت

---

٧ عبد الكريم العزير: المرجع السابق، ص ١١– ١٤٣؛ عبدالواسع الواسعي: المرجع السابق، ص ٢٠٧– ٢٠٩؛ فاروق أباظة: المرجع السابق، ص ١٤٩، ١٥٥، ١٥٩.

وباركت هذه الاتفاقية إما علناً أو ضمناً مؤملة في أن يكون لها نفس أو بعض ما تحقق من الامتيازات، ورفع كاهل الالتزامات التي تعطى للعثمانيين.

بانسحاب العثمانيين من اليمن عام ١٩١٨م وتولي الإمام يحيى حميد الدين الحكم لم تتغير طبيعة وسمة النظام الإداري، حيث أن الإمام يحيى لم يكن يمتلك نظاماً إدارياً خاصاً به أو حتى من الأئمة الذين سبقوه، فأبقى الأوضاع على ما هي عليه وتم الاستعانة بمن بقي من أفراد الحامية العثمانية من إداريين وضباط في تسيير أمور وشؤون السلطة الجديدة وجعل من نفسه وأفراد أسرته ورثة للممتلكات (الميرية) من أراض ومنشآت وفرض جباية الأموال من زكاة وضرائب وتوريدها إلى بيت المال الذي هو خازنه والمسؤول الأول عنه من كل أنحاء اليمن. وأتخذ بعض المظاهر التي كانت للقادة العثمانيين مثل النظام العسكري والمعسكرات (البورزان) كذلك دق الطبول والموسيقى عند حله و ترحاله وانعكس استمرار هذا النمط على طبيعة النظام السياسي والإداري في اليمن لعدة عقود.

خصائص النظام الإداري العثماني في اليمن:

لقد أنشئت الدولة العثمانية على أساس عسكري إقطاعي في مراحلها الأولى وفرضت خصوصيتها على المناطق والبلدان التي سيطرت عليها خلال قرون وصبغت شعوب ورعايا هذه المناطق بطباعها ومسكت بمفاصل النظام الإداري والعسكري. ولأن اليمن كانت إحدى المناطق التي خضعت للعثمانيين في ثلاث مناسبات متباعدة فإن هذا النظام الإقطاعي العسكري لم يطبق فيها بشكل كامل نظراً للخصوصية التي تمتع بها اليمن من حيث:

١ بعدها عن مركز السلطنة وبالتالي استحالة الإشراف المباشر عليها لبعد المسافة وصعوبة الوصول.

٢ الطبيعة الجبلية الوعرة التي يصعب التجول فيها.

٣ عدم وجود مساحات زراعية واسعة مروية يمكن الركون إلى استغلالها.

٤ لم يكن في حسبان الدولة العثمانية التواجد الدائم والمستمر في اليمن والاكتفاء باتخاذها تابعاً لرابط الأخوة الإسلامية.

• اعتبار اليمن خط الدفاع الأول في الجنوب من محاولات أي تغلغل أجنبي للبحر الأحمر والمقدسات الإسلامية في الحجاز والولايات العثمانية في مصر وشمال الجزيرة العربية وبلاد الشام.

لذا نلاحظ أن مرحلة التواجد العثماني الأول (١٥٣٨- ١٦٣٥م) اكتفت بالسيطرة على المناطق الساحلية في جنوب البحر الأحمر ولم تتوغل في مناطق القبائل الداخلية ولم تفرض أي نظام إداري مميز على اليمن. غير أن تواجدها في المرحلة (١٨٤٩- ١٩١٨م) اضطرها إلى إدخال بعض النظم السياسية والإدارية وفقاً لضرورة المرحلة وظروفها وما رافق ذلك من مد وجزر مع الزعامات المحلية. ولأن طبيعتها العسكرية الإقطاعية قد ترسخت في الولايات العثمانية المختلفة مع بعض التعديلات وفقاً لقانون التنظيمات (١٨٣٩، ١٨٦٣م) إلا أن اليمن ظلت ذات خصوصية في فكر الساسة والمشرعين العثمانيين وتجاذب الآراء والمقترحات والاتجاهات في كيفية إدارتها سياسياً وعسكرياً، تارة بربطها بمصر وتارة أخرى بربطها بالحجاز ومكة المكرمة مما جعل مسألة تطبيق النظام العسكري الإقطاعي فيها بشكل كامل من المحال خاصة في مناطق القبائل الجبلية، إلا أن ذلك لم يمنعها من محاولة جعل نظام الالتزام ولو بحده الأدنى في بعض المناطق التهامية والهضاب الوسطى والسفلى ذات الغالبية الشافعية من خلال فتح المجال لبعض الزعامات والشخصيات المؤثرة في مناطقها بتملك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والوديان الخصبة وبما فيها من قرى وسكان وتحت أمرتهم، مقابل التعهد لخدمة الدولة وتأمين وحماية الحاميات والجنود العثمانيين في محيط نفوذهم المحلي وإضفاء الألقاب الشرفية عليهم (باشا، أغا، بك) تميزاً ومكانة لهم عن بقية السكان والرعايا.

وثيقة عربية من حضرموت إلى الصدر الأعظم باستانبول (عرض وتحليل)

د. سيد مصطفى سالم*

تتكون هذه الوثيقة من ثلاث أوراق؛ الأولى هي الخطاب الذي يشير إلى الشخص الموجه له تلك الوثيقة، وإن جاء في شكل الألقاب التي يحملها الصدر الأعظم عادة دون ذكر الاسم، وقد بدأ بإهداء السلام اللائق بشخص المرسل إليه الخطاب. والورقة تشير إلى أن معها أو مرفق بها ورقتان هما أصل المذكرة التي رمى من ورائها «إحياء الأفكار المطلوبة عند الضرورة» ومن اجل بذل الهمة لمصالح الدولة العلية، وختم هذه الكلمات القصيرة بالدعاء للصدر الأعظم بقوله «لا زلتم في عز أبدي وإقبال سرمدي ودمتم أفندم»، وهو ختام تقليدي في الخطابات الموجهة إلى المناصب العليا،[1] ويلي ذلك تاريخ الوثيقة وهو مختصر أيضاً، جاء يحمل الرقمين الأولين للسنة وهو نوع من الاختصار الدال على التعود بين المعاصرين، كما كان اسم الشهر غير واضح، لكن رجحنا أن يكون رجب، فالتاريخ هو ١٨ رجب سنة ٩٦ أي ١٢٩٦هـ/١٨٧٨-١٨٧٩م، وبعده التوقيع وهو فضل بن علوي، وإلى جانب التوقيع يوجد ختم أو ما يشبه ذلك هو عبارة عن نجم خماسي كتب في أطرافه لفظ الجلالة وفي الوسط اسم فضل، وهو ختم جميل يعبر عن إبداع مبتكر.

وجدير بالذكر هنا أن نسرع بتقديم التعريف بفضل بن علوي الذي قدمه خير الدين الزركلي في كتابه الشهير «الأعلام» قبل التعرض للوثيقة بالتعليق. وهو: «فضل باشا بن علي بن محمد بن سهل الحسيني الملباري المكي، أمير ظفار، ولد وتعلم في مالابار بالهند، وهاجر إلى مكة وطن جده، وزار الآستانة في أيام السلطان عبد العزيز واختاره أهل ظفار أميرا عليهم سنة ١٢٩٢هـ فاستقر بها ودانت له القبائل المجاورة لها، واستمر إلى سنة ١٢٩٧هـ فثارت عليه إحدى القبائل فقاتلها وأعانها الإنجليز، فخذل فضل، فانتقل إلى المكلا ومنها إلى الآستانة، فكانت له حظوة عند السلطان عبد الحميد الثاني، وتوفي فيها، وصنف كتبا عدة منها: إيضاح الأسرار العلوية ومنهاج السادة العلوية –ط (أي

---

* كلية الآداب – قسم التاريخ.

١ ما يفسر عدم ذكر اسم الصدر الأعظم حينذاك هو سرعة تعيين وعزل الصدور العظام في تلك الفترة، إذ لم تتجاوز مدة بقاء هؤلاء في مناصبهم غير عدة أشهر فقط (دليل الأرشيف العثماني: الملحق الأول، ص: ٥٧٦).

مطبوع) وتحفة الأخبار عن ركوب العار- ط، عدة الأمراء والحكام -ط، مواعظ. وأورد الزركلي سنوات عمره في بداية الترجمة (١٢٤٠-١٣١٨هـ/١٨٢٤-١٩٠٠).»[٢]

والحقيقة أن الوثيقة برمتها تحتاج إلى دراسة مستفيضة، وليس تعليقا قصيرا، فمن ناحية الأسلوب وبعض الألفاظ، نجد أنها مفهومة خلال السياق لكنها تختلف عما نستعمله الآن، فهي كلمات عربية معروفة الأصل والمصدر، وربما كانت شائعة في القرن التاسع عشر الميلادي، ولكن استبدلت بغيرها حاليا مما تحمل أو تقترب من المقصود، مثل التشبث والتردد وغيرهما، كما سيتضح لكل من يقرأ الوثيقة نفسها..

أما الموضوع أو بالأحرى الموضوعات التي تضمنتها الوثيقة فهي عديدة -وحدث ولا حرج كما يقال- فصاحبها شخص متعلم ومثقف وعمل بالسياسة، وهو ابن الجزيرة العربية وشاهد أحداثها، بل وعركته تلك الأحداث، فوضع يده على خباياها ومجرياتها، واحترقت يده من نارها كما نشهد ذلك من ترجمة حياته. وإزاء هذا نجد أن كل تعبير أو سطر في الوثيقة يدل على موضوع تاريخي يحتاج إلى شرح وتعليق وربما إلى إبداء رأي. ويدفعنا إلى هذا القول أن مرور قرن على تلك الأحداث أيضا وعلى ذكر فضل علوي لها لأنه شاهد تلك الأحداث، وتأثر بها، وانفعل بتياراتها، ومسته بلهيبها.

وعلى كل حال، فكل ورقة من الورقتين -أو المرفقتين- تحمل بأعلاها عنوانا مختصراً، الأولى تحمل عنوانا متواضعاً نظراً للمرفوع إليه الخطاب، وربما أيضا لبساطة المبادئ السياسية التي جاءت بها، فكتب: «بيان بعض ما في أفكارنا القاصرة»، أما الورقة الثانية، فتحمل عنوانا جانبيا يشير إلى أهمية ما جاء بها من موضوعات، والعنوان هو: «تنبيه مهم».

وحوت الورقة الأولى موضوعا غير مألوف في أسلوبه وموضوعه فقد قسم فضل بن علوي ما أراد الإفصاح عنه إلى بنود عشرة، وهي متفرقة ومترابطة في نفس الوقت، فكأن موضوعه ممزق، ولكن كل بند يمهد للبند الذي يليه، وكل منها مترابط مع ما سبقه في المعنى والموضوع، فاستغربنا هذا الأسلوب، وتساءلنا هل كان هذا الأسلوب هو السائد في جنوب الجزيرة العربية، وهو ما تنفيه الكتابات الأخرى المعاصرة في نفس المكان، أم أن هذا يرجع إلى أسلوب الكتابة والعرض في الهند حيث أن فضل بن علوي ولد وتعلم هناك، وهذا هو المرجح.

وهو في البداية يتحدث عن نقاط من القانون الدولي وعلم السياسة، وهي عند الوهلة الأولى تبدو وكأنها بسيطة متواضعة بالنسبة إلينا، أما عند التدقيق والنظر إلى تاريخ الوثيقة نجد أن مبادئ القانون الدولي وما ارتبط به من علوم سياسية، كانت جميعها علوما حديثة ظهرت بداياتها في أول القرن التاسع عشر الميلادي، وبالتحديد بعد انهيار إمبراطورية

---

٢ خير الدين الزركلي: الأعلام، قاموس تراجم، بيروت، دار العلم للملايين ج:٥، ص:١٥٠.

نابليون، وعقد مؤتمر مترنيخ بين الدول الأوربية المنتصرة عام ١٨١٥م. لذلك لا يجب أن نستغرب ما جاء في أول الوثيقة.

وقد تدرج حديث فضل من بند إلى آخر، بشكل منطقي وبترتيب دقيق يشد القارئ إلى متابعة القراءة، رغم غرابة الأسلوب واحتوائه على بعض الألفاظ التركية القليلة وبعض الكلمات العربية التي استبدلت بكلمات غربية تحمل نفس المعنى، لكنها أصبحت مستساغة لنا الآن، كما سبق أن أشرت.

وبدأ البند الأول بعبارة «الأصول الجارية بين الملوك» وكأنه يشير إلى ما كان يحدث من قبل وهو احترام الإدارات الملكية، فإذا استولى ملك على مركز (عاصمة) ملك آخر تكون باقي المراكز التابعة لهذا المركز تابعة لمن استولى على العاصمة. وقد استولت الدولة العلية على مراكز الجزيرة العربية صنعاء ومكة وبغداد والشام (دمشق) ومصر وغير ذلك، لذلك صارت جميع مراكزها تابعة للدولة العلية. ومنحت الدولة فرمانات أو إقرارات لمشايخ العربان لتربطهم بها، أو لمنحهم حق الانتساب إليها. وإذا ترددت (تدخلت) دولة من الدول إلى مشائخ العربان التابعة للدولة العلية، فيجب أن تعرف سبب هذا التدخل، وتفهم الغرض منه، وإذا علمت الدولة أن سبب هذا التدخل هو السيطرة على أرض هؤلاء العربان فتوجه الدولة توجيهاتها لتلك الدولة لمنعها «بمقتضى الأصول». ويجب على كل دولة أن تعرف بحدودها، وأن تبلغ الدول الأخرى بذلك حتى لا تحدث المشاجرات والمصادمات بسبب عدم التحديد، وحتى إذا تنازلت دولة عن قطعة أرض من ممتلكاتها لغيرها من الدول فلا بد أن تكون تلك الأرض معروفة الحدود.

أما إذا غضت الدولة العلية الطرف في تلك الأوقات العصيبة عن حركات الدول الأجنبية للاستيلاء على أرض هؤلاء العربان، فأغلب سواحل الجزيرة العربية تصير تحت يد الأجانب، مما يترتب عليه «ضرر جسيم لمسلمي جزيرة العرب ولأفضل البقاع مكة والمدينة المحترمتين لأنها في جوارهما». هكذا وصلت البنود الثمانية الأولى إلى مرماها وأهدافها، وهي التحذير من تدخل الدول، ووضع يدها على أطراف من جزيرة العرب وسكوت الدولة العلية على هذا التدخل أو بالأحرى الاقتصار على الاحتجاج.

ووضع فضل بن علوي عبارات تدل على المواضيع الواردة في البندين التاسع والعاشر، فإلى جانب البند التاسع جاءت عبارة: في شواهد ذلك، وإلى جانب البند العاشر عبارة: في خصوص الشحر والمكلا اللتين هما من بنادر حضرموت.

ففي البند التاسع أعطى شاهدين يدل كل منهما على أن حرص الدولة العلية على مواجهة الدولة أو الدول الأجنبية أمر هام من مصلحة الدولة العلية ذاتها. فالشاهد الأول هو شراء فرنسا لقطعة أرض بالقرب من باب المندب من أحد المشايخ، فادعت الدولة العلية أنه ليس من حق مشايخ العربان بيع الأراضي للأجانب، فرضخت فرنسا لهذا

الطلب «في الحال والأبنية باقية بها إلى الآن» والإشارة هنا إلى ما عرفت بقضية الشيخ سعيد وهي لم تحل إلا بعد عدة سنوات، وليس كما قال فضل بن علوي: فارتفع الفرنس منها في الحال، وقد سبق دراسة تلك القضية في كتابي: «البحر الأحمر والجزر اليمنية». والشاهد الثاني الذي ساقه فهو أن الدولة العلية «أذنت لوالي مصر بأخذ أفريقيا التابعة لها توجه إليها وضبط أساكلها «موانيها» إلى رأس حافون» ورغم الصعوبات التي واجهت الوالي من ناحية الدول الأجنبية «بإعطاء ماهيات لبعض مشائخها ونحو ذلك» فلم يهتم الوالي بهذه الصعوبات المخالفة للأصول الجارية بين الدول «لكونها تابعة الدولة العلية من سابق الزمان» وقد تتبعت هذا الموضوع في كتابي سابق الذكر أيضاً، لكن يلاحظ أن هذا الموضوع هو الذي أدى إلى احتلال مصر نفسها في عام ١٨٨٢م بعد أن غرق الخديوي إسماعيل في الديون وبعد أن خُلع هو نفسه عن عرش مصر.

أما البند العاشر الذي خصصه فضل بن علوي عن الشحر والمكلا فقد بدأه الكاتب بعبارة شدت انتباهي إليها، وهي: «عند تشكي السادة العلوية من شيخيهما، جهز حسيب باشا والي الحجاز...» فمن المقصود بالشيخين، هل هما من آل الكثيري وآل القعيطي، وصراعهما حول الشحر والمكلا؟ وهل كانت هذه الشكاية قاصرة على السادة العلوية في هاتين المدينتين، مع أن هؤلاء السادة كانوا ينتشرون في كافة بقاع حضرموت؟

والأغرب من ذلك أن فضل بن علوي لم يشر إلى طرفي النزاع، رغم أنه تحدث بالتفصيل عن جهود السلطنة العثمانية ممثلة بواليها حسيب باشا والي الحجاز ومعه شريف مكة محمد بن عون وأنهما أرسلا سفينة شراعية إلى الشحر وعليها بعض الجنود الذين استطاعوا بعد جهد جهيد من النزول إلى ميناء المدينة، ولم يستطيعوا البقاء فيها فعادوا دون نتيجة. وعاد السادة بتجديد الشكاية فأرسل والي الحجاز ثانية سفينة حربية استطاعت دخول الشحر «فأراد حاكمها التقدم إلى المكلا ولكن حاكمها استعان برجل من قبيلته يسمى القعيطي فجاء وحاصر الشحر من جهة البحر، واستنزعه من أمير حضرموت لأن أمير حضرموت ليس له سفن وصار إلى الآن واليا عليها القعيطي المذكور».

هذه هي التفاصيل التي أوردها فضل بن علوي عن الجهود العثمانية في حضرموت، وإن أشار إلى أن النجدة الثالثة لم تصل إلى استرجاع المينائين معا إلى حظيرة الدولة العلية، إلا أنها توجهت إلى سواحل اليمن على البحر الأحمر لمواجهة تمرد الإدريسي.

لكن الأمر الغريب هنا هو أن فضل بن علوي لم يشر إلى بريطانيا من قريب أو من بعيد، حتى بين سطور الورقة الثانية من الوثيقة، رغم أن بريطانيا كانت اللاعب الرئيس مع تركيا طوال القرن التاسع عشر، بل وإلى نهاية الحرب العالمية الأولى على أساس أن سواحل الجزيرة العربية كانت محطة رئيسية للسفن البريطانية. ويلاحظ أيضا أن بريطانيا كانت قد عقدت معاهدة حماية مع آل القعيطي عام ١٨٨٨م. فهل لم تكن معروفة

لشخصية مسئولة مثل فضل بن علوي حين كتب مذكرته.

أما إذا انتقلنا إلى الورقة الثانية فنجد أنه قد سادها أسلوب السرد وليس أسلوب البنود كما سبق الإشارة، وأسلوب السرد هو الذي ساد الكتابة العربية حينذاك، فقد تحمل الورقة الواحدة عدة موضوعات دون أن تتخللها أية علامة من علامات الترقيم الحديثة، وأيضاً دون أن تقسم تلك الورقة إلى عدة فقرات حتى يزداد الأمر وضوحا.

ومن ناحية أخرى تحمل هذه الورقة عنوانا جانبيا قصيرا هو : «تنبيه مهم» ويثير هذا «التنبيه» عدة قضايا هامة تخص السلطنة العثمانية من ناحية، ولا يرضى عنها مواطن مثقف سياسي من مواطني الجزيرة العربية ذاتها، فيرفع صوته بصرخات مما يراه يجري على الساحة في تلك الجزيرة، ويجأر بالشكوى إلى السلطات العليا التي ما زال يؤمن بسلطتها وهيمنتها على تلك البقاع.

ومن ناحية ثالثة مازلت شخصيا أتعجب من أن فضل بن علوي لا يشير صراحة إلى الدولة التي تتدخل في شئون السلطنة الداخلية، وتتصل بمشايخ العربان وتغريهم بالمال أو النفوذ بل والحماية، حتى تفرض سيطرتها على أولئك المشايخ وتقتطع من جسم السلطنة. وربما يرمي إلى عدم إحراج السلطنة مع من يدعون أنهم حلفاؤها أو من يساعدونها ولو بثمن وهو الحصول على جزء من ممتلكاتها.

ومن ناحية رابعة نرى فضل بن علوي يشير إلى هؤلاء المعتدين أو المتدخلين بلفظ الأجانب أو بكلمتي الدولة الأجنبية أو الدول الأجنبية، وهذا ما فعله مع أولى القضايا التي أثارها في أول الورقة الثانية فقد قال: «بأي صورة ملكت بعض الدول الأجنبية بندر عدن» فمن المعروف أنها بريطانيا وأنها دخلت عدن عام ١٨٣٩م أي من حوالي قرن قبل تاريخ هذه المذكرة وربما قصد فضل أن ينقل إلى السلطنة العثمانية العليا ما كان يتردد على ألسنة أهالي الجزيرة العربية طوال القرن التاسع عشر الميلادي، وإن أجاب هو نفسه على هذا السؤال على مضض، ثم أجاب عليه ثانية بعد ذلك في نفس المذكرة الوثيقة فقد قال هنا: «فإن قلت عن طريق الدولة العلية أو أحد وزرائها فالأمر هين».

ومن ناحية خامسة يسوق فضل بن علوي تساؤلاته عما يدور في الجزيرة حول احتلال عدن وما أسباب ذلك فيقول ردا على سؤاله: «تنبيه» مهم لقائل أن يقول: «..إن قلت أخذها بالحرب فلم يحصل حرب بين الدولة العلية وبين المستولي على عدن يوجب أخذ ممالك الدولة العلية، مع عدم خروج الدولة المذكورة عن الدول المتعاهدة» والجزء الأخير من الجملة المقتبسة تحتاج إلى بحث طويل منفرد؛ إذ يمكن أن نقول إن احتلال عدن زامن زحف قوات محمد علي باشا إلى جهات قريبة من عدن من أجل احتكاره لتجارة البن، فخافت بريطانيا من ذلك الاقتراب، والأهم من ذلك هو وقوف بريطانيا إلى جانب السلطنة العثمانية ضد توسع محمد علي في الشام والتوغل في الأناضول، مما دفع الدول الأوربية

إلى عقد معاهدة ١٨٤٠م التي أجبرت محمد علي على الانكماش داخل مصر، وربما كان هذا بسبب مقولة رئيس وزراء بريطانيا حينذاك إنه يفضل بقاء إمبراطورية عجوز عن قيام دولة فتية في الشرق العربي، وربما كان هذا هو السبب في أن تغمض السلطنة عينيها عن احتلال بريطانيا، أو بالأحرى كانت عدن ثمن وقوف بريطانيا إلى جانب السلطنة ضد محمد علي باشا، وهذا يفسر الكثير مما جاء في الورقة الثانية من الوثيقة.

ومن ناحية سادسة دافع فضل بن علوي بكل حرارة ومودة عن السلطنة العثمانية، كما دافع عن مبدأ سبق تناوله في الورقة الأولى وهو أنه لا يحق لمشايخ العربان بيع أراضيهم أو التنازل عنها لأحد من الأجانب، كما لا يحق للأجانب الادعاء بأنهم اشتروا أرضا من المشايخ لأن بقاع الجزيرة بأكملها بقاعا تابعة لمراكزها (عواصمها) وعندما استولت السلطنة على تلك المراكز أصبحت التوابع ملكا لها، ولا يحق البيع أو الشراء في تلك البقاع، ويعتبر هذا الجانب وتكراره في الوثيقة بورقتيها تعبيراً صادقاً وواضحاً عن رغبة فضل بن علوي على الحفاظ على الدولة وبقائها في أوضاع متكاملة الممتلكات.

من ناحية سابعة كما أنكر فضل بن علوي مبدأ البيع والشراء في أراضي الجزيرة وخاصة ما هو على الساحل فقد بدأ يشير إلى مناطق الضعف التي تعرضت لأطماع الأجانب مثل ما حدث في جزيرة باب المندب وهي جزيرة بريم، التي حاول الأجانب الاستيلاء عليها بحجة بناء فنارة بها، فأسرع وطالب السلطنة أن تتحقق من أن خزانة الحديدة هي التي تتحمل تكاليف بناء الفنار أم لا حتى لا يسارع الأجانب باحتلالها.

ومن ناحية ثامنة دعا إلى الاستفسار من الشيخ ابن عفرير «ساكن بندر قشن من أساكل (أي موانئ) حضرموت عن جزيرة سقطرى»، وكان سلطان عفار يمد سيطرته إلى جزيرة سقطرى، وكانت بريطانيا تطمع في السيطرة على تلك الجزيرة لإحكام سيطرتها على الملاحة في المحيط الهندي بعد السيطرة على عدن.

ومن ناحية تاسعة امتد نظر فضل بن علوي من غرب الجزيرة العربية إلى شرقها حيث ساحل الخليج، وكانت بريطانيا قد بدأت تركز اهتمامها على أهمية مياه الخليج لمواصلاتها البحرية بالنسبة إلى أمرين هما البريد ونقل البضائع عن طريق البصرة أو الكويت، وقد اتخذت تلك الخطوة الإيجابية وهي التركيز على أهمية الحركة البحرية في الخليج عندما حطمت قوة أسطول القواسم التجاري والحربي المنافس لها في نقل البضائع بين الهند وشرق آسيا وبين موانئ الخليج في معركة كبيرة أواخر عام ١٨١٨م وبدأت تفرض نفوذها على حرية الحركة البحرية بفرض بعض الشروط الإجرائية على حركة السفن العربية بشكل متعنت بحجة محاربة الرقيق، وفرض معاهدات الحماية، وهي التي تشبه معاهدات أو اتفاقيات الحماية التي عقدتها أو تعقدها مع قبائل ومشيخات جنوب اليمن.

وقد دفعت صورة الأحوال التي تجري على سطح الجزيرة العربية فضل بن علوي

إلى النداء –أو الصراخ- في وجه المسئولين العثمانيين في الجزيرة وفي استانبول إلى المطالبة بأوراق «المخاطبة» أي المراسلات بين بريطانيا وبين «ابن عفرير» بخصوص سقطرى وبين تلك الدولة ذاتها، وبين الشيخ عبد الله فيصل بخصوص جزيرة البحرين، فقد أشاع البريطانيون نفس القضية على الجزيرتين وهي قضية البيع والشراء، فقد ألح فضل بن علوي في طلب السؤال عن تلك الأوراق المتبادلة بين الطرفين «لأجل الوقوف على حقيقتها أيضا لأن الشيخ عبد الله من مشايخ العربان التابعين للدولة العلية».

والحقيقة أن كل عبارة أو فقرة وردت في هذه الوثيقة تحتاج إلى بحث خاص كما سبق الإشارة فالوثيقة مقتضبة مركزة مشحونة بالعواطف والخوف من أن ينهار هذا الصرح الكبير وهو الإمبراطورية العثمانية. والواقع أن عبد الله فيصل هذا يحتاج إلى بحث خاص للتعريف به وللتعريف بدوره في تاريخ الجزيرة العربية، وفي تاريخ الدولة السعودية في فترة ضعفها أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وهذا الدور قد عالجته في كتابي الذي بعنوان «مراحل العلاقات اليمنية السعودية حتى معاهدة الطائف ١٩٣٤م» لكن المهم القول بأن فضل بن علوي يحرص الحرص كله على أن يرشد المسئولين العثمانيين إلى أوراق ومراسلات تلك الموضوعات كلها، فهو يشير إلى مكة المكرمة بأن تفتش في خزينتها لأن بها بعض الأوراق من مأمور جزيرة البحرين التي كانت ترسل إلى مأمور محمد علي باشا عند استيلائه على فيصل حتى أن صاحب مسكت (أي مسقط) كان يدفع خراجا لفيصل، فبعد استيلاء محمد علي باشا على ممالك فيصل صار (صاحب مسكت) يدفع الخراج لمحمد علي باشا «وأوراق المخاطبة الصايرة في هذا الخصوص توجد في ديوان مصر المحروسة» فيلزم البحث عن ذلك لئلا يُثْبِتُ أحد من الأجانب وضع يده بشراء من مشايخ العربان. ويرى أنه إذا حدث هذا من أحد الأجانب فربما يمتد هذا إلى غيره من الأجانب وتصبح الجزيرة خارجة عن أملاك الدولة، «صانها الله من كيدهم وردّ شرهم في نحورهم».

بهذه البصيرة المخلصة والفهم المدرك لمجريات الأمور في الجزيرة العربية، يرسم فضل بن علوي الطريق أمام الدولة للحصول على الوثائق الكافية التي تمتلئ بها خزائن مكة المكرمة وخزائن مصر المحروسة لتؤكد أحقية الدولة العلية في ممتلكاتها وليس لمشايخ العربان. ومن البداية، فقد أعطت الدولة العلية لهؤلاء المشايخ الفرمانات والبروردیات (جمع بيورلدي بمعنى الأوامر) لتثبيتهم في مراكزهم ولتقوية أوضاعهم بين قبائلهم، أما إذا حصلت مخاطبة أو مراسلة «لفظية أو رسمية» مع بعض وزراء الدولة العلية المتقدمين بخصوص الجزيرة العربية وأحاطتها الخديعة والخيانة فينبغي تدارك ذلك، وإذا حدث ضغط على الدولة بتنفيذ ما أجبرت عليه بالتنازل لبعض مشايخ العربان «بغير أصول» فينبغي أن تعرف حدود ذلك البعض. ورأى أنه في هذه الحالة «ترسل الدولة العلية شخصاً من جهتها، خبيراً بأهل تلك الجهة، بصيراً بهم مقبولاً لديهم معروفاً

عندهم بالصدق والديانة» ليتصل بمشايخ أولئك العربان «فردا فرداً» ويسألونهم عن الدولة التي يتبعونها. وقد يجد هذا الرسول أن هؤلاء المشايخ المعنيين ينقسمون إلى ثلاثة أقسام، قسم يتبع الدولة العلية، وهذا يحتاج إلى تأييد، وقسم يدعي أنه حر مستقل فيفهمون القواعد التي يحافظون بها على بقاعهم من الأجانب، وقسم ثالث يدعي أنه تحت الأجانب حماية «فينبغي بيان موضع حدوده بقواعد العربان الجارية لا بقواعد الدول لأن العربان لم يزل القتل بينهم» وهذا يعني أن دولة الحماية لا بد أن تحمي الشيخ المحمي من القبائل أو من دولة أخرى فتتسع رقعة النزاعات في الجزيرة العربية وهذا: «أمر يتسع خرقه ويصعب بعد ذلك رقعه، وتدقيق النظر في ذلك من الأمور المهمة».

ويرجع فضل بن علوي بعد هذه النصائح الإيجابية كلها إلى موطنه المحبب إلى قلبه حضرموت، فيصفها ويقول إنه إقليم متسع يضم مليوناً من النفوس «وهو وطن السادة بني علوي» وغالب تجار الحرمين واليمن منه، وأغلب بنادره هي الشحر والمكلا وظفار هي آخر حدود حضرموت. ويتضح من آخر حديثه عن حضرموت أنه كان أكثر ميلا إلى آل كثير عن آل القعيطي -كما سبق أن لمست- وذكر هذا في خفية ودبلوماسية إذا كان آل القعيطي قد استولوا على البنادر الحضرمية الثلاث فقال: «وقبايل مدنها من قبيلة أمير حضرموت» ومن المعروف أن بريطانيا هي التي زرعت آل القعيطي في حضرموت وعقدت معاهدة حماية عام ١٨٨٨م معهم.

وجاءت الكلمة الأولى من الفقرة الأخيرة في خطاب فضل بن علوي بخط أكبر وأجمل حتى يلفت النظر إليها. ونرى أن هذه الفقرة في جملتها عبارة عن اعتذار مهذب، وتراجع دبلوماسي عن كل ما وجهه هو إلى الدولة العلية -ولو بصورة خفية- من نقد ومن ضعف تجاه الأجانب وتجاه مشايخ العربان من تهاون، وعبر عن هذا الاعتذار وهذا التراجع في شكل ما يحدث في الدولة -أي دولة- من مواقف لتحقيق مصالحها الخاصة، وصَنَّف هذه المواقف بأصناف عدة.

فالصنف الأول من الملوك أو الحكام هو الصنف العاقل الذي يبذل جهده لجلب (المصالح) لدولته، فإذا رأى أنه يضطر إلى اللجوء إلى الحرب والسلاح، فعليه أن يقارن بين قوته وقوة خصمه حتى يحقق (المصالح).

والصنف الثاني الذي يرى أن الحرب لن تحقق له كسبا محققا فإنه يحول مواقفه إلى (الحيلة) أي السياسة، فربما تحقق له هذه السياسة نفس المصلحة ولا يفوته الحصول عليها.

والصنف الثالث الذي لم يقو على القيام بالحرب ويعجز عن السياسة وأفانينها، فإنه يجتهد في أن لا تذهب تلك (المصلحة) لخصمه (وإن فاتته) هو.

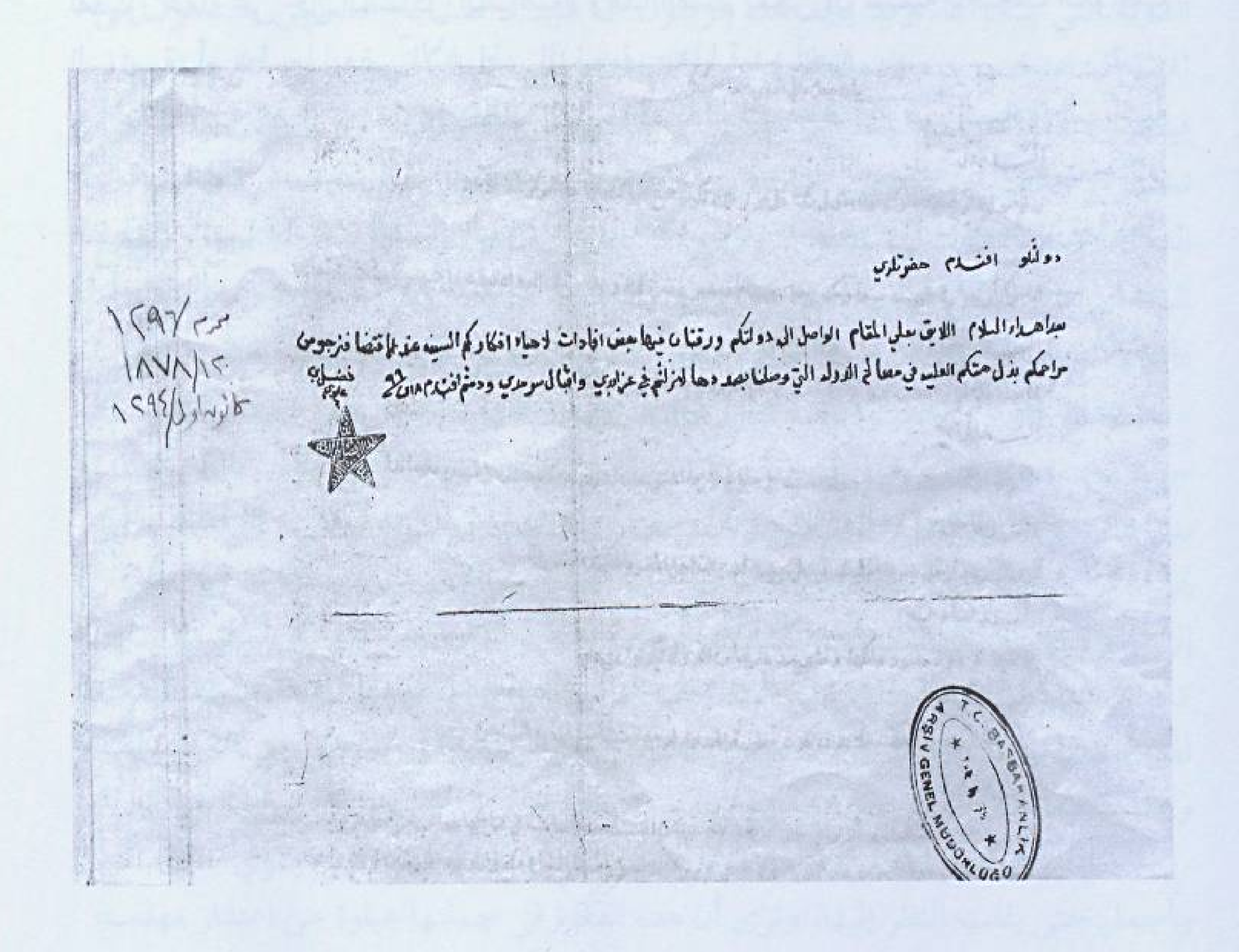
وصنف رابع من العقلاء فهو من يبذل جهده للحصول على (المصلحة) لدولته بدون

التفكير في استعمال السلاح، أو اللجوء إليه لتحقيق تلك المصلحة فعليه تركها «إما لقصور عقله عن حل المشاكل السياسية» وهذا القسم يمكن أن نسميه بأضعف المواقف السياسية، أو «طمعاً لبعض الأغراض الدنيوية، وهذا قسم آخر».

هكذا أنهى فضل بن علوي خطابه الهام، وقد بدأ بالتدرج في عرض المبادئ السياسية العامة، وانتهى بتصنيف المواقف التي تتخذ من قبل الدول المختلفة، واتصفت هاتان النقطتان بأنهما عامتان. أما بين البداية والنهاية فقد كان حديثاً موجزاً مقتضباً سريعاً بكل ما أحاط الجزيرة العربية من صعاب ومشاكل وانتهاب من قبل الدول الأجنبية، ومن مشايخ العربان، وكأنه كان يريد أن يلم بكل ما جرى خلال القرن التاسع عشر الميلادي/ الثالث عشر الهجري في الجزيرة العربية من ناحيتي الجنوب والشرق، أو بالأحرى من عدن جنوباً إلى الكويت شرقا.

والحقيقة أن من يقرأ هذه الوثيقة يشعر بالحب والإخلاص والمودة التي تغمر محررها في ذلك الوقت الصعب الذي كانت تمر به السلطنة العثمانية، التي تعرضت فيه لأطماع الدول الاستعمارية، واقتسام أملاكها. ولا شك أن هذا الإحساس يدل على أن السلطنة العثمانية كانت تمثل الغطاء الشامل الذي يلتحف به العرب ضد الهجمة الاستعمارية حينذاك، وكان هو الإحساس الذي شعر به كثير من العرب والذي كان يمثله في مصر فيما بعد الزعيم الشاب مصطفى كامل باشا وحزبه.

وثيقة عربية من حضرموت إلى الصدر الأعظم باستانبول



دولتلو افندم حضرتلري

بعد اهداء السلام اللايق بعلي المقام الواصل الى دولتكم ورقتان فيها بعض افادات لاحياء افكاركم السنيه عن ما اقتضا فنرجوس مراحمكم بذل همتكم العليه في مصالح الدوله التي وصلنا بصددها لنزلتهم بجي عزابي وابناء سرحدي ودمتم افندم ١٨ ش ٩٦

محرم ١٢٩٦
١٨٧٨/١٢
كانون اول ١٢٩٤

بيان بعض ما في افكارنا القاصرة

البند الاول

ان الاصول الجاريه بين الملوك اذا استولى ملك على مركز ملك تكون جميع الممالك التابعه للمركز تبعا للآخذ

البند الثاني

ان من مراكز جزيرة العرب صنعا ومكه وبغداد والشام ومصر وغير ذلك وجميعا استولت الدوله العليه على جميع مراكزها صارت تبعا لها

البند الثالث

ان معدا من المراكز اعطت الدوله العليه لمشايخ العربان بورديات لمنسوبيتهم اليها

البند الرابع

اذا رأت دوله من الدول تردد دوله اجنبيه الى مشايخ الارض المنسوبه ان تستفهم عن كيفية التداخل ليصير معلوما لها

البند الخامس

اذا علم من التداخل بمجرد التشبث فيعطى تنبيه لعدم التداخل المضر بالملك بمقتضى الاصول

البند السادس

ان تعرف كل دوله حدود ممالكها وتشهرها عند سفراء الدول ليكونوا على علم

البند السابع

اذا اعطى ملك ارضا لملك فلا بد ان تكون معلومة الحدود لرفع التشبثات الجزئيه المشاجره

البند الثامن

اذا صرفت الدوله العليه نظرها في هذا الوقت عن حركات التشبث من الاجانب في ممالكها فغالب سواحل جزيرة العرب تصير تحت يد الاجانب ويتأتى من ذلك ضرر جسيم لمسلمي جزيرة العرب ولا سيما البقاع مكه والمدينه المحترمتين لانها في جوارهم

البند التاسع في شواهد ذلك

وهو ان الفرانسا حين اخذت من بعض مشايخ العرب قطعة من الارض بجانب باب المندب وبذل له مقدار من الدراهم وبنا فيها فعند ذلك ادعت الدوله العليه ان بيع مشايخ العربان لممالكها لا ينعقد وليس للدول الاجنبيه اشتراؤهم بالاصول فارتفع الفرانسا منها في الحال والابنيه باقيه بحالها الى الآن وايضا فان الدوله العليه لما اذنت لوالي مصر باخذ افريقيا التابعه لها توجه اليها وضبط اسكلها الى حافون مع قوة تشبثات الاجانب فيها باعطا ماهيات لبعض مشايخها ونحو ذلك فلم يلتفت للتشبثات المخالفه للاصول الجاريه بين الدول لكونها تابعة الدوله العليه من سابق الزمان

البند العاشر في خصوص الشحر والمكلا اللتين هما من بلاد حضرموت

عند تشكي السادة العلويه من شخص [illegible] حسيب باشا والي الحجاز والشريف محمد بن عون في زمن المرحوم السلطان عبد المجيد خان اليهما من كيفية تغلبه وكان التجهيز عند قيام الحرب وهجانه [illegible] وصلوا الى الشحر بغاية المشقه ونزل بعض العساكر في بندر الشحر وصار بينهم مناوشه ولم يمكنهم الوقوف فيها لاسكلة فرجعوا وارسل بعد ذلك حسيب باشا بروردي ونيشانا لامير حضرموت [illegible] في زمن المرحوم السلطان عبد العزيز نزل امير حضرموت المعطى له البروردي والنيشان واخذ الشحر من الشيخ المصادر للدوله العليه بالمحاربه وايضا واراد الاستيلاء على بندر المكلا فاستعان صاحب المكلا برجل من قبيلة يسمى القعيطي [illegible] وحصر الشحر من جهة البحر واستنزعه من امير حضرموت لان امير حضرموت ليس له سفن وصار الى الآن واليا عليها القعيطي المذكور فشكوا السادة العلويه ثانيا الى والي الحجاز وامير مكه الشريف عبد الله باشا فارسلا مأمورين الى [illegible] البندرين في الوابور الحربي [illegible] فطردهما ذاك احد بيه ورجعوا بلا ثمره فبعد ذلك ارسلوا سادة حضرموت اشخاصا مخصوصين الى الباب العالي في زمن المرحوم السلطان عبد العزيز فخرجت الاراده باخذ البندرين وعينوا وابورين حربيين [illegible] ذلك فحصل في اثناء ذلك تحركات العسير [illegible] فامرت الدوله العليه باخذ الجيش قبضا فالمرجو من همتكم صرف اعنة تدبيركم في حفظ جزيرة العرب من تشبثات الاجانب [illegible] دعاتكم وحفظكم [illegible] امين



بحيث [illegible] بتوسل بأي صورة كانت بعض الدول الاجنبية بشيء من ذلك فان قلت من طرف الدولة العلية او دراية فالامر هين وان
قلت اخذها بالحرب فلم يحصل حرب بين الدولة العلية وبين المستولي عليها حتى يوجب اخذ ممالك الدولة العلية مع عدم خروج الدولة المذكورة
عن الدول المتعاهدة وان قلت اشتراها من بعض مشايخ العربان فمع ذلك بان عدن من اعظم اساكلنا في الزمن السابق وموضع مركز
عساكرنا ومآثرنا باقية فيها الى الآن كالابنية والمدافع وسكانها وسكان اطرافها اولاد عساكرنا وهم القبيلة المسماة بالعدلي والقبيلة المسماة
بالفضلي فانهم من اولاد الاتراك وذلك بعد ان اخذنا [illegible] جميع المسلمين مذعنون بتبعيتنا وممالك العرب من تبعية [illegible] من سابق الزمان
واهاليها هم عبيدها لاسيما بعد استيلائنا على مراكزها بمقتضى اصول الدول وليس هناك بعد ذلك ملوك في جزيرة العرب من العرب بل مشايخ عربان
هم رعايانا لانا نعين المراكز من سابق الزمان لان جميع مشايخ العربان لما كانوا لا يعقد وليس للدول الاجنبية التزامهم ويوجد في خزينتنا صور فرمانات
و[illegible] التي اعطيناها لمشايخ العربان عندما استولينا عليها سابقا ثم ان تسلط الرعايا على بعضها بعض او عصيانها على ملكنا باخذ بعض
الاراضي لا يزيل استحقاق دولتنا لها بذلك لان مشايخ العربان رعايانا لم يزل القتل والنهب بينهم كما هو دأب العربان وكذلك ما يجب التنبه له
والسؤال عنه جزيرة بباب المندب التي استولت عليها بعض الدول الاجنبية بصورة موضع الفنار فتطلب حقيقتها من خزينة الدولة [illegible]
من اوراق المخاطبة التحريرية مع تلك الدولة عنه بانه في الجزيرة المذكورة لاجل وقوفكم على حقيقة الواقع وايضا تستفهموا من الشيخ بن عفرير
ساكن [illegible] من اسكلة حضرموت عن جزيرة سقطرة التي ادعى بعض الاجانب انه اشتراها من صاحبها بن عفرير الشيخ المذكور لتقفوا على حقيقة
ذلك ايضا وكذلك جزيرة البحرين فتطلب الدولة اوراق المخاطبة التي صارت بين الدولة الاجنبية والشيخ عبدالله فيصل [illegible]
من الشيخ عبدالله المذكور لاجل الوقوف على حقيقتها ايضا لان الشيخ عبدالله من مشايخ العربان التابعين للدولة العلية وكذلك يطلب من مكة
المكرمة التفتيش في خزينتها ان هناك بعض اوراق من مأمورين في جزيرة البحرين التي ترسل للمأمور محمد علي باشا عند استيلائه على فيصل حتى
ان صاحب مسكت كان يدفع خراجها لفيصل فبعد استيلاء محمد علي باشا على ممالك فيصل صار صاحب مسكت يدفع الخراج لمحمد علي باشا واوراق
المخاطبة الجارية في هذا المخصوص توجد في ديوان مصر المحروسة فيلزم البحث عن ذلك لانه لا يثبت احد من الاجانب وضع يده بشراء من مشايخ
العربان على بعض جزيرة العرب لان العرب ليس لهم ذلك ويخشى انهم ان اشتروا البعض [illegible] فتصير جزيرة العرب خارجة عن املاك
الدولة داخلة في املاك المشايخ وهكذا هو موضوعه الدول لانهم قد تشبثوا [illegible] فكيف ما هو اقرب لهم واسهل
عليهم ويتوصلون بذلك الى مفاسد عظيمة في جزيرة العرب مما نعوذ بالله من كيدهم ونرد شرهم في نحورهم فان حصلت مقدورية من بعض
الدول الاجنبية بمخاطبة لفظية او رسمية مع بعض الوزراء المتقدمين في شأن جزيرة العرب فينبغي تداركه فان صار اجبار على الدولة
العلية في اثبات بعض جزيرة العرب لبعض مشايخ العربان [illegible] فينبغي ان تعرف حدود ذلك البعض ويلزم حينئذ ارسال شخص خبير
باحوال تلك الجهة بحيث يكون مقبول لديهم معروف عندهم بالصدق والديانة يستفهم من مشايخ اولئك العربان فردا فردا انهم تبعية من
فان ادعوا تبعية الدولة العلية اعطي لهم تأييدات وان لم يدعوا تبعية احد فيضمون القواعد التي تكون حفظا لاماكنهم من الاجانب وان ادعى
احد حماية الاجانب فينبغي بيان موضع حدود قواعد العربان الجارية بينهم لا بقواعد الدول لان العربان لم يزل القتل والنهب بينهم
لما هو بينهم من الدماء والحقوق ولا يمكن ردعهم واجراء الامان بينهم الا بيد ذي شوكة قوية وليس لهم ذلك ولذلك يترتب على حماية الاجانب
لبعض القبائل جملة مفاسد منها انه يلزم ذا التبعية اعانة متبوعه عند التعدي عليه من القبائل او خلافهم فيؤدي ذلك الى مكافحة الدول
ذوات التبعية مع بعضها بعض وهكذا امر يتسع خرقه ويصعب بعد ذلك رقعه وتدقيق النظر في ذلك من الامور المهمة ويصرف الافكار
اليه مما يحفظ الملك وامنه واما حضرموت فاقليم واسع يحتوي على نحو مليون من النفوس وهو وطن السادة بني علوي وفيه مدن وقرى
عديدة وغالب تجار [illegible] واليمن منه واكبر بنادره الشحر والمكلا وخارجين عن حدود حضرموت وقبائل [illegible] امير حضرموت

واعلم انه [illegible] الملك [illegible] باذل جهده في جلب المصالح للملك الى ان يحتاج لاستعمال السلاح فيشتغل نظره فيمن تكون له الغلبة
فان كانت له قدم على ذلك طمعا في المصلحة وان لم تكن له استبدل الحيل عن استعمال السلاح كيف تكون تلك المصلحة فان عجز عن نيلها اجتهد ان لا تكون
تلك المصلحة لخصمه وان فاته [illegible] باذل جهده في جلب المصالح للملك بدون ان يصل لحد استعمال السلاح بل [illegible] صعوبة في تلك
المصلحة تركها اما التصدي [illegible] من حل المشاكل السياسية [illegible] لبعض الاغراض الدنيوية وهذا اقسم [illegible]



سياسة جعفر باشا في إرساء دعائم السلطة العثمانية في اليمن خلال الوجود العثماني الأول (١٦٠٧-١٦١٦م)

د.عبدالحكيم الهجري*

لقد أدى المذهب الزيدي إلى خلق وحدة بشرية متماسكة في تاريخ اليمن منذ ظهوره[١] في أواخر القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، والذي يمثل بداية لظهور المذهب الزيدي ذي الأصول المعتزلية والشيعية المعتدلة، وذلك عندما وضع الإمام الهادي يحيى بن الحسين[٢] في صعدة سنة ٢٨٤هـ/٨٩٨م الأسس الأولى لقيام الإمامة الزيدية. وهو بذلك يعد أول من قام بالدعوة لأفكار هذا المذهب[٣] الذي قامت على أساسه -فيما بعد- الدولة القاسمية في مطلع القرن الحادي عشر/السادس عشر للميلاد، وتمكنت بعد خروج العثمانيين الأتراك أن تمد نفوذها على غالب اليمن.

ومنذ ذلك الحين بدأ الزيديون يؤسسون لمشاركة فعالة في تاريخ اليمن، طوال العصور الوسطى (الإسلامية) وفي العصر الحديث منذ القرن السادس عشر الميلادي.[٤] وهم بذلك يعدون القوة الرئيسية التي كان لها دور أساسي في التصدي للحكم العثماني الثاني في اليمن حتى الاستقلال عام١٩١٨م والتي ظلت تسيطر على مقدرات البلاد حتى قيام النظام الجمهوري عام ١٩٦٢م.[٥]

---

* قسم التاريخ – كلية الآداب– جامعة صنعاء.

١ أمين، أحمد: ضحى الإسلام: ٣/١.

٢ هو الإمام الهادي إلى الحق، يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي، أحد عظماء الفكر الإسلامي، إمام، مجتهد، مجاهد، عالم، فقيه، متكلم، خطيب، شاعر، ولد في جبل الرس القريب من المدينة المنورة (٢٤٥هـ/٨٥٩م)، أخذ العلم على يد عدد من الفقهاء والعلماء، مؤسس دولة الأئمة الزيدية في اليمن، وواضع أسس الهدوية الزيدية، دخل صنعاء سنة ٢٨٦هـ/٨٩٩م، حارب القرامطة والباطنية. توفي بمدينة صعدة في العاشر من ذي الحجة سنة ٢٩٨هـ/٩١٠م ودفن بجامعه وقبره فيه مشهور مزور. (د.العمري، حسين: مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني:١٣٣؛ الوجيه، عبد السلام: أعلام المؤلفين الزيدية:١١٠٣؛ الحبشي، عبد الله محمد: مصادر الفكر: ٥٠٦-٥١٧؛ بروكلمان، كارل: مصادر الأدب العربي: ٣/٣٢٨-٣٣٠).

٣ د. سالم، سيد مصطفى: الفتح العثماني: ٣٨.

٤ نفس المصدر السابق والصفحة.

٥ نفس المصدر السابق والصفحة.

وتنطوي أفكار المذهب الزيدي في مجملها على أهداف أكثر تحررية من المذاهب الإسلامية السنية الأخرى، يتمثل أهمها في رفض الظلم والقضاء على الفساد وذلك بالخروج على الحاكم الظالم، وإلى نشر العدل والمساواة بين أفراد المجتمع الإسلامي[٦].

وكانت أهم وأقوى الزعامات اليمنية التي سيطرت على أقاليم اليمن الداخلية، وهي بذلك تعد القوة السياسية والعسكرية التي واجهت العثمانيين في اليمن منذ فتح سليمان باشا الخادم للسواحل اليمنية سنة ٩٤٤هـ/١٥٣٨م.[٧] والتي كان لها زمام المبادرة في قيادة الثورات الوطنية -حينذاك- ضد الوجود العثماني. الأمر الذي أدّى في النهاية إلى خروج العثمانيين من اليمن عام ١٠٤٤هـ/١٦٣٥م.[٨]

وباستقراء مجريات الأحداث لتلك الفترة، يتضح أن العلاقة بين هاتين القوتين -الزيدية والعثمانية- قد اتخذت طابع الحرب أو السلم، إلا أنه غلب عليها -عموماً- طابع الحذر والتوتر، وهو ما كان يؤدي قطعاً إلى قيام الاحتكاك بينهما.

حيث أولى العثمانيون عنايتهم الفائقة لإيجاد عمق استراتيجي لهم في داخل اليمن، كان من شأنه حماية ثكناتهم على السواحل اليمنية التي تعد القاعدة الاستراتيجية، مكنتهم -فيما بعد- من مد سيطرتهم إلى باقي أنحاء اليمن، إضافة إلى أنها مثلت قاعدة للإمداد العسكري للقضاء على أية أخطار تهدد قواتهم في داخل البلاد. فيما كان يرى الزيديون أن العثمانيين باتوا يشكلون العقبة الرئيسية التي تحول دون تمكنهم من بسط نفوذهم على امتداد رقعة اليمن.[٩]

ولعل حقيقة تبرز لقارئ الأحداث لتلك الفترة -لا مناص منها- تؤكد أنه كان من الصعب القضاء على الزعامة الزيدية بشكل جذري في البلاد. ومرد ذلك يعود إلى انتشار المذهب الزيدي بين هؤلاء من جانب، وإلى موالاة والتفاف الأهالي حول تلك الزعامة للوقوف في وجه العثمانيين من جانب آخر.[١٠]

الأوضاع في اليمن قبل قدوم جعفر باشا

شهدت اليمن نوعاً من الاستقرار خلال تولي حسن باشا شؤون الحكم فيها، التي

---

٦ شرف الدين، أحمد: تاريخ اليمن الثقافي: ١٦٢.

٧ د. سالم: ١٧١.

٨ د. سالم، سيد مصطفى: المؤرخون اليمنيون: ٨.

٩ المصدر السابق: ٤٩؛ النود، وليد عبد الحميد: قيام الدولة الإمامية في اليمن: رسالة ماجستير لم تنشر محفوظة في مكتبة جامعة صنعاء: ٩٨.

١٠ د. سالم: الفتح العثماني: ٤٦٠.

امتدت إلى حوالي خمسة وعشرين عاماً (١٥٨٠-١٦٠٥م) استطاع خلالها من فرض سيطرة عثمانية قوية على المناطق الشمالية حين شرع في: "إقامة بديل زيدي -عثماني، ضمن إطار نظام حكم الولاية المركزية- ضم في نطاقه عدداً محدوداً من الأمراء الزيديين."[11] وقد اتبع الوالي سنان باشا[12] سياسة سلفه حسن باشا إلا أنه كان أشد بطشا باليمنيين.

ورغم تلك الإجراءات فلم يتمتع الحكم العثماني بالاستقرار طويلاً إذ ظهر إمام جديد، هو الإمام القاسم بن محمد[13] [١٠٠٦هـ/١٥٩٧م] الذي أشعل الثورة مرة أخرى على العثمانيين، وبدأ يبسط سيطرته على المناطق الشمالية[14] ويعلن مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطني ضد الوجود العثماني الذي توج في نهاية المطاف بخروجهم من اليمن عام ١٦٣٥م على يد خلفه ابنه الإمام المؤيد بالله محمد.

إزاء التطورات المتلاحقة التي شهدها الشمال الجبلي، مع بداية المرحلة الثانية لثورة الإمام، وبسط نفوذه في عدد غير قليل من المناطق الشمالية، وموالاة العديد من القبائل له أدرك الوالي سنان باشا - خاصة وأن أمر رحيله عن ولاية اليمن أصبح وشيكاً عقب عزله وتعيين جعفر باشا بدلاً عنه في بداية العام ١٠١٣هـ/١٦٠٤م[15] ضرورة وضع حل لامتداد سعير هذه الثورة التي من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة مركز الحكم العثماني في البلاد -صنعاء- خاصة وقد بدأ الإمام بداية غير محمودة العواقب بالنسبة إلى الجانب العثماني كما ذكرنا آنفاً.

صلح عام (١٠١٥هـ/١٦٠٦م) بين الإمام القاسم والوالي سنان باشا ونتائجه

وفي حقيقة الأمر فقد خشي سنان باشا أن يجتاح الإمام القاسم بقواته خلال مرحلة تسليم الولاية للوالي الجديد جعفر باشا عند قدومه إلى صنعاء مركز الحكم.[16] وهو أمر

---

١١ النود، ٩٨.

١٢ هو الوالي العثماني سنان باشا الكيخيا، تولى ولاية اليمن (١٠١٣-١٠١٥هـ/١٦٠٤-١٦٠٧م) (انظر: د.العمري: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر: ٣٠).

١٣ هو الإمام المنصور القاسم بن محمد بن علي بن محمد بن علي الرشيد (٩٦٧-١٠٢٩هـ/١٥٥٩-١٦٢٠م) دعا إلى نفسه بالإمامة من جبل قارة حديد في سنة ١٠٠٦هـ/١٥٩٧م، وهو مؤسس الدولة القاسمية في اليمن، وقد حظي بعدة تراجم موسعة:، وللإمام القاسم العديد من المؤلفات منها: (الأساس في عقائد الأكياس) و (الاعتصام بحبل الله المتين) وغير ذلك (د.الهجري، عبدالحكيم: ثورة الامام القاسم بن محمد ضد الوجود العثماني الأول في اليمن، رسالة دكتوراه لم تنشر، كلية الآداب، جامعة صنعاء، ٢٠٠٤م. ؛ إسماعيل الأكوع، هجر العلم، ج٢، ص١٠٦٢-١٠٦٤).

١٤ د.سالم المؤرخون اليمنيون: ١٠.

١٥ د.الهجري:٦٣.

١٦ المداح، أميرة: العثمانيون والإمام القاسم بن محمد في اليمن: ٩٠.

جد خطير إن حدث، سيمثل منعطفاً لامتداد السيطرة العثمانية في اليمن.

لذلك لم يكن أمام الوالي سنان باشا خاصة وقد أصبح أمر رحيله قاب قوسين أو أدنى سوى اللجوء إلى طلب الصلح مع الإمام. وافق الإمام على عقد الصلح الذي تم في أواخر سنة ١٠١٥هـ/١٦٠٦م[١٧] والذي نصت بنوده على:

١ - تكون مدة الصلح لمدة عام واحد.

٢ - يكون للإمام بموجب الصلح ما تحت يده من المناطق في إقليم الشمال الجبلي وهو: شهارة، الأهنوم، الحيمة، السودة، وادعة، شاطب، الشاحذية.

وقد بادر سنان باشا قبل رحيله عن صنعاء إلى تجديد الصلح: «والزيادة فيه إلى عشر سنين».[١٨] ولعله أراد بذلك تأكيده للسلطنة في إقرار الأمور واستقرار أوضاع اليمن، وأن يمحو الصورة القاتمة[١٩] التي رسمها اليمنيون له خلال فترة بقائه في البلاد.

وكيفما كان الأمر فقد نتج عن الصلح بين الجانبين:

١ - اعتراف صريح بالإمام القاسم من قبل الدولة العثمانية كحاكم فعلي لما تحت يديه من إقليم الشمال الجبلي.

٢ - اعتراف ضمني بمكانة الإمام الدينية.

٣ - أن مركز الإمام صار أفضل حالاً يمكنه أن يترك التحالف مع الأمير عبد الرحيم.

٤ - يوضح الصلح مدى حاجة الجانبين له.

٥ - أدى الصلح إلى استقرار الأوضاع في المناطق الشمالية ومركز الحكم العثماني في صنعاء خاصة مع رحيل سنان باشا وقدوم الوالي الجديد جعفر باشا كما سنتبين في ما بعد.

جعفر باشا واليا على اليمن:

تسلم الوالي الجديد جعفر باشا (١٦٠٧-١٦١٦م) ولاية اليمن بعد عزل سلفه سنان باشا وأموره مضطربة نتيجة الحروب التي دارت رحاها في غير منطقة، خلال تولي سنان باشا كما أشرنا آنفاً. ولقد أدرك بأن فتح الحرب في جبهتين مع الإمام ومع عبد الرحيم ستؤدي إلى إضعاف فعالية القوات العثمانية،[٢٠] وستقلل بالتالي من فرص نجاحه في إدارة الولاية، خاصةً مع جهله بشؤون اليمن.

---

١٧ د. الهجري: ٦٣.

١٨ د.الهجري: ٧٧٠؛ ابن القاسم، يحيى:غاية الاماني في اخبار القطر اليماني: ق ١١٠/ب.

١٩ النود: ١٣٧.

٢٠ السالمي:محاولة توحيد اليمن بعد خروج العثمانيين الاول: ٢٤.

لذلك فقد سعى بعد قدومه إلى تعز إلى مراسلة الإمام لعقد صلح ليتسنى له في ما بعد -كما سنتبين- الانفراد بعبد الرحيم، خاصة وأن سلفه سنان باشا كان قد أكد عليه ضرورة عقد صلح مع الإمام،[٢١] لتستقر بذلك أموره في مناطق الشمال الجبلي المتوتر.

من جانبه لم يتردد الإمام في عقد الصلح، حيث وافق عليه، لعلمه بأن مناصريه قد أرهقهم طول الحرب.[٢٢] وإن: "المصلحة الظاهرة"[٢٣] تحتم عليه ذلك، خاصة وأنه قد رأى أن العديد من القبائل أعلنت موالاتها للعثمانيين،[٢٤] لما يدفعونه لهم من الأموال نظير ذلك. ونتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية السائدة وقتئذ، ولإدراكه كذلك أنه أصبح يحارب في أكثر من جهة ضد العثمانيين وحلفائهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تشتيت مجهوده الحربي.

صلح عام (١٠١٦هـ/١٦٠٧م) بين الإمام القاسم والوالي جعفر باشا ونتائجه

بعد فترة من المفاوضات، انعقد الصلح بين الجانبين -الزيدي والعثماني- وذلك في شهر ذي الحجة سنة ١٠١٦هـ/مارس /إبريل ١٦٠٨م.[٢٥] وكانت أهم بنوده:

١ - عقد هدنة لمدة عشر سنوات.

٢ - أن يكون للإمام ما تحت يده من المناطق الشمالية وهي: الأهنوم، عذر، وادعة، ظليمة، العصيمات، شهارة، برط، الحيمة،[٢٦] وحميمة السعداء، حضور، بلاد صعدة.

٣ - يحق للأهالي التابعين لنفوذ الإمام، أو لسلطة الحكم العثماني الاختلاط في ما بينهم كيفما شاءوا، وإن وجد حق لأحد هؤلاء في قضية ما في أحد الطرفين، يتم التفاهم بشأنه بين الجانبين.[٢٧]

٤ - إطلاق سراح الأسرى الذين أودعوا سجن كوكبان[٢٨] بما فيهم ولدا الإمام محمد وأحمد.

---

٢١ الشرفي: ٣/ق ٣٢٤.

٢٢ السالمي: نفس المصدر السابق والصفحة.

٢٣ الشرفي: ٣/ق ٣٢٣.

٢٤ نفس المصدر والصفحة.

٢٥ د.الهجري: ٧٧٠-٧٧٣.

٢٦ د.الهجري: ٧٧٥.

٢٧ الشرفي، احمد بن محمد: اللالئ المضيئة (مخطوط) ٣/ق ٣٢٤.

٢٨ د.سالم: الفتح العثماني: ٣٧٨؛ السالمي: ٢٤.

٥ - إطلاق أسرى بني جبر ووادعة وعذر والأهنوم.[٢٩]
٦ - إطلاق أسراء الحيمة.[٣٠]
٧ - عدم انتزاع الأسلحة التابعة للأهالي في الحيمة.[٣١]
٨ - يتم تسليم الواجبات -الضريبة الزكوية- في الحيمة للإمام، في ما يتم تسليم ضريبة المري للوالي العثماني.[٣٢]

وفي حقيقة الأمر فقد جاء الصلح حسب مؤرخ محدث: "ثمرة لتبادل الطرفين دبلوماسية ودية."[٣٣] ويبدو أن جعفر باشا قد عمد إلى بلورة سياسة عثمانية مختلفة عما كان في السابق، محورها تفهمه بشكل كبير للأوضاع في البلاد.[٣٤]

التزام الإمام بقوانين الإدارة العثمانية:

عمد الوالي جعفر باشا إلى إلزام الإمام بتقديم قدر من الخضوع للإدارة العثمانية. ولعل ذلك يتبين بشكل واضح حين رفض أثناء تفاوضه مع الإمام أي أمور تتعارض مع ما أسماه بـ:"قانون السلطنة."[٣٥] ويتضح كذلك في جانب آخر، عندما أخر جعفر باشا الإفراج عن الأسرى من أتباع الإمام في كوكبان -كما نصت عليه بنود الصلح- وفي مقدمتهم ولداه محمد وأحمد، إذ أن أمر إطلاق سراح هؤلاء لم يتم بضغوط من جانب الإمام، بل كان عبر رسالة بعث بها -الإمام- إلى أمير كوكبان علي بن شمس الدين -أحد وسطاء الصلح- أصبغها بالدعاء للوالي جعفر باشا كما رصدها المؤرخ الجرموزي على لسان الإمام نفسه حين قال: "وكان مما رأى تأخير أولادنا وأصحابنا لديكم، ولا تزال المراجعة لجعفر باشا قرن الله أعماله بالصلاح المرة بعد المرة، ولعل إن شاء الله أن لا يفاوت ما نهواه من الخير."[٣٦] ونلمس كذلك أن الإمام لم يعارض الشروط التي وضعها جعفر باشا بالنسبة إلى إخضاع إقليم الحيمة تحت نفوذ الإمام كما أشرنا آنفاً.

استقرار الأوضاع في البلاد:

توخى الجانبان -الزيدي والعثماني- من أمر الصلح أن يؤدي إلى الهدوء والاستقرار

---

٢٩ د. الهجري: ٧٧٣-٧٧٤.
٣٠ نفس المصدر:٧٧٥.
٣١ نفس المصدر: نفس الصفحة.
٣٢ نفس المصدر:٧٧٦.
٣٣ النود: ١٣٨.
٣٤ نفس المصدر والصفحة.
٣٥ نفس المصدر السابق والصفحة.
٣٦ د.الهجري: ٧٧٦.

في أنحاء البلاد، خاصة بعد أن تركها سنان باشا تلتهب بالحروب والاضطرابات كما أوضحنا آنفاً. ولقد أكد الإمام في رسالة بعث بها إلى أمير كوكبان بأن الصلح يعتبر: «ضالة الصلاح المنشود بيننا وبين جعفر باشا بلغه الله في الخير ما يرجوه».[٣٧]

وقد استفاد جعفر باشا، حسب مؤرخ محدث: «ليس لوضع حد لتحركات الإمام بل وأطلق يده في التعامل مع انشقاق عبد الرحيم، ثم تمرد أمير صعدة العثماني».[٣٨] كما سنتبين في ما بعد، وهو الأمر الذي مكنه من بسط السيطرة العثمانية بقوة في المناطق الشمالية.[٣٩]

وفي حقيقة الأمر، فقد شهدت البلاد خلال ولاية جعفر باشا استقراراً للأوضاع فيها إلى حد كبير، ولقد وصف مؤرخ معاصر للأحداث ذلك بقوله: «وكان لوصول جعفر باشا وقع في اليمن، فإنه أظهر بعض عدل .. وغيَّر كثيراً من جور سنان»[٤٠] خاصة وأن أوضاع اليمن كانت حسب الجرموزي: «مع سنان وعبد الرحيم كالنار».[٤١] لذلك كان على جعفر باشا أن يغير من سياسة سلفه سنان ليمسك بزمام الأمور في البلاد.

وقد مثّل الصلح للجانب العثماني جملةً من النتائج الإيجابية على أرض الواقع، حيث شرع جعفر باشا يترجم -خلال مدة الصلح- اهتمام السلطنة المتزايد باليمن إلى خطوات مؤثرة سعت في حقيقة الأمر إلى التخفيف نسبياً من الضغوط الاقتصادية للسيطرة العثمانية، كان الغرض منها القضاء على المظالم المالية السائدة قبيل ولايته، إذ ربط الضرائب بالثروة الحقيقية للأفراد، حيث أمر -على سبيل المثال- بتحصيل الضرائب على الموارد الزراعية والحيوانية في زبيد طبقاً لما هو قائم، ملغياً بذلك ما كان قد قرره سلفه سنان باشا من ضرائب كانت تدفع كل سنة بموجب السجلات العثمانية القديمة، بحسب ما كانوا يملكون من تلك الموارد وإن كانت قد زالت وهو بذلك حسب مؤرخ معاصر قد: «أذهب عنهم بهذه المظلمة المطلوب على المفقود ولم يبق عليهم الطلب إلا فيما هو موجود».[٤٢] وفي جانب آخر ألغى ما كان يؤخذ من ضرائب على أشجار البن اليابسة التي ليس لها مردود مالي.[٤٣]

واتجه جعفر باشا إلى استرضاء رجال الدين اليمنيين الشافعيين والزيديين وإجراء

---

٣٧ نفس المصدر : نفس الصفحة.

٣٨ النود: ١٣٩.

٣٩ د.سالم: ٣٧٩.

٤٠ د.الهجري: ٧٧١؛ الموزعي: ١٠٥-١٠٨.

٤١ د.سالم: الفتح العثماني: ٣٧٨.

٤٢ الموزعي، عبدالصمد: الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان: ١٠٦.

٤٣ نفس المصدر: ١٠٦-١٠٧.

المناقشات الطويلة معهم، وذلك لإذابة الفوارق المذهبية ولتقريب وجهات النظر.[٤٤]

ولقد أدت سنوات الصلح إلى اهتمام ملحوظ بالتجارة نتيجةً لاستقرار الأوضاع، حيث عمد جعفر باشا إلى جعل السواحل اليمنية صاحبة الدور الرئيسي في التجارة بين الهند ومصر.[٤٥] خاصة مع تضاؤل الخطر البرتغالي في المياه الجنوبية منذ أوائل القرن السابع عشر الميلادي[٤٦] (الحادي عشر الهجري)، وقد ازدهر ميناء المخاء في عهده وأصبح مركزاً كبيراً للتجارة العامرة بالبحر الأحمر.[٤٧]

وفي خطوة أخرى لتقريب الأهالي إليه، فقد استخدم جعفر باشا ممثلي الأسر ذات المكانة الاجتماعية من السادة الزيديين، أمثال آل شرف الدين وآل المؤيد والحمزيين... وغيرهم،[٤٨] لتسيير أموره الإدارية والقضائية في مناطق نفوذ السيطرة العثمانية، بل وأكثر من ذلك فقد جعل بعض شيوخ القبائل في وسط البلاد وشرقها أمراء عثمانيين، إضافة إلى استعانته بالعديد من شيوخ المناطق الجنوبية في إدارة مناطقهم مدنياً وأمنياً.[٤٩]

إخماد تمرد عبد الرحيم بن عبد الرحمن

انصرف جعفر باشا عقب عقد الصلح مع الإمام إلى إدارة شؤون الولاية، التي كانت مضطربة جراء السياسة التي اعتمدها الوالي السابق سنان باشا ضد الأهالي، لذلك فقد أدرك الوالي جعفر باشا ضرورة عودة الهدوء والاستقرار إلى غالب البلاد لبسط السيطرة العثمانية على الولاية.

وكان من أولويات مهامه تلك القضاء على تمرد الأمير عبد الرحيم، خاصة وأنه ما زال يتمتع بنفوذ واسع في وسط إقليم الشمال الجبلي لا يستهان به، وربما أدى تماديه إلى إحداث إرباك وإلى زعزعة الحكم العثماني.

إلا أن جعفر باشا رأى ضرورة استمالة عبد الرحيم، نتيجة لما يتمتع به من نفوذ، وما تحت يده من قوات، قد تكون عوناً له إذا ما واجه قوات الإمام القاسم. خاصة وأن التقارير التي وردت إليه -خلال مكوثه في تعز بشأن الأوضاع في المناطق الشمالية

---

٤٤ نفس المصدر السابق: ١١٥؛ الكبسي، اللطائف السنية: ١٢٧؛ المحبي: خلاصة الأثر: ١/٤٨٥؛ زبارة، محمد بن محمد: نشر العرف: ١/٦٣٣؛ الجرافي، عبد الله: المقتطف: ١٠٥.

٤٥ براور وكيلانيمان: اليمن في أوائل القرن السابع عشر: ٥٣، ٨٤-٨٥.

٤٦ R.B. Sergeant, *The Portugese of the South era Arabian coast*, p. 25

٤٧ R.L. Playfair, *A History of Arabia Felix*, p. 105

٤٨ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٧١-٧٦،٧٢؛ النود: ١٤٢.

٤٩ الموزعي: ١٥٣-١٥٤، ١٦٢-١٦٣.

أشارت إلى أن عبد الرحيم: «عظيم الشأن والملك والإقدام».[٥٠] لذلك فقد وافق على طلب الصلح، وأن يترك لعبد الرحيم المناطق التي تحت يديه.

إلا أنه تريث في توقيع الصلح بعد ان وصلته -حينئذ- مراسلات من أمير كوكبان إسماعيل بن أحمد بن محمد بن شمس الدين، يناشد فيها وضع حد لمحاولات عبد الرحيم العدوانية على مناطق نفوذه. ولاستقصاء مجريات الأحداث، أرسل جعفر باشا عند وصوله إلى صنعاء في ٢٥شوال سنة ١٠١٦هـ/ ١٢فبراير١٦٠٨م مبعوثاً إلى عبد الرحيم.

وفي واقع الأمر فقد أجرى المبعوث العثماني، محادثات مع الأمير عبد الرحيم أكد خلالها ضرورة أعادة المناطق التي استولت عليها قواته. وهي الواقعة ضمن نفوذ أمير كوكبان، والاكتفاء بما تحت يديه من نفوذ في بلاد حجة وأقاليمها كشرط أساسي لعقد الصلح مع الجانب العثماني.[٥١] وهو الأمر الذي رفضه عبد الرحيم، بل وعمد إلى قتل ذلك المبعوث، وحسب مؤرخ معاصر فقد مثلت تلك الحادثة: "أحد الأسباب الموقعة له فيما وقع فيه لأن الأتراك بعد ذلك أعرضوا عن مراجعته."[٥٢]

إزاء تلك الأحداث المتسارعة أدرك جعفر باشا أن جانب عبد الرحيم لا يحمد عقباه، فعمد إلى الصلح مع الإمام كما أشرنا آنفاً. ولقد رسخ رفض عبد الرحيم مشاركة الإمام في صلحه مع العثمانيين، وإعلانه الاستمرار في مقاومة الحكم العثماني،[٥٣] قناعة الوالي الجديد بضرورة إعلان الحرب عليه. وكيفما كان الأمر فقد انفرد جعفر باشا بعد عقد الصلح مع الإمام القاسم، لمقاتلة عبد الرحيم، حيث وجه إليه في شهر ربيع الآخر ١٠١٧هـ/يوليو١٦٠٨م قوات عثمانية يقودها عمر كيخيا.[٥٤] تسانده قوات أمير كوكبان -الآنف الذكر- لمحاصرته في معقله بحجة، ولم يكن بمقدور عبد الرحيم حيال الأعداد الكبيرة من القوات المحاصرة له المواجهة، فعمد إلى اللجوء إلى حصن نوسان، بعد أن سلم أخواه أحمد ومحمد حصني مبين ومفتاح الهامين.[٥٥] إلا أنهما لم يستطيعا الصمود طويلاً أمام القوات العثمانية، فسلما نفسيهما إلى تلك القوات وأعلنا الولاء لسلطة الحكم العثماني.

أدرك عبد الرحيم أن أمر تطلعه للزعامة،[٥٦] التي كان يؤملها قد بدأ ينهار خاصة بعد

---

٥٠ الشرفي: نفس المصدر السابق والصفحة.

٥١ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٦٩.

٥٢ ابن القاسم، يحيى: ٧٩٤/٢.

٥٣ السالمي: ٢٤.

٥٤ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٧٠-٧١؛ الموزعي: ١١٦؛ د.الهجري: ٧٥١.

٥٥ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٧١-٧٢.

٥٦ د.الهجري:٨٦١.

أن تخلى عنه أخواه أحمد ومحمد لينخرطا تحت ولاء العثمانيين، ولم يكن أمامه إزاء الحصار الشديد الذي تضربه القوات العثمانية على معقله في حصن نوسان[٥٧] سوى تسليم نفسه للوالي العثماني جعفر باشا في شهر صفر ١٠١٨هـ/إبريل١٦٠٩م، الذي عامله حسب مؤرخ معاصر للاحداث: «كخارج عن الطاعة»[٥٨] وأودعه سجن الدار الحمراء[٥٩] بصنعاء، ثم نفاه في السادس عشر من شعبان سنة ١٠٢٠هـ/٢٤أكتوبر١٦١١م، إلى استانبول،[٦٠] ليواجه المصير نفسه الذي حاق من قبل بعدد من أعمامه الأمراء.[٦١] وبتلك الصورة القاتمة حدد جعفر باشا مصير آخر محاولة قام بها أمراء من آل شرف الدين لتحدي السيطرة العثمانية.[٦٢]

إخماد تمرد الأمير محمد التركي

لم يكن القضاء على تمرد عبد الرحيم نهاية المطاف بالنسبة للاضطرابات التي واجهها جعفر باشا خلال ولايته لليمن، فقد كان عليه كذلك أن يضع حداً لتطلعات حاكم صعدة العثماني الأمير محمد التركي، الذي كان يطمح للاستقلال بالإقليم عن مركز الحكم العثماني في صنعاء، وشجعه في ذلك ثلاثة عوامل هامة:

١ - العلاقة القوية التي كانت تربطه بالصدر الأعظم مراد باشا[٦٣] في استانبول.

٢ - بعد إقليم صعدة عن مركز الحكم العثماني في اليمن -صنعاء-.

٣ - بقاؤه لفترة طويلة حاكماً على الإقليم، ترجع إلى فترة ولاية حسن باشا لليمن، وهو الأمر الذي أدى إلى ترسيخ نفوذه وبسط سيطرته بشكل كبير في الإقليم: «وجعله يطمع في ملك صعدة من غير واسطة الباشا صاحب صنعاء».[٦٤]

ولعل إقامته لعلاقة حسن جوار وتعاون مع شريف مكة -وقتئذ- إدريس بن حسن، إلى جانب العلاقات التجارية التي أقامها مع: ''مصر ونواحيها''[٦٥] تؤكد تطلعاته الاستقلالية

---

٥٧ الشرفي: ٣/ق ٣٢٤.

٥٨ النود: ١٤٠.

٥٩ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٧١؛ د.الهجري:٧٧٢.

٦٠ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٧٣؛ ابن القاسم، يحيى : ٧٩٥/٢؛ الموزعي: ١١٧-١١٨؛ السالمي: ٢٥.

٦١ د.سالم: ٣٨٠.

٦٢ النود: ١٤٠.

٦٣ د.الهجري: ٨٠٦-٨٠٧.

٦٤ نفس المصدر: ٨٠٥.

٦٥ نفس المصدر: ٨٠٦.

بالإقليم.

وفي واقع الأمر فقد كان سنان باشا -أثناء توليه لليمن- يرغب في عزله من منصبه، لولا أن ظروف الحرب التي كانت قائمة -وقتئذ- بينه والأمير عبد الرحيم حالت دون تنفيذ ما كان يؤمله.[٦٦]

بات جعفر باشا يدرك تماماً -من الأهمية بمكان- ضرورة القضاء على تمرد الأمير محمد التركي، ويبدو أنه كان يخشى أن ينعكس الأمر على باقي أمراء الإقليم في البلاد، لذلك فقد سارع إلى تجهيز حملة عسكرية تحت إمرة عدد من كبار قواده، لخوض معركة تضع حداً لتمرد حاكم صعدة العثماني وكان عليه قبل إرسال حملته تلك، استقصاء موقف الإمام القاسم حيال ما عمد إليه من الإجراءات -الآنفة الذكر- لقمع ذلك التمرد، بل وأكثر من ذلك فقد تطلع إلى مشاركة فعلية للإمام للقضاء على تمرد الأمير محمد التركي. وقد بين ما كان يؤمله في رسالة بعثها إلى الإمام.

وقف الإمام القاسم أمام طلب جعفر باشا موقفاً حيادياً، حين أكد في معرض رده على رسالته بأن إخماد ذلك التمرد يعد شأناً داخلياً يخص العثمانيين أنفسهم، ولن يقف الجانب الإمامي مع أي طرف ضد الآخر، مشيراً إلى التزامه ببنود الصلح الموقع بين الجانبين، حيث قال، حسب الجرموزي: "إن بيننا وبينكم عقداً لا نحله وعهداً لا ننقضه، وهذا صاحبكم لا نعينكم عليه ولا نعينه عليكم."[٦٧]

ولقد جدد الإمام موقفه -الآنف الذكر- كذلك مع الأمير محمد التركي حين طلب هو الآخر مساعدته ضد القوات العثمانية.[٦٨] وكيفما كان الأمر فقد توجهت القوات العثمانية إلى صعدة، بعد موافقة الإمام على مرورها عبر مناطق نفوذه في خمر.[٦٩]

خاض الجانبان -قوات جعفر باشا وقوات الأمير التركي- معركة غير متكافئة، أدت إلى انهزام الأمير محمد التركي، وفراره من أرض المعركة ثم لجوئه إلى شريف مكة.[٧٠] وبذلك الانتصار استطاع جعفر باشا أن يضع حداً للتطلعات الاستقلالية لحاكم صعدة العثماني، وأن يعيد الإقليم إلى حظيرة السيطرة العثمانية في اليمن.

إقصاء جعفر باشا من منصبه:

لم تمر أحداث المواجهات العسكرية في إقليم صعدة بين العثمانيين -جعفر باشا

---

٦٦ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٧٢.

٦٧ د.الهجري: ٨٠٦.

٦٨ نفس المصدر: ٨٠٦-٨٠٧.

٦٩ نفس المصدر: ٨٠٥-٨٠٦.

٧٠ نفس المصدر والصفحة.

والأمير محمد التركي- بسلام كما توخاها جعفر باشا، خاصة وأن الدولة العثمانية قد أقلقها اضطراب الأمور في صفوف القوات العثمانية في ولاية اليمن، وخشيت ظهور تمردات أخرى، في محيط قواتها هناك، قد تؤدي إلى زعزعة نفوذها في الولاية.

لذلك وحيال تطورات الاوضاع فقد سارعت الدولة إلى إقصاء جعفر باشا من منصبه حيث أصدر السلطان أحمد بن مراد مرسوماً في شهر رمضان سنة ١٠٢١هـ/اكتوبر١٦١٢م قضى بعزل جعفر باشا وتعيين إبراهيم باشا بدلاً عنه.[٧١]

ويبدو كذلك أن العلاقات الوثيقة القائمة -وقتئذ- بين الأمير محمد التركي -حاكم صعدة- بكبار رجالات الدولة العثمانية، خاصة الصدر الأعظم مراد باشا، كانت سبباً آخر في تلك الإجراءات التي عمدت إليها السلطنة.[٧٢]

تحرك جعفر باشا من صنعاء إلى مدينة تعز، لتسليم أمور الولاية إلى الوالي الجديد إبراهيم باشا الذي كان قد وصلها في شهر ربيع الأول من سنة ١٠٢٢هـ/يونيو١٦١٣م. وقد عهد إلى الأمير عبد الله شلبي أحد رجالاته -المقربين منه- القيام بهذه المهمة. ويبدو أن شلبي كان قد: "نوى في نفسه التخلف عن جعفر باشا والمخادعة."[٧٣] وهو الأمر الذي عمد إليه خلال مثوله أمام إبراهيم باشا، حيث أعلن الولاء والطاعة له.[٧٤]

ولقد كان لموقف الأمير شلبي هذا بالغ الأثر لدى جعفر باشا،[٧٥] خاصة وأنه كان قد عينه خلال فترة ولايته لليمن نائباً له، وأصبح ذا مكانة رفيعة في مركز الحكم العثماني بصنعاء، وقد وصفه أحد المؤرخين المعاصرين بأنه كان: "صاحب الحل والعقد"[٧٦] في تسيير أمور الولاية وقتئذ.

لم تستطع الإدارة العثمانية الجديدة مباشرة مهامها، وما كانت تؤمله من إجراءات ربما أرادت من خلالها مواصلة جهود الجانب العثماني الرامية إلى القضاء على ثورة الإمام القاسم في مناطق الشمال الجبلي، فلقد حالت الأقدار دون أن يشهد إبراهيم باشا ذلك حيث قضى مع قرب وصوله إلى صنعاء في ٢٧جمادى الأولى ١٠٢٢هـ/١٧مايو١٦١٣م، وتم مواراة جثمانه في مدينة ذمار.[٧٧]

---

٧١ راشد، أحمد: تاريخ اليمن وصنعاء: ١٤١؛ ابن القاسم، يحيى: ٧٩٦/٢.

٧٢ د.الهجري: ٨٠٥.

٧٣ الموزعي، عبد الصمد: الإحسان: ١٢٦.

٧٤ نفس المصدر السابق والصفحة.

٧٥ نفس المصدر والصفحة.

٧٦ الشرفي، أحمد: ٣ / ق٣٣٦.

٧٧ الشرفي: ٣/ق ٣٣٦؛ أحمد، راشد: ١٤١؛ الموزعي:١٢٦.

إعادة جعفر باشا الى منصبه:

خشي كبار الأمراء الذي قدموا في معية إبراهيم باشا -كهيئة استشارية- لمساندته في إدارة شؤون البلاد، أن تُحدث وفاته فراغاً سياسياً وعسكرياً يؤدي إلى اضطراب شؤون الولاية، وهو الأمر الذي قد يشجع الإمام القاسم بتوجيه قواته لاقتحام صنعاء، والسيطرة عليها.[٧٨] لذلك قرروا بعد عقد اجتماع لهم استدعاء جعفر باشا الذي أوشك على الرحيل من البلاد -لإدارة شؤون الولاية بالوكالة إلى حين تعيين وال جديد.

أدرك جعفر باشا خطورة الوضع القائم وقتئذ، وأن الضرورة تقتضي تحركات عاجلة لاستقرار الأوضاع في البلاد، خاصة وأن الأمير عبد الله شلبي[٧٩] -الذي تنكر له عقب عزله عن الولاية- كان قابضاً على مجريات الأمور في مركز الحكم العثماني بصنعاء، وكان يتطلع لزعامة سياسية عثمانية في الولاية. وفي محاولة كان الغرض منها استمالة شلبي فقد بعث جعفر باشا برسالة إليه يؤكد فيها إبقاءه في منصبه الذي أقره فيه إبراهيم باشا قبل وفاته.[٨٠]

وفي واقع الأمر لم يكن ما عمد إليه -جعفر باشا- موضع ترحيب لدى شلبي، وهو العارف بدهاء وسياسة جعفر باشا بحكم ملازمته له لأمد غير قليل أثناء فترة توليه ولاية اليمن كما أشرنا آنفاً، وأيقن أن الخطر بات يحدق به مع تقدم جعفر باشا بقواته إلى صنعاء. فلم يكن أمامه سوى اللجوء إلى تقوية جانبه العسكري، حيث قام باستدعاء الأمراء والقادة العسكريين المرابطين في صنعاء، وأوضح لهم خطورة الوضع القائم وأمر جميع القوات أن تكون في حالة استنفار لمواجهة محتملة مع قوات جعفر باشا.

ويبدو أن الدولة العثمانية أدركت خطورة الأوضاع في اليمن وأن الاضطراب في صفوف قواتها هناك سيؤدي إلى نتائج تنعكس سلباً على نفوذها في الولاية، وهو الأمر الذي قد يستغله الجانب الزيدي لتوسيع نطاق نفوذه، لذلك فقد سارعت بإقرار ولاية ثانية لجعفر باشا لتهدئة الوضع القائم.

حاول جعفر باشا الاتصال مرة ثانية بالأمير عبد الله شلبي، لتهدئة الأمور بين الطرفين، خاصة وقد تناهت إليه تحركاته العسكرية. ويبدو أنه أراد تفادي ما ستؤول إليه المواجهات بين الجانبين، وما سيترتب عليها من نتائج لا يحمد عقباها في صفوف القوات العثمانية، فبعث برسالة إليه بواسطة الأمير علي بن شمس الدين، يقر فيها الأمير شلبي حاكماً على

---

٧٨ راشد، أحمد: ١٤٢.

٧٩ النود: ١٢٢.

٨٠ راشد، أحمد: ١٤١.

إقليم صعدة مع تعزيزه بكل القوات المتحالفة معه[٨١] ليستعيد بذلك الإقليم من تحت أيدي القوات الإمامية التي كانت قد استولت عليه أثناء رحيله عن صنعاء[٨٢] في ولايته الأولى، ومن جهة ثانية يكون قد حسم عدم احتراب الجانبين.

لم تؤد محاولات جعفر باشا إلى إحراز تقدم يذكر من جانب الأمير عبد الله شلبي لتفادي المواجهات، بل أدت إلى ازدياد تدهور الموقف بين الجانبين، حيث اتخذ شلبي موقفاً معارضاً لما أراده جعفر باشا، إلا أنه اقترح عليه في معرض رده على خطابه -الآنف الذكر- تقسيم الولاية بينهما، على أن يكون له -شلبي- صنعاء وما يليها شمالاً، وأن تكون الأقاليم الممتدة من ذمار إلى عدن جنوباً لجعفر باشا.[٨٣]

إخماد تمرد الأمير عبد الله شلبي

أدرك جعفر باشا أن المواجهة العسكرية هي الخيار الوحيد لوضع حد لتمرد الأمير عبد الله شلبي لإعادة هيبة الدولة العثمانية على الولاية، وإلى منع أي إجراءات قد يحسمها الإمام القاسم لصالحه خاصة مع اتساع حدة الخلاف بين الجانبين -جعفر باشا وشلبي-. لذلك فقد أمر قائد جيشه الأمير حيدر بالتحرك لحصار صنعاء.

وخلال تقدم الأمير حيدر إلى صنعاء، برزت انقسامات في صفوف جانب الأمير شلبي،[٨٤] تزعمها بعض من الأمراء الزيديين والعثمانيين، أمثال الأمير درويش، الأمير عبد الله بن المعافا، الأمير صلاح المؤيدي، والأمير علي بن الشويع. فقد أدركوا ان الأمور باتت تسير لصالح جعفر باشا،[٨٥] لذلك قاموا بمراسلة الأمير حيدر -سراً- طالبين الأمان لتسليم أنفسهم وقرابة: "ألف نفر"[٨٦] من جنود الأمير شلبي إلى أيدي قوات جعفر باشا شريطة عدم إحداث أعمال سلب ونهب وتخريب لمدينة صنعاء أو الإضرار بأهلها[٨٧] عند دخولها.

وفي واقع الأمر فقد أضعفت تلك الانقسامات صفوف قوات الأمير شلبي وموقفه العسكري من جانب، ومن جانب آخر مكنت قوات الأمير حيدر من إحكام السيطرة والحصار على مدينة صنعاء، ثم خوض معركة لم يمتد أجلها أدت إلى دخول المدينة

---

٨١ راشد، أحمد: ١٤٣؛ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٧٥.

٨٢ راشد، أحمد: ١٤٣.

٨٣ د.سالم: ٣٨٠.

٨٤ الموزعي: ١٩٩؛ د/ سالم: نفس الصفحة.

٨٥ د. سالم: ٣٨٢؛ راشد، أحمد: ١٤٣.

٨٦ الموزعي: ١٣١.

٨٧ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٧٥.

وإلقاء القبض على الأمير عبد الله شلبي ومن في معيته من الأمراء والجنود.

أمر الوالي جعفر باشا بتشكيل مجلس عسكري يتألف أعضاؤه من كبار الأمراء والقادة العسكريين الذين في جانبه لمحاكمة الأمراء الذين تم أسرهم خلال الحرب مع عبد الله شلبي[٨٨]. في ما أصدر أوامر إلى الأمير حيدر بإعدام الأمير شلبي وكبار مستشاريه.[٨٩] وبهذه النتيجة القاتمة استطاع جعفر باشا أن يضع حداً لتمرد كاد يزعزع السيطرة العثمانية في الولاية.

نقض صلح (١٠١٦هـ/١٦٠٧م) وعودة المعارك بين الجانبين العثماني والإمامي

مما لا شك فيه أن صلح عام ١٠١٦هـ/١٦٠٧م، كان قد وضع حداً لحروب طال أمدها بين الجانبين الزيدي والعثماني، وأدى بالتالي إلى استقرار يذكر في أقاليم البلاد إلا أن قرار عزل جعفر باشا عن الولاية مثّل بداية فعلية لخرق صلح ١٠١٦هـ/١٦٠٧م. من قبل الإمام القاسم الذي خشي أن يلجأ الوالي الجديد إبراهيم باشا إلى الحرب ثانية للاستيلاء على ما تحت يده من مناطق الشمال الجبلي، كما حددتها بنود صلح ١٠١٦هـ/١٦٠٧م، وبالتالي عدم الاعتراف بإمامته، وهو الأمر الذي إن حدث سيؤدي إلى اضطراب في صفوف مؤيديه ومناصريه خاصة وأنهم قد استراحوا إلى الدعة أيام الصلح.[٩٠]

استدعى الإمام القاسم كبار مستشاريه: "الذين يباشرون الحرب."[٩١] لإطلاعهم على تطورات الأحداث، وفي حقيقة الأمر فقد مثل انسحاب القوات العثمانية إلى صنعاء من المناطق الشمالية عاملاً هاماً أدى إلى سرعة تحرك الإمام لمد نفوذه وإحكام سيطرته على مناطق نفوذ العثمانيين دون مقاومة تذكر من جانب، ومن جانب آخر أدى كذلك إلى انضمام غالب قبائل تلك المناطق إلى الإمام، وأعلنت مبايعتها وموالاتها له.

وفي حقيقة الأمر لم يستطع الإمام القاسم، من تحقيق أهدافه كما كان يتوخاها، وقد كانت على مرمى حجر من التحقق في سلطة حاكمة، فلقد حالت التطورات المتسارعة -وقتئذ- دون ذلك.[٩٢] حيث لم تنته الأشهر الأخيرة من سنة١٠٢٢هـ/١٦١٤م إلا وقد

---

٨٨ راشد، أحمد: ١٤٥؛ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٧٦؛ ابن القاسم، يحيى : ٢/٨٠٠؛ TRITT ON. A. S: *Imams of Sana'a*; p. 59

٨٩ د.سالم: ٣٨٢؛ الموزعي: ١٥٣.

٩٠ المداح، أميرة : ١١٦.

٩١ د.الهجري : ٨٠٦.

٩٢ النود : ١٥٥.

انقلب الموقف إلى النقيض، حين استطاع جعفر باشا القضاء على تمرد الأمير عبد الله شلبي في صنعاء. فقد وجه قواته وأمراءه الزيديين -المتعاونين معه- إلى مواجهة أشد مع الإمام لاستعادة المناطق التي امتدت إليها يد القوات الإمامية الآنفة الذكر.

وجه جعفر باشا قوات عسكرية تحت إمرة قائده العسكري الأمير حيدر يصل قوامها إلى: "سبعة عشر ألف خيلا ورجلا."[٩٣] لتخوض معارك ضارية مع الجانب الإمامي في مناطق عمران ونواحي كوكبان وثلاء، استطاع خلالها من تحقيق نصر يذكر على القوات الإمامية، بل وأسر الحسن بن الإمام وإرساله إلى صنعاء حيث تم التحفظ عليه في سجن الدار الحمراء.[٩٤] وقد تمكنت القوات العثمانية كذلك من استعادة سيطرتها على بلاد الشرف وجهاتها وعفار وجنب والمحابشة. ولقد ساعدت الإغراءات المادية التي عمد إليها الأمير حيدر على كسب قبائل تلك الجهات،[٩٥] التي أعلنت ولاءها للعثمانيين، وأجبرت القوات الإمامية على التقهقر إلى مراكز النفوذ الإمامي.

وفي هذه الأثناء استطاعت القوات العثمانية إحكام سيطرتها على إقليم الحيمة، دون مقاومة تذكر، حيث والت غالبية قبائل الإقليم العثمانيين،[٩٦] ويبدو أن حروب المرحلتين الأولى والثانية من ثورة الإمام القاسم، وعمليات البطش والتنكيل التي مارستها قوات العثمانيين هناك قد تركت أثرها على تلك القبائل التي سارعت إلى إعلان ذلك الولاء لحماية أهاليها وممتلكاتها.

وفي شهر ذي الحجة من سنة ١٠٢٢هـ/يناير ١٦١٤م تمكنت القوات العثمانية من السيطرة على مدينة وادعة، والتي حسب المؤرخ الشرفي قد: "انتهبوها وأخربوها."[٩٧] ولم يكن أمام قبائل وادعة حيال أعمال السلب والنهب التي تعرضت لها مدينتهم سوى إعلان الولاء والطاعة للعثمانيين،[٩٨] تفادياً للمزيد من التخريب والبطش للأهالي والمدينة.

وفي إجراءات عسكرية مشددة فقد دفع الأمير حيدر كذلك بقواته لتأمين جبهات القتال في إقليم صعدة، ولم يكتف بذلك بل عمد إلى بذل الأموال للقبائل الساعية وراء الغنائم. ولقد أثمرت تلك الإغراءات حيث تخلت غالبية قبائل صعدة عن الوقوف إلى جانب القوات الإمامية، وكان الأمير حيدر قبل ذلك قد استولى على منطقة الهجر من وادعة، وأبقى الأمير عبد الله بن المعافا على رأس قوات عسكرية عثمانية هناك لحماية

---

٩٣ د.الهجري : ٨٢٤.

٩٤ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٨٠؛ الشرفي: ٣/ق ٣٤٤.

٩٥ الشرفي: ٣/ق ٣٤٥.

٩٦ د.الهجري : ٨٤٢.

٩٧ الشرفي: ٣/ق ٣٤٨؛ د.الهجري :٨٣٤.

٩٨ النود: ١٥٥.

مؤخرته خلال تقدمه إلى صعدة يسانده في ذلك مشائخ قبائل عذر والأهنوم التي أعلنت طاعتها للعثمانيين.[٩٩]

ولعل ذلك يتضح بجلاء عندما استعادت تلك القوات نشاطاتها العسكرية من جديد حيث أحكمت حصارها على الأمير عبد الله بن المعافا ومن معه من القوات العثمانية في منطقة الهجر من بلاد وادعة، وحاولت قطع الإمداد العسكري العثماني إلى إقليم صعدة خلال معاركه مع الجانب الزيدي كما ذكرنا آنفاً. ولم تجد محاولات العثمانيين في فك الحصار عن قواتهم في الهجر، بل أدت إلى نتائج وخيمة حيث خاض الجانبان معارك ضارية في الهجر وقتل خلالها قائدا الحملة العثمانية الأمير عبد الله درويش والأمير عبد الله بن المعافا، وعدد غير قليل من الأمراء وقادة الجيش العثماني والجنود، وتم أسر أعداد كبيرة من تلك القوات خلال معركة غارب أثلة[١٠٠] التي وقعت أحداثها في يوم الأحد ١٣ شهر جمادى الآخرة ١٠٢٣هـ/٢٣ إبريل ١٦١٤م.

وفي واقع الأمر فقد كان لهذه المعركة نتائج إيجابية، إذ أعادت الثقة إلى القوات الإمامية لاستمرار المقاومة ضد الوجود العثماني بعد أن كان اليأس قد أصابهم خلال الإنتصارات التي حققها الجانب العثماني -عليهم- في غير منطقة من مناطق الشمال الجبلي. ومن الناحية الأخرى كانت نتائجها سلبية في الجانب العثماني، حيث أدت إلى تذمر الجنود العثمانيين الذين: "ضاقوا من طول الحروب."[١٠١]

صلح (١٠٢٥هـ/١٦١٦م) بين الإمام القاسم والوالي العثماني جعفر باشا ونتائجه

أيقن جعفر باشا أن مواصلة الحرب ضد الجانب الزيدي، مع انهيار الجانب المعنوي في صفوف قواته، لن يؤدي إلى تحقيق أي انتصار يذكر في مواجهات جديدة مع القوات الإمامية، ولعله أدرك بأنه قد ارتكب خطأً فادحاً نتيجة نقضه صلح عام ١٠١٦هـ/١٦٠٧م.[١٠٢] وأنه تورط في حرب مع القوى القبلية أثارت بالتالي شهية هذه القوى للغنائم التي قد تؤول إليها من الفرق العثمانية الجيدة التجهيز،[١٠٣] لهذا فقد بادر الإمام لطلب العودة إلى الصلح.

ولقد أدرك الجانبان الزيدي والعثماني، أن ظروف كل منهما باتت لا تتحمل الاستمرار

---

٩٩ د.الهجري:٨٣٦.

١٠٠ الشرفي: ٣/ق ٣٥٥.

١٠١ ابن القاسم، يحيى : ٢/٨٠٤؛ د.الهجري : ٨٥٩-٨٦٢.

١٠٢ د.الهجري: ٨٥١.

١٠٣ النود: ١٥٥؛ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٧٨.

في مواجهات جديدة، حيث ادت الحروب بينهما إلى تشتيت مجهودهما الحربي وإنهاك صفوف قواتهما. لذلك فقد بادر الطرفان حين دعا أحدهما -جعفر باشا- خلال سنة ١٠٢٥هـ/١٦١٥م إلى عقد صلح إلى الموافقة عليه. خاصة بعد أن أصبح للسيطرة الإمامية حسب مؤرخ محدث: «ممثليها في بقاع لم يتضمنها صلح عام ١٠١٦هـ/١٦٠٧م، وصار بإمكان الإمام أن يفاوض جعفر باشا باعتباره زعيماً لتكتل قبلي ومذهبي مؤثر وسط الشمال الجبلي».[١٠٤]

ويبدو أن الصلح كان من الأهمية بمكان للجانب العثماني، خاصة مع قرار عزل الوالي جعفر باشا عن ولاية اليمن، وتعيين محمد باشا[١٠٥] بدلاً عنه، الذي خشى كما يذكر الجرموزي: "أن يسير والفتنة في إثره."[١٠٦] لذلك فقد طلب من الحسن بن الإمام القاسم، المأسور لدى مركز الحكم العثماني في الدار الحمراء بصنعاء، تحرير رسالة إلى والده لإطلاعه على نوايا الوالي قبل رحيله عن الولاية. ويبدو أن جعفر باشا عمد إلى ذلك لإدراكه أن الرسالة سيكون وقعها إيجابياً بالنسبة إلى الإمام، خاصة وأنها من ابنه الحسن أحد أركان حكمه، وهي كذلك لن تجافي الحقيقة.

وكيفما كان الأمر، فقد كتب الحسن قصيدة حملت في مدلولها السياسي نشدان الصلح وما سينتج عنه من استقرار للأوضاع في البلاد.

ولقد كان للقصيدة وقعها على الإمام، فالضرورة كانت تقتضي الصلح، لهذا كانت الاستجابة من قبل الجانب الإمامي، لما دعت إليه رسالة الوالي جعفر باشا والمتمثلة في القصيدة[١٠٧] بدأ الجانبان مفاوضات لم يطل أمدها أدت في النهاية إلى قبول الطرفين الصلح، حيث بعث الإمام أحد مستشاريه وهو العلامة عامر بن أحمد الذماري إلى صنعاء، مقر إقامة الوالي جعفر باشا لإتمام عقد الصلح،[١٠٨] وكانت أهم بنوده:

١ تحدد مدة الصلح بعام واحد يبدأ من شهر رجب من سنة ١٠٢٥هـ/يوليو-أغسطس١٦١٦م، وينتهي في رجب ١٠٢٦هـ/يوليو١٦١٧م.[١٠٩]

٢ يترك للإمام ما تحت يده من مناطق نفوذه التي حددتها بنود صلح ١٠١٦هـ/١٦٠٧م

---

١٠٤ النود: ١٥٧.

١٠٥ محمد باشا: (كان والياً على اليمن في الفترة من سنة ١٠٢٥هـ / ١٦١٦م إلى ١٠٣١هـ / ١٦٢١م)، د.سيد سالم: الفتح العثماني، ص ٣٨٣.

١٠٦ د. الهجري: ٩١٨.

١٠٧ القصيدة تقع في أربعة وثلاثين بيتا. (الجرموزي: النص: ق ٤٢٠-٤٢١).

١٠٨ د. الهجري: ٩٢٥-٩٢٦؛ ابن لطف الله، عيسى: ٢/ق ٨٧.

١٠٩ د. الهجري:٩٢٥-٩٢٦؛ ابن القاسم، يحيى : ٢/٨٠٦.

وهي بلاد الحيمة، حضور، جبل مسور، بلاد صعدة، الأهنوم، عذر، وادعة، ظليمة، العصيمات، شهارة، برط.

٣ يترك للإمام بموجب صلح ١٠٢٥هـ/١٦١٦م المناطق الجديدة التي لم يشملها صلح ١٠١٦هـ/١٦٠٧م، وهي المناطق المحيطة بجبل نيسا وحصن الظفير شمال شرقي إقليم حجة، وكذلك الأقاليم الممتدة غرب وشرق بلدة ريدة، وأيضاً المناطق القائمة إلى الغرب والشرق تقريباً من مدينة خمر وبلدة حوث وأطراف إقليمي خولان الشمالية ورازح إلى الشمال من شهارة،[١١٠] ورأس عصر أعلى صنعاء إلى الغرب منها.[١١١]

٤ إنهاء الحصار الذي تضربه القوات الإمامية على إقليم صعدة، وترحيل الأمير صفر حاكم الإقليم سالماً إلى صنعاء.[١١٢]

٥ تعيين الأمير صلاح بن أحمد بن الحسين حاكماً لإقليم صعدة من قبل العثمانيين وأن يبقى بمعيته قرابة ألف جندي ونحو مائتي فارس من الجنود العثمانيين واليمنيين، لإدارة الإقليم وتنظيم أموره.[١١٣]

٦ أن يظل الطريق من صنعاء -مركز الحكم العثماني- إلى إقليم صعدة في يد العثمانيين لإيصال الإمدادات الغذائية إلى الإقليم.[١١٤]

٧ الإفراج عن الرهائن والأسرى من الجانبين.[١١٥]

٨ أن يبقى الحسن بن الإمام القاسم لدى الجانب العثماني في سجنه بالدار الحمراء بصنعاء شريطة عدم انتقاله إلى مكان آخر.[١١٦]

ويمكن القول إن الصلح قد أفضى إلى نتائج -إيجابية- كان يؤملها الطرفان بعد أن تبادلت قوات الجانبين الهزيمة والنصر، خلال معارك استمرت قرابة العامين.[١١٧]

فبالنسبة إلى الجانب العثماني، فقد مَكّن الصلح الوالي العثماني جعفر باشا من الخروج آمناً لدى مغادرته صنعاء -عقب قرار عزله- دون حدوث أية اضطرابات كان

---

١١٠ د. الهجري: ٩١٧؛ النود: ١٥٧

١١١ د. الهجري: ٩٢٥-٩٢٦.

١١٢ نفس المصدر والصفحة.

١١٣ نفس المصدر والصفحة.

١١٤ د. الهجري: ٩٤٧-٩٤٨؛ النود: ١٥٧.

١١٥ الشرفي: ٣/ق ٣٧٥.

١١٦ أحمد، راشد: ١٥٢.

١١٧ د. سالم: ٢٨٣.

يخشاها،[١١٨] أثناء تسليمه أمور الولاية للوالي الجديد محمد باشا. كما أكد الصلح حقيقة هامة هي أنه رغم الانتصارات التي حققها الجانب الإمامي فإنها لم تكن تعني ضعف شوكة العثمانيين[١١٩] كثيراً، فما زالت سيطرتهم على غالب البلاد لها وقعها السياسي والعسكري، كما أن قواتهم كانت أكثر عدداً وأحسن تسليحاً.[١٢٠]

استطاع العثمانيون كذلك وضع حد لأي توسع إمامي في الشمال الجبلي الأعلى (إقليم صعدة)، ويتضح ذلك من خلال نص إحدى مواد بنود الصلح تعيين حاكم للإقليم وإبقاء حاميات عسكرية عثمانية فيه من قبل الجانب الزيدي.

ولقد حصل العثمانيون كذلك على التزام ضمني بعدم تدخل الجانب الإمامي في أي أحداث قد تقع في مناطق نفوذهم، ولأجل هذا أدى صلح عام (١٠٢٥هـ/١٦١٦م) بين الجانبين -الزيدي والعثماني إلى استقرار نسبي للأوضاع في الولاية خاصة في شمال البلاد،والى إعادة ترتيب الأوضاع في ولاية اليمن

---

١١٨ د.الهجري:٩١٧.

١١٩ د. سالم: ٢٨٣.

١٢٠ نفس المصدر والصفحة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

- الأكوع، إسماعيل بن علي: هجر العلم ومعاقله في اليمن، ج٢، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥م.
- أمين، أحمد: ضحى الإسلام، القاهرة، ١٩٧٩م.
- براود ك. خ: اليمن في أوائل القرن السابع عشر (مقتطفات من الوثائق الهولندية المتعلقة بالتاريخ الانتصاري لجنوب الجزيرة العربية ١٦١٣ - ١٦٣٠م، شركة أ. ي، بريل، ليدن،١٩٨٨م.
- بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي (الترجمة العربية)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩م.
- الحبشي، عبد الله محمد: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٧٨م.
- راشد، أحمد: تاريخ اليمن وصنعاء، ترجمة حمدي إبراهيم عبد الرحمن، العراق، ١٢٩٢هـ.
- سالم، سيد مصطفى: المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الأول (١٥٣٨-١٦٣٥)، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧١م.
- سالم، سيد مصطفى: الفتح العثماني الأول لليمن (١٥٣٨-١٦٣٥)، الطبعة الثالثة، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٨م.
- السالمي، محمود: محاولة توحيد اليمن بعد خروج العثمانيين الأول (١٠٤٥-١٠٩٧هـ/١٦٣٥-١٦٨٥). (الدولة القاسمية)،المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠م.
- شرف الدين، أحمد حسين: تاريخ اليمن الثقافي، الجزء الرابع، مطبعة المحمدية،١٩٦٧م.
- الشرفي، أحمد بن محمد: اللآلئ المضيئة، دار المخطوطات، المكتبة الغربية،صنعاء.
- العمري، حسين بن عبدالله: مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني، دمشق، دار المختار، ١٩٨٠.
- العمري، حسين بن عبدالله: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر (١٥١٦-١٩١٨م)، دار الفكر، ط٢، دمشق، ١٩٩٩م.
- أبو غانم، فضل علي: القبيلة والدولة في اليمن، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء.
- ابن القاسم، يحي بن الحسين: غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق سعيد عاشور، ج٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م.
- الكبسي، محمد بن إسماعيل: اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، الطبعة الأولى، مطبعة دار السعادة.
- ابن لطف الله، عيسى :روح الروح فيما حدث بعد المئة التاسعة من الفتن والفتوح: (مخطوط)، وزارة الاعلام والثقافة، صنعاء.١٩٨١م.
- المحبي، محمد أمين:نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، تحقيق عبد الفتاح الحلو، الجزء الثالث، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- المداح، أميرة: العثمانيون والإمام القاسم بن علي في اليمن، دار تهامة، جدة، ١٩٨٢م.
- الموزعي، عبد الصمد بن إسماعيل: الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان، تحقيق

عبد الله المحبشي، منشورات المدينة، صنعاء.

- النود، وليد عبد الحميد: قيام الدولة الإمامية في اليمن (قيام الدولة الإمامية القاسمية ١٠٠٦هـ/١٠٥٤هـ/١٥٩٧-١٦٤٤)، رسالة ماجستير لم تنشر، كلية الآداب، جامعة صنعاء، ٢٠٠١م.
- الهجري، عبدالحكيم: ثورة الامام القاسم بن محمد ضد الوجود العثماني الأول في اليمن، رسالة دكتوراه لم تنشر، كلية الآداب، جامعة صنعاء، ٢٠٠٤م.
- الوجيه، عبدالسلام بن عباس: اعلام المؤلفين الزيدية:ط١.مؤسسة الامام زيد بن علي الثقافية، عمان، الاردن، ١٩٩٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Obert, L. Playfair, *A history of Arabia Felix*, Leonatds, 1970.

Sergeant, R. B., *The Portugese of South Arabian Coasts*, Beirut: Librairie Du Liban,1974.

Triton, A. S., *Imams of Sana'a*, London: Oxford University Press, 1925.

الأوضاع العامة لمدينة إب في بداية القرن العشرين

د.عارف محمد عبد الله الرعوي*

يحفل التاريخ السياسي والاجتماعي لليمن بمجموعة من التغيرات والانعطافات الحاسمة التي ظلت بقعة من بقع التاريخ المنسي، فعلى الرغم من تصاعد الدراسات الكثيرة حول هذا التاريخ خلال هذين العقدين الأخيرين، لا تزال بعض القضايا الخاصة بهذا التاريخ بعيدة عن مناطق الضوء، ونذكر من هذا القبيل ظاهرتي المجاعات والأوبئة اللتين كانتا بمثابة لعنة عانى منها اليمن خلال فترات التاريخ المختلفة، ولئن تمكنت بعض الأمم وخاصة أوربا من قطع أشواط بعيدة في دراسة هاتين الظاهرتين نظرا لما توفر لديها من وثائق محفوظة، فإن دراستها في اليمن لم تحظ بالتفاتة علمية تذكر في الدراسات التاريخية الحديثة، باستثناء بعض الإشارات الخفيفة عنهما أثناء الحديث عن التاريخ بصفة عامة.

ويعود ذلك إلى الشح في المادة التاريخية في المقام الأول، ذلك أن المصادر التاريخية اليمنية ضربت صفحا عن ذكر الأخبار المتعلقة بالأوبئة والمجاعات باستثناء إشارات شاحبة وردت بكيفية عفوية في بعض هذه المصادر. كما أن معظم الروايات والشواهد التاريخية طواها الزمن أو تم إتلافها في خضم الصراعات الدموية التي اندلعت بين مختلف القوى السياسية، أو تعرضت للضياع بفعل الزمن وعوامل أخرى عديدة. وقد يكون إغفال المؤرخين لهذا الأمر، راجع إلى كون الناس يدفنون في ذاكرتهم المآسي اليومية الأكثر ظلاما، ويحرصون على ألا يسردوا على أولادهم وأنفسهم، إلا ما هو جدير بأن يكون.

وكما إن الوثائق بما تحتويه من موضوعات تاريخية واجتماعية وسياسية وثقافية وحضارية متنوعة، تشكل بمجموعها مصدراً تاريخياً مهماً، للباحثين المتخصصين في الرجوع إليها والاستفادة من المعلومات الواردة فيها، فقد وجدت وثيقة محلية كتبت من شاهد عيان عن وقائع وأحداث مهمة في تاريخ اليمن، لكاتب هو القاضي محمد بن علي

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد، قسم التاريخ – جامعة إب.

بن محمد المفتي[١] الذي لم نعرف الغرض من كتابته لها، هل كانت جزءًا من تاريخ كان يكتبه المؤلف، أو عبارة عن مذكرات شخصية للكاتب، أو صفحة من مخطوطة أخرى جلدت مع ذلك الكتاب.

العثور على الوثيقة

خلال البحث عن المخطوطات اليمنية الموجودة لدى بعض الأسر اليمنية المشهورة باهتمامها بالمخطوطات في مدينة إب، التقيت بالأخ عبدالإله المفتي الذي أبدى استعداده لاستضافتي في بيته للتعرف على ماتملكه الأسرة من مخطوطات مختلفة توارثها مع إخوانه عن آبائه، وقد استضافني مع أخيه الأستاذ أحمد المفتي وعرضوا علي بعض المخطوطات الموجودة لديهم للاطلاع عليها، ومن مظاهر اهتمامهم أنهم يقومون حالياً بحفظ المخطوطات رقمياً، ووعدوني بتزويدي بما أحتاجه في أي موضوع مما يتوفر لديهم. وهنا أوجه الشكر الجزيل لهما على ما أبدياه من تعاون معي بتزويدي بنسخة من الوثيقة.

وبينما أنا أتصفح مخطوطة تحتوي على «القوانين الشرعية والأحكام العدلية» وجدت الوثيقة موضوع الدراسة على إحدى صفحاتها في إحدى الأوراق المرفقة بالكتاب إلى جانب أوراق أخرى غير مكتوبة، ولم تكن الوثيقة مرقمة ضمن ترقيم صفحات الكتاب ولكنها كانت موجودة ضمن الصفحات البيضاء التي توضع فواصل بين الفصول والأبواب.

الوثيقة تتطرق إلى حدثين مهمين حدثا في اليمن في أوائل القرن العشرين، الحدث الأول المجاعة التي أصابت عموم اليمن ومات منها مئات الآلاف من اليمنيين. والحدث الثاني ثورة اليمنيين ضد الدولة العثمانية بزعامة الإمام المنصور محمد بن حميد الدين وخلفه ابنه الإمام المتوكل يحيى التي عمت مختلف أنحاء اليمن.

ترجع أهمية الوثيقة إلى أنها الوحيدة التي وصفت المجاعة وحصار القبائل لمدينة إب، فأغلب المصادر التاريخية المعاصرة وإن أشارت إلى المدينة بالإجمال نجدها ركزت على مدينة صنعاء وبعض المدن التي كان للإمام المنصور والإمام المتوكل وجود فيها.

العصر الذي تناولته الوثيقة

تتناول الوثيقة بعض الأحداث التي عاشتها اليمن وعلى وجه التحديد مدينة إب أوائل القرن العشرين التي كانت تخضع للحكم العثماني، الذي خضع للحكم العثماني

---

١ هو القاضي محمد بن علي بن محمد بن علي المفتي ويرجع نسبهم إلى بيت الحبيشي، من مواليد مدينة إب، عمل مع العثمانيين اثناء حكمهم الثاني لليمن في مجال المالية، إلى جانب الإفتاء والتدريس، توفي في ٧ ربيع ١٣٣٣هـ.

للمرة الثانية رسمياً باستيلائهم على صنعاء عام (١٢٨٩هـ - ١٨٧٢م) منذ خروجهم عام ١٦٣٥م. ولكن سيطرتها كانت تنحصر في المناطق الشمالية من اليمن، وتحديدا منطقة الضالع جنوباً إلى عسير شمالاً، أما عدن والمناطق الشرقية فقد خضعت للسيطرة البريطانية إثر احتلالها لعدن في ١٨ يناير ١٨٣٩م.

وقد ذكرت المصادر العثمانية أن اليمنيين عام ١٨٦٨م وعلى وجه الخصوص أبناء مناطق عدن وإب وجبلة طلبوا من الحكومة العثمانية حمايتهم من اعتداء الأجانب، وأن الدولة العثمانية لم تستجب للطلب في حينه بسبب انشغالها في جزيرة كريت، وكذلك وضع بريطانيا القوي في جنوب البحر الأحمر. وقد أفاد الخطاب الصادر من الباب العالي في ٢٥ شوال ١٢٨٤هـ (١٨٦٨/٢/١٩م) «أن المعروض الذي قدمه متصرف اليمن والمتضمن أن أهالي عدن وجبلة وإب ونظراً للظلم والأعمال التعسفية التي يتعرض لها على يد الأجانب فإنهم ذكروا في المحضر الذي قدموه والذي أرسل إلى الباب العالي مع ترجمته أنه إذا تم قبول انضمامهم إلى جانب الحكومة السنية فإنهم سيقومون بتسليم تلك الأماكن بسهولة، وكذلك المحررات التي بعثتها المتصرفية والتي تضمنت التدابير التي ينبغي اتخاذها بهذا الخصوص إلا أن الدولة العثمانية لم تستجب لذلك الطلب على الرغم من اعتراف الباب العالي بأن توسيع الملك وتكثير البلاد وجلب المنافع أمور مرغوب فيها بشكل دائم والتدابير التي تتخذ والمساعي التي تبذل في هذا الصدد يتمسك بها إلا أن الحصول على ما تؤمل منه الفائدة في مثل هذه الأمور ينبغي أن يسير بموجب ما تقتضيه الحكمة بحيث لا يوقع في مزالق وأضرار كبيرة ولذلك فقد وجدت الحاجة لبيان بعض المحاذير في هذا الصدد من ذلك إبراز الحاجة إلى القوة العسكرية لتسهيل أمر ربط الأماكن المذكورة إلى المنطقة التالية وإلحاقها بها والحقيقة أنه كما لا يحتاج الأمر إلى زيادة بيان فإن الدولة العلية في هذه الفترة منشغلة بمسألة كريت وأن الأمور السياسية فيها في هذه الفترة تسير ببطء شديد ولذلك فليس من المصلحة الآن القيام بما ينتج غوائل ومشكلات في مناطق أخرى من الدولة».[٢]

وقد ساعد افتتاح قناة السويس ١٨٦٩م على تسهيل عودة العثمانيين إلى اليمن، كذلك ساعدتهم الأوضاع المضطربة في اليمن خلال العقود السابقة لعودتهم والمتمثلة في ظهور عدد كبير من الأئمة الضعفاء والمتصارعين وانتشار الفوضى في عموم اليمن.

وقد تميز الحكم العثماني لليمن خلال هذه الفترة باستحداث أمور لا عهد لليمن بها فنظمت ولاية اليمن وذلك بتقسيمها إلى أربعة ألوية هي صنعاء – عسير – الحديدة – تعز،

---

٢ سهيل صابان: الجزيرة العربية ٤ بحوث ودراسات من وثائق الأرشيف العثماني والمصادر التركية، الرياض، مكتبة الملك فهد، ١٤٢٦هـ، ص ٢٠٤-٢٠٥.

يتبع كل منها عدد من القضوات والنواحي على رأسها الوالي في مركز الولاية صنعاء.[٣]

كذلك تم تشكيل مجلس لإدارة الولاية برئاسة الوالي وأربعة من العلماء يتم انتخابهم وآخرين يتم تعيينهم بحكم وظائفهم.

كما قامت الدولة العثمانية عام ١٨٧٦م بإدخال الطباعة إلى اليمن وإصدار أول صحيفة، وتوسيع الطرقات لنقل المدافع، وإدخال السلك التلغراف، وإدخال نظام الإدارة والأرشفة وإنشاء سلسلة من المدارس الابتدائية والسلطانية، وتأسيس مدارس عسكرية في صنعاء وتعز والحديدة، وأخذ بعض الطلاب للدراسة إلى استانبول للدراسة، وإتاحة التمثيل البلدي والتمثيل البرلماني لليمنيين.

وعلى الرغم من سهولة سيطرة الدولة العثمانية على اليمن إلا أن تثبيت مركزها تطلب منها إرسال حملات عسكرية إلى مختلف المناطق، ونشر حاميات في أهم المدن والمراكز، واجهت خلاله مقاومة شديدة من اليمنيين وكلفها هذا الكثير من العتاد والقوات.[٤] وما حصل من استقرار نسبي يرجع الفضل فيه إلى السياسة المرنة لبعض الولاة العثمانيين.

لكن في العام ١٨٩٠م/١٣٠٧هـ أعلن السيد محمد بن يحيى حميد الدين إمامته في صعدة وتلقب بالمنصور، وخلال عام واحد تمكن من السيطرة على معظم المناطق شمال صنعاء، بل تعرضت صنعاء نفسها للحصار، وعملت الدولة العثمانية على إرسال قوات لمواجهة المقاومة اليمنية بقيادة المشير أحمد فيضي الذي أتى للمرة الثالثة عام ١٣٠٩هـ /١٩٠٤م ولكنه لم يتمكن من تحقيق نصر حاسم على المقاومة اليمنية في المناطق الشمالية لعوامل عديدة أهمها الطبيعة الجبلية للمناطق الشمالية.[٥]

وفي العام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م توفي الإمام المنصور في قفلة عذر شمال صنعاء وخلفه ابنه الإمام يحيى بن محمد حميد الدين الذي تلقب بالمتوكل – الذي واصل قيادة المقاومة ضد العثمانيين وتمكن من إسقاط معظم المدن الشمالية وفي نفس العام أيضاً تمكن من حصار العاصمة صنعاء ودخولها ولكنه خرج منها عند اقتراب الجيش العثماني الكبير بقيادة أحمد فيضي باشا الذي تمكن من استعادة بعض المناطق الهامة شمال صنعاء بعد تكبده خسائر فادحة ووقف عاجزاً أمام حصن شهارة مقر قيادة الإمام يحيى.[٦]

---

٣ العمري: حوليات العلامة الجرافي، دمشق دار الفكر، ١٩٩٢م، ص ٦٥؛ – العمري: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية :دمشق دار الفكر :٢٠٠١م: ص١٩٤.

٤ العمري: المرجع السابق، ص١٩٤.

٥ سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث – اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤م – ١٩٤٨م القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط١٩٩٣،٤م: ص٧٧.

٦ انظر : سيد: المرجع السابق، ص ٧٥–٧٧؛ عبد الواسع بن يحيى الواسعي:تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، القاهرة، صنعاء، مكتبة اليمن الكبرى، ١٣٤٦هـ.: ص٢٩٢ ؛ العمري: المرجع السابق، ص ١٩٨–١٩٩، وص٥٢.

اضطرت الحكومة العثمانية إلى اعتماد سياسة التهدئة بتعيين بعض الولاة الذين لهم خبرة باليمن كالفريق حسن تحسين باشا[٧] الذي أعترف بالوضع الخاص للإمام يحيى، غير أن عزله وتعيين محمد علي باشا خلفاً له، أعاد سياسة العنف فتجددت الثورة مرة أخرى في عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م وحوصرت العاصمة صنعاء مرة ثانية.

وعلى الرغم من إرسال الحكومة العثمانية رئيس الأركان اللواء أحمد عزت باشا على رأس قوات كبيرة، وتمكنه من فك الحصار على صنعاء، فإن مساعي السلام أثمرت بلقاء عزت باشا والإمام يحيى في قرية دعان شمال صنعاء في مطلع شهر ذي القعدة ١٣٢٩هـ/٨ أكتوبر ١٩١١م، وتم عقد صلح دعان وإقرار الصلح مع الآستانة، وغادر عزت باشا اليمن، وخلفه نائبه محمود نديم بك الذي كان آخر والٍ عثماني وظل في اليمن بعد خروج العثمانيين عام ١٩١٨م.[٨]

نص الوثيقة

لثلاثة في شهر شوال سنة ١٣٢١هـ[٩] ابتدأ الفناء بمدينة إب،[١٠] وصار وصول أهالي بني سرحة،[١١] وأهالي حبيش،[١٢] ومن بلاد العدين،[١٣] واجتمعت الأعراب بسوق المدينة من كل فج وعميق، ووقع بهم الفناء والموت، ومازالت الجنائز عن كل يوم عشرين، وثلاثين، وبلغ سبعة وأربعين ما صار دفنه بيومه، وما بقي إلى اليوم الثاني، ومازال الدفن كل يوم على تلك الصورة من شهر شوال سنة ١٣٢١هـ إلى انتهاء شهر الخير أعني شهر شعبان المكرم من سنة ١٣٢٢هـ،[١٤] حين بلغ جملة الوفيات إلى عشرة ألف نفوس ودفنوا بالمجان[١٥] خارج مدينة إب المحروسة بالله تعالى، ومن بعد خف الفناء إلى شهر القعدة

٧ العمري: المرجع السابق: ص١٩٩.

٨ سيد: المرجع السابق، ص ٢٢٩-٢٣٩.

٩ يوافق ١٩٠٣/١٢/٢٢م.

١٠ مدينة إب: من أجمل مدن اليمن، ذات أرض خصبة وهواء معتدل وتقع على رأس ربوة متصلة بمساقط جبل بعدان من غربي بعدان،، ويتصل بإب من غربيها مخلاف الشوافي، ومن جهة الجنوب ذي جبلة وميتم، ومن جهة الشمال المخادر وحبيش (محمد بن أحمد الحجري :مجموع بلدان اليمن وقبائلها، تحقيق وتصحيح ومراجعة، إسماعيل بن علي الأكوع، صنعاء، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، مشروع الكتاب، مج ١، ص٣١).

١١ عزلة في مديرية المخادر على رأس جبل سمارة (الحجري: المرجع السابق، ص٤٨).

١٢ من مديريات إب تقع الى الشمال الغربي من مدينة إب.

١٣ بلاد واسعة إلى الغرب من إب وتنقسم إلى عدة مديريات هي العدين، حزم العدين، فرع العدين، مذيخرة أنظر: الحجري: المرجع السابق، مج٢، ص ٥٩٠.

١٤ يوافق ١٩٠٤/١١/٧م.

١٥ جمع مجنة، وهي القبور الجاهزة التي تحفر في الصخر وتغلق أبوابها بالحجارة والاسمنت.

سنة١٣٢٢هـ،[١٦] وصارت الجنائز كل يوم من خمسة إلى ستة أنفار.

وفي رابع يوم خلت من شهر محرم الحرام سنة ١٣٢٣هـ،[١٧] وقع محاصرة المدينة من طرف الأشقياء، وبذلك اليوم تكون القاضي علي عبدالله الفلاحي،[١٨] ومكلف من المشرق،[١٩] ومهيوب قحطان، وابن الصبل. وفي اليوم الثالث نهار الأحد تكونت زوجة صالح المشرقي بعد طلوع الشمس، وأمتد الحرب بين أهالي المدينة، وبين الأشقياء البغاة، المدعين النصر والجهاد، مع مقدميهم الشقي السيد عبدالله ابن إبراهيم،[٢٠] الذي كان منعوماً بنعمة الدولة العلية العثمانية، شيد الله أركانها، ونصر عساكرها، وكان السيد المذكور باش كاتب محكمة شرعية الولاية الجليلة، وبعده نائب الشرع بقضاء كوكبان،[٢١] وخالف السنة والإجماع، وصار من جملة الأشقياء المخالفين على الدولة العلية، وصار مقدماً إلى اليمن. وتبعوه بالشقاوة مشايخ بعدان والذين هم عبدالله ابن سعيد الدعيس، وابن أخيه حسن ابن محمد،[٢٢] ومحمد بن حسن البعداني[٢٣] وجماعته، ومحمد بن محمد خشافه[٢٤] وجماعته، هؤلاء المباشرين لمحاصرة المدينة، الذين قد ظهر شقاوتهم ورمايتهم

---

١٦ يوافق ١٩٠٤/١١/٨م.

١٧ يوافق ١٩٠٥/٣/١٠م.

١٨ من مشايخ حبيش، كذلك هم من سكان مدينة إب وكانوا يمتهنون القضاء (إبراهيم أحمد المقحفي: معجم البلدان والقبائل اليمنية، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع،١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ج٢،ص١٢٢٤).

١٩ كان يطلق على أبناء المناطق الشمالية من اليمن أهل المشرق.

٢٠ هو عبدالله بن إبراهيم بن احمد إسحاق، ينتهي نسبه إلى الإمام القاسم بن محمد، ولد بصنعاء سنة ١٢٧٨هـ اخذ العلم على عدة من المشايخ، عمل مع العثمانيين في سلك القضاء، التحق بالإمام يحيى عند قيامه بالدعوة، ووجهه إلى إب لمحاصرة المدينة مع جيش من حاشد ومشايخ بعدان، ولكن الجيش العثماني تمكن من فك الحصار عن المدينة، ثم تولى للإمام أعمالا مختلفة، ورافق محمد بن الإمام يحيى في رحلته إلى ايطاليا، توفي في ٩ شعبان ١٣٤٩هـ (زبارة: نزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر، ص٣٦٦-٣٦٨).

٢١ كوكبان: حصن ومعقل شهير يطل على الشمال الشرقي لمدين شبام ومديرية من مديريات محافظة المحويت. (المقحفي: ج٢، ص١٣٥٧).

٢٢ آل الدعيس: من مشايخ بعدان والشيخ حسن بن محمد بن سعيد الدعيس، ولد سنة ١٣٠٣هـ بقرية منزل سبا ببعدان، كان احد القادة الأذكياء، واحد زعماء الأحرار الممتازين، واحد الساسة النبلاء،نابغة عصره، كان يتشيع للإمام يحيى ضد الأتراك وكان يرشد الرعايا بقوله: يا رعايا سمنكم لكم، بقركم لكم، بركم لكم، ويعدد أشياء كثيرة على هذا المنوال إشارة منه إلى ظلم الأتراك، ويدعوهم إلى طاعة الإمام وعدالته، وإن حقوقهم مصونة بقانون الشريعة المحمدية، ولما ظهرت دعوة الإمام يحيى، وبسط نفوذه، وقبض الكم بيد من حديد، وبخل شديد، فكان الدعيس هذا أول من تجرع الغصص وازدادت محنته معه مضاعفة في ولاية يحيى ابن محمد عباس، فانه لقي منه عرف القرية من المهانة وعدم التقدير لمكانته ولأياديه السالفة (محمد بن علي بن الحسين الاكوع الحوالي: حياة عالم وأمير، الطبعة الأولى، مكتبة الجيل الجديد، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، هامش ص ص ١٦٦-١٦٧).

٢٣ من مشايخ بعدان ينتسبون إلى قرية بيت البعداني وكان منهم وزراء في عهد الدولة الطاهرية.

٢٤ من مشايخ عزلة ريمان جبل بعدان بمديرية إب.

إلى المدينة، أولاد ناجي ومحمد ابن مرشد ذياب، وحمود الحدأي،[٢٥] وتابعهم المتوطنين بالبلاد من قبائل ذو محمد وذو حسين[٢٦] وخولان[٢٧] وغيرهم.

ومازال الحرب منهم ممتداً إلى المدينة. وشرعت بالذي تقدم فيهم الكون قبل تعداد أهل البغي، فذلك عن السهو والخطأ، وشرعت بذكر المجروح الأول بيوم السبت، والمجروحة الثانية بيوم الأحد لعله ٥محرم١٣٢٣م[٢٨] واستمرار الحرب إلى قبل صلاة الظهر من اليوم المذكور، قتل أحد أفراد الضبطية محمد قاسم دحامي، وصار شهيداً مقتولاً ظلماً وعدواناً عند قبة الجنزاوي رحمه الله. ثم صار جرح ابن الضراب باب الجامع، وجرح من أفراد الضبطية المرتبين بالمعقبة محمد بن عبدالله النهمي، ثم جرح عايض ابن غيلان، وجرح من أحد الفقراء واحد مشرقي برأس الجاءه،[٢٩] وفي ذلك اليوم استشهدت زينب ابن سعيد الميتمي، وفي اليوم الثاني جرحت بنت إسماعيل السروري، وأستشهد خدام الحاج احمد مجلي الساكن بالجاءه رحمة الله عليهم.

ووقع أثر نفش من الرصاص بالسيد أحمد بن عبدالرب الغرباني،[٣٠] وفي آخر نهار الجمعة لعله ١٠ شهر محرم[٣١] تكون علي بن علي كليب، خدام حضرة مولانا العلامة نائب قضاء إب، ووقعت الرصاصة بساق رجله، وفي ليلة السبت الساعة الثالثة من الليل تكون مصلح الشراعي المقوت بطعنة.

وفي يوم الثلوث أول ساعة الموافق ١٤ محرم ١٣٢٣هـ،[٣٢] وقع صعود أهالي مدينة إب إلى قرية الغربة،[٣٣] ووقع خراب وحريق بالقرية المذكورة إلى بعد صلاة الظهر، حلق الأشقياء بالغربة على أهالي المدينة من الجهات، وأحاطوا بهم وسط القرية، وثار الحرب بين الطرفين، وأستشهد مصلح ابن محمد مصلح الخولاني، وابن أخيه حسين بن محسن بن محمد مصلح، وابن الجراش رحمة الله عليهم أجمعين، وصار قطع رؤوسهم بيد الأشقياء البغاة، وتكونت بنت قاسم إدريس في تلك الحرب.

---

٢٥ من أعيان عزلة المقاطن جبل بعدان مديرية إب.

٢٦ ذو محمد وذو حسين من قبائل برط (الحجري :المرجع السابق، مج، ص١٠٧).

٢٧ من أشهر قبائل اليمن ينسبون إلى خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة إلى حمير بن سبا (الحجري: المرجع السابق، ص٣١٣).

٢٨ يوافق ١٩٠٥/٣/١١م.

٢٩ إحدى حارات مدينة إب القديمة تقع الى الجنوب الغربي منها.

٣٠ من ذرية الإمام القاسم بن علي العياني في إب (الحجري: المرجع السابق، ص٣٣).

٣١ يوافق ١٩٠٥/٣/١٨م.

٣٢ يوافق ١٩٠٥/٣/٢٠م.

٣٣ قرية تقع على سفح جبل بعدان أول الطريق الصاعدة إلى الجبل وأصبحت اليوم متصلة بالمدينة من شرقها.

وفي صبح السبت لعله ١٨ محرم توفي القاضي علي عبدالله الفلاحي بالجرح المذكور ودفن في باب السني من جهة الغرب والباب مفتحه شرقي.

وفي نهار الجمعة لعله ٣شهر صفر الخير سنة١٣٢٣هـ[٣٤] وصلت العساكر الهانه إلى قرية دار الشرف،[٣٥] ودخلوا إلى مدينة إب نهار السبت لعله ٤ صفر الخير سنة ١٣٢٣هـ،[٣٦] وجلسوا من نهار السبت إلى نهار الربوع لعله ٧صفر الخير سنة ١٣٢٣هـ،[٣٧] وتقدموا إلى مخلاف بعدان، وكان معهم جماعة من العرب، منهم الشيخ أحمد بن مصلح شملان[٣٨] وجماعته من صهبان، والشيخ منصور بن نصر[٣٩] وجماعته، والشيخ محمد بن عبدالوهاب ابن قاسم[٤٠] وجماعته، والشيخ محمد عبدالواحد[٤١] وجماعته، ووقع من جماعة الشيخ مصلح ومن إليه الرجوع عن الحرب والخديعة منهم لرجوع.[٤٢]

الموضوعات التي تناولتها الوثيقة

كما ذكرنا سابقا أن المخطوطة تناولت حادثتين هما الأولى:المجاعة التي أصابت اليمن، والثانية : هي الثورة ضد العثمانيين، وسوف نعطي هنا لمحة عن الحدثين.

١ - موضوع المجاعة

عانت اليمن من ويلات المجاعات مثل غيرها من البلدان الإسلامية في مختلف العصور. ويقصد بالمجاعة حالة شُحّ الغذاء أو عدمه التي تعانيها جماعة بشرية معينة وما قد ينجم عنها من موت أو مرض، وكذلك ما قد تؤدي إليه من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية. وللمجاعات كما هو معلوم أسباب متعددة، طبيعية وبشرية، وأهم أسبابها

---

٣٤ يوافق ١٩٠٥/٤/٧م.

٣٥ دار الشرف قرية كانت تقع إلى الجنوب من مدينة إب في بداية الطريق المتجهة إلى جبلة وكانت تتبع مديرية جبلة، واليوم أصبحت متصلة بالمدينة وتتبع مديرية المشنة.

٣٦ يوافق ١٩٠٥/٤/٨م.

٣٧ يوافق ١٩٠٥/٤/١١م.

٣٨ من مشايخ عزلة صهبان التي تقع جنوب مدينة إب وتتبع مديرية السياني.

٣٩ هو الشيخ منصور بن نصر بن حاميم الحاج ينتهي نسبه إلى يافع، ولد سنة ١٢٥٨هـ في عزلة العنسيين بمديرية ذي السفال، وكان شاعرا بليغا، تولى عمالة ذي السفال، له ديوان شعر، توفي عام ١٣٤٥هـ (الأكوع: المرجع السابق، هامش ص ١٨١).

٤٠ آل قاسم من مشايخ مخلاف الشوافي بمديرية إب، توفي سنة ١٣٥١هـ (المقحفي: المرجع السابق، ج٢، ص١٢٣٦).

٤١ من مشايخ آل القاسم في عزلة البحريين مديرية إب.

٤٢ لم نجد لها تكملة.

الطبيعية القحط، أي انحباس المطر أو تأخره عن موسم البذار، مما ينتج عنه شح الغذاء وارتفاع سعر المعروض منه إلى ما فوق إمكانيات غالبية الناس. وقد تتفاقم الأزمة من جراء عوامل طبيعية أخرى مثل سقوط البَرَد وهبوب العواصف، أو هجوم الجراد وتدميره للزروع والمحاصيل، أو انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة. وأما الأسباب البشرية فيقصد بها الحروب والثورات والفتن.

وتتحدث الوثيقة التي بين أيدينا عن حالات الموت الجماعية التي حدثت في مدينة إب وذلك للقادمين من خارجها بحثا عن مايسد جوعهم وكذلك من سكان المدينة، فقد تطرق الكاتب إلى عدد الموتى كل يوم، وإجمالي الموتى خلال العام، ومازال الأجداد يتداولون هذه الحادثة حتى يومنا الحاضر.

ولهذه المجاعة اعتبار في تاريخ اليمن، فقد جاءت في سياق تطور سياسي واجتماعي على قدر كبير من الأهمية، إذ حدثت في أعقاب المواجهات بين العثمانيين والإمام المنصور محمد حميد الدين، التي على إثرها تحول الأهالي إلى الانضمام للإمام المنصور ضد الحكومة العثمانية. وقد ازداد الوضع غير المستقر سوءا من جراء شدة المجاعة وتفاقمها. واستغل هذه الأوضاع الإمام المنصور للتحريض على الثورة ضد العثمانيين.

وإذا عدنا للمصادر التاريخية فسنجد أنها تطرقت إلى هذه المجاعة التي شملت معظم المناطق في اليمن في عام ١٣٢١هـ حيث سيطرت المجاعة وعم البؤس، فكانت سنة في حياة الأهالي من أحلك السنوات وأعسرها على الإطلاق إلى حد أكل جثث الموتى.

فقد ذكر الواسعي تفاصيل المجاعة وأرجع أسبابها إلى قلة الأمطار وكثرة الفتن والصراع بين الإمام المنصور والعثمانيين الذين كانوا يقومون بأخذ الحبوب من الناس بالقوة «وعم الجوع جميع اليمن بسبب الفتن وبالمحاصرات ترك الزارع الزراعة وارتفعت الأمطار والإمام أيده الله أخرج لجميع القبائل الحبوب من بيت المال لمحاصرة الأتراك ومات البقية جوعاً إلا من له أجل ممدود وخلت من اليمن قرى كثيرة مات أهلها من الجوع. منها بلاد لاعة في الشمال الغربي من صنعاء مسافة يومين مات أهلها جوعاً وفي آنس وتعز وإب الذين مات منهم أحد وستون ألفاً وفي جبلة وما حولها ١٣ألف نفس وفي خولان كانوا يأكلون التبن بعد طحنه ومات في قرية القابل خارج صنعاء ١٦مائه غير الذين ماتوا في سائر القرى حول صنعاء ومات من أهل صنعاء في قضاء كوكبان والأكثر في قاع الرجم والمحويت ٥٠٠٠ نفس ووجد في وادي سهام على قارعة الطريق ٥١ نفسا موتى.

وفي حال المحاصرة لصنعاء أمر الوالي البوليس وطائفة من الجند أن يهجموا على بيوت التجار والأعيان من أهل صنعاء ومن كان منظوراً إليه باليسار وأن يأخذوا ما لديه من الحبوب لأجل عساكر الدولة وأخذ كل شيء يؤكل وعادة أهل اليمن قاطبة المدن

وغيرها كل بيت يخبز لنفسه ويدخر الحبوب لقدر حاجته نعم فهجم البوليس على بيوت كثيرة من أهل صنعاء وأخذوا كل ما وجدوا وكسروا الأبواب وأهانوا أهلها وكان بعض المأمورين في إجراء هذه الوظيفة يشرب الخمر جهراً وكانوا يأخذون ما وجدوا من الحيوانات بقراً أو إبلاً أو غنماً أو دجاجاً أو حميراً أو خيلاً وكانوا يذبحونها وتأكلها العسكر فلما أشتد الحصار أكل العسكر ما وجدوا من الحيوانات التي لا تؤكل مثل الكلاب والقطط التي لها أسماء كثيرة تسمى في اليمن بالدم».[٤٣]

كما وصف المجاعة العرشي فقال: «في تلك السنة وقعت مجاعة عظيمة وخلت قرى كثيرة من سكانها فأهل بلاد لاعة في الشمال الغربي من صنعاء على مسافة يومين منها، مات أهلها جوعاً. وفي آنس وتعز وإب، مات واحد وستون ألف نسمة. وفي جبلة وما حولها ثلاثة عشر ألفا. وفي خولان كان أهلها يأكلون التبن بعد طحنه. ومات في قرية القابل، خارج صنعاء ألف وستمائة، ماعدا الذين ماتوا في سائر القرى حول صنعاء. ومات من أهل صنعاء في قضاء كوكبان والأكثر في قاع الرجم والمحويت نحو خمسة آلاف نفس ووجد في وادي سهام على قارعة الطريق ٥١ ميتا.

ولما اشتد الحصار على الأتراك الذين في صنعاء أخذ العسكر يأكل كل ما تقع عليه أيديه من الحيوانات التي يمكن أن تؤكل، مثل الكلابِ والقطط، (وتسمى الدّم في اليمن) ومات عدد جم من عسكر الترك وذبح بعضهم فرساً واذخر لحمها لنفسه وأهله ثم باع قطعة منها بأربعمائة ريال. واشترى بعضهم قدحاً طعاماً بستمائة ريال، وباع بعضهم صاعين من الخبز بسبعة وعشرين ريالا».[٤٤]

أما زبارة فيرجع أسباب المجاعة إلى جانب قلة الأمطار، وتراكم الذنوب، وتعاظم الخطايا فيقول: «وفيها عظم البلاء واشتد الغلاء وقلت الأمطار، وغلت الأسعار، وتراكمت الذنوب، وتعاظمت الخطايا والعيوب، ولازال الناس يستغفرون الله في المساجد عقيب الصلوات ويخرجون إلى الجبانة للاستسقاء».[٤٥]

وقد بلغ من شدة المجاعة ظهور القسوة وانعدام التعاون بين الناس بل تم ارتكاب جرائم قاسية بقتل البعض أبناءهم وتركهم في الشوارع فالعرشي يذكر: «وذبح بعضهم خارج صنعاء ابنته وأكلها. ووقع في قلوب الناس القسوة حتى أن الصديق يرى صديقه يموت جوعاً ويضن عليه بكسرة من الخبز، لا بل لا يلتفت إليه ويرى الوالد ولده يحتضر جوعاً، ولا يمن عليه بلقمة من الخبز، وكذا كان يقع للولد نحو والده وبعضهم رغب عن

---

٤٣ الواسعي: المرجع سابق، ص ٣٠٠-٣٠١.

٤٤ حسين العرشي: بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، ص ٨٦-٨٧.

٤٥ محمد محمد زبارة: أئمة اليمن، تعز، مطبعة النصر الناصرية، ١٣٨٢هـ - ١٩٥٢م، ص٣٩٢.

طفله، لأنه لم يجد ما يطعمه فكان يطلقه في الشوارع». أما زبارة يقول: «وبلغت الشدة منّها بالناس، واستخف السمين بالنحيف، وازدرى الأمراء والكبراء والأغنياء، بالمسكين الضعيف»[٤٦]. أما الواسعي فأشار إلى هذه الممارسات بعد أن عرض أسعار الحبوب فقال: «بلغ سعر الطعام في صنعاء ربع صاع بريال ويسمى في اليمن نفر بلغ سعره وهو ملء حفنة الرجل المتوسط ملء الكفين ولما عدم الطعام اشترى أحدهم بريال ونصف وذبح بعضهم فرساً وأدخر لحمها لنفسه وأهله وباع قطعة منها بأربعمائة ريال واشترى بعضهم قدحاً طعاماً بستمائة ريال والقدح يعرف في اليمن ملء التنكة أي قدر صفيحة الجاز مرتين، وباع بعضهم صاعين من الخبز بسبعة وعشرين ريالاً وغير ذلك مما يطول ذكره مما يدهش العقول ويحصل للسامع الذهول وبعضهم خارج صنعاء ذبح ابنته وأكلها وحصل للناس قسوة عظيمة لصديق يرى صديقه يموت جوعاً فلا يلتفت إليه وكذا الولد لوالده والعكس لا قوة إلا بالله وبعضهم رغب عن طفله لأنه لم يجد ما يطعمه وسيبه في بعض الشوارع».[٤٧]

كيف تمت مواجهة الأزمة

لم نجد في المصادر التاريخية ما يفيد عن انتهاء الأزمة إلا القليل، فقد ذكر العرشي وصول بواخر محملة بالحبوب من الحبشة والسودان وقال:» وفي الآخر جاءت بواخر مملوءة طعاماً إلى (الحديدة) قادمة من الحبشة والسودان، فسلم من بقي فيه رمق الحياة أو دماء»،[٤٨] لكن لم يذكر العرشي من الذي أتى بالبواخر، ويكتفي بالقول إن التجار استوردوها من الحبشة والسودان...». ومن نعم الله الجليلة وأياديه الجزيلة لما أشتد القحط والجوع خرجت بواخر مملوءة طعاماً إلى الحديدة من الحبشة والسودان وذلك أن التجار الذين بالحديدة كتبوا لجلب الطعام فحصل للناس بذلك غوث عظيم ومن هنالك كانت ترحل القبائل من الحديدة إلى سائر محلات اليمن ولولا ذلك كان الناس هلكوا مرة واحدة ولم تبق لهم باقية».[٤٩] ولم نجد في المصادر التي بين أيدينا إشارة إلى أي دور للحكومة العثمانية في حل المشكلة، وربما يتضح ذلك مستقبلاً في حال وجود وثائق تشير إلى ذلك.

٢- حصار القبائل لمدينة إب

تناول الكاتب في أغلب أسطر الوثيقة تفاصيل حصار القبائل لمدينة إب من أسماء

٤٦ زبارة: المرجع السابق، ص ٣٩٣.
٤٧ الواسعي: المرجع السابق، ص٣٠١.
٤٨ العرشي: المرجع السابق، ص ٨٥.
٤٩ الواسعي: المرجع السابق، ص٣٠٠.

قادة الحصار، والذين كان أغلبهم من بعدان، وأسماء القتلى، كما حرص أن يشبه القبائل بالأعراب، ظهر تحيزه للدولة العثمانية، وهذا الحصار كان على اثر انتهاء المجاعة، وهو في إطار الثورة التي قادها الإمام المنصور بن محمد ضد العثمانيين ومن بعده ابنه الإمام يحيى.

فمنذ إعلان السيد محمد بن يحيى حميد الدين إمامته في صعدة وتلقبه بالمنصور عام١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م بدأت المقاومة اليمنية ضد العثمانيين تشتد بالرغم من فترة الهدوء النسبي التي حدثت إثر عودتهم إلى اليمن. وكان ذلك يرجع إلى أسباب عديدة أهمها سوء الإدارة من بعض العثمانيين، وقيام بعضهم بأعمال مخالفة للشريعة الإسلامية؛ فقد ذكر أحد مؤرخي اليمن فقال: «وسبب ثورة أهل اليمن على الأتراك شدة الظلم والاستحلال المحرمات وترك ما أمر الله به من الواجبات وارتكاب المعاصي والفجور والظهور البغي وشرب الخمور. وكان القائمقام أو غيره من المأمورين إذا خرج لأي قضاء أو ناحية لأخذ الأعشار أخذ ما قدر على تحصيله لنفسه ولم يساعد على كتب سند ما أخذ منهم ثم يرجع لحكومته ويقول لم يدفعوا شيئاً ثم تأمر الحكومة لنهبهم وخراب بيوتهم وإحراقها وإذا وصلت عساكر النظام إلى قرية تعدت على عرض الحريم ويتظاهر المأمورون بأن أهل اليمن أشقياء».[٥٠]

وذكر المؤرخ نفسه أن الوالي العثماني أحمد مختار باشا عقب دخوله العاصمة بدأ بجمع الأموال، وقال: «طلب الوالي الدفاتر لمعرفة العشور اليمانية وأنه ليس له طمع في ولاية اليمن بل لتربية العصاة المتمردين، ثم قبض الوالي الدفاتر وبعد قبضها شكل حكومة وابتدأ في استجلاب قلوب العامة دون الخاصة ثم طرد أبناء اليمن الموظفين وشكل له مأمورين من الأتراك ثم حصل الأموال».[٥١]

ولذلك فقد تمكن الإمام المنصور وخلال عام واحد من السيطرة على معظم المناطق شمال صنعاء، بل تعرضت صنعاء نفسها للحصار، وعمل على مراسلة المشايخ والأعيان في جميع المناطق اليمنية لتحريضهم ضد الدولة العثمانية، واستجاب له الكثير منهم[٥٢]. وعملت الدولة العثمانية على إرسال قوات لمواجهة المقاومة اليمنية بقيادة المشير أحمد فيضي الذي أتى للمرة الثالثة سنة ١٣٠٩هـ/١٩٠٤م والذي وصل إلى اليمن مع وفاة الإمام المنصور في قفلة عذر شمال صنعاء عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، وخلفه ابنه الإمام يحيى بن محمد حميد الدين الذي تلقب بالمتوكل – والذي واصل قيادة المقاومة ضد العثمانيين

---

٥٠ الواسعي: المرجع السابق، ص٢٧٤.

٥١ الواسعي: المرجع السابق، ص٢٦.

٥٢ انظر: سيد مصطفى سالم: وثائق يمنية دراسة وثائقية تاريخية، الطبعة الثانية، دار الكتاب المصري،١٩٥٨م.

وتمكن من إسقاط معظم المدن الشمالية وفي نفس العام أيضاً تمكن من حصار العاصمة صنعاء ودخولها ولكنه خرج منها عند اقتراب الجيش العثماني الكبير بقيادة أحمد فيضي باشا الذي تمكن من استعادة بعض المناطق الهامة شمال صنعاء بعد تكبده خسائر فادحة ووقف عاجزاً أمام حصن شهارة مقر قيادة الإمام يحيى،[٥٣] ولكنه لم يتمكن من تحقيق نصر حاسم على المقاومة اليمنية في المناطق الشمالية لعوامل عديدة أهمها الطبيعة الجبلية للمناطق الشمالية.[٥٤]

أما في إب فقد أرسل فيضي باشا فرقة بقيادة غالب باشا، إلى جانب جيش من اليمنيين من القبائل التي تقع إلى الغرب والجنوب من مدينة إب، وتمكن من فك الحصار عن المدينة وملاحقة القبائل إلى بعدان.[٥٥]

٥٣ انظر : سيد: تكوين اليمن الحديث، ص ٣٣-٣٥. ؛ الواسعي: ص٣٠٠؛ العمري: تاريخ اليمن الحديث المعاصر ، ص ١٩٨-١٩٩.

٥٤ سيد: المرجع السابق، ص٧٧.

٥٥ الاكوع ؛ المرجع السابق، ص ٢٩٨-٢٩٩.

صورة الوثيقة



الإصلاحات الإدارية العثمانية في اليمن أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا
١٢٨٨ - ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢ - ١٨٧٣م

د. عبد الكريم علي صالح العزير*

توطئة

الحمد لله القائل في محكم كتابه (فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)[١] والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله رسول الخير والصلاح القائل «إن الله عز وجل يحب إذا عمل أحدكم عملاً ان يتقنه»، والقائل «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»،[٢] وعلى آله وأصحابه وبعد:

فإن الاهتمام بالإدارة اهتمام بأمور المسلمين في جميع شئونهم وأنشطتهم الدينية والدنيوية، لذلك تكتسب الإدارة أهميتها من كونها تعكس في نشاطها وسلوكها وديناميكيتها الخصائص التي يتميز بها المجتمع بمنظماته المختلفة العامة والخاصة والسمات العامة التي يتصف بها، وذلك لأن الإدارة في أي مجتمع إنما تعكس الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وما يتمتع به من سلوكيات وقيم حضارية، فمن خلال النظام الإداري السائد في أي مجتمع يمكن معرفة مستوى التطور والتقدم والتغيير الذي وصل إليه ذلك المجتمع. ولما كانت وما تزال الإدارة وعاءً لكل الأنشطة الاجتماعية فإنها ضرورة حتمية ولاغنى عنها في جميع الأمور المتعلقة بالفرد والجماعة وأنشطة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، فالتكنولوجيا والمخترعات لا يمكن الوصول إليها والاستفادة منها بشكلها الكامل والنافع الآمن خلال الإدارة التي تقوم بتجميعها وتنظيمها ضمن مؤسسات إنتاجية متخصصة مما يسهل انتقالها والاستفادة منها من مجتمع وجيل إلى مجتمع وجيل آخر.[٣]

لهذه الاعتبارات جميعها إعطاء المشير أحمد مختار باشا بعد أن أكمل سيطرته مع

---

* عضو هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة.

١ سورة: الأنعام، الآية: (٤٨).

٢ رواه أحمد في مسنده.

٣ سيد عليوة : الهندسة الإدارية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص ٦.

القوة العثمانية التي يقودها على جميع المناطق الشمالية الغربية والشرقية والجنوبية الغربية من اليمن إصلاح وترتيب وتنظيم الإدارة باليمن الأولوية في المهام المسندة إليه بالفرمان العثماني الخاص بتعيينه قائداً للقوة العثمانية ووالياً لولاية اليمن الصادر في ١٢٨٨هـ/١٨٧٢م.

ولما كان وما يزال موضوع الإصلاحات الإدارية العثمانية في اليمن من المواضيع الحساسة التي يثور التساؤل عنها بصفة دائمة فإننا سنتناول في هذا البحث باختصار شديد فترة بسيطة من فترة الإدارة العثمانية الثانية لليمن (فترة ولاية المشير أحمد مختار باشا) التي استمرت عامين ١٢٨٨- ١٢٨٩هـ/١٨٧٢-١٨٧٣م لكننا نستحسن قبل ذلك الإشارة إلى ما يلي:-

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث كونه يسلط الضوء على موضوع مهم بحاجة لإزاحة الستار عنه كونه لم يُعطَ القدر الكافي من التوضيح لان موضوع إصلاح وتنظيم الإدارة في اليمن أثناء الإدارة العثمانية الثانية من المواضيع المطلوب معرفتها باعتبار أن معرفة مستوى التنظيم الإداري في أي مرحلة تعد معياراً لقياس مستوى أنشطة المجتمع السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، لان الإدارة وعاء لكل أنشطة الإفراد والمجتمعات ومنظماتها المختلفة العامة والخاصة، ومعرفة مستوى الإدارة تساعد على معرفة مستوى حنكة القائد الإداري لتلك الفترة وإظهار دور بقية القادة الإداريين في غرس مداميك الدولة. ويظهر هذا البحث أيضاً أهمية التوثيق والمحافظة على الوثائق كونها ذاكرة الشعوب فالمحافظة على الوثائق المتعلقة بالعهد العثماني من قبل الجهات المختصة بالجمهورية التركية وطرحها في متناول الباحثين قد مكن الباحثين ونحن منهم من معرفة النشاطات المختلفة في فترة الخلافة العثمانية من مصادر موثوقة غير مشكوك بها. والأهم من ذلك كله أن البحث يثبت أن بإمكان القادة الإداريين القيام بإصلاح أي خلل أو قصور في جميع المجالات مهما كانت الصعوبات والظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وأن الإصلاح والتنظيم الإداري عوامل مهمة لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي، لأن انهيار الإدارة قبل عودة الإدارة العثمانية إلى اليمن عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م كان سبباً للانهيار الأمني وما تبع ذلك من انهيار جميع الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية سواء كانت أنشطة فردية أو جماعية عامة أو خاصة. وبعد إصلاح وتنظيم الإدارة أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا استقرت اليمن استقراراً تاماً لذلك فإن الاهتمام بالإدارة اهتمام بجميع الأنشطة المجتمعية وإهمال الإدارة إهمال لكل أنشطة المجتمع.

أهداف البحث

من المسلمات أن الغرض من دارسة أي موضوع هو إظهار حقائق ومعلومات غائبة والتعريف بها لذلك فأن دارسة موضوع الإصلاحات العثمانية في اليمن أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا يهدف إلى تسليط الأضواء على أوضاع اليمن السياسية والإدارية والثقافية والاجتماعية قبل وبعد عام ١٢٨٨هـ/١٨٧٢م على وجه الخصوص وتحقيق الأهداف التالية :-

التعريف بالأوضاع الإدارية والسياسية والاجتماعية في اليمن قبل عودة الإدارة العثمانية عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م والأسباب المؤدية لتلك الأوضاع والنتائج التي ترتبت على ذلك.

إظهار عمق العلاقات التاريخية التركية اليمنية وأبعادها ومضامينها لدحض التشوهات والتخرصات الواردة في بعض كتابات المستشرقين والمتأثرين بهم.

إظهار آثار تلك الإصلاحات على الجوانب المتعلقة بالإفراد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي لعامة الناس.

إظهار الفوائد التي اشتملت عليها تلك الإصلاحات من تحديث وتطوير لمفهوم الإدارة من إدارة قمعية إلى إدارة مجتمعية من خلال المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي.

إظهار دور القيادة الإدارية الميدانية في إحداث الإصلاحات وقهر الصعوبات التي تواجههم ودورهم في تنمية العلاقات الايجابية بين إفراد المجتمع والكادر الإداري المحلي وانعكاس ذلك على علاقة المجتمع المحلي بالسلطة المركزية إيجابياً أو سلبياً.

إن ما قام به المشير أحمد مختار باشا من إصلاحات لم تكن اعتباطية مرتجلة وعلى عجلة بل كانت بمثابة أهداف مرسومة له بفرمان تعيينه والياً لولاية اليمن بناءً على دارسات سابقة أعدت من قبل السلطات المركزية حيث تم فيها مراعاة الظروف الطبيعية والاجتماعية لليمن.

إظهار أهمية التوثيق والوثائق في الأنشطة المختلفة والفوائد الكبيرة المستخلصة منها وأهمية المحافظة عليها مستقبلاً.

وأهم هدف تسعى الدارسة لتحقيقه هو الاستفادة من ايجابيات التجارب السابقة وتفادي سلبياتها في حالة السعي للإصلاح في شتى المجالات سواء ما يتصل بالتقسيم الإداري وتبعاته وترتيب وتنظيم الإدارة أو في غيرها من الأنشطة وان الإصلاحات الإدارية وتقييمها دورياً من مسئوليات الحكم الرشيد.

إظهار دور الإدارة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي والأمني فحينما انهارت الإدارة انهار كل نشاط وتجزأ اليمن وبعد إصلاح الإدارة عادت الأمور إلى أوضاعها الطبيعية وان الإدارة والعدل أساس الحكم وديمومته.

ج. التقسيم

اشتمل البحث على توطئة وثمانية محاور، المحور الأول الأوضاع السياسية والإدارية في اليمن قبل عام١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م، والمحور الثاني إصلاح الأوضاع الأمنية، والمحور الثالث موقف دعاة الإمامة من الإصلاحات الإدارية العثمانية في اليمن أثناء ولاية أحمد مختار باشا، والمحور الرابع والخامس معايير الإصلاح والتقسيم الإداري، والمحور السادس اصلاح وتنظيم التشكيلات الإدارية، والمحور السابع ضوابط الإصلاح والتنظيم، والمحور الثامن ايجابيات وسلبيات الإصلاحات.

المحور الأول :- أوضاع اليمن قبل عودة الإدارة العثمانية عام ١٢٨٨هـ/١٨٧٢م.

باديً ذي بدء نشير إلى ان أوضاع اليمن قبل عام ١٢٨٨هـ/١٨٧٢م لم تكن أحسن حالاً عمَّا كانت علية قبل التواجد العثماني الأول عام ١٥٣٩م حين كانت الاوضاع الداخلية غير مستقره[٤] والتهديدات الخارجية محيطة باليمن من خلال التواجد الأجنبي في البحار والمضائق وقرب السواحل اليمنية[٥] في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن والبحر العربي، وفي مقدمتها التواجد البرتغالي الذي كان يستهدف الحصول على موضع قدم في شبه الجزيرة العربية والوصول إلى الأماكن المقدسة الحرمين الشريفين والقدس الشريف،[٦] بعد أن أحكمت الدولة العثمانية سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط وتوسع فتوحاتها في القارة الأوربية. ولما كانت الدولة العثمانية قد انسحبت من اليمن عام ١٠٤١هـ/١٦٤٠م لمواجهة التهديات للولايات العثمانية في القارة الاوربية فقامت بتسليم إدارة اليمن لآل القاسم الذين أداروا اليمن من أقصى شرق الشحر إلى أقصى غرب قنفذه.[٧]

إلا أن هذه الأسرة ما لبثت أن تصارع الطامعون الطامحون من أفرداها فيما بينهم على الملك فشهدت اليمن اضطرابات واسعة وانهارت كل مقومات الدولة وأعلنت بعض الشخصيات سيطرتها على بعض المناطق والاستقلال بها وعدم طاعتها لآل القاسم،[٨] ويرجع سبب ذلك للصراع القائم بين آل القاسم فاستغل الاستعمار البريطاني هذه

---

٤ سيد مصطفى سالم : الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨-١٦٣٥م، سلسلة إصدارات الجامعة، الطبعة السادسة ٢٠٠٧، ص٢٤.

٥ İhsan Süreyya Sırma, *Osmanlı Devleti'nin Yıkılışında Yemen İsyanları*, s. 24

٦ Hulusi Yavuz, *Kâbe ve Harameyn İçin Yemen'de Osmanlı Hakimiyeti*, s. 3A

٧ عبد الله عبد الوهاب المجاهد الشماحي: اليمن الإنسان والحضارة، الطبعة الأولى، دار إلهنا، ١٩٧٢، ص٤٥.

٨ حسين عبد الله العمري : تاريخ اليمن الحديث والمعاصر ٩٢٢ - ١٣٣٦هـ/١٥١٦-١٩١٨م من المتوكل إسماعيل إلى المتوكل يحيى حميد الدين، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨/١٩٩٧، ص ٨٦.

الأوضاع وشجع وعمق الصراع والفرقة وعقد مع بعض السلاطين اتفاقيات تجارية وفي مقدمتهم السلطان محسن بن فضل العبدلي الذي نصب نفسة سلطاناً للحج.[٩]

ونظراً لعدم وجود كيان قوي متماسك عنده القوة والقدرة على المحافظة على كل أجزاء اليمن، ووجود عناصر تحب الفرقة والاستئثار والسيطرة على أجزاء من اليمن، حتى ولو على حساب الوطن كله أرضاً وانساناً، وشجعت وحرضت على التناقضات والصراعات فقد استطاع البريطانيون في خضم تلك التناقضات والصراعات الاستيلاء عام ١٨٣٩م على مدينة عدن لموقعها الاستراتيجي الهام ومد نفوذهم إلى المناطق التي سميت بالنواحي التسع وإعلان سلاطينها قيام سلطنات ومشيخات مستقلة عن بعضها البعض وعقد البريطانيون معها اتفاقيات حماية.[١٠]

في الوقت الذي كانت فيه المناطق الشمالية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية في أوضاع إدارية وأمنية غير مستقره نتيجة لانهيار كل مقومات الدولة ظهر العديد من الطامعين الطامحين من آل القاسم الذين أعلن كل واحد منهم دعوته للإمامة وبسط نفوذه على اي منطقة يستطيع السيطرة عليها وعلى وجه الخصوص المناطق المحيطة بمدينة صنعاء. فقد أعلن حسين بن المتوكل أحمد دعوته في الروضة، وأعلن حسين بن محمد الهادي دعوته بالطويلة، وأعلن محمد بن عبد الله الوزير دعوته من السر بني حشيش، وأعلن محسن الشهاري دعوته بصنعاء، والهادي غالب بن محمد بن يحيى أعلن دعوته وذهب إلى تهامة،[١١] والعباس بن المتوكل أحمد أعلن دعوته بضوران آنس، ودخل العديد منهم مدينة صنعاء واستقل كل واحد منهم بجزء منها. فكان الدعاء بالجامع الكبير في خطبة الجمعة للهادي غالب بن يحيى، وفي قبة المهدي يتم الدعاء للعباس بن المتوكل أحمد، ومحسن الشهاري متربصاً بالجميع مع أعوانه بصنعاء ويتم الدعاء له في بعض المساجد. أما أحمد محمد شرف الدين فقد انقلب على ابن عمه محمد عبد الكريم شرف الدين واستقل بكوكبان وما جاورها مدعيا الامامة واغلب سكان صنعاء منقادين ومواليين للشيخ أحمد الحيمي السويدي أولا ومحسن معيض ثانياً واشيع في ذلك الحين أنه هو الإمام الفعلي نظراً لسطوته وأحكام قبضته علي صنعاء. ولانه ليس من آل البيت فقد تم تنصيب غالب بن محمد بن يحيى إماما صورياً والكلمة الفاصلة بصنعاء للشيخ الحيمي وبعده لمعيض، أما بقية المناطق فقد كانت تحت سيطرة القبائل.[١٢]

---

٩ سلطان بن محمد القاسمي : الاحتلال البريطاني لعدن، الطبعة الأولى ١٩٩١، ص ١٤٦.

١٠ المرجع السابق، ص ١٤٤-١٤٩.

١١ عبد الكريم علي صالح العزير: الباعث المشترك للصراع في اليمن ١٢٢٤-١٨٠٩/١٤٢٢ - ٢٠٠٨، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ١٠.

١٢ عبد الكريم علي صالح العزير: الباعث المشترك للصراع في اليمن، ص ١٠-٣٧؛ مؤلف مجهول، تحقيق عبدالله

وأمام هذا التعدد لدعاة الإمامة فقد كانت معظم مناطق اليمن في حالة اضطرابات شديدة وخارج السيطرة وعمت الفوضى وقطعت السبل والاتصالات بين المناطق وتضررت جميع مصالح الناس في الريف والحضر، لأنه لا أحد من مدعيي الإمامة كان قادراً على تحقيق الامن والاستقرار، واقتنع الجميع بإن تحقيق الاستقرار والسكينة العامة لن يتم إلا من خلال قوة قادرة على قمع الجميع، تكون من غيرهم. وبعد أن تأكد لهم أن المواطنين سحبوا الثقة منهم ومتضررون ويسعون لطلب العثمانيين للعودة فما أن بادر بعض علماء وأعيان صنعاء والأحواز التشاور لعقد اجتماع لتدارس الأوضاع والحلول حتى وافق البعض من دعاة الإمامة على عقد اجتماع بمنزل الداعي حسين بن المتوكل أحمد،[١٣] بعد علم هؤلاء الدعاة بوصول قوة عثمانية ضخمة إلى سنجاق عسير كان هدفها الظاهر تأمين القوة العثمانية المتمركزة في سنجاقي عسير والحديدة وقمع تمرد محمد بن عايض العسيري. وفي الحقيقة، فإن صنعاء وبقية مناطق اليمن هي الهدف ومنصوص عليها في فرمان تعيين رديف باشا واحمد مختار باشا ولاة وقادة للقوة العثمانية في اليمن. وبعد أن قامت هذه القوة بالسيطرة على السنجاقين وقتل محمد عايض العسيري أعلن دعاة الإمامة الموافقة على إرسال رسالة الي العثمانيين بطلب قوة لتأديب البغاة وهم جميعاً في واقع الامر بغاة وكل واحد منهم يعتقد انه ليس الباغي وهو الذي ستسلم إليه الدولة العثمانية إدارة اليمن.[١٤]

ولما كان الهدف هو صنعاء فقد واصلت القوة العثمانية سيرها نحو صنعاء ودخلتها في شهر صفر ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م بدون حرب بقيادة أحمد مختار باشا الذي قام بإصلاح وترتيب وتنظيم ولاية اليمن كما سنبين لاحقاً.[١٥]

المحور الثاني : إصلاح الأوضاع الأمنية أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا :

بعد أن تعدد دعاة الإمامة في اليمن الذي كان سبباً للاضطرابات العامة والشاملة وبعد ان تيقن أولئك الدعاة أن أحدهم بمفرده لا يمكن له حسم الصراع وتحقيق الامن والاستقرار والسكينة العامة للمواطنين وقمع الاشرار وقطاع الطرق ومخيفي السبل المنسلخين من بين الجماعات والقبائل التي كانت تناصرهم بغية الحصول على العطايا والغنائم صار الأمل باتفاقهم على حقن الدماء ميؤوساً منه.[١٦]

الحبشي: حوليات يمانية (اليمن في القرن التاسع عشر الميلادي)، الطبعة الأولى ١٩٩١، ص٢٨٦.

١٣ حوليات يمانية، ص ٢٩٢.

١٤ نفس المرجع، ص ٩٢.

١٥ عبد الواسع يحيى الواسعي: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، الطبعة الثانية، صنعاء ١٩٩٠، ص٢٦٢.

١٦ نفس المرجع، ص ٢٥٩، وحوليات يمانية، ص ٢٧٦.

ولما كان الضرر قد مس الناس جميعاً في الريف والحضر وخيم الخوف على النفس والمال والعرض عند جميع الناس الذين فقدوا مصالحهم وانقطعت المواصلات والاتصالات بين كل مناطق اليمن حتى داخل المدينة الواحدة، وعندما علموا جميعاً بوصول قوة عثمانية إلى سنجاق عسير والحديدة وتمكنت من القبض على محمد بن عايض العسيري وإعدامه والسيطرة على كل مناطق السنجاقين وان حجم القوة العثمانية غير مقدور على مواجهته من قبل أحد من دعاه الإمامة انقشعت الغمة وزال الخوف فاتفقوا على تحرير طلب للعثمانيين لارسال قوة لتحقيق الأمن والاستقرار. وكان البعض منهم راغباً وصادقاً والبعض الآخر استخدم التقية مؤقتا،[١٧] ولما كان العثمانيون قد عقدوا النية على السيطرة على صنعاء وبقية المناطق. وبعد تمكن المشير أحمد مختار باشا من السيطرة على سنجاقي عسير والحديدة فإنه قام بترتيب أوضاعهما الإدارية والأمنية وواصل سيره نحو صنعاء. وكان كلما سيطر على منطقة رتب أوضاعها الأمنية بإنشاء المواقع العسكرية والمراكز الإدارية والأمنية واخذ التعهدات من سكان تلك المناطق بعدم السماح للأشرار مخيفي الأمن والاستقرار بالتواجد بمناطقهم، وإلزام المشايخ والأشخاص الذين توسم فيهم شراً بتقديم الرهائن متبعاً هذا الأسلوب على طول الطريق المؤدية من الحديدة إلى صنعاء مروراً بباب الناقة الذي وضع فيه حامية عسكرية كبيرة وبمناخه ومفحق ومتنه ورأس نقيل عصر وضع في كل منها حامية عسكريه.[١٨]

ودخل مدينة صنعاء في ٢٧ صفر ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م بعد أن وضع النقاط والمواقع العسكرية حول سورها وتأكد من صدق الموافقة على دخول القوة العثمانية وعدم وجود اي استعدادات للمقاومة وفتحت له أبواب صنعاء من جميع الجهات واستلمها ووضع فيها وفي النوب (التي اطلق عليها في لائحة إصلاح وتنظيم ولاية اليمن اسم الأبراج) الاعداد الكافية من العساكر وهو لا يزال يخيم خارج صنعاء حتى سلم له غالب بن محمد بن يحيى مفاتيح قلعة صنعاء (قصر السلاح حالياً) وسجلات ووثائق إدارة اليمن فدخل صنعاء واستقر مع بقية القوة الواصلة بالقلعة المذكورة التي اتخذها مقراً للجيش السابع الذي بدأ بتكوينه قبل بناء المبنى الجديد الذي كان يسمى بالعرضي (مجمع الدفاع حالياً).[١٩]

وفي اليوم العاشر لدخوله صنعاء راح يستقبل المواطنين وسمع منهم شرحاً كاملاً لأوضاعهم الاجتماعية والأمنية ومنها الاعمال المخلة بالأمن التي يقوم بها الشقي عبد الله حسن الدفعي المتمركز في دار ونوبة بقرية الدجاج من جهة باب شعوب شمال مدينة

---

١٧ حوليات يمانية، ص ٢٦٤ – ٢٩٤.

١٨ نفس المرجع، ص ٢٥٩.

١٩ نفس المرجع السابق، ص ٢٥٩-٢٦٠.

صنعاء. وبعد سماعه للجرائم التي ارتكبها الدفعي ضد المواطنين في السابق ورأى ما يشكله من تهديد للأمن والاستقرار، ولأنه أي أحمد باشا سبق أن وعد مستقبليه في مناخة بأن هدف الدولة العثمانية هو تحقيق الامن والاستقرار والقضاء على الأشرار، فقد استغل هذه الحادثة لإظهار قدرته والقوة الواصلة معه ومنها سلاح المدفعية السلاح الذي لم يسبق لسكان صنعاء والأحواز مشاهدتها أو سماع أصواتها ورؤية افعالها، فجهز مفرزة مع مدفع وتوجه معها إلى قرب المنطقة التي يتمركز بها الدفعي ووجه له نداء بالخروج لمقابلته وإعلان الولاء ولكن الغرور أخذ الدفعي فقام المشير أحمد مختار باشا وهو مدفعي محنك فصوب بنفسه المدفع نحو الدار والقلعة التي يتحصن بها الدفعي وأطلق قذيفتين أصابتا المبنى واسقطتاه واندفع الجنود العثمانيون نحو الدار وتم القضاء على الدفعي وأعوانه،[٢٠] فكان لهذه الواقعة أثرها الكبير في نفوس المواطنين ودليلاً على قدرة القوة العثمانية على قمع التمردات وشعروا بالأمن والاستقرار والارتياح التام عند جميع السكان وظهر السرور على وجوه المواطنين بالوجود العثماني، وفي نفس الوقت أظهرت تلك الواقعة رهبة المدافع ووصلت أخبارها إلى جميع مناطق اليمن. بعد هذه الواقعة استمر المشير أحمد مختار باشا بإصلاح الأوضاع الأمنية في جميع المناطق، من ذلك وضع مفرزة برأس جبل نقم وبنى فيه قشله[٢١] ومفرزة بمنتصف الجبل موقع الدار المطل على قلعة صنعاء بهدف حماية القلعة وصنعاء والمحافظة على الجبل ذاته كون احتلاله يشكل خطراً كبيراً على صنعاء وما بها كما حصل في الفترات السابقة. وحتى يضمن اطمئنان واستقرار العاملين معه من عسكريين ومدنيين تم إنشاء مبانٍ جديدة البعض منها داخل قلعة صنعاء لاستيعاب بقية أفراد القوة العثمانية وتخزين عتادها العسكري والتمويني وانشاء مطعم ومطبخ وفرن لتجهيز الغذاء والخبز للقوة العسكرية والعاملين المدنيين والمحتاجين من سكان مدينة صنعاء وإنشاء مستشفى مؤقت داخل قلعة صنعاء لمعالجة الموظفين العسكريين والمدنيين والمواطنين.[٢٢]

واتخذ من القلعة مقراً لإقامته وقيادة القوة العثمانية وإدارة الولاية مؤقتاً، وقد ساعدته في تحقيق مهامه الأمنية والإدارية نخبة من القادة منهم أحمد أيوب باشا، وعثمان غازي باشا، وعبد الله باشا، وأحمد فيضي باشا الذين تعينوا ولاة لولاية اليمن فيما بعد. وعُرف أحمد مختار باشا بالإضافة إلى ذلك بفطنته الواسعة واطلاعه الواسع على أوضاع اليمن ونفسية اليمنين في السابق أثناء تواجده بولاية الحجاز قائداً للقوة العثمانية المتواجدة

٢٠ نفس المرجع السابق، ص ٢٩٦، وعبد الواسع الواسعي: تاريخ اليمن، ص ٢٦٠.

٢١ عاطف باشا: يمن تاريخي، اسطنبول ١٣٢٥، ص٤٤.

٢٢ نفس المرجع السابق، ص ٤٥، وميرلواء رشدي بك، يمن خاطره سي، ص٤٠.

هنالك. فما ان وصل إلى مناخه بحراز حتى استقبل الوفد المرسل من صنعاء لاستطلاع أهدافه والقوة العثمانية وباشرهم بالحديث عن المواضيع المطلوبة[٢٣] وكأنه مطلع على الأهداف التي وصلوا من أجلها، وقال لهم إن وصولهم إلى مناخه لاستقبال القوة العثمانية دليل على نيتهم الصادقة وحبهم للعثمانيين الذين أتوا إلى اليمن من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والسكينة العامة لجميع المواطنين والقضاء على الاشرار وقطاع الطرق ومخيفي السبل وأن إدارة شئون اليمنيين ومعتقداتهم ستكون للإمام غالب بن محمد بن يحيى وأمور العسكر ستكون لبشواتهم.[٢٤] وعند سماعهم لذلك انشرحت صدورهم وعادوا إلى صنعاء ذاكرين ذلك لمن أرسلهم ولبقية الناس، وعند وصول أحمد مختار باشا وقوته التف حولهم وتعاون معهم كثيرون وانتشرت الاخبار المشجعة على الولاء للدولة العثمانية في جميع مناطق اليمن وتوافد إلى صنعاء العديد من مشائخ وعلماء وأعيان اليمن معلنين فرحتهم بالأمن والاستقرار الذي عم جميع مناطق اليمن. وتأمنت الطرق الموصلة من صنعاء إلى كل سناجق ومناطق اليمن ولم تظهر أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا أي مقاومة للدولة العثمانية سوى حادثتين الأولى بالحداء حين امتنع بعض المواطنين عن تسليم التكاليف العامة من أعشار ورسوم وضرائب حيث تم قمع الممتنعين وسلموا الواجبات الشرعية،[٢٥] والحادثة الثانية عند عدم استجابة أحمد بن محمد شرف الدين لطلب المشير أحمد مختار باشا بالدخول إلى صنعاء لمقابلته وظل متمترساً بكوكبان ومقاومته للقوة العثمانية التي خرجت من صنعاء بوشاية من ابن عمه محمد عبد الكريم شرف الدين بأن ابن عمه أعلن دعوته للإمامة (وهي صفة موجودة بالواشي لو لم يستولي ويسيطر على كوكبان أحمد محمد شرف الدين وينحيه لاتخذ نفس أسلوب ابن عمه حيث سبق له أن أعلن دعوته قبل ذلك). وبعد معارك شرسة دارت بين القوة المرسلة من قبل المشير أحمد مختار باشا وبين أحمد محمد شرف الدين حول مدينة كوكبان تغلبت القوة العثمانية واستسلم أحمد محمد شرف الدين وأخوه علي لفضلي باشا قائد القوة المهاجمة، ومنحا الأمان ودخلا وأفراد أسرتيهما صنعاء ورتب لهم منازل ورواتب شهرية وانضم أولادهما إلى العاملين بالجهاز الإداري لولاية اليمن واستقرت اليمن استقراراً تاماً أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا الذي اتصفت قيادته بالحنكة الإدارية والسياسية والعسكرية.[٢٦]

---

٢٣ أحمد راشد: تاريخ يمن وصنعا، ص ٤٠.

٢٤ عبد الله الحبشي: حوليات يمانية، ص ٢٩٨، عبد الواسع الواسعي : تاريخ اليمن، ص ٢٦٠ – ٢٩٥.

٢٥ عبد الواسع الواسعي: تاريخ اليمن، ص ٢٦١.

٢٦ نفس المرجع، نفس الصفحة.

فقد أدار ولاية اليمن بفطنه وحكمة عالية إذ كان شديداً قاسياً في الأمور والحالات التي تحتاج لذلك وليناً عطوفاً في الحالات والظروف التي تستحق اللين والعطف فكان مقبول الطباع عند عامة الناس ولم يظهر عنه التهور والاطماع الشخصية أو إساءة استعمال السلطة كما اتصف به مصطفى عاصم الذي أسندت إليه ولاية اليمن بعد أحمد أيوب باشا.[٢٧]

وكانت أعمال التشكيلات الإدارية والعسكرية المعاونة لأحمد مختار باشا تسير بانسجام نتيجة العلاقة الحسنة والمنسجمة مع الطاقم الإداري والعسكري المعاون له سواء كانوا من اليمنيين أو من الواصلين من الباب العالي. واستمرت العلاقه الحسنه بينه والطاقم الإداري المعاون له من جهة وبين المواطنين من جهه ثانية حتى نهاية ولايته التي انتهت بعد عامين تقريباً بتعيينه ناظراً للنافعة[٢٨] (تساوي وزارة الإشغال العامة).

المحور الثالث: موقف دعاة الإمامة من الإصلاحات العثمانية أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا:

لقد وصل دعاة الإمامة إلى طريق مسدود نظراً لعدم قدرة أحد منهم بمفرده على الحسم والسيطرة لأن مفهوم الإدارة المجتمعية أو المشاركة فيها غير واردة في أذهانهم لأمر عندهم ولأن ولاية الأمر ليست حقاً لأي فرد من غيرهم فأصبحوا غير مؤهلين لتحقيق الأمن والاستقرار وتكوين دولة تتحمل مسئوليتها المجتمعية والانسانية وخلق مناخ للاستقرار النفسي للمواطنين فسحب المواطنين الثقة من جميع دعاة الامامة بدون استثناء.[٢٩]

فشعر هؤلاء الدعاة بهذا التذمر والتململ وعدم الحماس لمناصرتهم ضد بعضهم البعض في الوقت الذي وجد فيه أشخاص من هذه الأسرة ومن غيرهم يتواصلون مع العثمانيين مستنجدين بهم إلى أن قام هؤلاء بدورهم بإرسال قوة عسكرية بقيادة الفريق رديف باشا من الباب العالي وقوة أخرى بقياد المشير أحمد مختار باشا من القوة الموجودة بولاية الحجاز قدرت جميعها باثني عشر طابوراً وأربع سفن. وحينما علم دعاة الإمامة بوصول هذه القوة إلى سنجاق عسير وان حجم القوة الواصلة مبهر لهم وليس بمقدورهم مواجهته[٣٠] أعلن بعض دعاة الإمامة موافقتهم على تحرير طلب للعثمانيين لإرسال قوة عسكرية للقضاء على البغاة وكل واحد منهم يعتقد ان غيره هو الباغي وأما هو فانه صاحب

٢٧ عاطف باشا: يمن تاريخي، ص ٤٥.

٢٨ أحمد راشد: تاريخ يمن وصنعا، ص ٤٧.

٢٩ حسين عبد الله العمري: تاريخ اليمن المعاصر، ص ١٦٠.

٣٠ الأرشيف العثماني BOA, Dahiliye Nu. 43426

الحق في الولاية. وسوف تقوم القوة العثمانية بتسليم أمور الولاية وإدارتها إلية وتذهب كما عملت عام ١٨٦٤م أثناء قيادة شريف مكة محمد بن عون والفريق توفيق باشا في الوقت الذي كان الهدف من إرسال القوة العسكرية السيطرة على جميع مناطق اليمن لتحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة التهديدات الخارجية المتمثلة بالتواجد الغربي بعدن والسودان والقرن الإفريقي.[٣١] وبعد القضاء على محمد بن عايض العسيري وأعوانه واصابة رديف باشا وإسعافه إلى اسطنبول وإسناد قيادة القوة العثمانية وولاية اليمن إلى المشير أحمد مختار باشا الذي واصل سيره نحو صنعاء عاصمة الولاية ودخلها بدون قتال أثناء ذلك انقسم دعاة الإمامة إلى قسمين قسم أيَّد العثمانيين وتعاون معهم وعلى رأسهم غالب بن محمد بن يحيى وأعوانه حيث قاموا بتسليم السجلات والدفاتر المتعلقة بادراة موارد اليمن وتسليم القلاع والأسوار والمواقع الاستراتيجية بصنعاء وشرحوا للمشير أحمد مختار باشا أسلوب إدارة اليمن.[٣٢] وبعد أن تأكد من صدق تعاون هؤلاء الدعاة كلفهم بأعمال إدارية منها تعيين غالب بن محمد آمراً لقضاء عمران وأبلغ بالتخلي عن مظاهر الإمامة. ولما كان غالب بن محمد يعرف بأن أعوانه قد تخلوا عنه نفذ كل التعليمات الصادرة إليه من المشير أحمد مختار باشا مثله مثل بقية العاملين بالإدارة العثمانية. ومنهم من انسحب من صنعاء خلسة حين دخول المشير أحمد مختار باشا والقوة العثمانية ولم يعلن خلع نفسه مستخدماً مبدأ التقية ولم يظهر عداءه الواضح للعثمانيين وعلى رأسهم محسن الشهاري الذي توجه إلى بلاد حاشد وبكيل متنقلاً بين مناطق وقرى هاتين القبيلتين واتخذ من قفلة عذر مقراً له،[٣٣] واستمر بدعوته سراً فكان يجمع الأنصار في السر، أما في العلن فكان يعلن ولاءه للدولة العثمانية حتى اشتد عوده وقويت شوكته بالمناصرين له من قبائل حاشد وبكيل فشعر بالقوة وأعلن استمرار دعوته ومقاومته للعثمانيين، كل ذلك بعد تعيين أحمد مختار باشا ناظراً للنافعة وتعيين مصطفى عاصم والياً لولاية اليمن عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م بعد عزل أحمد أيوب باشا، حيث بدأ محسن الشهاري باستقبال مؤيديه السابقين الواصلين من صنعاء وبقية المناطق واستمر بدعوته محافظاً على عدم انقطاع الإمامة حتى وفاته عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م.[٣٤] وانتقلت الدعوة إلى شرف الدين بن محمد الذي اتخذ من صعدة مقراً لدعوته حتى توفي عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م وخلفه محمد بن يحيى حميد الدين الذي كان من أعوان محسن الشهاري قبل وصول المشير أحمد مختار باشا. وقد استخدم مبدأ

---

٣١ İhsan Süreyya Sırma, *Yemen İsyanları*, s. 24, 27

٣٢ عبد الواسع الواسعي: تاريخ اليمن، ص ٢٦٠.

٣٣ عبد الله الحبشي: حوليات يمانية، ص ٣٠٨ – ٣٠٩.

٣٤ عبد الكريم العزير: الباعث المشترك للصراع في اليمن، ص ٤١ و ص ٦٩.

التقية إذ بقي بصنعاء بعد دخول المشير أحمد مختار باشا وقبل العمل معه حيث عينه آمراً لقضاء حجه حتى نهاية ولاية أحمد مختار باشا وتعيين خلفاً له، حينذاك ترك العمل بقضاء حجه وأظهر تفرغه للإشراف على ممتلكاته بوادي ظهر والتدريس بصنعاء.[٣٥] إلا أنه في حقيقة الأمر تفرغ للتحريض ضد الدولة العثمانية، وقبل إعلانه الدعوة قام الوالي مصطفى عاصم بسجنه مع خمسين شخصاً اغلبهم من الهاشميين استمروا بالسجن أكثر من عامين لم يطلقوا إلا بعد عزل مصطفى عاصم وتولية إسماعيل حقي، ولكنه استمر تحت المجهر والرقابة العثمانية حتى توفي شرف الدين بن محمد فخرج إلى الاهنوم وصعدة وأعلن دعوته للإمامة حتى وفاته عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٥م، وخلفه ابنه يحيى الذي تسلم السلطة من الدولة العثمانية. واستمرت أسرة بيت حميد الدين تحكم اليمن بظلم وقهر حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢هـ/١٣٨٢م، إلا أن هذه الأسرة استمرت في مقاومة الثورة والجمهورية إلى عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، وفي هذا العام تمت المصالحة الوطنية وأعلن أنصارهم الولاء للنظام الجمهوري واستبعدت أسرة بيت حميد الدين فانتقلت الدعوة للإمامة سراً إلى مجد الدين المؤيدي المقيم بصعده واستمرت حتى انقلب عليه بدر الدين الحوثي وأولاده وفي مقدمتهم حسين بدر الدين الحوثي الذي عمل على إدخال مفاهيم تتناقض مع مفاهيم المذهب الزيدي مأخوذة من المذهب « الاثنا عشري» واستقطب وحرض العديد من العناصر للوقوف معه ومناصرة دعوته وأشهر السلاح ضد الدولة عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م مدعياً أن الدولة مغتصبة لأن حق الولاية من وجهة نظره محصور بهم.

وكان دعاة الإمامة حريصين عبر المراحل السابقة على أن تظل منطقة من مناطق صعده تحت سيطرتهم وتقوم بجباية التكاليف الشرعية من هذه المناطق لصالحها كدليل على استمرارية الإمامة وعدم انقطاعها. وثبت ذلك من خلال المبادرات التي تأتي من قبل لجان الصلح المقربة منهم وآخرها ما نشرته بعض الصحف حول مبادرة بعض أفراد أسرة آل الحوثي لإيقاف القتال الدائر حالياً بصعده بين الدولة والمتمردين الحوثيين، فقد تضمنت المبادرة في أحد بنودها أن تظل منطقة النقعة وضحيان ومناطق أخرى خاضعة لسيطرتهم وإدارتهم وعدم خضوعها لسلطات الدولة الشرعية.[٣٦]

وكان أحمد محمد شرف الدين أظهر عدم اعترافه بالولاية للعثمانيين ودافع عن أحقية البطنين في الولاية من غيرهم، ودارت معركة شرسة بينه وبين العثمانيين حول مدينة كوكبان أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا حينما طلب لمقابلته وإعلان ولائه للدولة

---

٣٥ عبد الله الحبشي: حوليات يمانية، ص ٣٥٩، وعلي عبد الله الارياني : سيرة الإمام يحيى محمد حميد الدين، الطبعة الأولى، عمان، ص ٣٣.

٣٦ نشرت المبادرة بعدد من الصحف المحلية لشهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٩.

العثمانية كما سبق إيضاحه.[٣٧]

مما أشرنا إليه يتضح أن موقف دعاة الإمامة المعادي للعثمانيين لم يكن لكون العثمانيين أتراكا فهم لا يعترفون لأحد من غيرهم بأحقية ولاية الأمر واعتبار أنها حق محصور بهم وحدهم. ومن خلال تتبع الأحداث التي أعقبت عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م التي تؤكد أن دعاة الإمامة كانوا مقاومين للإصلاحات الإدارية العثمانية وشجعوا العديد من أنصارهم المتواجدين بأجهزة الدولة العثمانية على إثارة المشاكل المؤدية للسخط العام وترك الأعمال المسندة إليهم بحجج واهية. والمثل البارز لذلك محمد يحيى حميد الدين وحوادث أخرى أشرنا إليها بمؤلفنا «الباعث المشترك للصراع في اليمن».

المحور الرابع: معايير إصلاح التقسيم الإداري وفقاً للائحة المشير أحمد مختار باشا:

لقد عاد العثمانيون عام ١٢٨٨هـ/١٨٧٢م لإدارة المناطق الشمالية والغربية والجنوبية الغربية والشمالية الشرقية والوسطى من اليمن وتمكنت القوة العثمانية بقيادة المشير أحمد مختار باشا من السيطرة وقمع التمردات والبغاة وقطاع الطرق في اليمن. ولما كانت الدولة العثمانية قد قامت بإصلاحات إدارية على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي كانت البداية إصدار فرمان «كلخانه» وقوانين الإصلاحات الخيرية[٣٨] وما تلى ذلك من إصدار الأنظمة والقوانين المختلفة وفي مقدمتها نظام إدارة الولايات الصادر عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م المعدل بنظام الإدارة العمومية للولايات الصادر عام١٢٨٧هـ/١٨٧١م الذي أعطى الأولوية لإدارة الشأن المحلي بمنحه مفهوماً جديداً قائماً على مبدأ المشاركة المجتمعية في الإدارة والرقابة عليها، وتم العمل بهذه الأنظمة والقوانين في كل الولايات الخاضعة للدولة العثمانية.[٣٩]

وبعد أن أكمل المشير أحمد مختار باشا سيطرته على كل المناطق اليمنية فقد كان من الأمور البديهية ان يتم تطبيق جميع الأنظمة والقوانين العثمانية ويتم إصلاح الإدارة المنهارة في اليمن وترتيبها وتنظيمها بنفس الأسلوب المتبع في بقية الولايات العثمانية. ومن مرتكزات التنظيم الإداري المحلي وجود تقسيم إداري منسجم مع نظام الإدارة العمومية للولايات فقام المشير أحمد مختار باشا بوضع تقسيم إداري لولاية اليمن استناداً للتفويض الممنوح له بفرمان تنصيبه والياً وقائداً للقوة العثمانية في اليمن.[٤٠] ورفع بتاريخ ٢٢ ذي القعدة ١٢٨٩هـ/١٨٧٣م لائحة سميت لائحة إصلاح وتنظيم ولاية اليمن وتم في

---

٣٧ عبد الله الحبشي: حوليات يمانية، ص ٣٠٨.

٣٨ محمد فريد المحامي: تاريخ الدولة العثمانية، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٥٤ – ٢٥٩.

٣٩ عبد الكريم العزير: التشكيلات المركزية العثمانية والإدارة المحلية في اليمن ١٨٥٠-١٩١٨، صنعاء ٢٠٠٣، ص ٢٤ – ٦٠.

٤٠ الأرشيف العثماني BOA, Dahiliye İrade, No. 50037

هذا التقسيم مراعاة المعايير التالية:[٤١]-

جعل مركز الولاية صنعاء متوسطاً بين السناجق الخمسة مراعياً لأهم معايير التقسيم الإداري في النظم الإدارية الحديثة بحيث تكون عاصمة الولاية في موقع سهل الوصول إليه وقريباً من أهم المناطق التي يلجأ إليها المعارضون في كل المراحل السابقة.

مراعاة الاعتبار التاريخي لمدينة صنعاء لجعلها عاصمة للولاية لما تتمتع به من أهمية منذ تأسيسها في عهد سام بن نوح وفي كل الأنظمة التي حكمت اليمن مشيراً في لائحته بان الأحباش حين احتلوا اليمن قبل الإسلام انشأوا فيها كنسية محاولين جعلها مدينة مقدسة ففشلوا وفي عهد الرسول الكريم محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم أمر ببناء أول جامع في اليمن وهو الجامع الكبير بصنعاء وبعد انهيار الدولة الإسلامية الكبرى الواحدة تلو الأخرى أواخر حكم الدولة العباسية وظهور الدويلات الانفصالية في اليمن كانت مدينة صنعاء محل اهتمام الدويلات المتصارعة تحاول كل منها السيطرة على هذه المدينة التاريخية وفي فتره التواجد العثماني الأول ٩٤٤ - ١٢٦٩هـ/ ١٥١٧- ١٦٤٠م بني فيها جامع البكيرية.

روعي العامل الجغرافي في تحديد مركز الولاية والسناجق والقضوات والنواحي فكانت مراكزها متقاربة متوسطة بين السناجق والقضوات والنواحي والقرى قدر الإمكان، وكان عدد القضوات المكونة لكل سنجاق والنواحي المكونة لكل قضاء متقاربة من حيث عددها والمسافة الزمنية بين السناجق ومركز القضاء والناحية. وكانت الساعة الزمنية مقياس تحديد المسافة بين مراكز السناجق والقضوات والنواحي.

اعتمد المشير أحمد مختار باشا علامات طبيعية ثابتة للفصل بين السناجق والقضوات أغلبها جبال، وأحياناً كان يعتمد القبيلة بالكامل ناحية تفادياً للحساسيات القبلية. أما الفصل بين ولاية اليمن والمناطق المجاورة فقد أعد المشير قبل تعيينه والياً لليمن حينما كان قائداً للقوة العثمانية المرابطة بولاية الحجاز خارطة تحدد الخط الفاصل بين ولاية اليمن وولاية الحجاز، ولم يشر إلى الخط الفاصل بين المناطق الخاضعة للاستعمار البريطاني وبقية اليمن، فأشار إليها بالنواحي التسع ورفعها إلى الباب العالي، وتم اعتمادها من قبل الصدر الأعظم والسلطان بتاريخ ٢٧/شعبان ١٢٨٨هـ/١٨٧٢م.[٤٢]

أشار المشير في اللائحة المشار إليها إلى أن المتطلبات التي ستحتاجها التشكيلات الإدارية ورؤساؤها والعاملون الذين سيتم تعيينهم في مركز الولاية متوفرة في مدينة صنعاء من المباني والقلاع الموجودة، البعض منها في حاله جيدة والبعض الأخر يحتاج

---

٤١ نفسه BOA, Meclis-i Mahsus, İrade, No. 1922

٤٢ الأرشيف العثماني BOA, İrade Dahiliye, No. 44810

للترميمات مع وجود مساحات من الأراضي اللازمة للأبنية الجديدة.

المحور الخامس:- إصلاح التقسيم الإداري لليمن أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا:

لما كانت الدولة المركزية القادرة على بسط نفوذها على جميع المناطق قد انهارت قبل عام ١٢٨٨هـ/١٨٧٤م ولم يبق أي وجود لتشكيلات الدولة فقد أدى ذلك إلى فقدان أي أثر لتقسيم إداري يعتمد عليه ولو بشكله البدائي المعتمد من قبل دولة ذات سيادة كاملة. فقد كان العرف القبلي هو الذي يحدد العلامات الفاصلة بين القبائل التي كانت مسيطرة كلٌ في نطاقه المكاني.

وبما ان الدولة العثمانية قد اعتمدت في إدارة الولايات مبدأ توزيع السلطة بين الدولة المركزية وبين الولايات وفقاً للقوانين الحديثة مما يوجب تحديد النطاق المكاني لكل تقسيم فقد أجرى المشير أحمد مختار باشا إصلاحات للتقسيم الإداري لليمن فكان ذلك أول تقسيم إداري بأسلوب حديث شهدته اليمن. وقد روعي في ذلك المعايير الهامة لأي تقسيم إداري على المستوى العثماني أو الدولي، وما تزال هذه المعايير محل اعتبار حتى وقتنا الحاضر.[٤٣] وقام بالرفع بذلك ضمن لائحة ترتيب وتنظيم ولاية اليمن إلى الصدر الأعظم الذي رفع الأمر بدوره للسلطان العثماني بتاريخ ٧ محرم ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م. وقد أحيلت اللائحة إلى لجنة خاصة من مجلس الوكلاء (الوزراء) وأوصت اللجنة بالموافقة على اللائحة وصدر بها فرمان عثماني بتاريخ ٨ محرم ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م،[٤٤] وبموجبها تم تقسيم الولاية إلى خمسة سناجق: سنجاق صنعاء وتتبعه ستة قضوات قضاء صنعاء وتتبعه ناحية خولان وناحية بلاد البستان، وقضاء جبل حراز وتتبعه ناحية مناخه وناحية مفحق وناحية صعفان، وقضاء كوكبان وتتبعه ناحية الطويلة وناحية العر، وقضاء عمران وتتبعه ناحية عمران وناحية بيت مقدم، وقضاء يريم وتتبعه ناحية يريم وناحية عمار. ثم أضيف إلى سنجاق صنعاء بعد ذلك أثناء ولاية أحمد مختار باشا قضوات حجة والجوف ومأرب وحجور، وسنجاق عسير يشتمل على ستة قضوات قضاء أبها وتتبعه ناحية مناصر وناحية حلي وناحية شهران وناحية فيده اليمن، وقضاء صبيا وتتبعه ناحية صبيا وناحية جازان وناحية شقيق وناحية أم الحسب، وقضاء رجال المع وتتبعه ناحية بتيلة، وقضاء قنفده وتتبعه ناحية قنفده وناحية دويمه، وقضاء بني شهر وتتبعه ناحية تنوقه وناحية بيشه وقضاء غامد وزهران وتتبعه ناحية غامد وناحية رغدان.

---

٤٣ عبد الكريم العزير: التشكيلات المركزية العثمانية والإدارة المحلية في اليمن، ص ١٣٩.

٤٤ الأرشيف العثماني BOA, Meclis-i Mahsus, İrade, No. 1922

ويشتمل سنجاق تعز على خمسة قضوات قضاء تعز وتتبعه ناحية تعز وناحية ذي سفال وناحية الحجرية وناحية خور الشيخ سعيد، وقضاء المخاء وتتبعه ناحية المخاء، وقضاء العدين وتتبعه ناحية العدين، وقضاء المدينتين وتتبعه ناحية إب وناحية المخادر، وقضاء قعطبة وتتبعة ناحية قعطبة وناحية الحواشب.

ويشتمل سنجاق الحديدة على ستة قضوات قضاء الحديدة وتتبعه ناحية الحديدة وناحية عبس وناحية ملحان وناحية حفاش وناحية برع وناحية بيت الفقيه، وقضاء أبو عريش وتتبعه ناحية أبو عريش وناحية الزهرة، وقضاء الزيدية وتتبعه ناحية الزيدية وناحية فرسان. وبعد صدور اللائحة تم إضافة بعض القضوات والنواحي إلى سنجاق الحديدة حيث تم أضافه قضاء جبل ريمه وتتبعه ناحية الجبين وناحية الجعفرية وناحية كسمة وناحية السلفية، وقضاء باجل وتتبعه ناحية باجل وقضاء زبيد وتتبعه ناحية زبيد وناحية وصابين.[٤٥]

وبعد ذلك وأثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا تم إحداث إضافات أخرى إلى التقسيم الإداري الوارد في لائحته المذكور حيث تم إضافة بعض القضوات، وتشكيل سنجاق خامس سمي سنجاق صعده واشتمل على بلاد حاشد ونجران وخولان ابن عامر ورازح وساقين وبلاد وادعه النجدية ومنطقة الساحل جازان وبلاد يام. هذه المناطق المكونة لسنجاق صعده كان المشير أحمد مختار باشا قد سيطر على بعضها ووضع فيها المفارز العسكرية أثناء السيطرة على سنجاق عسير وقمع تمرد محمد بن عايض العسيري حيث كان قدومه مع قوة عسكرية من القوات الموجودة بولاية الحجاز عن طريق بيشه. أما رديف باشا مع القوة الواصلة من الباب العالي فكان وصولهم عن طريق البحر ودخل من ميناء قنفده حسب خطة السيطرة على اليمن الواردة في فرمان تعيين رديف باشا والياً لولاية اليمن وقائداً للقوة العثمانية. وبعد ذلك قام المشير أحمد مختار باشا بإجراء التقسيمات الفرعية للقضوات إلى نواح وكل ناحية تكونت من مجموعة من القرى وتعيين قائمي مقامات للقضوات ومدراء للنواحي واستقرت الأوضاع الإدارية والأمنية إلى ان تم تعيينه ناظراً للنافعة وعُين بدلاً عنه أحمد أيوب باشا، وبعده مصطفى عاصم باشا، الذي شهدت اليمن في أيامهما وبعد ذلك عدة اضطرابات، وسقطت بعض القضوات المكونة لسنجاق صعده وشمال سنجاق صنعاء، وكانت أحيانا تحت سيطرة دعاة الإمامة، وتعود السيطرة العثمانية في بعض الأحيان ثم تسقط بيد دعاة الإمامة مرة أخرى.[٤٦]

أما بقية السناجق فقد استقرت تحت الإدارة العثمانية بالتقسيم السابق أربعه سناجق لم يحدث أي تغيير في إعدادها ولكنه في الفترات اللاحقة حدث تغيير في تقسيمات

---

٤٥ أحمد راشد: تاريخ يمن وصنعا، ص ٢٩١، ص ٢٤٠ – ٢٤٤.

٤٦ نفس المرجع السابق.

السناجق إلى قضوات والقضوات إلى نواح مختلفة عن التقسيم الذي وضعه المشير أحمد مختار باشا، وتم إلحاق قضوات من سنجاق إلى سنجاق آخر، وكذلك النواحي حيث تم إلحاق نواح من قضاء إلى قضاء أخر.[٤٧]

ولما كانت اليمن تشهد اضطرابات كثيرة بعد تغيير أحمد مختار باشا ونظراً لأهمية التقسيم الإداري فقد تعددت الآراء والدراسات التي أعدت من قبل بعض الشخصيات الإدارية والعسكرية والاجتماعية واللجان المتخصصة لجان التفتيش والهيئات الإصلاحية حول التقسيم الإداري والإصلاحات المطلوب إدخالها عليه. وتم دراسة تلك الآراء والدراسات من قبل لجان بمجلس الوكلاء وشورى الدولة ومجلس المبعوثان وتوجيه السلطان عبد الحميد الثاني للصدر الأعظم بدراسة احتياجات تقسيم اليمن إلى أربع ولايات، إلا أن كل تلك المقترحات لم يحالفها الحظ واستقر التقسيم الإداري على أربعة سناجق،[٤٨] هي التي وضعها المشير أحمد مختار باشا، وذلك لعدة عوامل أهمها أن تقسيم أحمد مختار باشا اتسم ببعد النظر ومعرفة كاملة بالعوامل المؤثرة على أي تقسيم، كالعوامل السياسية والتاريخية والتضاريس الطبيعية وغير ذلك مما خبره بحكم عمله السابق بولاية الحجاز. والعامل الرابع الذي كان سبباً رئيسياً للإبقاء على اليمن ولاية واحدة منقسمة إلى سناجق أربعة هو العامل الاقتصادي، من منطلق ان تقسيم اليمن إلى أربع ولايات سيتبع ذلك تقسيم كل ولاية إلى عدد من السناجق وتقسيم السناجق إلى عدد من القضوات والقضوات إلى عدد من النواحي مما يتبع ذلك زيادة النفقات لمواجهة متطلبات تلك التقسيمات وزيادة عدد العاملين بنسبة ٤٠٠٪ في الوقت الذي تشهد بعض المناطق اضطرابات مثل مناطق سنجاق صعده وبعض مناطق سنجاق عسير وصنعاء مما اثر على جباية التكاليف الشرعية لذلك تم غض الطرف عن التقسيم الرباعي والإبقاء على ولاية واحدة كما وضعها المشير أحمد مختار باشا.[٤٩]

وعامل خامس لا يقل أهمية عن سابقيه وهو ان تقسيم اليمن إلى أربع ولايات سيتبعه توزيع القوة العسكرية بين تلك الولايات فتتشتت هذه القوة والقوة الأمنية ويضعف أداؤها مما قد يؤدي للانهيار الأمني، وهنالك تجارب سابقة تم أخذها في الاعتبار منها ما حدث في التواجد العثماني الأول ١٠٤١–١٢٥٥هـ/ ١٥٣٩-١٦٤٠م حينما قسمت اليمن إلى ولايتين فكانت العوامل السابقة وسلبيتها أسباباً لإلغاء التقسيم الثنائي والإبقاء على ولاية

---

٤٧ عبد الكريم العزير: التشكيلات المركزية العثمانية والإدارة المحلية في اليمن، ص١٤٧.

٤٨ نفس المرجع.

٤٩ محمد ممدوح: يمن قطعه سي حقنده مطالعات، اسطنبول ١٣٢٤، ص ٥٢.

واحدة في ذلك الحين.[٥٠]

لذلك فقد استمر التقسيم الإداري الذي وضعه المشير أحمد مختار باشا صامداً إلى عام ١٣٣٦هـ/١٩١٨م، وهو العام الذي انسحب فيه العثمانيون وتسلم الإمام يحيى حميد الدين إدارة اليمن.

المحور السادس:- إصلاح وتنظيم التشكيلات الإدارية أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا:

واجه المشير أحمد مختار باشا صعوبات جمة أثناء تشكيل وتنظيم التشكيلات الإدارية بولاية اليمن لعدة أسباب أهمها:

السبب الأول: أن دعاة الإمامة لم يكن من ضمن اهتماماتهم إنشاء المؤسسات الإدارية التي تعنى بهموم المواطنين، بل كان همهم هو مد نفوذهم إلى أي منطقة يستطيعون الوصول إليها بأي وسيلة بهدف الحصول على العوائد المالية باستلام الواجبات الشرعية وتجميعها من خلال العناصر الشرسة غير المؤهلة. وكانت المميزات التي تؤهل شخص ما لتولي أعمال إدارية أو مالية هي القدرة على إجبار الآخرين على دفع الإتاوات بسبب أو من غير سبب باسم دعمهم للإمام الذي يعينهم ويناصرونه، أو تحت اسم الواجبات الشرعية كالزكاة والضمائم التي كانت تفوق الواجب الشرعي والاستحواذ عليها من قبل الإمام المسيطر على المنطقة وأعوانه كونها حقوق شخصية وليست من أموال بيت مال المسلمين تصرف على مستحقيها وفقاً للكتاب والسنة، فدُفع لذلك عدد من الجشعين لإعلان دعوتهم فتعددوا وانهارت كل المؤسسات التي يمكن أن تعد أجهزة إدارية.[٥١]

والسبب الثاني: أن الأجهزة الإدارية التي كان يعتمد عليها قبل انهيار دولة آل القاسم كانت مشخصنه بأشخاص وليست مؤسسات، ولذلك لم تترك أي أثر إداري يمكن الاعتماد عليه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت العناصر التي لها نفوذ في المجتمع من شيوخ قبائل وأعيان الذين كان دعاة الإمامة يعتمدون عليهم لبسط نفوذهم وحل مشاكل الناس، تتصف بضعف التعليم وغير مؤهلة لتغطية ما كان يتم القيام به من قبل القضاة الشرعيين في الفصل في الخصومات الشرعية، فكانت سبباً لتفاقم وتعقيد قضايا

٥٠ شمس الدين عبد الصمد الموزعي: دخول العثمانيين الأول إلى اليمن المسمى الإحسان الي ظل عدالة آل عثمان، تحقيق عبد الله الحبشي، بيروت ١٩٨٦، ص ٣٩ - ١٢٠.

٥١ حسين عبد الله العمري: تاريخ اليمن المعاصر، ص ٧٨.

الناس حتى بعد تشكيل الأجهزة الإدارية والقضائية أثناء ولاية المشير أحمد محتار باشا. وقد ثبت ذلك من خلال التقارير التي رفعت من الولاة والقضاة الشرعيين والمحفوظة بالأرشيف العثماني مما دفع بالدولة العثمانية لإنشاء مجالس صلح سميت في بعض الأحيان مجالس التمييز في كل السناجق والقضوات.[٥٢]

والسبب الثالث: أن الدولة العثمانية اتبعت أسلوباً حديثاً في الإدارة وأصدرت العديد من النظم والقوانين المنظمة للجوانب الإدارية والمالية، وطبقت تلك النظم والقوانين وأنشأت الإدارات الحديثة بعد ان دربت كادراً إداريا لتشغيل التشكيلات الرقابية والمالية والإدارية في كل الولايات المكونة للدولة العثمانية.[٥٣]
وبما أن اليمن من الولايات المكونة للدولة العثمانية فكان من اللازم أن يتم ترتيب وتنظيم الأجهزة الإدارية والمالية والرقابية وكل مكونات فروع تشكيلات الدولة كما هو متبع في بقية الولايات، وفي المقام الأول تنفيذ نظام الإدارة العمومية للولايات الصادر عام١٢٨٧هـ/١٨٧١م وبقية القوانين المالية والإدارية.
لذلك فقد كان المشير أحمد مختار باشا يقوم فور انتهائه مع القوة التي يقودها من السيطرة على أي منطقة بعمل التقسيم الإداري وإنشاء وتنظيم الأجهزة الرقابية والإدارية والمالية التي أعطت التشكيلات المحلية في الولايات صلاحيات واسعة في إدارة الشأن المحلي والمشاركة المجتمعية في الأمور الإدارية والخدمية من خلال ممارسة تلك التشكيلات لصلاحياتها وواجباتها المنصوص عليها في الأنظمة السارية ومن خلال التشكيلات الآتية:[٥٤]-
أولا المجالس الرقابية: أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا تم إنشاء مجالس للإدارة على مستوى الولاية والسناجق والقضوات، وترأس هو نفسه أول اجتماع لمجلس إدارة الولاية الذي تم تكوينه بموجب نظام الإدارة العمومية للولايات، وكان وفقاً للنظام المختلط بان يتم انتخاب أربعة أعضاء من قبل هيئة انتخابية في السناجق سميت بهيئة التفريق تقوم الولاية بترشيح اثنى عشر مرشحاً من الشخصيات المشهورة على مستوى الولاية وترسل أسماءهم إلى السناجق فتقوم هيئة التفريق بالسناجق باختيار ثمانية من الفائزين بأكثر الأصوات في كل القضوات المكونة للسناجق، وتسقط الأربعة الباقين وترفع إلى الولاية لتقوم هيئة التفريق بالولاية باختيار أربعة من الفائزين بأكثر الأصوات في

٥٢ BOA, SD, Vesika No. 2264/32, 2264/5
٥٣ الأرشيف العثماني BOA, Dahiliye İrade, No. 20087
٥٤ BOA, Meclis-i Mahsus, No. 1922

جميع السناجق وترفع بهم إلى الباب العالي لإصدار إرادة سنية بها ومثل ذلك بالسناجق والقضاء،[٥٥] وبقية أعضاء مجلس الإدارة معينين بحكم مناصبهم في الولاية والسناجق والقضاء والناحية، وتم إنشاء مجالس بلدية منتخبة على مستوى الولاية والسناجق وقد مارست هذه المجالس اختصاصاتها الرقابية والفنية على جميع التشكيلات الإدارية والمالية، وكانت المجالس البلدية في مركز الولاية والسناجق تقوم بالأعمال النافعة من حيث تحسين المدن ونظافتها وفصل الخصومات بين الإفراد في الأسواق.

وبعد ذلك انتشرت هذه المجالس الرقابية في مراكز السناجق والقضوات والنواحي، واستمرت في تأدية مهامها حتى انسحاب العثمانيين من اليمن عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م وتولى يحيى حميد الدين إدارة اليمن فألغى كل التشكيلات الرقابية.[٥٦]

ولان ولاية اليمن من الولايات الهامة فقد أشير في اللائحة الآنفة الذكر بأنه تم إنشاء وتنظيم التشكيلات الإدارية اللازمة لتقديم الخدمات وتحقيق الأمن والاستقرار وفقا لنظام الإدارة العمومية للولاية فتم إنشاء المستشفى المؤقت داخل قلعة صنعاء، وإنشاء المطبعة لرفع المستوى الثقافي، ونشر الأنظمة والقوانين بصحيفة صنعاء التي كانت تطبع بتلك المطبعة والتي كانت توزع مجاناً وأحيانا بقيمة رمزية، كما تم إنشاء إدارة البرق والبريد وربط سنجاق عسير بالحديدة وصنعاء بسلك البرق الحديدي[٥٧] وإنشاء الكتاتيب في مركز الولاية صنعاء واستحداث فروع للتشكيلات الإدارية المركزية بمركز الولاية وتعيين العاملين في كل الأجهزة الإدارية والتعليمية من اليمنيين من ذوي الكفاءة العلمية من ذلك تعيين غالب بن محمد بن يحيى آمراً لقضاء عمران ومحمد بن يحيى حميد الدين آمراً لقضاء حجة والأول ممن دعوا للإمامة قبل مجئ العثمانيين والثاني كان من كبار معاوني محسن الشهاري أحد دعاة الإمامة سابقاً ثم ادعى الامامة بعد وفاة شرف الدين بن محمد.

ولأن ولاية اليمن من الولايات الإيرادية فقد قام المشير أحمد مختار باشا بتعيين الواصلين من الباب العالي في بعض التشكيلات التي أنشئت على مستوى الولاية والسناجق والقضوات والنواحي وكانوا يعدون عشرين شخصاً منهم أربعة تم تعيينهم متصرفين للسناجق الخمسة والسادس تم تعيينه دفتر دار الولاية، وهو أديب أفندي، والباقي تم تعيينهم في التشكيلات المالية الأخرى محاسبين للولاية ومحاسبين للسناجق والممالح والمنافذ المنتشرة بالسواحل اليمنية الغربية من قنفذه إلى المخاء، وباشروا مهامهم بجباية التكاليف العامة من العشريات والضرائب والرسوم الأخرى وتنظيم الدفاتر

---

٥٥ أحمد راشد: تاريخ يمن صنعاء، ص ٢٤٢-٢٥٠.

٥٦ عبد الكريم العزير: التشكيلات المركزية العثمانية والإدارة المحلية في اليمن، ص ١٨٣-١٩٨.

٥٧ أحمد راشد: تاريخ يمن وصنعاء، ص ٢٤٣؛ والأرشيف العثماني BOA, Meclis-i Mahsus, No. 1922

والسجلات المالية المنظمة وإعداد الموازنة السنوية للولاية بالطرق الحديثة وفقاً للقانون المالي العثماني حيث شهدت اليمن أول ميزانية سنوية على مستوى الولاية والسناجق والقضوات والنواحي.[٥٨]

وقام المشير بتعيين القضاة الشرعيين (الحكام) في كل السناجق والقضوات من خيرة علماء اليمن الذين أبلوا بلاءً حسناً وتمكنوا من إعادة هيبة القضاء وسايروا الإصلاحات العثمانية من حيث الإسراع في فصل الخصومات ورفعوا العديد من المقترحات لتطوير القضاء، واستمرت الدولة العثمانية بتعيين جميع القضاة في مركز الولاية والسناجق والقضوات من علماء اليمن عدا رئيس محكمة استئناف الولاية فكان من الأتراك. وكان يشترط فيمن يعين رئيساً لمحكمة الاستئناف أجادته اللغة العربية وبجانب رئيس محكمة استئناف الولاية تعيين قاض لسنجاق الحديدة ورئيساً للمحكمة التجارية بالحديدة من الأتراك وكانوا مجيدين اللغة العربية.[٥٩]

وقد أظهر جميع قضاة اليمن أثناء ولاية أحمد مختار باشا ارتياحهم للاستقرار الذي شهدته اليمن، فتمكنوا من أداء واجباتهم التي كانوا يعتبرونها في مرتبة الواجب الديني، واستمر القضاة في أداء مهامهم بنشاط إلى أن تم تغيير أسلوب التقاضي وإنشاء المحاكم النظامية، حينها حدثت بعض الإشكاليات التي أدت إلى شلل أعمال المحاكم النظامية، ومن هذه الإشكاليات فرض رسوم قضائية باهظة وإتباع أسلوب جديد أثناء التقاضي لم يكن مألوفاً عند اليمنيين دفعت المتقاضين للابتعاد وعدم اللجوء إلى المحاكم واللجوء إلى القضاء العرفي إلى أن تم إعادة النظر في التنظيم القضائي. بعد ذلك انتظمت التشكيلات القضائية والإدارية والمالية في أداء مهامها حيث قام بتعيين جميع مدراء النواحي (المديريات) من اليمنيين، واستمر هذا الوضع حتى انسحاب العثمانيين من اليمن. وأيضاً أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا تم تعيين جميع قائمي مقامات القضوات من اليمنيين واستمروا على هذا الوضع إلى عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٤م أثناء ولاية مصطفى عاصم باشا الذي عين بعض قائمي مقامات من الواصلين من الباب العالي. وكان جميع متصرفي السناجق الخمسة من العسكريين الواصلين مع المشير أحمد مختار باشا.[٦٠]

وقد اتسمت فترة تولي المشير أحمد مختار باشا بالانسجام التام بين العاملين في التشكيلات الإدارية في كل المستويات، ولم تشهد أي تنافر إلا بعد تعيين مصطفى عاصم والياً لولاية اليمن عام١٨٧٣هـ/ ١٢٩٤م فشهدت بعض المناطق اضطرابات وتنافراً بين

---

٥٨ عاطف باشا: يمن تاريخي، ص ٤٧-٥٦.

٥٩ الأرشيف العثماني: BOA, SD, No. 2254 /5

٦٠ الأرشيف العثماني: BOA, SD, No. 2264 /35

الموظفين وبين المواطنين بعد الانسجام والتآلف السابق.

وقد أشار مؤلف (حوليات يمانية تحقيق عبد الله الحبشي) لأوضاع صنعاء عقب عودة الإدارة العثمانية لليمن عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م باعتبارها المركز الرئيسي لتجمع العثمانيين ومدى تأثر أحوال سكان صنعاء خاصة وبقية مناطق اليمن عامة من جراء الوجود العثماني بأنه لم يظهر أي جور على الناس أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا وأن ظروف الناس تحسنت كثيراً لعدة أسباب أهمها:[٦١]-

السبب الأول: مرونة العثمانيين في السنين الأولى للإدارة العثمانية لليمن أثناء تطبيق بعض الأنظمة والقوانين الجديدة وعلى وجه الخصوص أنظمة وقوانين جباية التكاليف العامة من رسوم وضرائب، ففي بداية الأمر اقتصر على تنفيذ ضريبة الميرة وكان قدرها يسيراً لم يثقل كاهل المكلفين.

والسبب الثاني: أن احتياجات الواصلين من الباب العالي عسكريين أو مدنيين من حبوب ورز وسكر وصابون وسمن وكل ما يلزم من مأكل وملبس وعتاد كانت تصل من الباب العالي، فلم يؤثر وجودهم على احتياجات الناس فكانت الأشياء الموجودة والتي تدخل صنعاء من المناطق المختلفة خاصة لسكان صنعاء والوافدين إليها من اليمنيين.

والسبب الثالث: أن الواصلين من الباب العالي لم يكن لهم حاجة تدفعهم للأخذ من المواطنين كونهم خفيفي المسئوليات العائلية حتى أثناء خروجهم (بمأموريات) خارج صنعاء لمطاردة الخارجين عن الطاعة.

والسبب الرابع: أن الواصلين غير محتاجين، لأن مرتباتهم تصرف شهرياً كاملة من غير نقصان أو تأخير بل ان المشير أحمد مختار باشا في بعض الأحيان يعطيهم مبالغ مالية وزيادة على مستحقاتهم الشهرية لأجل إظهار القوة وجلب قلوب الناس إليهم والتآلف معهم. وعلاوة على ذلك فان الواصلين كانت جيوبهم مملوءة بالذهب والفضة التي أعطيت لهم عند مجيئهم إلى اليمن.

والسبب الخامس: أن الإدارة العثمانية قامت بانتقاء الأمراء والإفراد العسكريين والمدنيين الواصلين بعناية خاصة مراعية فيهم القناعة والسلوك الحسن.

ولجلب قلوب عامة الناس وضعت الدولة العثمانية التدابير المؤدية لحصول

---

٦١ عبد الله الحبشي: حوليات يمانية، ص ٣٠٨.

المواطنين على احتياجاتهم بسهولة وبأقل الإثمان من خلال توفير الاحتياجات وتحديد أسعار معقولة لكل السلع بحيث تكون بمتناول الجميع على حساب إيرادات الدولة. وكانت هذه الإجراءات تنفيذاً لفرمانات تعيين رديف باشا وأحمد مختار باشا ولاة لولاية اليمن فهي إجراءات كان المقصود منها إظهار فوائد الوجود العثماني وترغيب الناس لقبول القوانين والأنظمة الجديدة.

فكان لهذه الإجراءات مردودات إيجابية لصالح شريحة واسعة من المواطنين في مقدمتهم سكان صنعاء الذين استفادوا من خلال حصولهم على عمل مع العثمانيين أو بفرص العمل الجديدة التي وجدت بوجود العثمانيين وتحقيق الأمن والاستقرار وخلق المناخات المناسبة لممارسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة فاستفاد منها الكثيرون وتضاعفت أموالهم.

فكانت صنعاء مقصد الناس من جميع مناطق اليمن محضرين معهم أموالهم ووضعها لدى من يعرفونهم ويثقون فيهم آمنيين عليها ومستثمرينها فنشطت الأعمال وكثرت فرص العمل وتضاعفت الأموال بصنعاء وبقية المناطق، بعد ان كانت صنعاء وما جاورها بؤرة للصراع بين الأئمة من آل القاسم ومنطقة خوف ومهددة من قبل أعوان المتصارعين ونهبت أكثر من مرة.[٦٢]

وبعد استعراضنا لتلك الانطباعات المتعلقة بالوجود العثماني في اليمن بعد عودة العثمانيين عام ١٢٨٨هـ/١٨٧٢م تبين أن الدولة العثمانية قد أعطت اليمن اهتماماً خاصاً في كل المستويات باختيارها لطاقم إداري محنك برئاسة المشير أحمد مختار باشا الذي تمكن من ترجمة وتنفيذ أهداف ومقاصد الدولة العثمانية. وما حققه من إنجاز إصلاح وترتيب وتنظيم التشكيلات الإدارية المدنية والعسكرية خلال مدة زمنية قصيرة كان لها تأثيراتها الايجابية على علاقة الدولة العثمانية بالمواطنين والعلاقات والأنشطة الاجتماعية بين شرائح المجتمع والانسجام العام الذي ساد اليمن أثناء ولاية أحمد مختار باشا.

المحور السابع : ضوابط إصلاح وتنظيم ولاية اليمن أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا:

كان من مآثر الدولة العثمانية أنها اعتادت عبر مراحلها المختلفة حينما يتم تعيين مسؤلي الدولة وعلى وجه الخصوص تعيين ولاة الولايات أن يتضمن فرمان التعيين التعليمات والضوابط التي يجب على الولاة الالتزام بها أثناء أدائهم لمهامهم، من ذلك ما ورد في

---

٦٢ عبد الله الحبشي: حوليات يمانية، ص ٣٠٨.

فرمان تعيين رديف باشا والياً لولاية اليمن الصادر[٦٣] عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٢م، وبعد أن أصيب رديف باشا عقب دخوله سنجاق عسير وإسعافه إلى اسطنبول تم إسناد ما جاء بالفرمان إلى المشير أحمد مختار باشا كونه مساعداً لرديف باشا وساعده القوي أثناء تطهير سنجاق عسير من محمد عايض العسيري وأعوانه. وقد تضمن الفرمان التعليمات والضوابط والمعلومات الواجب على الوالي إتباعها. وفي عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م صدر فرمان تأكيد تنصيب المشير أحمد مختار باشا والياً لولاية اليمن مؤكداً للضوابط والتعليمات التالية:[٦٤]-

استهل الفرمان بالإشارة إلى مناقب المشير أحمد مختار باشا الذي كان قبل توجهه إلى اليمن قائداً للقوة العثمانية المتواجدة بولاية الحجاز وهو من الضباط النشطين المؤهلين، ولديه المام واسع بظروف اليمن الأمنية والاجتماعية والجغرافية بحكم عمله بولاية الحجاز ولديه من الحنكة ما يمكنه من أداء مهامه على الوجه المطلوب وانه مطلع على الأنظمة الإصلاحية الأخيرة وطريقة تطبيقها بالولايات الأخرى. وأشار الفرمان إلى ما اتصف به من بُعد نظر وإخلاص أثناء أعماله السابقة فكان محل ثقة الصدر الأعظم والسلطات.

أن يتولى مع القوة العثمانية التي يقودها القضاء على تمرد محمد بن عايض العسيري الذي امتد نفوذه إلى جميع سناجق عسير والحديدة وأعطي صلاحيات كاملة للقضاء على التمردات وعلى كل المعارضين الذين ظهروا بالولاية والتوجه إلى صنعاء باعتبارها الهدف مع بقية المناطق.

أن يقوم بترتيب وتنظيم التشكيلات الإدارية بكل سنجاق يتم السيطرة عليه وفقاً للأنظمة والتعليمات الحديثة بشأن الإدارة العمومية للولايات والمتبع في جميع الولايات وتعيين رؤساء الأجهزة من الواصلين من الباب العالي لأن الإدارة السابقة أثبتت فشلها.

يجب على الوالي أثناء تطهير السناجق من المعارضين الرفق بالمواطنين وأن لا تتم معاقبة إلا من شارك في التمردات، وأن يكون رحيماً وعادلاً وأن يهتم بمصالح الناس جميعاً.

أن يلتزم الوالي بتنفيذ خطة توزيع القوة التي ستقوم بتطهير المنطقة والمناطق التي يمكن أن يشن المعارضون هجومهم منها.

وأن يقوم الوالي بوضع الترتيبات والإجراءات اللازمة لتأمين المدن والقرى والطرق والحفاظ على أرواح وأموال المواطنين وتحقيق الاستقرار والسكينة العامة.

القيام بالإجراءات اللازمة لتحصيل التكاليف العامة من زكاة وضرائب ورسوم شرعية

---

٦٣ الأرشيف العثماني BOA, Dahiliye, İrade, No. 43426

٦٤ الأرشيف العثماني BOA, Dahiliye, İrade, No. 50037

وتوريدها إلى الخزينة العامة وإقامة المشاريع النافعة في جمع إنحاء الولاية.[٦٥]

المحور الثامن: إيجابيات وسلبيات الإصلاحات الإدارية العثمانية أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا:

من البديهيات المسلمة أن أي عمل جاد لابد أن يصاحبه إيجابيات وسلبيات الآن هذه الايجابيات والسلبيات ليست متوازنة على مستوى واحد، بل أنها تكون متفاوتة فقد تكون الايجابيات طاغية على السلبيات والعكس، لذلك سنبين بإيجاز شديد أهم الإيجابيات والسلبيات كما يلي:-

الإيجابيات

اتسمت فترة ولاية المشير أحمد مختار باشا رغم قصرها التي لم تستمر سوى عامين أو أقل باتساع سيطرة الدولة العثمانية على معظم مناطق اليمن وتحقيق الاستقرار والسكينة العامة، وكانت ايجابيات الإصلاحات كثيرة منها ما يلي :-

إخضاع مناطق اليمن للأنظمة واللوائح المطبقة في بقية الولايات العثمانية، وكان جميع الأشخاص خاضعين لها من غير تمييز.

تحصيل التكاليف العامة من جميع المكلفين من العشور والضرائب والرسوم الأخرى ولم يعف منها أحد وتم توريدها إلى الخزينة العامة بعد أن كانت مشاعة لأصحاب الأطماع ومشجعة للصراع وسفك الدماء ودافعاً لتعدد دعاة الإمامة.

شهدت فترة ولاية المشير أحمد مختار باشا تحقيق الاستقرار والأمن في مناطق اليمن فتمكن المواطنون من التنقل والانتقال والاتصال في كل مناطق اليمن حيث تم في هذه الفترة إنشاء إدارة البرق والبريد ومد سلك البرق لأول مره في تاريخ اليمن وربط السناجق بعضها ببعض برقياً، كما قام بترميم المباني اللازمة لإقامة التشكيلات العسكرية والإدارية في معظم مناطق اليمن.

رفع المستوى الثقافي بإنشاء المطبعة بصنعاء وإصدار صحيفة صنعاء التي كانت تنشر القوانين والأنظمة وتباع بأثمان زهيدة وفي بعض الأحيان توزع مجاناً.

ظهور مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة الشأن المحلي من خلال مجالس الإدارة على مستوى الولاية والسناجق والقضوات والمجالس البلدية والتشكيلات الإدارية الأخرى التي نعتبرها مرحلة الأساس الذي نشأت فيه البذرة الأولى لمقاومة الحكم الفردي المطلق الذي اتبعه الإمام يحيى وابنه أحمد. لأن مجموعة كبيرة من المشاركين في الأجهزة الإدارية والمجالس الرقابية أثناء الإدارة العثمانية المؤيدين لها لم يسلموا

---

٦٥ الأرشيف العثماني BOA, Dahiliye, İrade, No. 20037

بالنهج الفردي المطلق الذي أتبعة بيت حميد الدين بعد تسلمهم السلطة عقب الحرب العالمية الأولى ١٣٣٦هـ/١٩١٨م، والمجموعة الأخرى التي قاومت سلبيات الإدارة العثمانية رأت أن الإمام يحيى يمارس سلبيات تفوق السلبيات العثمانية وأبشع منها ولا يجوز السكوت عنها رغم ان هذه المجموعة كانت ساعده القوى أثناء مقاومته للعثمانيين فكان تلعب دوراً كبيراً بإثارة الرأي العام والعلماء ضد حكم بيت حميد الدين

سلبيات الإصلاحات الإدارية العثمانية

على الرغم من أن فترة ولاية المشير أحمد مختار باشا كانت قصيرة وكانت الغالبية العظمى من اليمنيين تقف بجانبه وتؤيد إصلاحاته لما لمسوه من فوائد كبيرة تجلت في تحقيق الأمن والاستقرار والقضاء على قطاع الطرق، إلا أنه كانت هنالك سلبيات قد رافقت تلك الإصلاحات.

إن دوافع الصراع دائماً في اليمن أو في المجتمعات الأخرى قديماً وفي وقتنا المعاصر هو الإقصاء وعدم المشاركة وخاصة من تلك العناصر التي سبق لها المشاركة في الإدارة. وكان من سلبيات إصلاحات المشير أحمد مختار باشا إقصاء بعض العناصر التي كانت مشاركة في الإدارة من أعوان دعاة الإمامة وإحلال آخرين بدلاً عنهم سواء من اليمنيين أو من الواصلين من الباب العالي، بينما كان من الحكمة الاستفادة منهم ومن خبراتهم السابقة في التعامل مع المتناقضات وفي نفس الوقت إلهائهم عن التفكير في مقاومة الدولة العثمانية.

عدم قيامه بالخطوات الأولى لتأهيل وتدريب عناصر كافية من اليمنيين على الأنظمة الإدارية والتعليمات الجديدة مما سبب تذمر أعداد كثيرة من اليمنيين وشعورهم بأنهم غير موثوقين فدفعهم ذلك لمساندة محسن الشهاري وخسرت الدولة العثمانية عاملاً مهماً من عوامل تحقيق الاستقرار ولم تتنبه إلى ذلك إلا بعد فوات الأوان.

استماع المشير أحمد مختار باشا لبعض الوشاة الذين قدموا له معلومات عن خصومهم بهدف الانتقام منهم، من ذلك المعلومات التي نقلت إليه من محمد عبد الكريم شرف الدين ضد أحمد محمد شرف الدين، وكانت سبباً لأول مقاومة مسلحة تشهدها اليمن ضد الدولة العثمانية في هذه الفترة.

ومع ذلك فان العديد من المؤرخين والمحققين يرون ان الايجابيات والفوائد التي ترتبت على عودة الإدارة العثمانية لليمن في القرن التاسع عشر الميلادي كثيرة بعد ان عاشت سنين عجاف في السابق.[٦٦]

فقد كانت السنوات الأولى للوجود العثماني سنوات حب وتآلف ازدهر فيها النشاط

---

٦٦ عبد الله الحبشي: حوليات يمانية، ص ١١.

الاجتماعي ودخلت مظاهر المدنية الحديثة المتمثلة بنظام البرق والبريد الذي امتد من سنجاق عسير إلى الحديدة وصنعاء وعم اغلب مناطق اليمن لأول مرة في تاريخها، كما دخلت وسائل الثقافة الحديثة بإنشاء أول مطبعة بصنعاء طبعت فيها أول صحيفة في اليمن سميت صحيفة صنعاء، وكانت تنشر القوانين والنظم الإدارية الحديثة وأنشطة التشكيلات الإدارية والتعريف بمظاهر المدنية الحديثة على مستوى اليمن والدولة العثمانية كاملة وعلاقتها مع بقية دول العالم.[٦٧] وظهر أيضاً مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة الشأن المحلي من خلال المجالس التي تم إنشاؤها، مثل مجالس الإدارة والمجالس البلدية، وكان ذلك لأول مرة في تاريخ اليمن بعد انهيار دولة سبأ.

وبالله التوفيق

---

٦٧ فاروق عثمان اباظة: الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٩، ص ٤١٧.

حفظ الوثائق خلال فترة الحكم العثماني لليمن

أ.علي سعد طواف*

مقدمة

استمر الحكم العثماني للمنطقة العربية فترة زمنية طويلة بدأت بدخول السلطان سليم الأول إلى سوريا عام ١٥١٦م، وانتهت بسقوط الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى في ١٩٢٣م.

وتمكن العثمانيون من حكم اليمن كغيره من البلاد العربية لفترة طويلة من الزمن (١٥٣٩- ١٩١٨م)، وكان لذلك الحكم آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وإدارية مختلفة. وقد حكم العثمانيون اليمن خلال فترتين تاريخيتين:

١- الحكم العثماني الأول (٩٤٥ - ١٠٤٥هـ / ١٥٣٨ - ١٦٣٥م).

٢- الحكم العثماني الثاني (١٢٨٩ - ١٣٣٦هـ / ١٨٤٩ - ١٩١٨م).

وواجه العثمانيون ثورات وحُروباً في مختلف مناطق اليمن من القبائل تحت لواء بعض الأئمة لطلب استقلال اليمن من الحكم العثماني.

إلا أن وثائق الفترة الأولى تكاد تكون نادرة، وإن وجد البعض منها فهي محفوظة في أرشيف الدولة بالجمهورية التركية بمدينة اسطنبول.

من المعروف انه كان للعثمانيين السبق في توثيق كل ما ينتجونه من وثائق متعلقة بكل الأنشطة الإدارية والعملية لجميع المؤسسات العثمانية المركزية وفي الولايات والسناجق، وقد كان نظام التوثيق والأرشفة موجوداً منذ نشأة الدولة العثمانية.

واهتمت الدولة العثمانية بالحفاظ على الوثائق في وقت مبكر، حيث كانت الدفاتر الأساسية التي تضم قيود أراضي الولايات العثمانية تحفظ في خزينة الدفترخانة، وأما الدفاتر المالية بمختلف أنواعها فتحفظ في خزينة خاصة. ونتيجة لزيادة إنتاج الوثائق تكدست الأوراق وتراكمت في تلك الخزائن، كما تعرضت لمختلف المخاطر البيئية

---

* وكيل المركز الوطني للوثائق، الجمهورية اليمنية.

والطبيعية كالأمطار والحشرات والرطوبة مما أدى إلى تلف جزء منها. الأمر الذي دفع الدولة العثمانية إلى التفكير في كيفية إنقاذ الوثائق وحمايتها من المخاطر وكانت الخطوة الأولى قد حدثت في عهد السلطان عبد الحميد الأول عام ١٧٨٥م عندما أصدر أمراً إلى رئيس الكتّاب بنقل الوثائق إلى مكان مناسب.

والخطوة الأخرى كانت في عام ١٨٤٥م عندما وافق السلطان عبد المجيد على تكليف موظفين للقيام بتقييم الوثائق المحفوظة في المخازن لمعرفة ما هو المهم منها وما يمكن التخلص منه.

وفي عام ١٨٤٦م تم تشكيل إدارة خاصة تهتم بحفظ الوثائق والأوراق التي تخص الدولة سميت (مديرية خزينة الأوراق) لحفظ أرشيف الباب العالي أي الصدارة، وأعدت لها الأنظمة واللوائح والدفاتر والملفات اللازمة لتأدية مهامها في ترتيب وتنظيم وحفظ الوثائق والدفاتر المختلفة.

كما تمثل اهتمام الدولة العثمانية بالتوثيق والحفظ بإصدار اللائحة الخاصة بحفظ الأوراق والدفاتر الصادرة عام ١٣٣٤هـ والتي اشتملت على مجموعة من الأحكام أهمها:

١ - تحديد الوثائق المهمة التي يجب الاحتفاظ بها بصفة مستمرة وليس لها زمن معين للإتلاف نظراً لأهميتها التاريخية مثل القوانين والأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات التي يتم إبرامها بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية، وكذلك عقود المقاولات والامتيازات وسجلات وجداول ووثائق الشؤون المالية والمتعلقة بالإيرادات والمصروفات والسجلات الإحصائية والوثائق والسجلات المتعلقة بأملاك الدولة.

٢ - تحديد الوثائق التي يجوز إتلافها بعد مضي مدة محددة لكل وثيقة بحسب أهميتها وقد حددت اللائحة الضوابط الخاصة بعملية الإتلاف وحددت الجهة التي تقوم بعملية الإتلاف وهي لجنة تعمل وفق ضوابط وشروط ومواصفات دقيقة.

وقد قام الوالي التركي سنان باشا (الوزير) ٩٧٧- ٩٧٨هـ (١٥٦٩ - ١٥٧٠م) والي اليمن (١٠١٢-١٠١٦هـ) بإنشاء أول سجل شامل للأوقاف في اليمن سمي بـ (المسودة السنانية) نسبة إلى الوالي العثماني، وتتكون من مجلدين، المجلد الأول حرر في ١٠١٦هـ والمجلد الثاني حرر في ١٠٢٦هـ، وهي لا تزال محفوظة في أرشيف وزارة الأوقاف والإرشاد بالجامع الكبير، وهي بخط نادر، تم فيها تسجيل وحصر كل ممتلكات الأوقاف في عدد من المحافظات الشمالية الشرقية للجمهورية اليمنية، ويمكن القول إن المسودة السنانية تعتبر من أبرز الوثائق المحفوظة لفترة الحكم العثماني الأول.

وخلال فترة الحكم العثماني الثاني والاستيلاء على صنعاء وعدد من المدن والمراكز، قامت الإدارة بعدد من الإجراءات والتنظيمات أهمها إنشاء (مجلس إدارة الولاية) برئاسة

الوالي ومشاركة بعض الأعيان من اليمن، وإنشاء نظام مالي وإداري جديد، وتقسيم الولاية إلى أربعة أقسام إدارية عامة (ألوية) هي صنعاء وعسير والحديدة وتعز، ويتبع كل منها مجموعة من القضوات والنواحي (المديريات) وعلى رأسها جميعاً الوالي في مركز الولاية صنعاء.

كما أدخل العثمانيون أنواعاً مختلفة من البياض والورق الحديث لاستخدامها في مختلف أنواع المراسلات والمكاتبات وطباعة السجلات لقيد الواردات المالية والمصروفات.. الخ.

ولربط عاصمة الولاية بمختلف المراكز وسرعة تلقي المعلومات وإصدار التعليمات تم إدخال (أسلاك البرق) للمرة الأولى عام١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، وفي عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م تم توريد مطبعة عربية وتركية (عثمانية)صدر عنها أول صحيفة يمنية هي صحيفة «صنعاء» بأمر من السلطان العثماني عبدالحميد الثاني كصحيفة رسمية لولاية اليمن، وصدر العدد الأول منها سنة ١٢٩٧هـ الموافق ١٨٧٨م، وكانت تحمل أخبار السلطنة والباب العالي وما كان يصدر من قوانين ومراسيم التعيينات (فرامانات) وغير ذلك من التعليمات والأخبار الرسمية، وكان يتم طباعة الصحيفة صفحة باللغة العربية وصفحة باللغة العثمانية بالحروف العربية.

وعلى الرغم من ذلك فإن الكثير من العثمانيين كانوا يعتبرون تكليفهم بالعمل في بلاد اليمن نفياً لهم، وكانوا يكرهون البقاء فيها، ويتطلعون للعودة إلى بلادهم، وانعكس هذا الشعور على تصرفاتهم، فتحولت كراهيتهم لمهمتهم إلى نقمة على الشعب اليمني.

طرق حفظ الوثائق

شهدت اليمن منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي تطوراً في بعض المجالات خاصة وفي فن وأساليب الإدارة (١٨٧٢ - ١٩١٨م) حينما كانت إحدى الولايات التي تكونت منها الدولة العثمانية، وكانت الإدارة تقوم على مبادئ إدارية حديثة، وخلال هذه الفترة تم تقسيم اليمن إلى أربعة سناجق وهي سنجق تعز، سنجق الحديدة، وسنجق صنعاء، وسنجق عسير، إضافة إلى النواحي التسع.

كانت تشكل في مركز السنجق والقضاء والناحية تشكيلات رقابية وإدارية، ولم تكن تلك التشكيلات موجودة في جميع السناجق والقضوات والنواحي بولاية اليمن.

وكانت الدولة العثمانية تهتم بعملية حفظ وتنظيم وتصنيف الوثائق، فكانت تقوم بتعيين مدير التحريرات التابع للتشكيلات الإدارية والرقابية بمركز السنجق.

وكان من بين التشكيلات الرئيسية للولاية التي استمرت بدون إلغاء حتى عام ١٩١٨م والتي حددتها القوانين والأنظمة والتعليمات وظائف المكتوبجي ومدير التحريرات وكان

من أبرز المهام التي يقومان بها:

أ - المكتوبجي: يقوم بالأعمال التالية

- الإشراف على الأعمال المتعلقة بالمراسلات والمكاتبات الرسمية التي تجريها الولاية مع التشكيلات الموجودة في الولاية والتشكيلات المركزية في العاصمة اسطنبول.
- الإشراف على مطبعة الولاية وتدقيق ما يصدر عنها ومراجعة التقارير التي تصدرها.
- إصدار الدورية السنوية التي تسمى بالسالنامه.[١]
- تصنيف الأوراق الواردة إلى الولاية ومسودات المخاطبات الصادرة عن الولاية وترتيبها وتنظيمها وإعداد الملفات الخاصة بها وحفظها في أماكن آمنة تقيها من التلف، وكانت هذه الأماكن تسمى (غرفه الأوراق).

ب- مدير التحريرات: يقوم بالأعمال التالية

- تحرير المكاتبات والمخاطبات التي تتم بين المتصرفين.
- استقبال المخاطبات التي ترد إلى السنجق من الولاية ومن القضوات والنواحي وتسجيلها.
- تحرير التقارير الدورية التي تعدها المتصرفيه وتقرير التفتيش الدوري الذي يقوم به المتصرف في القضوات والنواحي.
- إعداد السجلات والدفاتر اللازمة لقيد المخاطبات الصادرة والواردة من المتصرفيه وإليها.
- تصنيف وترتيب الوثائق التي تصل إلى المتصرفيه بواسطة الموظفين المختصين وإعداد الملفات لكل نوع من هذه الوثائق وحفظها بأماكن خاصة تقيها من التلف، وكانت هذه الأماكن تسمى (غرف الأوراق).

وكانت الدولة العثمانية تهتم كذلك بتنظيم الوثائق، فكانت تقوم بتعيين كاتب التحريرات التابع للتشكيلات الإدارية والرقابية بمركز القضاء، وكان الكاتب من أعضاء مجلس القضاء الدائمين بحكم وظيفته، وهذه التشكيلات لم تتغير حتى سنة ١٩١٨م. وقد أشار قانون ١٨٦٤م إلى مهام ووظائف كاتب التحريرات وفصلها عن نظام الإدارة العمومية للولايات لعام ١٨٧١م حيث يكون في كل قضاء كاتب تحريرات يتولى الآتي:

تحرير المخاطبات التي تتم بين القائم مقاميه وبين المتصرفيه والجهات الأخرى.

---

١ السالنامه : هي الكتاب السنوي الصادر عن ولاية اليمن، ويحتوي على ملخص لأهم الأحداث وعلى أسماء الموظفين المدنيين ومناصب الحكومة، وأسماء قواد الجيش ورتبهم العسكرية وغير ذلك.

استقبال جميع المخاطبات التي ترد إلى القائم مقاميه.

إعداد السجلات والدفاتر اللازمة لتسجيل المخاطبات التي تتم بين القائم مقاميه والجهات الأخرى.

تسجيل كل المعاملات الصادرة والواردة وتصنيفها وترتيبها ووضعها في ملفات خاصة بأماكن مأمونة تقيها من التلف.

وكان يوجد ضمن تشكيلات الناحية كاتب يتولى جميع الأعمال الكتابية المتعلقة بالناحية مثل المخاطبات، وكان يقوم باستقبال المخاطبات التي ترد إلى الناحية من الجهات الأخرى وتسجيلها بالسجلات المعدة لذلك، وبعد البت فيها يتم تصنيفها وترتيبها وحفظها بملفات خاصة بها تقيها من التلف.

ومن نتائج التطور الإداري والتعيينات لمدير التحريرات والكتابة في جميع التشكيلات الإدارية والرقابية حدوث تطور في طرق حفظ الوثائق بأشكال مختلفة نوجزها في الآتي:

السجـلات: تم إنشاء سجلات مالية وإدارية يتم فيها قيد الموارد المالية والمصروفات بمختلف أنواعها وما يطرأ عليها من زيادة ونقص، كما تم فتح سجلات خاصة للبرقيات الصادرة والواردة وحفظها في سجل خاص بحسب التسلسل التاريخي للبرقية سواء كانت البرقيات من مسئولين إداريين أو مواطنين، ومهما كان موضوعها حكومي، أو شخصي... الخ، فكانت تسجل في السجل الخاص بحسب التسلسل التاريخي لوصولها أو إصدارها.

كما تم إنشاء سجلات خاصة بالموظفين وأخرى بالجنود تشمل معلومات كاملة عن الجندي أو الموظف من حيث الاسم ومحل الميلاد وتاريخه ودرجته ورتبته وترقياته، وكانت الصفحة الواحدة تضم عدداً من الأسماء.

إضافة إلى السجلات الشرعية التي كان يدون فيها جميع الأعمال التي كانت تؤديها مؤسسات القضاء الشرعي منها مسائل الاهتداء إلى الإسلام والحقوق الشخصية من زواج وطلاق وعدة ونفقة وميراث ومختلف العقود والأحكام الشرعية والفرمانات والقرارات والتعليمات من السلطان والصدر الأعظم والقيادات الإدارية المركزية.

الكوشـن (الملف)[٢]

الكوشن يشبه حالياً الملف، ولكن طريقة الحفظ بالملف تتم بالتخريم بينما تتم في الكوشن عن طريق اللصق بالصمغ، ويشمل كل كوشن أنواعاً مختلفة من الأوامر

---

٢ لفظ كوشن كلمة عثمانية وهو عبارة عن تجليد سجل مملوء بقصاصات من الصحف المستعملة أو بقية أوراق الطباعة يتم حياكته ومن ثم يتم لصق الوثائق والأوراق عن طريق مادة الصمغ أو الغراء فيها.

والمراجعات تحفظ حسب تسلسلها التاريخي، ويشمل الكوشن مختلف المواضيع وهناك ما هو مخصص لموضوع واحد مثل الصرفيات المالية أو الزكاة.. الخ.

الرسـائل والأوراق

الرسائل والأوراق والمراجعات التي لا يتم حفظها في كوشن كان يتم تجميعها في حزم صغيرة لكل موضوع على حدة وربطها والكتابة خارجها عن موضوعها، وتجمع في أكياس صغيرة يحتوي كل كيس على وثائق لفترة زمنية معينة لشهر أو أكثر حسب حجم الوثائق لتلك الفترة.

وبعد رحيل الحكم التركي عن اليمن عام ١٩١٨م ودخول الأمام يحيى صنعاء لإرساء قواعد حكمه وبالرغم من استعانته بعدد من رجال الحكومة التركية المدنيين والعسكريين الذي آثروا البقاء في اليمن، والذين وصل عددهم إلى حوالي تسعمائة شخص وأجرى لهم الأمام المرتبات وشغل بهم الكثير من الوظائف المدنية والعسكرية، فأنه لم يتم الاهتمام بالوثائق والسجلات وحفظها بنفس الطريقة التي كان يتبعها الحكم العثماني مما أدى إلى فقدان اليمن ذاكرتها الوثائقية لفترة من تاريخها بسبب عدم الاهتمام بالوثائق من قبل الأئمة الذين تولوا الحكم بعد خروج العثمانيين.

حيث وصل الحال أن وجه الإمام بإعادة استخدام أوراق الوثائق العثمانية والكتابة في خلفها باللغة العربية مما أدى إلى تمزيق وتلف معظمها إلى عدة قطع والكتابة خلفها لطلب مساعدة أو تسجيل إيرادات الزكاة والحاصلات حرصاً منه على إعادة استخدام البياض وهو ما أدى إلى ضياع معظم تلك الوثائق.

ولم يتبق من الوثائق العثمانية إلا الجزء اليسير والمحفوظ لدى عدد من الشخصيات باعتبارها وثائق تخص تلك الشخصيات أو ممتلكاتهم أو التي كانت محفوظة لدى الإمام والتي تغطي أغلبها فترة ما بعد صلح دعان ١٩١١م ومعظمها باللغة العربية وتعتبر رسائل من مواطني الدولة العثمانية في اليمن..

ويقوم حالياً المركز الوطني للوثائق بجمع وحفظ ما أمكن الحصول عليه من الوثائق العثمانية سواء من مباني الجهات الحكومية التي تجمع بين وثائقها المخزونة والمتراكمة، أو من المواطنين بالحصول على أصل الوثيقة أو صورة منها. وهذه الوثائق تخص فترة الحكم العثماني الثاني، أما فترة الحكم الأول فإن وثائقها تكاد تكون شبه معدومة أو نادرة.

ولأهمية الوثائق العثمانية لتوثيق فترة مهمة من تاريخ اليمن فقد عمل المركز على التوقيع في صنعاء بتاريخ ١٣/ ١٩٩٦/٧م على بروتوكول تعاون مع أرشيف الدولة في جمهورية تركيا خلال زيارة مدير عام أرشيف الدولة التابع لرئاسة الوزراء بالجمهورية التركية. يتم

من خلاله التعاون في تبادل الوثائق التاريخية التي تخص البلدين والمحفوظة في أرشيف البلدين، إضافة إلى التدريب وتبادل الخبرات وإقامة المعارض الوثائقية المشتركة.

وقد عمل المركز خلال الفترة الماضية على تصوير ونسخ جزء من الوثائق التي تخص اليمن في مختلف المجالات إضافة إلى إقامة معرضين وندوة مشتركة للوثائق في صنعاء عام ٢٠٠٢ وفي أنقره عام٢٠٠٤ وإصدار كتاب وثائقي مشترك (اليمن في العهد العثماني) وتدريب عدد من العاملين في أرشيف الدولة. ويعمل حالياً على مواصلة العمل فيما يحتوي عليه أرشيف الدولة التركي على كمّ هائل من الوثائق التاريخية التي تخص اليمن خلال فترتي الحكم العثماني الأول والثاني.

المراجع

- حسين عبدالله العمري: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر ٩٣٣هـ-١٣٣٦هـ/١٥١٩-١٩١٨م دمشق، دار الفكر المعاصر، ط ٢، ٢٠٠١م.
- حسين عبدالله العمري: حوليات العلامة الجرفي (١٣٠٧-١٣١٦هـ/١٨٨٩-١٩٠٠م) تحقيق ودراسة – بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٢م.
- سيد مصطفى سالم: تجربة خاصة مع الوثائق اليمنية، مجلة متابعات إعلامية، العدد ٥٠، ابريل – يونيو ١٩٩٦م.
- عبدالكريم العزير: التشكيلات المركزية العثمانية والإدارة المحلية في اليمن ١٨٥٠-١٩١٨م، صنعاء، مطابع زنكوغراف الصباحي، ٢٠٠٣م.
- عبدالهادي حسين الهمداني: التنمية الإدارية في الجمهورية اليمنية دراسة نظرية وتطبيقية، دمشق، دار العصر، ١٩٩٠م.
- علي أحمد أبو الرجال / فؤاد عبدالوهاب الشامي: الوثائق اليمنية والعربية في الأرشيف العثماني وتجربة اليمن في الحصول على وثائقها، مجلة الوثائق العربية، الرياض، الفرع الإقليمي العربي للوثائق، عدد ٢٢، لسنة ٢٠٠٤م.
- علي سعد طواف: تطور حفظ وتنظيم الوثائق في اليمن، صنعاء، ط١، ٢٠٠٧م.
- محاضرة قدمها السيد / عصمت بنارك مدير عام أرشيف الدولة بالجمهورية التركية بعنوان: أهمية الأرشيف العثماني كمصدر تاريخ لليمن، أثناء زيارته للمركز الوطني للوثائق، ١٩٩٦/٧/١٣م.
- محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، القاهرة، عالم الكتاب، ١٩٧٦م.

نواب اليمن في مجلس المبعوثان
١٩٠٨ - ١٩١٨م

د. فؤاد عبدالوهاب الشامي*

مقدمة

ضم مجلس المبعوثان (البرلمان) العثماني ممثلين من كافة الولايات التي كانت تتشكل منها الدولة العثمانية، وكان لكل ولاية عدد محدد من النواب في المجلس ومنها ولاية اليمن التي مثلها عدداً من أبنائها. وكانت هذه التجربة جديدة بالنسبة لهم، فقد انتقلوا من وضع لم يكن يسمح لهم فيه بإبداء رأي أو وجهة نظر فيما كان يجري في بلدهم أو في السياسة التي كانت تمارسها الإدارة العثمانية مع الأهالي، إلى وضع مكنهم من مناقشة كل ما يتعلق بالدولة العثمانية، وبالولايات التابعة لها بما في ذلك ولاية اليمن.

إن تواجد نواب اليمن في المجلس أتاح لهم الفرصة للتأثير المباشر على القرارات المتعلقة ببلادهم وتوضيح حقيقة الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها، والتي كان يجهلها معظم نواب المجلس، وكذا معظم مسئولي الدولة.

وبالرغم من جهل نواب اليمن بالأنظمة والقوانين التي تنظم عمل المجالس النيابية والدور الذي تقوم به، وكذا ثقافتهم المحلية المحدودة، وعدم معرفة معظمهم للغة العثمانية، فقد تمكنوا من تجاوز تلك الصعاب، وكان لهم حضور فعال ومؤثر في مختلف القضايا والمواضيع التي كانت تعرض عليهم، كما تمكنوا من التعامل مع أعضاء المجلس بمختلف أعراقهم ولغاتهم وثقافتهم المتباينة، وخاصة النواب العرب الذين تعاونوا معهم في قضايا عديدة.

ان تجربة نواب اليمن في مجلس المبعوثان تحتاج إلى دراسة وبحث لتوضيح جوانبها المختلفة حتى نتمكن من الحكم عليها سلباً أو إيجاباً، وتأثيرها على الأوضاع في اليمن أثناء الحكم العثماني أو بعد انتهائه، وسوف يتم دراسة هذا الموضوع من خلال :-

الظروف التي دفعت السلطان عبدالحميد إلى إعادة العمل بالدستور.

---

* المركز الوطني للوثائق.

أوضاع اليمن في تلك الفترة.
ممثلي اليمن في المجلس والصعوبات التي واجهتهم.
دورهم في معالجة قضايا ولاية اليمن.
موقفهم من القضايا العربية والعامة.

وبالنسبة لمنهج الدراسة فسوف نستخدم منهج البحث التاريخي في التدقيق والتحليل والمقارنة للوصول إلى المعلومة الصحيحة، وتقديم نتائج واقعية للتجربة التي خاضها نواب ولاية اليمن في عاصمة الدولة العثمانية اسطنبول كأعضاء في مجلس المبعوثان، كما سيتم توضيح بعض الغموض في هذا الموضوع خاصة وأنه لم يتعرض للدراسة والبحث من قبل.

ومما يميز هذه الدراسة ويكسبها أهمية خاصة اعتمادها على محاضر مجلس المبعوثان التي نشرها مجلس الأمة التركي باللغة التركية، ومن خلالها تم رصد نشاط أعضاء المجلس في دورات انعقاده، ومنهم نواب اليمن.

وأما الصعوبات التي واجهت الدراسة فيمكن حصرها في ان مراجع الموضوع ليست موجودة في اليمن ولكنها محفوظة في تركيا، وعدم إشارة جل المصادر والمراجع اليمنية إلى هذا الموضوع.

تمهيد

واجهت الدولة العثمانية مخاطر كبيرة داخلية وخارجية في السنوات الأخيرة من حكم السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)، فقد اشتعلت الحروب في عدة مناطق تابعة لها، وبدأت تفقد مناطق في البلقان وبلغاريا ورومانيا وولاية الروملي الشرقية ومصر وتونس وكريت وغيرها، كما ظهرت الثورات في مناطق أخرى، مما أتاح الفرصة للتدخل الدولي في شئون الدولة وولاياتها، وانعكس هذا الوضع على الداخل فقد تسبب ذلك في توسع الصراع بين السلطان عبدالحميد والمعارضة الذي أنتهى بإعلان الدستور ١٩٠٨م ثم خروج السلطان من الحياة السياسية عام ١٩٠٩م، وانتقال مركز القرار إلى جمعية الاتحاد والترقي التي شكلت الحكومة.

ولكن تغيير رأس السلطة لم يساعد على إعادة توازنها ومنعها من الاتجاه نحو الانهيار ان لم يكن قد ساعد على ذلك، فقد استمر الصراع على السلطة في اسطنبول بعد ان انقلب الاتحاديون على المبادئ التي أوصلتهم إلى الحكم وهي الحرية -المساواة - العدالة، وكذلك لم تنته الحروب والمشاكل التي كانت تواجه الدولة بل توسعت وزادت

حدتها، وأعلنت عدة ولايات استقلالها، ونشبت الحرب مع إيطاليا في طرابلس الغرب ١٩١١م، واستمرت الأوضاع في التدهور في المناطق الخاضعة للدولة حتى قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م، التي أفقدتها بقية ممتلكاتها إما بالحرب أو من خلال اتفاقية مندروس ١٩١٨م وبذلك انتهت الإمبراطورية العثمانية وبدأت ملامح تشكيل الدولة التركية بالظهور.[١]

وفي ظل الظروف السابقة والمتغيرات المتلاحقة في اسطنبول كانت الأوضاع في ولاية اليمن غير مستقرة والمواجهات قائمة بين الإدارة العثمانية وأهل اليمن. وبعد إعلان الدستور لم تتأثر أوضاع الولاية بما حدث، واستمر الوالي العثماني أحمد فيضي (١٩٠٥-١٩٠٨م) في ممارسة سياسته السابقة مع الأهالي التي تمثلت في الظلم والاستبداد وملاحقة من يشك في عدم ولائهم للدولة، ومواصلة تحصيل الأموال بأساليب سيئة لا تراعي ظروفهم. ولم يشعر اهل اليمن بالحقوق والواجبات التي منحها لهم الدستور الجديد، ونتيجة لذلك استمرت المقاومة للسياسة العثمانية في اليمن،[٢] ولكن بعد أن نجح نواب اليمن في إصدار توصية من مجلس المبعوثان بتغيير أحمد فيضي باشا وبعد تعيين حسن تحسين باشا (١٩٠٨م -١٩١٠م) والياً لليمن تغيرت الظروف وتحسنت الأحوال في الولاية، وساد الهدوء معظم أنحائها، وهدأت المواجهات مع الإمام يحيى وأتباعه، وشعر الناس بالأمن والاستقرار بسبب السياسة الجديدة التي مارسها الوالي الجديد معهم.[٣]

ولكن سرعان ما تغيرت الظروف في الولاية بعد أن تمكنت جمعية الاتحاد والترقي من تشكيل الحكومة، وتبنيها لسياسة الشدة والمواجهة في حل مشاكل الولاية، وترجمت تلك السياسة من خلال تعيين محمد علي باشا والياً جديداً لليمن الذي أسرع باستخدام القوة للقضاء على تمرد الإمام يحيى في شمال الولاية، وتمرد الإدريسي في لواء عسير، ولكنه فشل في ذلك ونجح الإمام في إحكام الحصار على مدينة صنعاء عاصمة الولاية عام ١٩١١م وتمكن الإدريسي من محاصرة مدينة أبها عاصمة لواء عسير وبذلك فشلت السياسة التي تبنتها حكومة الاتحاد والترقي في اليمن، مما اضطرها إلى إرسال جيش كبير بقيادة رئيس أركان جيشها المشير أحمد عزت باشا، الذي نجح في فك الحصار عن مدينة صنعاء، وتمكن من عقد اتفاق (صلح دعان) مع الإمام عام ١٩١١م.[٤]

---

١ احسان اغلو، أكمل الدين وآخرون: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، مركز إرسيكا، اسطنبول، ١٩٩٩م، ١/١١٨، ١٣٨.

٢ Meclis-i Mebusan Zabit Cerîdesi, T.B, C2.1324

٣ الواسعي، عبدالواسع: تاريخ اليمن، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، ط٢ - ١٩٩٢م؛ M.M., C2, 1324, 485

٤ سالم، سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث، دار الأمين - القاهرة، ط٤، ١٩٨٥م، ١١٨.

شكل هذا الصلح منعطفاً هاماً في العلاقة بين الدولة العثمانية وأهل اليمن وتحولت تلك العلاقة بموجبه من الخلاف والمواجهة إلى الاتفاق والتعاون، واستطاعت الدولة الحصول على حليف قوي في المنطقة ساعدها في حربها مع الإدريسي في تهامة، وحربها مع الانجليز في لحج، واستمر هذا الوضع على هذا النحو إلى تاريخ خروج الدولة العثمانية من اليمن بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م.

مجلس المبعوثان ونواب اليمن

أنشأت الدولة العثمانية مجلس المبعوثان عام ١٨٧٧م بعد إعلان المشروطية (الدستور) عام ١٨٧٦م، ولكن سرعان ما تم حل المجلس عندما عَلّق السلطان عبدالحميد الثاني العمل بالدستور وأنهاء الحياة النيابية في البلاد، وانفرد بالحكم لمدة ثلاثين عاماً تقريباً.[٥]

وفي عام ١٩٠٨م أجبر السلطان عبدالحميد على إعلان الدستور وتم إعادة فتح أبواب مجلس المبعوثان التي كانت مغلقة لمدة ثلاثين عاماً، بعد ان شهدت مدينة اسطنبول أحداثاً مؤسفة انتهت بخضوع السلطان لمطالب المعارضة التي كانت تتزعمها آنذاك جمعية الاتحاد والترقي.[٦]

عقد مجلس المبعوثان أولى جلساته يوم الخميس ٣ ذي القعدة ١٣٢٦هـ/ ٧ ديسمبر ١٩٠٨م بحضور (٢٨٨) نائباً، وذكرت بعض المراجع أنهم (٢٨٩) نائباً يمثلون مختلف الولايات العثمانية، وكان عدد نواب الولايات العربية الذين حضروا هذه الجلسة (٦٠) نائباً.[٧]

مارس المجلس أعماله في ظل حكم السلطان عبدالحميد فانتقلت المواجهة بين الدولة والمعارضة من الشارع إلى أروقة المجلس، نظراً لأن أغلبية مقاعد المجلس كان يشغلها نواب الاتحاد والترقي، وقد سبب ذلك مشاكل عديدة للحكومة العثمانية، وانتهت هذه المرحلة بتشكيل جمعية الاتحاد والترقي للحكومة بعد إعفاء السلطان عبدالحميد من منصبه.

وكانت ولاية اليمن آنذاك من الولايات التي لم تشارك في مجلس المبعوثان عام ١٨٧٧م، وقد يكون السبب ان الولاية في تلك الفترة كانت ما تزال في طور التكوين، لان الدولة العثمانية لم تبسط سيطرتها عليها إلا في عام ١٨٧٢م وقبل ذلك كانت تسيطر على تهامة فقط.

---

٥ احسان اغلو، المرجع السابق، ١/١١١.

٦ احسان اغلو، المرجع السابق، ١/١٢٨.

٧ M.M., C2, 1324, 2؛ احسان اغلو: المرجع سابق، ١/١٢٨.

وأما في المجلس الجديد (١٩٠٨م) فقد اختارت ولاية اليمن ممثليها وشاركوا في أول جلسة له، وكان عددهم ١٢ نائباً كانوا موزعين على الالوية (السناجق) الأربعة التي كانت تتشكل منها ولاية اليمن، وذلك على النحو التالي:

لواء صنعاء : خمسة نواب
لواء الحديدة : خمسة نواب
لواء تعز : نائب واحد
لواء عسير : نائبان

وقد مثل الولاية في أول مجلس عام ١٩٠٨م النواب :

١ - علي المطاع صنعاء
٢ - علي حسين الحلالي صنعاء
٣ - محمد عبدالله المقحفي صنعاء
٤ - حسين بن عبدالقادر صنعاء
٥ - علي حسين الذماري صنعاء
٦ - زهدي مصطفى الحديدة
٧ - طاهر رجب الحديدة
٨ - محمد عبدالرحمن الحديدة
٩ - هادي رزق الحديدة
١٠ - علي سويد الحديدة
١١ - حسان راضي عسير
١٢ - علي بن حسان عسير[٨]

وفي عام ١٩١٠م أُختير نواب جدد بدلاً عن الذين أعفوا إما بطلبهم أو نتيجة لتغيبهم، وعددهم ستة وهم :

١ - أحمد محمد الخباني صنعاء
٢ - أحمد يحيى الكبسي صنعاء
٣ - علي بن ابراهيم صنعاء
٤ - محمود نديم الحديدة
٥ - الشيخ أحمد افندي عسير
٦ - سيد فراجي عسير

٨ M.M., C1, 1324, 5

وفي عام ١٩١١م تم اختيار الشيخ صالح السنيدار ممثلاً للواء تعز في المجلس.[٩]

أشار الدستور العثماني إلى أن كل نائب يمثل مجموعة من السكان، وذكر ساطع الحصري أن النائب كان يمثل خمسين ألف نسمة من الذكور،[١٠] ولكن من خلال النظر إلى عدد النواب الذين مثلوا ولاية اليمن وجدنا أنه لا يتناسب مع عدد السكان الذي كان يصل في تلك الفترة إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة،[١١] كما أشار الدستور إلى أن النائب يتم انتخابه من قبل أهل دائرته، ولكن بالنسبة إلى ولاية اليمن لم نجد ما يؤكد أن السكان قد انتخبوا نوابهم، وقد تجاهلت معظم المصادر اليمنية ذكر هذا الموضوع حتى في تراجم معظم أولئك النواب، واكتفت بعضها بإشارة بسيطة إلى ذلك باستثناء زبارة الذي أشار إلى ان الحكومة العثمانية سوف تشكل مجلس المبعوثان وطلبت ارسال من يختارهم أهل اليمن للحضور نيابة عنهم في ذلك المجلس، ولكن لم ينفذ الوالي أحمد فيضي ذلك الأمر، واختار من يريد وأرسلهم، إلى اسطنبول،[١٢] وهذا يثبت أن الأهالي لم يتدخلوا في الاختيار أو الانتخاب لنواب الولاية وانحصر حق الاختيار في الوالي فقط، ولكن لم يؤثر ذلك على قيام النواب بواجبهم نحو بلادهم، وكان أول عمل قاموا به هو الحصول على توصية من المجلس بإقالة الوالي أحمد فيضي من عمله في اليمن بسبب سياسته السيئة مع الأهالي.[١٣]

ومن خلال استعراض توزيع الأعضاء على مناطق الولاية نجد أن لواء صنعاء ولواء الحديدة قد حازا على أغلبية المقاعد المخصصة لليمن، ثم يأتي بعد ذلك لواء عسير، وأما لواء تعز فلم يمثل إلا في عام ١٩١١م بعضو واحد وهو الشيخ صالح السنيدار، وكان من المتوقع ان يمثل بأكبر عدد من النواب، نظراً لأن مناطق تعز كانت على الدوام من المناطق الموالية للدولة العثمانية، وباعتبارها من المناطق التي تتميز بكثافتها السكانية مقارنة ببقية الألوية.

مارس نواب اليمن عملهم في مجلس المبعوثان منذ افتتاحه بوعي كامل للدور الذي يجب أن يقوموا به نحو بلادهم أو نحو قضايا الدولة التي تعرض عليهم بالرغم من ثقافتهم المحلية التقليدية، وجهلهم بالقوانين والأنظمة التي تنظم الحياة النيابية أو التي تنظم أعمال المجلس، فقد تمكنوا من استيعاب الحياة السياسية الجديدة التي انتقلوا للعمل في ظلها.

وكان لهم تواجد واضح في أروقة المجلس وفي لجانه الأساسية التي كان يتم توزيعهم

---

٩ الشامي، فؤاد عبدالوهاب: العلاقات بين الادارة العثمانية والامام يحيى، ٣٥٧.

١٠ الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية، معهد الدراسات العربية، القاهرة – ١٩٥٧، ١٦٤.

١١ يمن سلنامه سي، ١٣٠٥، صنعاء مطبعه سنده طبع اولنمشدر، ٣٧.

١٢ زباره، محمد بن أحمد: أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ١٣٢/١.

١٣ MM, C2, 1324, 485

فيها في بداية كل دورة، أو في اللجان المؤقتة التي كان المجلس يشكلها لدراسة موضوع محدد، ومنها اللجان التي كانت تشكل للبحث عن حل لمشاكل ولاية اليمن.

لم يشكل نواب اليمن كتلة واحدة في مواجهة الكتل والأحزاب الأخرى أثناء مناقشة القضايا والمواضيع المعروضة على المجلس أو أثناء التصويت عليها، ولم نتمكن من الوقوف على علاقتهم بالأحزاب الممثلة في المجلس خاصة وان الكثير من النواب العرب كانوا منتسبين إلى تلك الأحزاب، ولكن لم يمنع ذلك من وجود تعاون بين نواب اليمن وإخوانهم النواب العرب للوقوف صفاً واحداً في مواجهة القضايا التي تهم الجميع مثل قضية اعتماد اللغة العربية في المجلس، أو القضايا المتعلقة بالولايات العربية بما في ذلك قضية التمرد والمقاومة في اليمن.[١٤] وكان كل نائب يمارس حقه في توضيح رؤيته في أي قضية تعرض على المجلس من خلال المناقشة وبرفضها أو قبولها من خلال التصويت.

كما كان لبعض النواب مواقف مميزة في المجلس فقد كان للنائب طاهر رجب موقف رافض لأي مقترح لحل مشاكل ولاية اليمن يتضمن تقسيم الولاية حيث كانت تقدم مقترحات من الحكومة أو من آخرين في هذا الإطار، وكان النائب علي حسين الذماري معروفاً في المجلس بأنه يدافع عن وجهة نظر الإمام يحيى الذي كان يقود تمرداً ضد الدولة في اليمن آنذاك.[١٥]

وقد تميز عدد من نواب اليمن بالنشاط والحضور والمتابعة وتقديم الآراء وإعداد التقارير أثناء مناقشة القضايا التي تعرض على المجلس ومنهم النائب طاهر رجب والنائب محمد عبدالله المقحفي، والنائب علي محمد المطاع، والنائب علي حسين الحلالي، والنائب علي حسين الذماري، والنائب علي بن ابراهيم، والنائب أحمد يحيى الكبسي، والنائب أحمد الخباني.[١٦]

ولم ترتبط عضوية نواب اليمن في المجلس بالانتخابات التي تعقد بعد انتهاء فترته الدستورية، فقد كان يسمح لهم بالاستمرار في تمثيل اليمن إلا إذا قدم أحدهم استقالته، أو تغيب عن الحضور بشكل دائم، وعند ذلك يتم اختيار عضو جديد بدلاً عنه في انتخابات قادمة.

نشاط نواب اليمن في المجلس

لم يقتصر نشاط نواب اليمن على معالجة القضايا التي تهم بلادهم كما سيوضح

١٤ الحصري: المرجع السابق، ١١٤ – ١١٦.

١٥ الشرقي، سعد بن محمد: ليلة خلع السلطان عبدالحميد، تحقيق: محمد عيسى صالحيه، دار البشير – الاردن، ٩٩.

١٦ الشامي: المرجع السابق، ١٤٩.

لاحقاً، ولكن كان لهم دور فعال أثناء مناقشة القضايا الأخرى التي كانت تعرض على المجلس من خلال اللجان الدائمة والمؤقتة، أو أثناء المناقشات العامة في قاعة المجلس. وكان لهم أراء متباينة في تلك القضايا، وأحياناً اذا لم يؤخذ رأيهم بالاعتبار يتم تسجيل ذلك الموقف أثناء التصويت بالموافقة أو بالرفض. وعندما كانت ميزانيات الدولة أو ميزانيات الوزارات المختلفة تعرض على المجلس كان النواب يشاركون في مناقشتها وتقديم الرأي الذي يتناسب مع القضايا التي تدخل في إطار اهتمامهم، فأثناء عرض ميزانية وزارة العدل على المجلس عام ١٩١٢م، أبدى النائب أحمد الكبسي اعتراضه على بعض البنود وعندما تم تجاهل اعتراضه صوت ضد تمرير مشروع الميزانية.[١٧]

وكذلك شارك نواب اليمن في مناقشة برامج الحكومات العثمانية التي كانت تعرض على المجلس بعد تشكيلها، وكان لهم احياناً رأي في البرنامج المقدم من الحكومة الجديدة، فأثناء مناقشة برنامج حكومة أحمد مختار باشا عام ١٩١٢م دخل النائب أحمد الخباني في جدال مع رئيس المجلس ورئيس الحكومة دعماً لعدد من نواب المجلس الذين أصروا على ضرورة توضيح الانتماء للإسلام في برنامج الحكومة، وأصر النائب الخباني على توضيح وجهة نظره أمام رئيس الحكومة أحمد مختار باشا.[١٨]

كما كان لنواب اليمن دور فعال في اللجان الدائمة الموزعين فيها من خلال حضور اجتماعاتها والمشاركة في مناقشة ما كان يطرح عليها من مواضيع بحسب اختصاصات تلك اللجان، وكذلك شارك النواب في عدد من اللجان المؤقتة التي كان يشكلها المجلس لدراسة موضوع محدد، فقد شارك النائب طاهر رجب في اللجنة البرلمانية التي شكلها المجلس لدراسة التعديلات الدستورية التي قدمتها الحكومة بعد إعادة العمل بالدستور العثماني عام ١٩٠٨م وكان له مساهمة فعالة أثناء مداولات اللجنة.[١٩]

وكانت القضايا العربية التي تعرض على المجلس تحظى باهتمام نواب اليمن، من خلال تحالفهم مع إخوانهم النواب العرب في مواجهة تلك القضايا التي تهم الولايات العربية أو التي كان لها تأثير على أعمالهم في المجلس، ومن أهمها قضية اللغة فقد بذلوا جهوداً كبيرة لاعتماد اللغة العربية في مداولات المجلس أمام نواب الاتحاد والترقي الذين تمكنوا من اعتماد اللغة التركية كلغة رسمية في مداولات المجلس،[٢٠] وكانت قضية اللغة قد شكلت تحدياً كبيراً للنواب العرب نظراً لان معظمهم كان لا يعرف اللغة التركية،

---

١٧ MM, C2, 1328, 364

١٨ MM, C2, 1328, 598

١٩ MM, C2, 1325, 200

٢٠ سالم: المرجع السابق، ١٠٤.

ونتيجة لتعاونهم تمكنوا من مساعدة بعضهم البعض في سبيل عدم منع الحديث باللغة العربية داخل المجلس.

كذلك وقف النواب العرب صفاً واحداً في مواجهة المشاريع التي كان يمكن ان تؤثر على بعض الولايات العربية مثل قضية اليمن التي كانت تحظى بتعاطفهم ودعمهم، وقضية امتياز الملاحة النهرية في العراق الذي منحته الحكومة إلى شركة انجليزية وكان هذا المشروع يضر باقتصاديات البلاد. كما وقف النواب العرب في مواجهة النواب الاتراك في قضية استبدال بعض نواب الولايات العربية بنواب أتراك مستغلين سماح قانون الانتخابات لأي شخص مستكمل الشروط ان يرشح نفسه في أي منطقة يريد، مثلما حدث مع احد محرري جريدة (طنين) الذي رشح نفسه في منطقة الديوانية ولم يكن يعرفها من قبل، كما لم يكن يعرف اللغة العربية التي يتحدث بها أهل دائرته.[٢١]

لم يكتف نواب اليمن بالمشاركة في مناقشة القضايا العربية التي كانت تعرض على المجلس، ولكن كان بعضهم يتبنى تلك القضايا ويقدمها إلى المجلس، فقد قدم النائب أحمد الكبسي مقترحاً بطلب الدعم لبني شيبة المكلفين بحمل مفاتيح الكعبة في مكة المكرمة بالحجاز.[٢٢]

وبذلك نجح نواب اليمن في التفاعل مع مختلف القضايا والمشاكل التي كانت تعرض على المجلس مهما كانت موضوعها أو كان نوعها.

جهود نواب اليمن في معالجة قضايا بلادهم

كانت ولاية اليمن حاضرة في أروقة مجلس المبعوثان منذ بداية عمله من خلال القضايا والمشاكل التي كانت تعرض عليه، وقد عُرضت على المجلس أول قضية تتعلق باليمن في جلسته الثانية عشرة من دور الانعقاد الأول ١ يناير ١٩٠٩م، حيث أن الجلسة الأولى للمجلس عقدت في ٧ ديسمبر ١٩٠٨م.[٢٣]

وقد بذل نواب اليمن جهوداً كبيرة في سبيل بقاء قضايا الولاية حاضرة في المجلس، وفي اللجان الرئيسية الموزعين فيها، وذلك من خلال تقاريرهم ومقترحاتهم التي كانت تعرض على المجلس، أو من خلال الاستجوابات التي كانت تقدم للمسئولين في الدولة بشأن تلك القضايا.

ومن تلك الجهود تقديم النائب طاهر رجب استفسار لوزير البحرية عن الأموال

---

٢١ الحصري: المرجع السابق، ١١٤-١١٦.

٢٢ MM, C2, 615

٢٣ MM, C2, 200

التي تصرفها الدولة لصالح السفن المرابطة جوار جزيرة كمران أمام ميناء الحديدة، وعن المسئول المكلف باستلام تلك الأموال، ومن المسئول عن صرفها. وقد حضر قائد الأسطول العثماني إلى المجلس للرد على ذلك الاستفسار،[٢٤] كما وصل وزير الداخلية طلعت باشا إلى المجلس، لتوضيح وجهة نظر الحكومة في حل مشاكل ولاية اليمن استجابة للطلب المقدم من النائب محمد عبدالله المقحفي بهذا الخصوص.[٢٥] وقد حاول عدد من النواب مساءلة الحكومة العثمانية عن الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة أوضاع الولاية، ولكن كانت الحكومة في معظم الأحيان ترفض تلك الطلبات.[٢٦]

وقدم عدد من النواب مجموعة من التقارير إلى المجلس تناولت المشاكل التي كانت تواجه الولاية بشكل عام، والأهالي بشكل خاص، مطالبين أعضاء المجلس بمناقشة تلك المشاكل والخروج بحلول ومعالجات مناسبة لها، ومن ذلك تقرير النائب علي محمد المطاع، والنائب علي حسين الحلالي عن عدم قدرة الأهالي على الالتزام بدفع الرسوم التي تم تحديدها في ميزانية الولاية ذلك العام، والتي تم رفعها مقارنة بالعام الذي سبقه، واقتراحهم بعض المعالجات للمشاكل التي تواجه الأهالي في هذا الجانب. كما أشار التقرير إلى اعتراض الأهالي على الطريقة السيئة التي كان يستخدمها الموظفون أثناء تحصيل الرسوم منهم.[٢٧]

وقدم النائبان محمد عبدالله المقحفي، وعلي حسين الذماري في عام ١٩٠٩م تقريراً إلى المجلس عن الأوضاع السيئة في الولاية، وأشار التقرير إلى أن الأهالي كانوا يتوقعون أن تقوم الدولة بعد إعلان الدستور برفع الظلم عنهم، وتغيير السياسة الاستبدادية التي كانت تستخدم في حكم الولاية خلال تلك الفترة، وأنهم كانوا ينتظرون أن تصل إليهم ثمار الحرية، والعدالة، والمساواة التي بشر بها الدستور، ولكن في الواقع ما زالت الولاية تعاني من سوء الإدارة، وتردي الأوضاع وانعدام الأمن، ويعود ذلك إلى استمرار موظفي الولاية بممارسة السياسة نفسها، بل أن السياسة التي أصبحت تمارس في هذا الوقت قد ازدادت سوءًا عن ذي قبل. وطالب النواب بإعادة النظر في تلك السياسة من خلال تغيير أسلوب التعامل مع الأهالي، وإذا لزم الأمر يمكن أن تقوم الدولة بتغيير الموظفين المتسببين في ذلك.[٢٨]

---

٢٤ MM, C2, 480

٢٥ سالم: المرجع السابق / ١٠١-١٠٣.

٢٦ أباظة، فاروق عثمان: الحكم العثماني في اليمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ط ١ – ١٩٧٥، ٢٥١.

٢٧ MM, C2, 788

٢٨ MM, C2, 1324, 197

وفي عام ١٩١٠م قدم النائب محمد عبدالله المقحفي إلى المجلس تقريراً مفصلاً عن الأوضاع الإدارية في ولاية اليمن، والإصلاحات الضرورية التي تحتاج إليها، والوسائل المناسبة لمعالجة الاختلالات الإدارية فيها. وتضمن التقرير ثمان نقاط تناولت عدم قدرة الموظفين على القيام بالأعمال الموكلة إليهم بأسلوب مناسب، والطريقة السيئة التي تستخدم خلال تحصيل التكاليف الرسمية. واقترح تكليف المشايخ والعقال بجمع تلك التكاليف في مناطقهم، كما أشار إلى عدم توفير الاحتياجات الضرورية للأهالي، وأورد أهم المشاريع التي تحتاج إليها الولاية منها: ربط المدن بالطرق المعبدة، وتوصيل خطوط التلغراف إلى المدن الرئيسية وغيرها. وقد حظي التقرير باهتمام أعضاء المجلس من خلال المناقشة الواسعة التي شارك فيها عدد كبير منهم.[٢٩]

كما ناقش مجلس المبعوثان العديد من التقارير التي قدمها نواب اليمن والتي تناولت قضايا ومشاكل ولاية اليمن المختلفة مثل قضية التصرف في الأوقاف المنقولة وغير المنقولة، والمشاكل التي تواجه الأهالي بسبب عدم ضبط وحماية سواحلها، واستغلال ذلك للقيام بتهريب البضائع والسلاح من داخل الولاية وخارجها، وغيرها من القضايا والمشاكل الأخرى.[٣٠]

وكان لنواب اليمن تأثير كبير في القرارات المتعلقة ببلادهم، وقد أتضح ذلك عندما نجحوا في عرقلة توصيات اللجنة التي شكلها المجلس من أعضائه برئاسة نور الدين أفندي النائب عن منطقة سورك لدراسة مشاكل الولاية، من منطلق انها عالجت الأوضاع الإدارية والمالية فقط، ولم تقدم حلولاً مقبولة لقضايا الولاية الرئيسية، وقد يكون السبب في ذلك هو عدم تمثيل النواب اليمنيين أو العرب في اللجنة، وعدم مشاركتهم في مداولاتها.[٣١]

وعندما قدمت الصدارة العظمى مشروعاً لحل مشكلة التمرد في اليمن أدرك المجلس أهمية مشاركة نواب اليمن في دراسة هذا المشروع، وشكل لجنة برئاسة النائب مصطفى عاصم، وعضوية خمسة عشر نائباً منهم سبعة من نواب اليمن، وهم: علي محمد المطاع، ومحمد عبدالله المقحفي، ومحمد عبدالرحمن، وطاهر رجب، وعلي حسين الحلالي، وعلي بن حسين الذماري، وعلي بن حسان. وقد بذلت هذه اللجنة جهوداً كبيرة للخروج بتوصيات ومقترحات مقبولة من الجميع.[٣٢] وأثناء عمل اللجنة ظهرت وجهات نظر

٢٩ MM, C2, 1324, 564-566

٣٠ الشامي: المرجع السابق، ١٥١.

٣١ الوثائق العثمانية (ص) م ٣-١٦/١٨، م.و.ث.

٣٢ MM, C2, 1325, 335

مختلفة بين أعضائها، ولكنها احتويت، واستخدمت اللجنة كافة الوسائل المتاحة للوصول إلى اتفاق والخروج بمقترحات ترضي جميع الأطراف المعنية، حتى أنها اجتمعت بالوفد الذي أرسله الإمام يحيى إلى اسطنبول في تلك الفترة، واستطلعت رأيه في ما يمكن أن يصلح الأوضاع في الولاية. وساهم أعضاء الوفد في الوصول إلى أتفاق من خلال توضيح وجهة نظر الإمام في تلك القضية،[٣٣] وقدمت اللجنة توصياتها إلى المجلس عام ١٩٠٩م على شكل لائحة من ست مواد، تضمنت تقسيم ولاية اليمن إلى ولايتين الأولى في الجبال ويتولى إدارتها الإمام، والأخرى في الساحل وتخضع لوالي تعينه الدولة، على أن تكون مناخه مقراً للجيش السابع.[٣٤] وقد وافق مجلس المبعوثان على توصيات اللجنة بعد مناقشتها، كما وافق عليها مجلس الوكلاء، ومجلس الأعيان، ومجلس جمعية الاتحاد والترقي. ولكن هذا المقترح لم ينفذ، وتم إهماله بعد أن شكل الاتحاديون حكومة جديدة، لأنها كانت ترفض الحل السلمي لمشكلة اليمن.[٣٥]

وكان طلعت باشا وزير الداخلية في تلك الحكومة قد وضح وجهة نظر حكومته في هذا الموضوع عندما حضر إلى مجلس المبعوثان، لمناقشة أسباب توقيف مشروع إصلاح الولاية، وقيام الحكومة بدلاً من ذلك بإرسال قوات كبيرة إليها. وقد ذكر طلعت باشا أن الدولة ترى أن الأولوية الآن في اليمن معالجة الأوضاع الأمنية، وبعد أن يتم إخضاع القبائل المتمردة، وتتحسن الأوضاع الأمنية سوف يتم إعادة النظر في الإصلاحات التي يمكن أن تنفذ في البلاد.[٣٦] وبسبب الدور الذي قام به طلعت باشا في توقيف جهود مجلس المبعوثان لحل المشكلة بطريقة سلمية، تعرض لانتقادات كبيرة من أعضاء المجلس، خاصة من نواب اليمن والنواب العرب، وحَمّلوه مسئولية عودة الحرب في اليمن، مما اضطره إلى تقديم استقالته من الوزارة، ولكنه عاد إلى المجلس كرئيس لكتلة الاتحاد والترقي، واستمر في ممارسة الدور السابق في معارضة الحلول السلمية لحل هذه المشكلة.[٣٧]

لم ييأس نواب اليمن عندما تعرقل مشروع الحل السلمي لمشكلة بلادهم، وحاولوا إحياء المشروع بكافة الطرق المتاحة، منها إثارة الموضوع في جلسات المجلس كلما سنحت لهم الفرصة، وكذلك من خلال تقديم الاستفسارات للحكومة عن الإجراءات التي

---

٣٣ الشرقي: المرجع السابق، ٩٨، ٩٩.

٣٤ MM, C2, 1325, 335

٣٥ الشرقي: المرجع السابق، ٧٢.

٣٦ سالم: المرجع السابق، ١١٤.

٣٧ اباظه: المرجع السابق، ٢٥٠.

كانت تتخذها في اليمن، وقد رفضت الحكومة الإجابة على معظم تلك الاستفسارات، وكذلك قام عدد من النواب منهم أحمد بن يحيى الكبسي، ومحمود نديم، وزهدي مصطفى، ومحمد عبدالله المقحفي، وعلي بن حسين (الذماري) وحسين بن محمد عبدالقادر، واحمد محمد الخباني بزيارة السلطان محمد رشاد لعرض قضية اليمن عليه، بعد أن بدأت الحلول العسكرية تتقدم والجهود السلمية لحل القضية تتراجع.[٣٨]

وعندما تم توقيع صلح دعان عام ١٩١١م بين الإمام يحيى وأحمد عزت باشا أحالته الحكومة إلى المجلس لإقراره، وحاول النائب أحمد الخباني إحالة الاتفاق إلى لجنة القضايا المستعجلة ولكن نواب المجلس صوتوا على إحالته إلى لجنة الداخلية لدراسته وإبداء الرأي بشأنه.[٣٩] وتم حل المجلس عام ١٩١٢م قبل ان تتوصل لجنة الداخلية إلى رأي في هذا الموضوع.[٤٠] وعندما أجتمع أعضاء المجلس الجديد فتح النائب الخباني وأعضاء آخرون موضوع اقرار الاتفاق من جديد موضحاً أهمية تصديق وإقرار المجلس لهذا الاتفاق، واستمرت المحاولات في هذا الشأن، وتوقف الأمر في لجنة الداخلية[٤١]، ولكن تم تنفيذ الاتفاق في الواقع بموجب قرار مؤقت أصدره السلطان محمد رشاد في فترة حل المجلس.[٤٢]

وقد أسهم نواب اليمن بصورة فعالة في دفع المجلس للموافقة على اقتراح الحكومة بتعيين النائب محمود نديم والياً بالوكالة لولاية اليمن لعلمهم بانه سوف يساهم في تهدئة الأوضاع في البلاد.[٤٣]

وقد ساهم صلح دعان إلى جانب الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الدولة في التقليل من عرض قضايا ومشاكل ولاية اليمن على المجلس، مما دفع معظم نواب اليمن إلى العودة إلى بلادهم بعد أن وجدوا أن المجلس لم يعد يركز على القضايا التي تهمهم، خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان المجلس يسمح للنواب التي تتعرض ولاياتهم للخطر بالبقاء فيها، وقد استغل عدد من نواب اليمن تلك التسهيلات وقدموا طلبات إلى المجلس للسماح لهم بالبقاء في بلادهم، بسبب الخطر الإيطالي في البحر الأحمر، وتمرد الإدريسي في جزء من ولاية اليمن، ومنهم النائب علي بن ابراهيم،

---

٣٨ صالحية، محمد عيسى، عشر سنوات من سيرة الإمام يحيى، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء – ٢٠٠٤م، ٢ /١٣١.

٣٩ MM, C1, 1327, 156

٤٠ DH, SYS, 3/33, BEO

٤١ MM, C1, 1328, 497

٤٢ DH, SYS, 3/33, BEO

٤٣ MM, C1, 1327, 154

والنائب حسين بن عبدالقادر، وقد تمكنوا من الحصول على موافقة المجلس على طلبهم وغادروا اسطنبول.[٤٤]

الصعوبات التي واجهت النواب في المجلس

لم تكن مهمة نواب اليمن في اسطنبول سهلة، فقد واجهتهم العديد من المشاكل والصعوبات التي عرقلت عملهم في المجلس، ومن أهم المشاكل التي كانت تواجه النواب اليمنيين والعرب هي مشكلة اللغة، فقد كانت اللغة التركية هي اللغة المعتمدة في مداولات المجلس، ومعظمهم لا يعرفون إلا اللغة العربية فقط، ولذلك كانوا يضطرون لاستخدامها في مناقشاتهم، وفي تقاريرهم واستفساراتهم متجاهلين اعتراض النواب الأتراك على ذلك، أو تعرض تلك الأنشطة للإهمال وعدم الاهتمام بها، بسبب تقديمها باللغة العربية.[٤٥] وكان النائب طاهر رجب يبذل جهوداً كبيرة في سبيل توضيح وجهات نظر نواب اليمن لأعضاء المجلس الآخرين بحكم معرفته باللغة العثمانية، وأحياناً كان يضطر إلى عرض ملخص للتقارير التي كان يقدمها نواب اليمن باللغة العربية.[٤٦] وقد طالب النواب العرب عدة مرات رئاسة المجلس بوضع حلول مناسبة لهذه المشكلة لأنها تعرقل أنشطتهم وأعمالهم، ولكن لم تهتم الرئاسة أو الأعضاء من غير العرب بتلك المطالبات، لاسيما بعد ان وصلت جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم. وقد تسببت مشكلة اللغة في تقديم النائب طاهر رجب استقالته من المجلس، التي أشار فيها إلى وجود عدة أسباب دفعته لذلك، أهمها اللغة. فقد ذكر ان جهل نواب اليمن باللغة التركية يتسبب في عدم قدرتهم على متابعة المشاكل والقضايا التي تهم ولايتهم،[٤٧] وهذه المشكلة دفعت عدداً من النواب إلى تعلم اللغة التركية وإتقانها مثل النائب طاهر رجب والنائب محمد المقحفي والنائب أحمد الكبسي والنائب علي بن ابراهيم وغيرهم.

وأيضاً كان نواب اليمن يعانون من المشاكل المالية، ومنها ارتباط المرتب بحضور الجلسات. ونظراً لبعد المسافة بين ولاية اليمن وعاصمة الدولة (اسطنبول) مقر المجلس، واضطرار النواب للسفر إلى اليمن للاجتماع مع ناخبيهم أو زيارة أهلهم وقضاء الإجازات الرسمية في بلادهم، ثم العودة بعد ذلك إلى اسطنبول لمتابعة الجلسات، فقد كان هذا يكلفهم أعباء مالية إضافية يرفض المجلس المساهمة فيها. وقد أثر ذلك على عمل عدد

---

٤٤ MM, C2, 1328, 371

٤٥ الشامي: المرجع السابق، ١٥٦.

٤٦ MM, C1, 1324, 326

٤٧ MM, C1, 1325, 409

من النواب، وأثارت المشاكل المالية قضايا لبعض النواب، ومنهم النائب علي المطاع الذي تعرض للمرض وعُرضت قضيته على المجلس، الذي خصص جلسات كاملة لمناقشة استحقاقه للمرتب أثناء تغيبه عن الجلسات بسبب المرض، وهل يتحمل المجلس تكاليف العلاج أم لا؟[٤٨] كما اضطر النائب عن مدينة الحديدة محمد عبدالرحمن لتقديم استقالته لعدم قدرته على تحمل أعباء السفر إلى اسطنبول لحضور جلسات المجلس، بعد أن طلب منه متصرف الحديدة المغادرة إلى اسطنبول أو تقديم استقالته.[٤٩]

ومن المشاكل والصعوبات التي واجهت نواب اليمن الحروب التي توسعت في مواجهة الدولة العثمانية، ففي عام ١٩١١م بدأت التحركات الايطالية في البحر الأحمر تزداد خطورة، بعد أن حاول الإيطاليون إحكام الحصار على المواني اليمنية والتحالف مع الإدريسي الذي كان يقود تمرداً ضد الدولة العثمانية في جزء من ولاية اليمن، وأخيراً قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م التي تسببت في إغلاق كافة الطرق البريه والبحرية بين ولاية اليمن وعاصمة الدولة (اسطنبول). وقد عرقلت المشاكل المذكورة تنقل النواب بين بلادهم ومقر عملهم خاصة بعد أن ارتفعت أسعار النقل وازدادت مخاطره، مما دفع معظم النواب للعودة إلى اليمن والاستقرار فيها.[٥٠]

وبعد الحرب العالمية الأولى شعر النواب بأن وجودهم في اسطنبول لم يعد مجدياً نظراً لأن المجلس بدأ يركز اهتمامه على المشاكل التي أصبحت تهدد وجود الدولة، وان أوضاع اليمن أصبحت أكثر استقراراً من اسطنبول. ونتيجة لذلك بدأت أعداد نواب اليمن تتناقص منذ عام ١٩١١م ووصل عددهم في عام ١٩١٢م إلى أربعة نواب هم: أحمد الخباني، وأحمد الكبسي، وزهدي مصطفى، وهادي رزق،[٥١] واستمر النواب في مغادرة اسطنبول حتى خلت المدينة منهم.

الخاتمه

مع الإقرار بأن الموضوع ما زال يحتاج إلى دراسة أوسع تناقش الموضوع من اتجاهات مختلفة، إلا أن هذه الدراسة قد سلطت الضوء على هذه التجربة المثيرة ووضحت بعض جوانبها، ومن أهم ما توصلت إليه الآتي:-

أن عدد نواب اليمن في المجلس لا يتناسب مع عدد سكان الولاية.

---

٤٨ MM, C1, 1325, 408 – C3,1325, 721

٤٩ MM, C2, 1325, 474

٥٠ MM, C2, 1328, 371

٥١ MM, C1, 1328

لم يتم في ولاية اليمن انتخاب النواب ولكن تم اختيارهم عن طريق إدارة الولاية.

كان عدد نواب اليمن في أول جلسة للمجلس ١٢ نائباً وكان مجموع عدد النواب الذين مثلوا اليمن في جميع دوراته ١٩ نائباً.

نجح النواب في استيعاب الأنظمة والقوانين البرلمانية.

كان لهم دور كبير في نقل الأوضاع الحقيقية في ولاية اليمن إلى المجلس ومن ثم إلى المسئولين في الدولة.

لم يكتف نواب اليمن بعرض مشاكل بلادهم على المجلس ولكنهم قدموا مقترحات لحلها.

كان معظم النواب على وعي كامل بما تحتاج إليه ولاية اليمن من إصلاحات، وكذلك بالظروف التي كانت تمر بها الدولة في تلك الفترة.

كان لهم تأثير على المواضيع المتعلقة باليمن والتي كانت تعرض على المجلس.

لم يقتصر نشاطهم على القضايا التي تتعلق ببلادهم ولكن كان لهم دور في القضايا الأخرى المتعلقة بأنشطة الدولة المختلفة.

وجود تعاون بين نواب اليمن وإخوانهم النواب العرب في المواضيع التي تهم الطرفين.

واجهت نواب اليمن مشاكل عديدة عرقلت عملهم في المجلس منها اللغة والظروف المالية وتدخلات جمعية الاتحاد والترقي والحروب التي نشبت في مناطق عديدة.

من خلال هذه الدراسة نجد أن هذه التجربة كانت إيجابية في معظم جوانبها إذا تم مقارنتها بالأوضاع التي كانت سائدة في تلك الفترة إلى جانب أوضاع النواب الشخصية، فقد تمكنوا من تجاوز الصعوبات التي واجهتهم ومثلوا ولايتهم بطريقة مناسبة.

قائمة المصادر والمراجع

- أباظة، فاروق عثمان: الحكم العثماني في اليمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ط ١ – ١٩٧٥.
- احسان اغلو، أكمل الدين وآخرون: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة (مجلدان)، ترجمة صالح سعداوي، مركز إرسيكا، اسطنبول، ١٩٩٩م.
- الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية، معهد الدراسات العربية، القاهرة – ١٩٥٧.
- زباره، محمد بن أحمد: أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- سالم، سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث، دار الأمين - القاهرة، ط٤، ١٩٨٥م.
- الشامي، فؤاد عبدالوهاب: العلاقات بين الإدارة العثمانية والإمام يحيى (رسالة دكتوراه لم تنشر).
- الشرقي، سعد بن محمد: ليلة خلع السلطان عبدالحميد، تحقيق: محمد عيسى صالحيه، دار البشير – الاردن.
- صالحية، محمد عيسى، عشر سنوات من سيرة الإمام يحيى، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء – ٢٠٠٤م.
- يمن سالنامه سي، ١٣٠٥، صنعا مطبعه سنده طبع اولنمشدر.
- الوثائق العثمانية (ص) م ٣-١٨/١٦، م.و.ث.
- أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول:

DH, SYS, 3/3, BEO
Meclis-i Mebusan Zabıt Cerîdesi, TB, C1, 1324
Meclis-i Mebusan Zabıt Cerîdesi, TB, C2, 1324
Meclis-i Mebusan Zabıt Cerîdesi, TB, C3, 1324
Meclis-i Mebusan Zabıt Cerîdesi, TB, C1, 1325
Meclis-i Mebusan Zabıt Cerîdesi, TB, C2, 1325
Meclis-i Mebusan Zabıt Cerîdesi, TB, C3, 1325
Meclis-i Mebusan Zabıt Cerîdesi, TB, C1, 1327
Meclis-i Mebusan Zabıt Cerîdesi, TB, C1, 1328
Meclis-i Mebusan Zabıt Cerîdesi, TB, C2, 1328

ايجابيات الحكم العثماني في اليمن
(١٥٣٨م - ١٦٣٥م) (١٨٧٢م - ١٩١٨م)

أ.د. محمد سعيد داؤود*

لم يعتبر اليمنيون الحكم أو الوجود العثماني لبلادهم عدوانا عليهم مثل العدوان الأجنبي، بل رأوا فيه مواصلة للجهاد في سبيل الله، ودفاعاً من دولة الخلافة الإسلامية عن الأماكن المقدسة في الحجاز من أطماع الدول الأجنبية الاستعمارية. فقد قربت العقيدة الإسلامية بين العثمانيين واليمنيين وتلاشت الناحية القومية من ذلك، حتى أن الزعامات اليمنية ممثلة في الإمامة الزيدية كانت تعترف بالسيادة العثمانية علي اليمن في كل اتفاقيات الصلح مع العثمانيين مقابل اعترافهم بهذه الزعامات والتنازل لها عن بعض مظاهر السلطة المحلية في المناطق التابعة لها. كما أن الطوائف الدينية اليمنية (الزيديه-السنية-الاسماعلية) لم تشعر بالنفور الديني من العثمانيين خلال فترة وجودهم في اليمن، فضلا عن أن العثمانيين كانوا يتمتعون وقت ذاك بسمعه طيبة في البلاد العربية والإسلامية ويملكون الأسلحة النارية الفتاكة، ناهيك عن أن قدوم العثمانيين إلي بلد اليمن كان استجابة لمطالب العديد من القوى السياسية والاجتماعية اليمنية، التي ساعدتهم أيضا في بسط نفوذهم على بعض المناطق اليمنية. وقد تميز الحكم العثماني في اليمن بوجه عام بالأمور التالية:

عمل العثمانيون خلال تواجدهم في اليمن على حماية بلاد اليمن والأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز من الاحتلال الاستعماري الأوروبي، كما حاولوا أيضا دون تمكين البريطانيين في جنوب اليمن من مد نفوذهم إلى شمال اليمن.

قام العثمانيون أيضا بإزالة التقسيم الإقطاعي القبلي الموجود في بلاد اليمن بتوحيد معظم الأراضي اليمنية سياسياً وإداريا وعسكرياً في ولاية واحدة يحكمها وآل عثماني يجمع في يديه كل هذه السلطات، وبذلك ساهم العثمانيون في تعريف اليمنيين بنظام الحكم المركزي في العصر الحديث مما ساعد اليمنيين في تكوين الدولة المركزية اليمنية بعد الجلاء العثماني الأول عن اليمن عام ١٦٣٥م وفي تكوين المملكة اليمنية بعد خروج العثمانيين عن اليمن عام ١٩١٨م.

---

* جامعه حضرموت للعلوم والتكنولوجيا – اليمن.

تمكن العثمانيون خلال وجودهم الأول في اليمن من تطهير السواحل والموانئ الجنوبية لشبه الجزيرة العربية من الجيوب البرتغالية المتناثرة فيها كما فرضوا أيضا سيطرتهم علي باب المندب والبحر الأحمر محطمين بذلك التحالف البرتغالي- الحبشي المعادي للمسلمين. بل قاموا أيضا بمساعدة مسلمي الحبشة بزعامة احمر جران في صراعهم مع الحكام الأحباش.

نجح الحكم العثماني في اليمن في إزالة الحواجز الإقطاعية والقبلية في بلاد اليمن فسهل لليمنيين حركة الانتقال بين المناطق اليمنية المختلفة، وتولد لديهم شعور بالوحدة وبالانتماء للوطن كما انتقلت السلع والمحاصيل الزراعية بين هذه المناطق في شكل تكامل تجاري بينها ساعدهم على توحيد الأراضي اليمنية وتكوين الدولة المركزية بعد الجلاء العثماني عن اليمن.

كان من نتائج الحكم العثماني لليمن بروز زعامات يمنية تمكنت من توحيد اليمنيين وتنظيمهم سياسياً وعسكرياً تحت قيادة واحدة ساعدت على توحيد الأراضي اليمنية وإقامة الدولة المركزية بعد الجلاء العثماني عن اليمن.

كان من ايجابيات الحكم العثماني الأول لليمن حصول حكام حضرموت في عهد السلطان بدر ألكثيري الملقب (بوطويرق) على الأسلحة النارية القتالية التي صدوا بها الاعتداءات البرتغالية على بلادهم واستعادوا بها وحدة حضرموت.

ومن ايجابيات الحكم العثماني في اليمن اكتساب اليمنيين ولا سميا في المناطق الشمالية من اليمن الخبرة في النضال وفي ابتداع أساليب المقاومة الملائمة لظروف بلادهم فحال ذلك دون قيام الدول الأوروبية الاستعمارية باحتلال تلك المناطق.

شكل بعض الولاة في اليمن نموذجا جيدا في حكم اليمن وفي توطيد العلاقات اليمنية – العثمانية بإقامة العدل وإقرار الأمن والنظام والاهتمام بإصلاح الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية.

في كل اتفاقيات الصلح التي أبرمها العثمانيون مع الزعامات المحلية ممثلة في الإمامة الزيدية حرص العثمانيون على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع اليمنيين.

شعراء اليمن في العصر العثماني

د. محمد مسعود أركين*

كما هو معروف إن العصر العثماني لم يثر اهتمام الباحثين للإقبال على دراسته لكثرة ما قيل عنه بأنه عصر انحطاط؛ فلم تجد الكنوز الدفينة في رفوف الخزائن من يرفع عنها الغبار ليكشفها ويخرجها من الظلمات إلى النور. واعتبر العصر العثماني حلقة مفقودة في تاريخ الأدب العربي في نظر كثير من الباحثين في العالم العربي. إذا ألقينا نظرة على أدب هذا العصر نجد كثيرا من الشعراء قد ترعرعوا ونشأوا، ونظموا أشعارا كثيرة في مواضيع شتى من الفنون الشعرية التقليدية مثل المدح، والهجاء، والغزل، والفخر إلخ، والفنون الحديثة مثل البديعيات، والإخوانيات.

وانطلاقا من هذا درست الشعراء اليمنيين الذين عاشوا في العصر العثماني. إذا سبرنا أغوار تلك الحقبة لوجدنا كثيرا من الشعراء عاشوا وترعرعوا في اليمن في العصر العثماني. وأتناول في هذا البحث عددا من الشعراء اليمنيين على سبيل المثال لا الحصر منهم: محمد بن عبد الله ابن الإمام شرف الدين يحيى بن شمس الدين الحسيني الكوكباني، وعيسى بن لطف الله الكوكباني، وعلي بن عبد الله بن المُهَلاَّ، وابن جابر الهَبَل اليمني، وإسماعيل بن إبراهيم حجَّاف (الحجاف) اليمني. بالإضافة إلى إلقاء نظرة على صورة العصر التاريخية والثقافية حينذاك بشكل موجز.

سأحاول في هذا البحث كشف شيء من الأدب العربي ولو كان يسيراً من خباياه في العصر العثماني في اليمن قدر المستطاع.

مدخل: صورة عامة لتاريخ اليمن في العصر العثماني

اليمن هي البقعة الجنوبية الغربية في شبه جزيرة العرب؛ أرادت الدولة العثمانية

* أستاذ مساعد بجامعة دجلة، قسم اللغة العربية وآدابها – تركيا.

أن تبسط حكمها على اليمن بسبب هجمات البرتغاليين إلى الجزر في البحر الأحمر، وسواحل جزيرة العرب، والهند.[١] فقد كانت الدولة العثمانية أكبر دولة إسلامية في تلك الحقبة. لذلك كانت تريد حماية المسلمين في اليمن والهند فضلا عن الأماكن المقدسة (مكة والمدينة) من هجمات البرتغاليين.[٢]

بعدما فتح السلطان سليم الأول مصر سنة ١٥١٧م قام اليمنيون بتأسيس العلاقة مع الدولة العثمانية وقبلوا أن يدخلوا تحت حكمهم طوعا.[٣] تم ذلك سنة ١٥٣٨/٩٤٥م على يد والي مصر خادم سليمان باشا.[٤]

انقسم اليمن إلى ولايتين في عهد السلطان سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤م) وهما: سواحل البحر الأحمر التي تسمى «تهامة» ومركزها زبيد، والثاني؛ إمارة صنعاء. وتم تعيين حسن باشا في الإمارة الأولى، ومراد باشا في الثانية. لكن الزيديين أخذوا صنعاء من العثمانيين بعد فترة قصيرة سنة ١٥٦٧م، واتحدت الولايتان مجددا متوليا رئاستها أوزدميرأوغلي عثمان باشا سنة ١٥٦٨م. وأنهى الوزير سنان باشا الذي أرسلته الدولة العثمانية على اليمن حكم الزيديين وهكذا وصل العثمانيون إلى بحر عمان. ولكن إدارة العثمانيين الأولى في اليمن لم تطل نتيجة الثورات المستمرة. سيطرت الدولة العثمانية على اليمن مرة ثانية تحت إدارة توفيق باشا سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٩م.[٥]

يعتبر تاريخ اليمن بين ١٥٣٨-١٨٤٩م عهد جمود، ففي هذه الحقبة سيطر الأئمة الزيديون على صنعاء وما حولها سيطرة نسبية، وخضع معظم اليمنيين في باقي المناطق لرؤساء عدة. ولم يتم الاستقرار في اليمن في ذلك العهد وعاشت اضطرابات متتالية. حاول والي مصر محمد علي باشا السيطرة على اليمن في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ولكنه لم يستطع الوصول إلى فوز دائم.[٦]

سيطرت الدولة العثمانية على اليمن كاملا في السنوات المتأخرة وذلك من أحمد مختار باشا سنة ١٨٧٢م، مع ذلك استمرت الثورات والنزاعات الدائرة بين القبائل لغاية الحرب العالمية الأولى. وتركت الدولة العثمانية اليمن سنة ١٩١٨م وسلمت السلطة للإمام الزيدي يحيى.

---

١ İhsan Süreyya Sırma, *Osmanlı Devleti'nin Yıkılışında Yemen İsyanları*, İstanbul, 1980, s. 57-58

٢ انظر: المصدر نفسه، ص ٥٧؛ و İhsan Süreyya Sırma, "Yemen", *İA*, XIII, 375 - 376

٣ المصدر نفسه، ص ٦٠.

٤ المصدر نفسه، ص ٦١.

٥ انظر: المصدر نفسه، ص ٦٣-٦٥.

٦ المصدر نفسه، ص ٦٣.

صورة العصر الثقافية

نتناول في هذا القسم من البحث نتاج فنون العلم المختلفة مثل العلوم الإسلامية، وعلوم اللغة والأدب، والتاريخ، والجغرافيا، والرياضيات، والفلسفة، والعلوم الطبيعية. وسأحاول أن أرسم صورة للحياة الثقافية في اليمن من خلال سرد بعض المصنفات على سبيل المثال لا الحصر.

ألف أحمد بن صالح بن عطية الدوّاريّ اليمني (ت: ١٠١٨هـ/١٦٠٩م) كتابا عنوانه: «مسائل في الإمامة»،[٧] وكتب محمد بن عز الدين بن محمد بن صلاح اليمني - وكان مفتي صنعاء (ت: ١٠٥١هـ/١٦٤١م) - كتابا في علم الكلام عنوانه: «واسطة الدّراري»،[٨] وألف أحمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن حابسٍ اليمني (ت: ١٠٦١هـ/١٦٥٠م) كتاباً في علم الفرائض عنوانه: «المقصِدُ الحسَن والمسلَكُ الواضحُ السَّنَنِ مما لا ينبغي جهله لذوي الفقه والفِطن من لوازم علم الفرائض والسُّنَنِ»، وألف علي بن صلاح بن علي السَّعدي اليمني الزَّيديّ كتابا في أصول الفقه عنوانه: «إيضاح سبيل الوصول إلى معنى ذوي العقول في معرفة فوائد الأصول» سنة ١٠٧١هـ/١٦٦٠م، وألف السيد حسن بن علي الجلال اليمني (ت: ١٦٦٨/١٠٧٩) كتبا عدة منها: «العصمة عن الضلال»، و«الروض النضير في آداب المناظر»، و«عصام المتورعين عن مزالق أصول المتشرعين»، و«رسالة التحسين والتقبيح»[٩].

وفي التاريخ نرى يحيى بن الحسين بن الإمام القاسم بن محمد المؤرخ اليماني (نحو ١٠٣٥هـ/١٦٢٥م – بعد ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م) من أهل صنعاء. له نيف وأربعون كتابا، منها: «أنباء الزمن في تاريخ اليمن»،[١٠] و«العبر في أخبار من مضى وغبر» و«غاية الأماني في أخبار القطر اليماني».[١١] وألف عماد الدين يحيى بن علي الحسيني القاسمي المتوفى ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م كتاباً عنوانه: «تتمة الإفادة في تاريخ الأئمة السادة».[١٢] ومن مؤرخي اليمن أيضا نستطيع ذكر القاضي أبو علي المطهَّر بن محمد بن أحمد الجُرموزيّ

---

٧ عمر فروخ، معالم الأدب العربي في العصر الحديث، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٥، ٨٠/٢.

٨ المصدر نفسه، ٨٤/٢.

٩ المصدر نفسه، ٨٥/٢-٨٧

١٠ C. Brockelmann, *Geschichte der Arabischen Litteratur Supplementband*, (Leiden: E.J. Brill, 1938, II, 551

١١ خير الدين الزركلي، الأعلام، الطبعة التاسعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠، ١٤٣/٨. محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق – بيروت، ١٩٩٨، ص. ٨٤٦-٨٤٧.

١٢ GAS, II, 551

الشريف الحسني (١٠٠٣هـ/١٥٩٥م – ١٠٧٧هـ/١٦٦٧م)، وهو مؤرخ يماني ألف كتباً عدة منها: "الجوهرة المنيرة" في تاريخ دولة المؤيد بالله الزَّيدي، و «النبذة المشيرة إلى جمل من عيون السيرة» في أخبار المنصور بالله القاسم بن محمد، و"الدرة المضية في السيرة القاسمية" في أخبار الإمام القاسم بن محمد وحوادث أيامه (١٠٠٤هـ/١٥٩٥م – ١٠٢٩هـ/١٦١٩م).[١٣]

ومن علماء الفلك في اليمن عبد الله بن أحمد الشَّرْجي المتوفى سنة ١٠٩٧هـ/١٦٨٥م، ألف كتابا عنوانه: «غاية إتقان الحركات للسَّبع الكواكبِ السَّيارات.»[١٤]

ومن علماء اللغة والأدب نرى قطب الدَين لطف الله بن محمد الغياث الظفيري المتوفى سنة ١٠٣٥هـ/١٦٢٥م، ألف كتبا عدة منها: «الإيجازُ في معاني البيان»، و «حاشية التلخيص» (تلخيص المفتاح لمحمد بن عبد الرحمن القزويني)، و «المناهل الصافية في شرح معاني الكافية».[١٥]

ومن الأدباء الشعراء الحسن بن أحمد بن صالح بن دُغَيْش الحَيْمِيُّ اليماني (١٠١٨/١٠٧١هـ)، له: «لذة الوَسَن» (مجموع أشعار ورسائل)، و «حديقة النظر وبهجة الفِكَرِ في عجائب السفر».[١٦]

الشعراء اليمنيون في العصر العثماني

١ – محمد بن عبد الله ابن الإمام شرف الدين يحيى بن شمس الدين الحسيني الكوكباني (٩٣٠ – ١٠١٠هـ / ١٥٢٤ – ١٦٠١م)

هو من بلدة كوكبان في اليمن، ولد سنة ٩٣٠هـ/١٥٢٤م وتوفي عام ١٠١٠هـ/١٦٠١م. ولا توجد معلومات وافية عن مراحل حياته، وما نعرفه عنه أنه من بيت مجد وإمامة في كوكبان باليمن،كان يوصف بالعلم والعفاف، وكان مشاركاً في عدد من العلوم، فما من فن من الفنون إلا وقد بلغ غايته القصوى وهو شاعر ينظم شعراً في أحسن سلك.[١٧] وهو يعتبر شاعر غزل.

آثاره: وله مؤلفات عدة، منها: «نظم كفاية الطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن

---

١٣ الزركلي، الأعلام، ٢٥٤/٧؛ المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ، ٤٠٦/٤.

١٤ C. Brockelmann, *Geschichte der Arabischen Litteratur*, (Leiden: E.J. Brill, 1943), II, 537; GAS, II, 567

١٥ المحبي، خلاصة الأثر، ٣٠٣/٣، عمر فروخ؛ معالم الأدب العربي، ٢١٨/٢.

١٦ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٤٩٨/٢؛ المحبي، خلاصة الأثر، ١٦/٢.

١٧ المحبي، خلاصة الأثر، ٢٠/٤-٢١.

أبي طالب»، و «نظم نظام العريب في لغة الأعاريب»، و «ديوان شعر» مخطوط جمعه السيد عيسى بن لطف الله.[١٨]

شعره: لم أصل إلى ديوانه، إلا أن بعض أشعاره موزعة بين الكتب الأدبية مثل خلاصة الأثر للمحبي، والبدر الطالع للشوكاني، ومعالم الأدب العربي لعمر فروخ. وسأكتفي بإيراد نموذج حسن من شعره:[١٩]

يا طلعةَ البدر في دَيْجور أغلاسِ ... ويا هِلالاً على غُصنٍ من الآس
يا مَنْ كتمتُ الهوى صَونا له، فإذا ... هابوا بذكرِ اسمه غالطتُ جُلاسي
يا من إذا ضربتُ في حبه عنُقي ... ما مال إلا إليه مسرعا راسي
يا مُنيةَ القلبِ، ما عني أتاك فقد ... أوحَشْتَني، يا حبيبي، بعد، إيناس
وحين عاينتُ صبري عنك ممتنعا ... وبِتُّ أضربُ أخماسا بأسداسِ[٢٠]
كتبتُ والدمعُ يمحو ما تخُطُّ يدي ... حتى بكتْ لِيَ أقلامي وقُرطاسي
فاعطف على مستهام عاشق دنف ... بين الرجاء لطيف منك والياسِ
ما ذا الصدودُ ما كنتُ آلَفُهُ ... متى يلين لِما بي قلبُكَ القاسي
لو أنَّ لي ساعةً أشكو عليكَ بها ... حالي، وقد نام حُسَّادي وحُراسي
يا ناسُ، هل لي مُجير من هوى رَشأ ... مهفهفٍ كقضيبِ البانِ مَيَّاسِ[٢١]
مالي أُمَلِّكُ نفسي مَن يعذِّبُها ... بالصدِّ عني ومالي أذكرُ الناسي[٢٢]
أذاب قلبي وسلَّ النومَ من مُقَلي ... بفاتنٍ فاترِ الأجفانِ نَعَّاسِ[٢٣]
أُمسِي أُعانقه ضَمّاً إلى كَبدي ... ما في العناقِ وما في الضمِّ من باسِ[٢٤]
عسى الذي قد قضى بالحبِّ يجمعنا ... يا طلعةَ البدر في دَيْجور أغلاسِ

٢ – عيسى بن لطف الله الكوكباني

هو عيسى بن لطفِ الله بن المطهر ابن الإمام شرف الدين يحيى اليماني الكوكباني،[٢٠] ولد سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م في ذَمَرْمَرَ (وهو حصن بصنعاء اليمن)، ولكنه هو كان من أهل كوكبان.[٢١]

---

١٨ الزركلي، الأعلام، ٢٤٠/٦.

١٩ المحبي، خلاصة الأثر، ٢٣/٤.

٢٠ المحبي، خلاصة الأثر، ٢٣٦/٣.

٢١ الزركلي، الأعلام، ١٠٦/٥؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٥٠١/٢.

كان العثمانيون أرسلوا والده إلى إسطنبول سنة ٩٩٤هـ/١٥٨٥م. ووجد عيسى بن لطف الله من الخير له أن يتصل بالأتراك اتصالَ مودةٍ فاتصل بالوزير العثماني (الوالي على اليمن) محمد باشا (١٠٢٦ – ١٠٣١هـ/ ١٦١٧ – ١٦٢١م) وألف له الكتب. فكان هذا الاتصال سببا في وقوع نفرة بينه وبين إمام اليمن الزَّيديّ القاسم المنصور بن محمد (نحو ١٠٠٠ – ١٠٢٩هـ/ ١٥٩١ –١٦١٩م)، وكان عيسى بن لطفَ الله يفد على القاسم المنصور وينال عطاياه. فأحبَّ عيسى أن يزيل تلك النُّفْرة من صدر القاسم المنصور فمدحه بقصيدة.[٢٢] وكانت وفاته في دولة الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم في سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م.[٢٣]

آثاره: كان عيسى بن لطف الله أديبا شاعرا ناثرا، ومُصنِّفا. وكان شعره سَهْلَ التركيب، واضحَ المعاني، فيه أمثال مضروبة ولفتات تاريخية ومقدرة لغوية. وكان له اطلاع على عدد من العلوم مع براعة بارزة في التاريخ ثم في الفلك على الأخص. له مؤلفات كثيرة، منها: «رَوْحُ الرُّوح فيما حدَث بعد المائة التاسعة من الفتَن والفتوح»[٢٤] صنفه بعناية الوزير محمد باشا، وصنَف له أيضا «الأنفاس اليمنية في الدولة (الدَّوْحة) المحمدية» في تراجم أئمة اليمن، نقل عنه المحبي أشياء كثيرة، و«الموشحات»، و«الوسيلة الفائقة»، وله قصيدة عنوانها: «سجع الحمامة» نظمها في ربيعِ الآخَر من سنة ١٠٢٢هـ/١٦١٣م وبعث بها إلى الإمام القاسم بن محمد يتنَصَّلُ فيها مما نُسِب إليه من تفضيله للدولة العثمانية على الدولة القاسمية.[٢٥]

شعره: لعيسى بن لطف الله قصيدة كتب بها إلى إمام اليمن القاسم المنصورِ بن محمد يتنصَّل فيها مما نُسِب إليه من تفضيله للدولة العثمانية على الدَولة القاسمية، ويتبَرَّأُ أيضا من التهمة التي تقول إنه كان يرى أحداث الأرض تابعة لأحكام النجوم. وقد بعث عيسى بن لطف الله هذه القصيدة إلى القاسمِ المنصورِ في شهر ربيع الآخَر من سنة ١٠٢٢هـ/١٦١٣م:[٢٦]

---

٢٢ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٥٠١/٢.

٢٣ الشوكاني، البدر الطالع، ص. ٥١٨.

٢٤ الشوكاني، البدر الطالع، ص. ٥١٧؛ الزركلي، الأعلام، ١٠٧/٥.

٢٥ الزركلي، الأعلام، ١٠٧/٥.

٢٦ المحبي، خلاصة الأثر، ٣/٢٣٦–٢٣٨؛ الشوكاني، البدر الطالع، ص. ٥١٨.

ما شاقني سجْعُ الحمامَهْ — سحَراً، ولا بَرقُ الغَمامَهْ
كلا، ولا أذكى الجوى — ذِكْرُ العُذَيبِ وذكر رامَهْ
ودموع عيني ما جرتْ — شوقا إلى لُقيا أمامَهْ[٣٢]
ما شاقني إلا الذي — نفسي عليه مُستهامَهْ[٣٣]
بَرٌّ كريمٌ ماجد — حاز الجلالةَ والشَّهامَهْ[٣٤]
وحوى الفخار جميعَه — حتى غَدا في الدهر شامَهْ
لَبس الفضائل حُلَّةً — فبدتْ لها منه وَسامَهْ[٣٥]
فَرْدٌ تفرَّد في العُلا — ولديه للعَليا علامَهْ
أعني أمير المؤمنيـ — ـن مُغيثَ أرباب الظُّلامَهْ[٣٦]
القاسمَ المنصورَ مَنْ — زانَ الخلافة والإمامَهْ
رُكنُ النبوَّةِ شادَهُ — والبيت ترفعُهُ الدِّعامَهْ
وترى جواداً دونه — في الجود طلحةُ وابْنُ مامَهْ[٣٧]
أعداؤه شهدتْ له — بالفضل طراً والزَّعامه
مولاي يا قمر الهدى الـ — ـمذكورَ في وقت الإقامه
يا من أرى حبي له — أسنى الذخائر في القيامه
وجَّهْتُ نحوك، سيدي — عقدا أجزتُ به نظامه
لا تأخُذَنّي سيدي — بمقالة حازتْ ذمامه
ويقول واشٍ قد خشيَ — لضعيف فكرته أثامه
قد قال إني قائل — بنجوم سعد أو شآمه
ونفيتُ صنعةَ ربنا — ووَثِقْتُ عمدا بالنجامه

---

٢٧ من أسماء البنات.

٢٨ مستهامة: اشتد حبه، حار واضطرب، مضى على وجهه لا يدري ما يفعل.

٢٩ الشهامة: عزة النفس، الذكاء، سداد الرأي.

٣٠ الجمال.

٣١ الظلامة: ما يسلب من الإنسان قهرا.

٣٢ طلحة بن عبيد الله: أحد العشرة المبشرين بالجنة، وكان يسمى «طلحة الجود». وكعب بن مامة: هو أحد أجواد العرب في الجاهلية.

لا، والـــــذي جـعـل الـنـجـو	مَ بـلـيـلـهـا تـجـلـو ظـلامـه
مـــــا قـــلـــتُ إلا أنـــهـــا	لـلـنـاسِ والأنـــوا عـــلامـه[38]
ولـــمـــن أتـــــى مـسـتـغـفـرا	لله رَجْــــــوٌ فـــي الـسـلامـه
مـــــولايَ واسْـــــأل لائـمـي	فـلـقـدْ تـهـوَّرَ فـي الـمـلامَـهْ
وعــلــيــكَ صــلــى خـالـقـي	وحـبـا ربـوعَـكَ بـالـكـرامـه
واسْـــلـــمْ ودُمْ فـــي نـعـمـةٍ	يـا خـيـرَ مَـنْ رفـعَ الـعِـمـامـه

٣ - علي بن عبد الله بن المُهَلاَّ

هو علي بن عبد الله بن المُهَلاَّ بن سعيد بن علي الميساني الشَّرَفي اليمني. ولد في كوكبان ونشأ في صعدة، وبدأ فيها قراءة العلم ثم انتقل إلى صنعاء وتابع فيها الدراسة. وبعدئذ عاد إلى كوكبان وتزوج فيها ثم حمَلَ أهلَه إلى صنعاء. أما مَسْكَنه الدائم فكان في شبام من أعمال كوكبان. وقد تصدر للتدريس. توفي علي بن عبد الله بن المُهَلاَّ في صنعاء سنة ١٠٤٩هـ/١٦٣٩م.[34]

كان من حملة الآداب وكملة العلماء الأطياب. كان عالما في الفقه والنحو والمعاني والبيان والمنطق والتاريخ. أخذ عن جماعة من المشايخ منهم: محمد بن عبد الله المهلا، والعلامة عبد الحفيظ بن عبد الله بن المهلا، وعلي بن محمد الجملوني، والسيد محمد بن عزالدين المفتي، والسيد عيسى بن لطف الله، وغيرهم من العلماء.[35]

شعره: علي بن عبد الله بن المُهَلاَّ شاعر محسن سهل التراكيب عذب الكلام غزير المعاني. ذكر له المحبي قصيدتين في المديح.[36]

وقد قال علي بن عبد الله بن المُهَلاَّ يمدح «الأفضل»، والأفضل هذا هو ابن المؤيد بالله محمد بن القاسم بن محمد إمام صنعاء. القصيدة أربعة وأربعون بيتاً.

قال في هذه القصيدة المدحية:[37]

---

٣٣ الأنواء: الأحوال الجوية.

٣٤ خلاصة الأثر، ١٧٢/٣؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٥٠٩/٢.

٣٥ خلاصة الأثر، ١٦٨/٣.

٣٦ انظر: ١٦٨/٣-١٧١.

٣٧ خلاصة الأثر، ١٦٨/٣-١٧٠.

لا تحسبوه عن هواكمْ سَلا | كلاً ولا فارقَكمْ عن قِلى[43]
ولا ثَنَتْ وهَنانةٌ قَلْبَهُ | هَضِيمَةُ الكَشْحِ صَموت الخلا[44]
آهلَةُ الدار[45] بسكانها | لا عَفَّتِ الريحُ لها منزلا
دَع التَّصابي في المقام الذي | فاق سناه واقْصِدِ الأفضَلا
وقلْ بأعلى الصوتِ، إن جئتَه | يا مَلِكاً حازَ جميعَ العُلا
هُنِّيتَ هذا الشرفَ الأطولا | فالمفْخَرَ الباذِخَ[46] بين الملا[47]
أدركتَ مجداً عُشْرُ معْشاره | قدْ أعْجَزَ الآخِرَ والأولا
ما أنتَ إلا آيَةٌ أُنْزِلتْ | تَقْمَعُ مَنْ حافَ ومن أبطلا[48]
يشهد ما في الأرض من خَلْقه | أنكَ صِرْتَ الأوحدَ الأكملا
دَقِيقُ فِكْرٍ ما رأى مُشكلاً | إلا وحَلَّ المشكلَ المُعْضِلا
يا ابْنَ أميرِ المؤمنين الذي | ما بَرِح النصرُ مقبلا
وما هي الأرضُ وما قدرُها | عندكَ، يا من قدرُهُ قد علا
لو أنها عندكَ مجموعةٌ | وهبْتَها من قبلِ أن تُسألا

٤ - ابن جابر الهَبَل اليمني

هو الحسن بنُ علي بنِ جابرِ الهَبَل اليمني أصله من قرية بني الهبل. ولد في صنعاء سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م. ونشأ على العبادة والزهادة ومودة العترة الطيبة. اشتغل ابن جابر الهبل بالعلوم والأدب ونظْمَ الشعر، ولكنه لم يعش كثيرا، فقد توفي في صنعاء في شهر صفر من سنة ١٠٧٩هـ/١٦٨٨م، وعمره إحدى وثلاثون سنة.[44]

آثاره: له ديوان شعر[45] مطبوع، حققه أحمد بن محمد الشامي، تم طبعه من قبل

---

٣٨ سلا: نسي. قلى: البغض.

٣٩ ثنت: لفتت، أمالت، استمالت. الوهانة: الفتاة اللينة الجسم الناعمة. هضيمة (ناحلة، ضامرة) الكشح (الخصر). صموت: ساكتة. صموت الخلاخيل (ساقها ممتلئة فلا يتحرك الخلخال فيها فلا يحدث صوتا).

٤٠ تعيش مع جميع أهلها في أمن.

٤١ العالي.

٤٢ الملأ: أشراف القوم.

٤٣ قمع فلان فلانا: ضربه بالمقمعة على رأسه، عاقب، زجر. حافَ: ظلم. أبطلَ: جاء بالباطل (بالكذب).

٤٤ خلاصة الأثر، ٢/٣٠-٣٤؛ الزركلي، الأعلام، ٢/٢٠٥؛ البدر الطالع، ٢١٣؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٦٩٢/٢.

٤٥ الزركلي، الأعلام، ٢/٢٠٥.

منشورات العصر الحديث (صنعاء – اليمن)، ودار الأندلس في بيروت سنة ١٩٨٣م.[٤٦]

شعره: ابن جابر الهبل شاعر مكثر مُجيدٌ، فصيح اللفظ جيد السبك، واضح المعاني، بارع القول، عذب الشعر، وأوزانه في الأكثر قصار مُطْرِبَةٌ. وهو كثير العناية بوجوه البلاغة، وخصوصا بالجناس، وبلزوم ما لا يلزم. وفنونه كثيرة في الجد والهزل (من غير مجون)، له غزل، ونسيب، وشكوى، وحكمة، ووعظ. وشعره قصائد ومقطعات كلها جياد.[٤٧]

قال ابن جابر في الشكوى والتعفف والفخر:[٤٨]

لا تغْتَبِر ضعْفَ، حالي واعْتَبِرْ أدبي ... وغَضَّ عن رَثِّ أطماري وأسْمالي[٥٤]

فما طِلابِيَ للدنيا بمُمْتَنَعٍ ... لكن رأيتُ طِلابَ المجدِ أسمى لي

وقال في أن غزله فن من فنون القول:[٤٩]

تغزَّلْتُ حتى قيل إني أخو الهوى ... وشَبَّبْتُ حتى قيل: فاقد أوطانِ

وما بِيَ من عشْقٍ وشوقٍ، وإنما ... أتيتُ من الشعرِالبديعِ بأفنانِ

وقال قصيدة يلوم فيها الشعراء على مدح ملوك يعطون المال لمن شاؤوا من غير نظر إلى محسن أو مسيء، ولكن للذين يوافقون أولئك الملوك على هواهم:[٥٠]

أُذْنُ الندى عن نداء الشعر صَمَّاءُ ... فليسَ يُجْديكَ إنشادٌ وإنشاءُ[٥٧]

يا قالَةَ الشعرِ، مهلاً لا أباً لكمُ ... رُويدَكُمْ، ما لهذا القَدْحِ إيراءُ[٥٨]

إنا لفي زمنٍ ودَّ الفصيحُ به ... لو أنه ألْكَنٌ في القول فأفاءُ[٥٩]

كم تمدحونَ ولا تُعْطَوْنَ جائزةً ... كأنما مَدْحُكمْ بالمنعِ إغراءُ

هذي الملوكُ ملوكُ الأرضِ، هل أحدٌ ... منهمْ على سُنَنِ المعروفِ مشَّاءُ

كم قد مدَحْنا فما أجدَتْ مدائحُنا ... لأنهمْ إنما يعطونَ مَنْ شاؤوا

---

٤٦ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٦٩٤/٢.

٤٧ خلاصة الأثر، ٣٠/٢-٣٤؛ الزركلي، الأعلام، ٢٠٥/٢؛ البدر الطالع، ٢١٣؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٦٩٢/٢.

٤٨ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٦٩٣/٢.

٤٩ المحبي، خلاصة الأثر، ٣٠/٢.

٥٠ المحبي، خلاصة الأثر، ٣٤/٢؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٦٩٣/٢-٦٩٤.

٥ – إسماعيل بن إبراهيم حجاف (الحجاف) اليمني

هو إسماعيل بن إبراهيم بن يحيى بن المهدي بن أحمد حجاف (نسبة إلى أحد أجداده الذي كان حجافا: يصنع تروسا من جلد) الحسنيُّ الحَبوريّ (نسبة إلى بلدة حَبُور باليمن)[٥١].

ولد إسماعيل بن إبراهيم في حبور سنة ١٠٢٤هـ/١٦١٥م. وقد تلقى العلم على والده وعلى الحسين بن علي حجاف المتوفى سنة ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م، وعبد الرحمن بن حسين حجاف. ثم إنه تصدر للتدريس، وكان أيضا قاضيا في حضرة (مجلس الحكم) الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم إمام صنعاء. ثم كانت وفاته في حبور، في الرابع عشر من شعبان سنة ١٠٩٧هـ/١٦٨٥م.[٥٢]

كان إسماعيل بن إبراهيم حجاف عارفا بأصول الفقه وفروعه، وبالنحو، وبشيء من الطب مع براعة في الأدب.

شعره: شعر إسماعيل بن إبراهيم قليل، والذي وصل إلينا لطيف، وفيه شيء من الصناعة. ولكنه عموما سهل واضح المعاني. وهو في المديح والغزل والوصف ومع مبالغة في نسبة القداسة إلى البشر.[٥٣]

نظم إسماعيل بن إبراهيم قصيدة يمدح فيها الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم إمام صنعاء مهنئا بعيد الفطر المبارك ويحثه على إحياء مدارس العلم:[٥٤]

---

٥١ المحبي، خلاصة الأثر، ١/٤٠٤؛ ابن المعصوم المدني، سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، ١٣٢٤؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٢/٧٨٨.

٥٢ المحبي، خلاصة الأثر، ١/٤٠٤؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٢/٧٨٩.

٥٣ خلاصة الأثر، ١/٤٠٤.

٥٤ خلاصة الأثر، ١/٤٠٤-٤٠٥؛ سلافة العصر، ص. ٤٥٧؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ٢/٧٨٩-٧٩١.

أصبح الدهرُ طيِّبَ الأوقاتِ — كاملَ الحُسْنِ وافرَ الحسناتِ
مُشْرِقَ الوجهِ باسمَ الثغرِ يَزْدا — دُ بِمَرِّ الشهورِ والسنواتِ
كعروسٍ من فوقها زانَها الحلـ — ـيُ جمالا إلى جمال الذاتِ
مُذْ تولّى أمرَ الخلافة فيه — أوحَديُّ الفعالِ جَمُّ الصفاتِ
ثابتُ الرأيِ ثابتُ الجأشِ إسما — عيلُ حِلفُ الهدى حليفُ الهداةِ
فَهْوَ مَهديٌّ هاشمٍ وهداها — ذو الكراماتِ في الورى البيِّناتِ
فَهْوَ فرعٌ لدوحةِ المجد شمسٌ — في بروجِ الفخارِ والمكرماتِ
يا إمامَ الزمانِ قد أسعد الـ — ـلهُ أناسا رأوْكَ قبل المماتِ
وأُهَنِّيكَ يا ابنَ خيرِ قريشٍ — عَوْدَ عيدِ الصيامِ بالخيراتِ
وكذا شهرُكَ الكريمُ يُهَنِّيـ — ـكَ بما حُزْتَ فيه من قُرُباتِ
من صيامٍ ودرسِ علمٍ ووَحْـ — ـيٍ وصَلاةٍ مقبولةٍ وصِلاتِ[٦٤]
أنتَ في الأرضِ رحمةٌ أهبطها الـ — ـلهُ تعالى وسامعُ الدَّعواتِ
أنتَ للناسِ عِصْمةٌ في مَعاشٍ — ومَعادٍ نَمْحو به السيئاتِ
ختم اللهُ بالرضا عنكَ سعياً — إنما الفوزُ في رضا الخاتماتِ
وعلى الطُّهْرِ خاتَمِ الرُّسْلِ والآ — لِ سلامٌ وأفضلُ الصلواتِ

وختاماً فإنه إذا كان لا بد من كلمة أقولها في هذا الموضوع فهي أنه ينبغي على الباحثين أن يدرسوا أدب هذا العصر بكل جوانبه قبل أن يعطوا حكمهم مسبقاً. أخيراً آمل أن يكون هذا البحث حافزاً لسواي للقيام بدراسة تلك الحقبة التي عاش فيها كثير من الشعراء وخلفوا آثارا أدبية قيمة، ولعلهم يخرجون بمؤلفات قيمة مدفونة بين رفوف المكتبات من الظلام إلى النور.

---

٥٥ الصلة: العطية.

قطب الدين النهروالي وكتابه البرق اليماني في الفتح العثماني

مصطفى صبري كوجك آشجي*

ولد قطب الدين أبو عبد الله محمد بن علاء الدين أحمد بن شمس الدين محمد بن قاضي خان محمود النهروالي ثم المكي في لاهور بالهند سنة (٩١٧هـ) وينتسب إلى عائلة من العلماء ترجع أصولهُا الي مدينة عدن. حيث انتقل جدهم محمد بن اسماعيل بن إبراهيم نحو القرن الثاني الهجري تقريباً الي مدينة نهروالة في اقليم كجرات على الساحل الغربي للهند وتسمى الآن بِتن (فتن).

تلقى الشيخ محمد تعليمه في صغره عن والده الذي كان من علماء الأحناف وتولى منصب الإفتاء في الدولة الاسلامية الكجراتية في عهد السلطان محمود شاه الذي حكم في كجرات من سنة (٨٦٣هـ) إلى (٩١٦هـ). ومع ذلك لانعرف كثيراً عن طفولته وحياته التعليمية. وكان شيخنا محمد قد تعلم اللغة الفارسية قبل إنتقاله من نهروالة كما تعلم اللغة التركية التي كان يؤلف بها كما كان يترجم منها وإليها وأتقنها إتقاناً مكنه من نظم الشعر بها ومن ترجمة بعضِ الكتب إليها.

وإذا كنا لانعرف تاريخَ دخوله إلى مكة بالتحديد فإن بعض ما كتبه يدل على أنه كان بها خلال سنة (٩٣٢هـ) وكان شيخنا محمد عند وصوله إلى مكة صاحب ثقافة عربية واسعة وكان إنتاجه العلمي والتاريخي ومؤلفاته الأدبية باللغة العربية. وكان الشيخ محمد تلقى العلم خلال تعلمه في مكة عن والده كما أخذ العلم عن مؤرخ مكة العلامة جار الله بن فهد ومؤرخ اليمن عبد الرحمن الديبع والشيخ محب الدين أحمد بن محمد النويري العقيلي خطيب المسجد الحرام وغيرهم من علماء الحجاز. وكان الشيخ أبو عبد الله يتدارس مع العلماء والأدباء القادمين إلى الحج ليستفيد منهم، كما كان يفيد طلابه والقادمين إلى الحج في حلقات درسه في صحن الحرم المكي. وكان قطب الدين بعد قدومه مكة قد قام برحلات كثيرة لطلب العلم واتصل بالعديد من العلماء والمشاهير من العالم الاسلامي وسافر إلى مصر في بداية سنة (٩٤٣هـ) وكانت مصر حينئذ كما يقول:

---

* جامعة مرمرة – تركيا.

«مشحونة بالعلماء العظام مملوءة بالفضلاء الفِخام» حيث تتلمذ بها على الشيخ عبد الحق السنباطي والشيخ محمد التونسي والشيخ ناصر الدين اللّقاني والشيخ ابن عبد الغفار المغربي، كما أتيحت له زيارة مصر مرة أخرى في السنوات (٩٥٤- ٩٥٥هـ)، (٩٦٥هـ).

وزار قطب الدين استانبول مرتين في عامي (٩٤٣هـ)، (٩٦٥هـ) وكانت هاتان الزيارتان بغرض السياسة والعلم، حيث وصل إليها سنة (٩٦٥هـ) رسولاً من أمير مكة السيد الشريف حسن بن أبي نمي إلى السلطان سليمان القانوني، وذكر قطب الدين في كتابه البرق اليماني سبب هذه الزيارة فقال: «...لأن يدوس بساط السلطنة العظمى، ويتشرف بلثم ركابها الأسمى، واستدعى له والده أمير مكة المشرفة، وأن يخفق على رأسه اللواء الشريف السلطاني، ويبلغ بذلك نهاية السؤل وغاية الأماني، صحبه من أعيان مكة وكبرائها وساداتها وقضاتها وعلمائها».

وزار كذلك الشام سنة (٩٦٥هـ) وهو في طريقه إلى استانبول حيث اجتمع فيها بكثير من علمائها مثل شيخ الإسلام الغَزّي والشيخ علاء الدين بن عماد الدين والقاضي كمال الدين الحمزاوي.

ففي هذه الزيارة لاستانبول استقبله السلطان سليمان القانوني في حفل عظيم، واجتمع قطب الدين بمشاهيرعلماء الدولة العثمانية وأخذ عن بعضهم وسجل أخبار هذه الرحلة في كتابه «الفوائد السنية في الرحلة المدنية والرومية» التي أشار فيها إلي لقاء تم بينه وبين الأمير بايزيد قرب مدينة كوتاهية وحضوره جنازة زوجة السلطان في جمادى الآخرة سنة (٩٦٥هـ) ولقائه بشيخ الاسلام أبي السعود أفندي، كما وجد من العلماء القبول والتقدير وحظيت مؤلفاته بالشهرة والإنتشار. وارتبط بالعديد من الوزراء والصدور منهم الوزير والقائد سنان باشا وغيره، وأتاحت له فرصة احتكاكه بالموظفين العثمانيين وزيارته لإستانبول تعلم اللغة التركية حيث تمرس فيها. وبسبب رحلاته واتصلاته هذه ارتفعت مكانته عند العثمانيين حتى انه في الدولة العثمانية وجد البعض في الشيخ قطب الدين الشخصية المناسبة لتمثيل إتجاهاتها وسياستها، وللدفاع عن مواقفها وللنطق باسمها ونشر محاسنها، كما وجدوا في شخص الشيخ اللياقة والمكافئة الفقهية للقيام بوظيفة الطوافة عند ما يحج الأمراء وأفراد عائلة السلطان رجالا ونساء والوزراء والقادة من العثمانيين. يقول أيمن فؤاد السيد، «فلا عجب إذا رأينا قطب الدين يعتبر الدولة العثمانية 'هي التي أنعش الله بها أهل الحجاز من الفاقة والفقر، وأن يذهب إلى أن أهل الحرمين الشريفين ما شبعوا من دولة من الدول مثل ما شبعوا في دولة آل عثمان»، وحقيقة قد ناله وأهل الحرمين الشريفين من عطاء العثمانيين ومرتباتهم وهداياهم الشئ الكثير مما جعلهم يعيشون في رغد من العيش وسعة من الرزق، ونال العلامة قطب الدين ايضاً مكانة مرموقة عند أشراف مكة فتولى رئاسة الكتاب في إدارتهم كما كلفه شريف مكة بالسفارة لدى

المدينة المنورة وإستانبول. هكذا جمع قطب الدين بين الثقافة العربية والفارسية والتركية إضافة الي معرفة واسعة بالعلوم الدينية وكذا التاريخ والجغرافيا أهلته لتولي منصب الإفتاء في مكة، بل وتولى أعلى المناصب الدينية فيها وهو منصب القضاء، كما تولى التدريس بالمدرسة السليمانية ومدرسة الأحناف والإشراف على مكتبتي مكة الكبيرتين اللتين أنشأهما الأشرف قايتباي، وقرروا له مرتبا شهريا مقاربا لما قرروه لشيخ الحرم الذي كانت مرتبته لديهم تلي مرتبة شريف مكة، لأن قطب الدين هو الإمام المحدث مسند عصره وكان مفتي مكة وإمامها ومؤرخها حتى كان في المسجد الحرام باب يعرف باسمه.

وكان قطب الدين فقيها حنفي المذهب يحسن التركية وعلى صلات كبيرة بالدولة العثمانية فبناء على تلك المميزات أصبح قطب الدين المؤرخ الرسمي للدولة العثمانية باللغة العربية والناشر لفضائلهم وانتصاراتهم والمدافع عن مواقفهم وسياساتهم مما جعله أحياناً يتعصب للأتراك ضد بعض القبائل العربية في اليمن، كما لم يمنعه ذلك من انتقاد بعض أخطاء الأتراك وسوء سلوكهم في مكة المكرمة تجاه أهلها.

لقد أعانه ثراؤه الواسع على امتلاك كتب من مختلف العلوم حيث أخبر عن مكتبته انها: «تشتمل على زهاء ألف وخمسمئة مجلد من نفيس الكتب التي ملكتها وورثتها عن أبي...» وللأسف فقد ضاعت هذه المكتبة الضخمة وقد تلفت اكثر كتبه مع سائر مافي بيته بسبب حريق شب في داره في ربيع الاول سنة (٩٥٩هـ) وهو غائب عن مكة المكرمة، فأتت النار على ما في البيت من جليل وحقير وهي النكبة الأولى التي أصابت هذه المكتبة. وعاد الي إحياء مكتبته واقتناء نفائس الكتب حتى إجتمع عنده مالم يجتمع عند غيره. ولكنه واصل بعد ذلك شراء الكتب وترك منها مكتبة هامة ورثها عنه ابن أخيه عبد الكريم القطبي. وكان في داره عدد وافر من كتب قطب الدين النفيسة. فأصيبت كتبه بالنكبة الثانية في سنة ٩٧٥هـ عندما نُهبت دار أخيه أيضاً ولم يصلنا أي كتاب منها.

وتوفي قطب الدين في مكة المكرمة في ٢٦ ربيع الثاني سنة ٩٩٠هـ، وهو قول معاصره وابن بلده المؤرخ عبد الملك العصامي، ولكن بعض مترجميه أرّخوا وفاته بسنة ٩٩١هـ، وخلف ولداً واحداً اسمه محمد ألف كتاباً سماه (ابتهاج الانسان) لا نعرف شيئاً كثيراً عنه وأهداه لحسن باشا والي اليمن بين سنتي ٩٨٨-١٠١٢هـ.

ألف قطب الدين العديد من المؤلفات في الدين والادب والتاريخ، ووصل إلينا بعضها وفقد بعضها بسبب الحريق الذي شب في داره، وكان من تآليفه مجموعة هامة من الكتب التاريخية، كما ألف في الحديث كتاب الجامع الذي جمع فيه الكتب الستة، وكتاب التيسير الي أحاديث البشير، ومع ذلك لم يروها عن قطب الدين بالسماع أو الإجازة الخاصة وإنما بالإجازة العامة التي شملتهم من قطب الدين لما أجاز أهل عصره أو مصره كما صرح بذلك تلميذه الكوراني نفسه في لوامع اللآلي وغيره كل ما قيل عن

سند المعمرين إلى البخاري من طريق المترجم يأتي في سند الموطأ من طريق المعمرين المذكورين أيضاً وعرب رسالة في الفقه كتبها باللغة التركية للطفي باشا وزير السلطان سليمان القانوني، وألَّف في التصوف ردّاً على أقوال وعقائد الزائغين من المتصوفة. وله مؤلفات في الأدب ككتاب تمثال الأمثال السائرة الذي ألفه لسلطان المغرب الأقصى، وكتاب كنز الأسماء في كشف المعمى، فيه جمع كثيرا من أشعار المكيين وبعضاً من أخبار مكة كما ان له كتب أشعار كثيرة أورد بعضها في كتبه كما نقل بعضاً من أشعاره العيدروسي في النور السافر، والخفاجي في الريحانة.

يعتبر كتابه المسمى الإعلام بأعلام بيت الله الحرام الذي يتكون من مقدمة وسبعة أبواب وخاتمة من أهم مؤلفاته. وقد أتم تأليفه في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م)، وكان من أهم المصادر التاريخية لمكة في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري، وكتابه الإعلام يعتبر من أميز ماكتب في تاريخ مكة المكرمة والكعبة المعظمة بدءًا من مؤلفات الإمام العلامة المحدث الفقيه التابعي الجليل الحسن البصري رضي الله عنه، فإن كل الظروف هيأت لمؤلفه أن ينهض بتسجيل هذا التاريخ فهو من كبار موظفي دولة الأشراف المطلعين على الرسائل الديوانية حيث عمل رئيسا لكتابهم، وهو من أقرب العلماء المكيين للدولة العثمانية التي أرادت منه أن يكون لسانها وعالمها المعبر عن مواقفها وأديبها المعبر عن مفاخرها، بالإضافة إلى ما تميز به قطب الدين من ولوع بالتاريخ وإتقان لأنواع الكتابة فيه. فقد أراد بكتابه هذا أن يجمع بين تاريخ مكة وذكر فضائل ومميزات أهلها وحكامها وتبيين مزايا الدولة العثمانية ومشاريعها الهامة في المسجد الحرام خاصةً وفي مكة المكرمة عامة جاعلا لكل سلطان من سلاطينها فصلا خاصاً يذكر فيه أعماله الكبيرة في البلد الحرام ومبانيه ومنجزاته، ويشتمل الجزء الأخير منه على تاريخ مفصل لسلاطين آل عثمان حتى عهد السلطان مراد الثالث.

ومن كتبه المهمة الأخرى ولا نخطِئ إذا قلنا إنه كتابه المسمى البرق اليماني في الفتح العثماني، أشهر كتبه الذي ألفه استجابة لرغبة سنان باشا فاتح اليمن في فتوحاته بها وسماه في أول الامر «الفتوحات العثمانية للأقطار اليمنية» وأهداه إلى السلطان سليم الثاني سنة ٩٨١، وكان هو الإصدار الأول، كتبه بأسلوب سهل ليس فيه تكلف. ثم أعاد كتابة نفس الموضوع في كتابه الذي سماه «البرق اليماني» وزاد عليه زيادات يسيرة، ومع ذلك كتبه بأسلوب متكلف مغاير لسابقه، وأهداه إلى السلطان مراد الثالث. ونشره الشيخ حمد الجاسر بعنوان « البرق اليماني في الفتح العثماني: تاريخ اليمن في القرن العاشر الهجري مع توسع في أخبار غزوات الجراكسة والعثمانيين لذلك القطر» وصدر عن دار اليمامة في الرياض سنة ١٣٨٧هـ.

ويعد كتابه «البرق اليماني» من أجود ما كُتب في تاريخ المدن والمناطق إعتبارا من

عهد العلامة الهَمَدَاني (الحسن بن أحمد بن يعقوب، لسان اليمن) الذي هومن أعظم جغرافيي جزيرة العرب في عصره، وله إحاطة بعلوم التاريخ والنسب والفلك والفلسفة والكيمياء.

والكتاب يتكون من مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة:

وتناول قطب الدين في الباب الأول ملوك اليمن من أول القرن العاشر إلي زمن الفتح العثماني، وعقد فيه ثلاثة عشر فصلا، كما تناول في الباب الثاني إبتداء الفتح العثماني، واستيلاء الملك السليماني على بلاد اليمن الأقصى والداني، خصص لحوادثه سبعة وثلاثين فصلاً. أما الباب الثالث مع فصوله الستين فقد ذكر فيه تمام الفتح العثماني على يد سنان باشا، وعودة الممالك اليمنية إلى سلك ملك الدر النظيم العثماني، وأخيراً في الخاتمة نقل أخبار في توجه سنان باشا لولاية مصر ثم لفتح تونس وعقد لها خمسة فصول، وذكر قطب الدين في مقدمته سبب تأليف هذا الكتاب ورجوعه إلى بعض المصادر، كما تطرق إلى منهجه في تناول مواضيع التاريخ فقال:

«هذا كتاب لطيف، وتاريخ منتخب ظريف، جمعت فيه ما تجدد في عصرنا من فتوحات اليمن، وما حدث فيه من الأهوال والفتن، وتلهب من نيران المحن والإحن، مما خلت منه كتب التواريخ والأسفار. وكان فن التاريخ علما شريفا فيه العظة والاعتبار، على حوادث الدهر الدوار، واختلاف صوارف الليل والنهار، ومعرفة أحوال بني النوع، مما يوقظ الأذهان والأفكار، ويزيد بصيرة أولي البصائر والأبصار، ويقيس العاقل نفسه على من مضى من أمثاله في هذه الدار. وقد قص الله تعالى لنا بعض أخبار الأمم السالفة في أم الكتاب (لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب)، وجاء من أحاديث سيد المرسلين صلعم وعلى آله وصحبه أجمعين، كثير من أخبار الأمم الماضية كحديثه عن بنى إسرائيل وما غيروه من التوراة والإنجيل وغير ذلك من أخبار العجم والعرب، ما يقتضي لنا منه العجب.

اعلم أن الجراكسة أخذوا مملكة اليمن من عامر بن عبد الوهاب آخر ملوك بني طاهر، ثم انقرضت الجراكسة، فاستولى على اليمن طائفة من اللوند وكانت الخطبة والسكة في أيام اللّوند باسم السلطان سليمان خان إلى ان توجه الخادم سليمان باشا إلى الهند، فاستخلص مملكة اليمن من اللوند واستصفاها باسم السلطان سليمان خان في سنة ست وأربعين وتسعمائة، واستمرت من جملة الممالك المحروسة العثمانية إلى أن اختل أمر اليمن بعد وفاة السلطان سليمان خان، فأظهر العصيان مطهر بن شرف الدين الذي ادعى أبوه الإمامة، فأرسل السلطان سليم الثاني لإفتتاح ممالك اليمن وزيره سنان باشا، ولما توجه بعسكره إلى المملكة اليمنية ففتح الله تعالى البلاد لحضرة الوزير وساق إلي أخبار هذا الفتح العظيم وأمرني أن أرقم تلك الأخبار وأودع صدور الصحف عجائب تلك

المآثر والآثار لتكون عبرة لاولي الأبصار وقياساً لما يتولد من حركات دوران الفلك الدوار، من عجائب تحار فيها الأفكار وغرائب تقف دونها أنظار النظار، وأعطاني حضرة الوزير المشار اليه، أعلا الله تعالى مرتبته لديه، نسخة من تاريخ فتح اليمن، منظومة باللسان التركي، للمرحوم المبرور مصطفى بك الرموزي، أمير اللواء السلطاني و (دفتردار) ممالك اليمن، لأستضيء به في الاطلاع بعض احوال تلك البقاع، وهو تاريخ في اعلى درجات اللطافة، ليس له نظير في الكياسة والظرافة، أناف على الحسن غاية الإنافة، غير انه لما كان منظوما لم يتمكن ناظمه من أداء المعنى بالتمام، ولو بلغ حد الإعجاز في حسن أداء الكلام، على اني انتفعت به كثيرا في الأخبار، وعولت عليه ثبت صحته عند نقله الأخبار، وجمعت في حدائق هذه الأوراق، ثمرات تتنزه بها الخواطر والأحداق، بإنشاء عربي بليغ، يدركه أهل الأذواق».

قال الأستاذ حمد الجاسر في مقدمته لهذا الكتاب إنه: «يسجل جانبا كبيرا من الغزوات التي قامت بها تلك الدولة لبسط نفوذها في الجزيرة، بل يصور أروع جانب من جوانب البطولة التي صمدت أمام تيار الجيوش العظيمة الغازية»، كما قال الأستاذ محمد الحبيب الهيلة في هذا الموضوع: «فقد واجه العثمانيون البرتغال في مناطق من البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية. وكانت أعمال الوزير الصدر سنان باشا في هذا المجال هامة حيث كف أطماع البرتغاليين في هذه المنطقة، وأنقذ البلاد التونسية من استيلاء الاسبان على عاصمتها وكثير من حصونها. وظهرت بطولاته خاصة في معركة حلق الوادي التي كانت المعركة الفاصلة فردعت محاولات النصارى وأوقفت زحفهم على المغرب العربي».

يعتبر هذا الكتاب أحد أهم المصادر لتاريخ اليمن من أول القرن العاشر الهجري إلى قبيل وفاة المؤلف مع إحتوائه على تفاصيل عن دخول اليمن تحت السلطة العثمانية، كما يعتبر حلقة في سلسلة تاريخ اليمن، حيث كان ذلك التاريخ سيبقى مبتورا بفقدانها، كما يحوي وثائق تاريخية هامة تفيد المعنيين بدراسة هذه المنطقة وهو يحمل بين طياته لمحات تاريخية وإجتماعية عن اليمن وأطرافها، كما أنه يصف الاستقبالات والاحتفالات الرسمية لرجال الدولة العثمانية لدى وصولهم إلى جدة ومكة، كما يسجل بعض مواقف أولئك الرجال الشاذة تجاه الاحداث بلاد اليمن والحجاز، كما يشير إلى بعض الوفادات التي يقوم بها بعض المشاهير إلى البلاد.

ومن الجدير بالذكر أن الكتاب يفيد المهتمين بمعرفة تطور الأسلوب العربي في الكتابة في عصر النهروالي، كما يفيد المعنيين بالدراسات اللغوية. ولقد ألف هذا الكتاب في الوقت الذي بدأت اللغة التركية أول ما بدأت تتسرب إلى اللغة العربية، وجاء أهلها بأشياء جديدة ليس لها مسميات معروفة عند العرب، كالرتب والألقاب، وبعض أنواع الأسلحة والأطعمة والألبسة.

وجرى انتقاد النهروالي مؤلف كتاب البرق اليماني بسبب قربه من الدولة العثمانية حتى وصف بانه مؤرخها الرسمي من علماء العرب، ولهذا السبب ادعى البعض بان مكانته لدى العثمانيين كانت سبباً في الارتياب من آرائه وتأليفاته بهذه الفترة، وإزاء هذا الادعاء يمكننا القول بان النهروالي قد اتخذ موقفا اقرب إلى جانب أمراء مكة في بعض الاختلافات التي وقعت بينهم وبين الادارة العثمانية مثلما كان بين أمير مكة وأمير البحر سلمان الرئيس.

وقد كتب النهروالي إذ يقول «فلا زالوا (البرتغاليون) يتوصلون إلى معرفة هذا البحر، إلى أن دلهم شخص ماهر من أهل البحر، يقال له أحمد بن ماجد، صاحبه كبير الفرنج، وكان يقال له الملندي [يقصد فاسكو داجاما] وعاشره في السكر، فعلمه الطريق في حال سكره، وقال لهم: لا تقربوا الساحل من ذلك المكان، وتوغلوا في البحر ثم عودوا، فلا تنالكم الأمواج»، فرواية النهروالي هذه التي يدعى فيها ان الذي دل البرتغاليين على طريق من المحيط الهندي هو ابن ماجد، قد أحدثت جدلاً كبيراً في الأوساط العلمية، والذين يرفضون ادعاء الشيخ قطب الدين حول دلالة وإرشاد ابن ماجد للبرتغاليين على المنفذ الذي يخرج منه البرتغاليون إلى الطريق المؤدي إلى الهند في المحيط الهندي قد استندوا في ذلك إلى عدم العثور على أي مستند تاريخي حول ذلك في المراجع المعتبرة في تلك الفترة. والادعاء بأن ابن ماجد يتعاطى الخمر ادعاء باطل لأنه رجل مسلم تقي ورع يخاف الله تعالى.

ونحن نرى أن الأقوال الأخيرة حول ابن ماجد صحيحة لأنه بحار فذ ماهر غزير العلم في علوم البحار ونرجح قيامه بإرشاد البرتغاليين للطريق الصحيح المؤدي إلى الهند لعدم تمكن غيره من القيام بمثل هذا العمل الفني الخبير الماهر في طرق البحار، ولا يمكن إعتيار قيام إبن ماجد بهذا العمل نقيصة أو خيانة في حقه وبالعكس فإن عمله هذا يدل على تفوق البحار المسلم على الأفرنج البرتغاليين وعلاوة على هذا فان الشيخ قطب الدين كان يعتمد على النصوص التاريخية في المراجع المعتبرة، كما انه كان يعتمد على الروايات غير المكتوبة، ونشير هنا إلى أننا نلاحظ اعتماد كثير من المؤرخين والأدباء علي الروايات الشفهية بعد مضي أجيال على وقوع الاحداث التي تنقلها هذه الروايات.

المراجع

- ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دمشق ١٤٠٦، ج. ٧، ص. ٤٢٠-٤٢١.
- أيمن فؤاد سيد، مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي، القاهرة ١٩٧٤، ص. ٢١٣-٢١٥. Eymen Fuad Seyyid, "Nehrevâlî", *DİA*, XXXII, 547

- شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون، بيروت ١٩٩٣، ج. ٤، ص. ٤١٤-٤١٥.
- عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عباس، بيروت-١٤٠٢هـ١٩٨٢م، ص ٩٤٤-٩٦١.
- قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي المكي، البرق اليماني في الفتح العثماني، تحقيق حمد الجاسر الرياض ١٣٧٧.
- محمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، مكة المكرمة ١٩٩٤، ص ٢٤٢-٢٥٣.
- محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت ١٩٩٣، ج. ٢، ص. ٥٧-٥٨.

botanikçileriydiler. Bu çalışmaya konu olan İbrahim Abdusselâm da bu şekildedir. İbrahim Abdusselâm yaptığı ilmî tesbitler ile Yemen'in neresinde hangi bitkinin olduğundan, bu bitkilerin şekil ve özelliklerine, hangilerinin şifalı, hangilerinin zararlı olduklarına kadar çok önemli bilgileri kayda geçirmiştir.

19. yüzyılda San'â'da veya Hudeyde'de yaşamış bir aktarda bulunan şifalı bitkiler ve bu şifalı bitkilerden yapılan ilaçlar, muhtemelen bugünkü modern eczanelerimizde bulunmamaktadır.

İbrahim Abdusselâm'ın eseri sadece bir tabiat bilim kitabı değil, aynı zamanda o dönemki Yemen'in bir *coğrafi-tarih* kitabıdır.

de hurma, *dum* (دوم) ve nar ağaçları bulunduğu gibi, karpuz ve bazı sebzeler de yetiştirilir.[59] Kumluk arazilere doğru gidildikçe *aşer* (عشر) denilen bir bitkiye rastlanır ki *Calotropis proeéra* denen bu bitkinin kömüründen barut imal ederler.[60]

İbrahim Abdusselâm, Hudeyde civarında rastlanan nebatatın isimlerini sıralama şekline örnek olarak şu bitkiler verilebilir:[61]

Cleome brachyacarpa vahl: قصيرالرأس وَم قله
Corchorus antichorus: ملوخيه
Trianthema cristallina: Buz çiçeği
Heliotropium pterocarpum Hochst: التأليل حشيشة
Salsola imbricata: البوتاس خشيشة
Jatropha villosa Mali: Hind mushil fıstık ağacı

Hudeyde'nin Manzar (منظر) köyündeki bahçelerde, az ise de hurma ağaçları, tere, mısır darısı, bakla, fasulye, domates, patlıcan, bamya gibi sebzeler; karpuz reyhan, merzengûş, yasemin gibi güzel kokulu bitkiler yetiştirilir.[62]

Hudeyde'nin Murava (موراوه) köyünde ise susam yetiştirildiği için buranın susam değirmenleri meşhurdur. Ayrıca bu köyde çivit de ekilmektedir. Buralardaki bahçeler, başka yerlerde olduğu gibi akarsularla değil, develerle kuyulardan çekilen sularla sulanır.[63]

O bölgenin en verimli arazisi ise el-Katî' (القطيع) köyünün arazisidir ki burada kavun, karpuz gibi meyvelerin yanı sıra bol miktarda pamuk da yetiştirilir.[64]

Netice

Geçtiğimiz asrın başlarına kadar, doğal zenginlikleri itibariyle dünyanın sayılı ülkelerinden biri olan Yemen, bu tabiî zenginliğin değişik ilim adamları tarafından araştırma konusu yapılmasına vesile olmuştur. Batı'dan ve Osmanlı'dan, ilim adamları bu konuya eğilmiş ve kayda değer eserler ortaya koymuşlardır.

Araştırma nedenleri[65] ne olursa olsun, netice itibariyle çok önemli bilimsel tesbitlerde bulunulmuş, Yemen'in hangi dağında, hangi ovasında, hangi yaylasında ne gibi bitkiler varsa tek tek kayda geçirilmiş ve bilim adamlarının istifadesine sunulmuştur. Bu bilimsel araştırmaları yapan tabiat bilimcileri de o zamanların en mahir

59 *Seyahatname*, s. 13–14.
60 *Seyahatname*, s. 14.
61 *Seyahatname*, s. 14–15.
62 *Seyahatname*, s. 15.
63 *Seyahatname*, s. 16-17.
64 Bu pamuk tarlalarında bulunan nebatatın isimleri için bk. *Seyahatname*, s. 17.
65 Ayrıntılar için bk. İhsan Süreyya Sırma, *Yemen İsyanları*, s. 60 vd.

Hudeyde'nin havası

İbrahim Abdusselâm'ın tesbitlerine göre nisbeti mevsime göre değişmekle beraber, genellikle havası rutubetli olan Hudeyde'de yazın ortalama sıcaklık 39-39,5 derece, kışın ise 24-25 derece civarında olmaktadır. Yazları çok sıcak ve rutubetli olduğundan halk, evlerin ve mağazaların tavanlarına asılan ve *panke* (پانقه) denilen büyük yelpazeler kullanıp serinlemeye çalışırdı.[53] Keza yaz mevsiminde halkın çoğu, sıcaktan dolayı damlarda yatardı.[54]

O dönemde Hudeydeliler suyu serinletmek için *şerbe* (شربه) denen ve topraktan yapılmış olan testileri kullanır, gündüzleri bu testileri serin ve gölgelik bir yere koyar, geceleri ise damlara çıkartırlardı.[55]

Hudeyde'nin nüfusu

Abdusselâm'ın yazdıklarına göre Hudeyde'nin o günkü nüfusu 35.000 kadar olup halkın tamamına yakını Şafiî mezhebine mensuptur. Hudeydeliler'in genellikle boyları ortanın biraz üzerinde olup vücutları gayet mütenasiptir. Renkleri esmer, saç ve gözleri siyah olan Hudeydeliler'in dişlerinin çok düzgün olduğunu kaydeden İbrahim Abdusselâm, burun ve kulaklarının da çok mütenasip olduğunu belirtmektedir.[56] İbrahim Abdusselâm Hudeydeliler'in genel davranışını anlatırken de şöyle demektedir: "Kendileri cesur, aceleci, kanaatkâr ve misafirperverdirler."[57]

Hudeyde'nin bitki örtüsü

Yukarıda zikredildiği gibi tabip olan İbrahim Abdusselâm, özellikle ilaç sanayiinde kullanılan bitkileri tesbit etmekle uğraşmış, bulduğu bitkilerin Latince isimlerini, zaman zaman da Arapça isimlerini vermiştir. Mesela, *isfahiye* (*Salsolacés*) ailesinden olan *d'æluropus mucrantus* ile *Ae. Littoralis* gibi çok dikenli ve faydalı olan *sporulus spicatus* ve *uniola mucronata* (*l'Eragrostis mucrata*) gibi nebatat çokça mevcuttur. Ayrıca çeşitli ilaçlarda kullanılan değişik değişik çiçekler de bu bölgede bolca bulunmaktadır.[58]

Esal (اصل) adında bir bitki vardır ki, bunu yakarak siyah bir madde elde edilir ve elde edilen bu madde hem bazı hayvanlara yem olarak verilir hem *arîş* denen kulübelerin yapımında kullanılır. Şehrin kuzey doğusunda, 2-3 km (yarım fersah) uzaklıkta bulunan kuyulardan suladıkları çok güzel bahçeler vardır ki bu bahçeler-

---

53 Şimdi ise bu "panke"lerin yerini klimalar almış durumdadır; veya öyle olmalıdır.

54 *Seyahatname*, s. 10.

55 *Seyahatname*, s. 10.

56 *Seyahatname*, s. 10,

57 *Seyahatname*, s. 10.

58 *Seyahatname*, s. 12.

barındırır. Bazı bölgelerinde yılda iki üç defa mahsul alınır.[46] Yemen topraklarının bu verimliliği sebebiyle ona *Yemenü'l-hadra* yani *Yeşil Yemen* denmiştir.[47]

Giriş mahiyetindeki bu kısa bilgilerden sonra İbrahim Abdusselâm'ın, Yemen'in bazı bölgelerindeki tesbitlerine değinilecektir. Sosyolojik sondaj usulü tatbik edilerek örnek olarak Hudeyde'deki tesbitleri ele alınacaktır. Zira Abdusselâm diğer bölgelerde de aynı yöntemi uygulamıştır. Bu bölgelerdeki coğrafi durumu merak edenler, İbrahim Abdusselâm'ın basılmış[48] eserinden istifade edebilirler.

Hudeyde

Çok eskiden sadece balıkçıların sığınağı olan ve ismini demirci kulübesinden alan Hudeyde, İbrahim Abdusselâm'ın tesbitlerine göre Yemen'in en güzel iklimine sahip olup 19. yüzyılda bölgenin en büyük ticaret merkeziydi. Hudeyde limanının kuzeyinde büyük bir körfez olmasına rağmen büyük gemiler burada demir atamıyor, deniz açıklarında durabiliyorlardı. Abdusselâm'ın o zamanki tesbitlerine göre Hudeyde'nin en muhteşem ve görülmeye değer yeri, denizden şehre girer girmez karşılaşılan muazzam burçtur.[49] İbrahim Abdusselâm şehrin o günkü konumunu şöyle anlatıyor:

> Hudeyde kasabası, 1215 tarihinde Şerîf Hamûd tarafından yapılmış olup, sonraki senelerde Osmanlılar tarafından burçlarla tahkim edilmiş olan bir surla çevriliidir. Surun, Bâbu'n-nahl, Bâbu'l-maşrık, Bâbu's-sahil, Bâbu'l-ferhe (فرحة) ve Bâbu'n-nasr adında beş tane kapısı bulunmaktadır. Ayrıca bu kapıların üzerinde dört tabya ve üç tane burç vardır. Sur dâhilinde bir hükûmet konağı, bir telgrafhane, bir rüsumât ve Duyûn-ı Umumiye dairesi ve belediyeye ait olup otel işlevi gören *gazino* adındaki bir misafirhanesi mevcuttur. Şafiî ve Hanefi adında iki büyük cami ile ayrıca 40 tane küçük mescid ve tuğladan inşa edilmiş 1000 kadar ev ile 500 kadar dükkân vardır. ... Evleri genellikle iki katlı ve sade olan Hudeyde'nin, zenginlere ait olan evlerinde ise, "mebrez" (مبرز) denen selamlık salonları vardır ki, geceleri geç vakitlere kadar burada *gat*[50] çiğnenerek keyif çatılır. Surun dışında ise, kendilerine *ariş* (عريش) denen kulübe şeklindeki evler ile bir hastane vardır. Şehrin sakinlerinin çoğu (19. yüzyıl itibariyle) Arap olmakla birlikte Türk, Rum, Habeş, Banyân, Hind, Fars vb. gibi milletler de bulunmaktadır.[51]

Şehrin su ihtiyacı ise merkeze üç çeyrek mesafede bulunan kuyulardan, deve ve merkeplere su yüklenip getirilerek giderilir.[52]

---

46 Doktor Hasan Kadri, *Yemen ve Hayatı*, (İstanbul: 1328) s. 14.

47 Yakut el-Hamavî, *Mu'cemü'l-buldân*, (Beyrut: 1957), V, 447.

48 Yakın zamanlarda bu eser, günümüz Türkçesine çevrilmiştir (İstanbul: 2008).

49 *Seyahatname*, s. 7.

50 "Gat" bitkisi Yemen'e mahsus olup çiğnendiğinde keyif veren, ayrıca zihni uyarıcı bir özelliğe sahip ağaç ki, ileride bunun tafsilatı verilecektir.

51 *Seyahatname*, s. 7-9.

52 *Seyahatname*, s. 10.

Sahilden sonra gelen ve sahile en fazla uzak olan noktası 200 km olan Serâ sıradağları
Yükseklikleri 3000 metreye varan Serâ sıradağlarından sonra içe doğru başlayıp Serâ dağlarına paralel uzanan ve İbrahim Abdusselâm'ın, genişliğini 60-80 km olarak belirttiği Tihâme Çölü

Asker olmaktan ziyade bir tabip olan İbrahim Abdusselâm, Arabistan Yarımadası'nın bu bölgesinin, eski ihtişamlı günlerini geride bırakmışsa da, sahip olduğu zengin bitki örtüsünün, hâlâ Yemen'i gündemde tutmaya kâfi geldiğini kaydetmektedir.

İbrahim Abdusselâm'ın tesbitiyle 1900'lerin başında dahi Yemen ticaretinin ayakta kalmasını sağlayan unsurlar şu şekilde sıralanabilir: Sedef, bağe (باغه),[38] kahve, kunilk (كونلك),[39] murr-i sâfi (مرّصافي)[40] gibi değerli maddeler, bütün hayvanların barınabildiği uçsuz bucaksız araziler; birçoğunun isim ve nevileri bilinmeyen her türlü nebatat ve rengârenk çiçekler vs.

İbrahim Abdusselâm, Yemen'in bu zengin özelliklerine bakarak bunları, geçmiş kavimlerin buralarda büyük medeniyetler kurmuş olduklarına delil olarak gösterip şöyle devam ediyor:

... İnsan burada akvâm-ı maziyenin, bir ırk ve neseb-i âlînin mehd-i latif zuhurunu, tarih-i kadimin menâkıb-ı şecaat ve nebâhetini (büyüklüğünü), insaniyetin edvâr-ı evveliye-i marifetini öğreniyor, hülasa mahsulat-ı tabiiyyesinin nev' ve derecesini keşf ve takdir ile ihrâz-ı nîk-nâm için bir veile, bir tarik bulabiliyor.[41]

Denilebilir ki Yemen arazisi, esas itibariyle Serâ denen dağlık ve Tihâme denen ovalık iki bölge ile,[42] Kızıldeniz'in doğu alt kıyı şeridi ve Aden körfezinin güney batısındaki kıyıdan ibarettir.[43]

Bu bölgelerden, en verimli ve yerleşime en elverişli olanı da Serâ bölgesidir.[44] Tihâme bölgesi ise geniş kumlu arazileri içine almış olup verimsiz ve yazları sıcaklığın 40 dereceye kadar vardığı bir iklime sahiptir. Bu bölgeye hemen hiç yağmur düşmez.[45] Tihâme'nin bu kavurucu çöl iklimi türkülerimize ve hikâyelerimize bile geçmiştir. Buna rağmen Yemen, Arabistan Yarımadası'nın en verimli topraklarını

38 Sedef gibi denizden çıkarılıp süs eşyalarında kullanılan, deniz ürünü bir madde.

39 Yakıldığında, buhur gibi güzel bir koku çıkaran bir baharat.

40 Değerli bir zamk çeşidi.

41 *Seyahatname*, s. 3.

42 *Yemen Salnamesi* (bundan sonra YS olarak geçecektir), 1303,1305, s. 35, 1302-1304, s. 45

43 *YS*, 1302,1304, s.44, İhsan Süreyya Sırma, "Yemenin Osmanlı Devleti'ne katılması ve Yemen'in jeo-politik durumu," 1. Uluslararası Sosyal ve Ekonomik Türk Tarihi Kongresine sunulan bildiri, Ankara, 1977.

44 *YS* 1302,1304, s. 35; Muhammed Hilâl, *Hitta-yı Yemaniyye hakkında malumat*, elyazması, İstanbul Üniversitesi Merkez Kütüphanesi, no: TY 6622, vr. 2b.

45 M. A. Bardey, Rap., s. 24.

di ve Prens Abbas gemisi ile Mısır üzerinden görev yeri olan Yemen'e hareket etti. İstanbul'dan hareket ettikten sonra sırasıyla İskenderiye'ye, trenle Süveyş'e ve oradan da bir Alman gemisiyle Aden'e vardı. Üç gün Aden'de kaldıktan sonra başka bir vapurla Hudeyde'ye varıp görevine başladı. İstanbul'dan başlayıp Hudeyde'de son bulan yolculuğu 15 gün sürdü.[33]

Tarihin, insanın yerleşimi açısından en kadim ülkelerinden birisi olan Yemen, tarihî ve coğrafi yapısı itibariyle 19. yüzyılın başlarına kadar, haklı olarak "السعيدة العربية" (*l'Arabie heureuse*) namıyla anılmış; havası, suyu, şifalı bitkileri, baharatı ve madenleri ile dillere destan olmuştur. Öylesine ki bir zamanlar Yemen, adeta bütün dünyanın baharat ticaretinin merkezini teşkil etmiştir. Kezâ günümüzde şifalı olma özelliğini koruyan ve birçok yemek ve tatlı çeşidinde kullanılan tarçının da merkezi Yemen'di.

İbrahim Abdusselâm'ın bu araştırmasının değeri, onun salt bir *seyahatname* ya da Yemen coğrafyasından ziyade, bir *Yemen tarih-coğrafyası* olmasıdır. Nitekim o, yaptığı coğrafi keşifleri, tarihî açıklamalarla izaha çalışmıştır. İbrahim Abdusselâm, bu tarihî-coğrafi araştırmasına, o günkü yüzölçümü 5.028.000 km² olan Yemen'i[34] 6 bölge olarak ele almakla başlar. Bu bölgeler şu şekildedir:[35]

Kızıldeniz havzasındaki Yemen
Asîr
Hind Okyanusu kıyısındaki Aden
Hadramaut
Umân[36]
İhsâ

İbrahim Abdusselâm'ın kitabında ayrıca şöyle bir coğrafi taksimat da mevcuttur:[37]

Kızıldeniz kıyısı boyunca uzanan sahil şeridi

33 *Seyahatname*, s. 6.

34 Yemen'in doğusunda Hadramavt, kuzeyinde ise 'Asîr bölgesi bulunur. Yüz ölçümü yaklaşık olarak 1.250.000 kilometre kare olarak gösterilmiştir (bk: M. Alfred Bardey, "Rapport sur el-Yemen et Partie du pays d'Hadramaut," *dans bulletin de géographie historique et description*, (Paris, 1899), s. 24). Fakat Yemen tarihinde, zaman zaman olan değişiklikler, bu yüzölçümünün de değişik olarak verilmesi neticesini doğurmuştur. Eric Macro'ya göre (*Yemen and the Western World since 1571*, London, 1968, s. XI) 7500 mil kare olarak gösterilen Yemen yüzölçümü, Ahmed Hüseyn Şerefüddin'e göre 311.000 mil karedir (*el-Yemen 'Abra't-Tarih*, el-Kahire, 1964, s. 1). Bu rakam, 191.000 kilometre kare olarak ve daha başka şekillerde de gösterilmiştir (*Encyclopedie de l'Islam*, Leyden, 1913-1934, IV, 1219, "Yemen," dans Le Million, *Encyclopedie de tous les pays du monde*, Paris, 9 mars 1971, vol. VI, nr. 107, s. 338). Es'ad Câbir b. Osman Rağıb ise Yemen'i şöyle anlatır: "İşbu nam ile adlandırılan yer, deniz kıyısından itibaren ortalama olarak 200 kilometre genişliğinde olup Babu'l-Mendeb boğazının güney ve kuzeyine doğru genişleyerek, Tâif'ten başlayıp, Hürmüz Boğazı girişinde bulunan Cebel-i Ehdar'a 400 kilometre uzunluğunda bulunur (*Yemen*, elyazması, İstanbul Üniversitesi Kütüphanesi, no: TY4250, s. 2).

35 İbrahim Abdusselâm, *Seyahatname*, s. 3.

36 İbrahim Abdusselâm'ın araştırmasını yaptığı dönemde, bugünkü bağımsız Umman devleti yoktu.

37 Bk. *Seyahatname*, s. 3.

etmiş olmasıdır.[26] Ayrıca Avrupalı kâşifler, bu amaçlarına ulaşmak için çok ciddi araştırmalarda bulunmuşlardır.[27]

Osmanlı tabip-subayı İbrahim Abdusselâm'ın gezi ve tesbitleri

Batılı kâşiflerin bu ilmî gezilerinden sonra Osmanlı tabip-subayı İbrahim Abdusselâm'ın tesbitlerine değinirken Abdusselâm'ın *Yemen Seyahatnamesi*[28] adlı eseri temel alınacaktır.

Kitabın içeriğinden öyle anlaşılıyor ki araştırmacı, saha araştırması yapmakla yetinmemiş, kendisinden önce bu konuda araştırma yapmış olan zevatın yazdıklarından, tarihî ve coğrafi bilgilerinden de yararlanmış, hatta zaman zaman anlatımlarını mübalağalı bularak onları tenkit etmiştir.[29] Fakat eserinden, meşhur Batlamyus'tan da istifade ettiği anlaşılan Osmanlı subayı, Yemen hakkındaki kitabî bilgilerini Müslüman bilginler olan Ebu İshak İstahrî, İdris, İbnu'l-Verdî, İbn Batuta, Ebu'l-Fidâ vd. gibi Müslüman tarihçi ve coğrafyacılardan aldığını söylemektedir.[30] Aslında bir tabip-asker olan Miralay İbrahim Abdusselâm'ın, bu konudaki bütün neşriyatı gördüğü de söylenemez. Yukarıda ifade edildiği üzere ondan önce ve sonra, Batılı bilim adamları da benzer araştırmalar yapmışlardır. Bu sebeple "Bu konudaki bütün bilgileri İbrahim Abdusselâm topladı" hükmü yerine, belki bu konuda çalışanların bütün araştırmalarını bir araya toplayıp, böylece meydana gelecek eseri ilim çevrelerinin istifadesine sunmak gerekir.

Araştırması bu çalışmaya konu olan İbrahim Abdusselâm, gayesini şöyle anlatıyor:

> Mevzuu, coğrafya ve tarih-i tabiî gibi cemiyyât-ı mütemeddinenin terakkiyatına sebeb-i münferid olan bir şeyin velev ki füruât kabilinden bile olsa, tahriri sahihan kudretimin fevkinde iken sevk-i hulûs-i niyetle cüret ederek bir kıtadaki harita-i meşhudatıma mahallin ibretnüma vekâyi ve fikrât-ı tarihiyyesini zamm ve şimdiye değin malum olmayan nebatat ve eşcarını mevki mevki zabt ve sebt defter ile nihayetine bunları mensup bulundukları fasîlelere[31] göre tefrik ve havaslarına dair bazı malumat da ilave ederek nazar-ı âliye arz ve takdim eylerim. ومن الله التوفيق[32]

İbrahim Abdusselâm, 1313/1894 tarihinde Yemen'e görevli olarak tayin edil-

---

26 Alfred Bardey, Rapport sur le Yémen, dans Bulletin de Géographie Historique et descriptive, not, 1; *Relation*, s. 24.

27 Bk. M. Hartwig Derenbourg, "Nouveaux textes Yéménites Inédits," *Revue d'Assyriologie et d'Archéologie Orientale*, Paris, 1902, Vol, 5, no:4,»s. 117vd.

28 *Yemen Salnamesi*, (İstanbul: Hilâl Matbaası, 1224) (Yeni harflerle basımı: İstanbul, 2008).

29 İbrahim Abdusselâm, *Yemen Seyahatnamesi ve Coğrafyay-ı Nebatisi*, (İstanbul: 1324), s. 4.

30 *Seyahatname*, s. 4-5.

31 ailelere

32 *Seyahatname*, s. 5.

Avrupalı misyoner kâşifler, Yemen'in içlerine kadar kolayca nüfuz edebilmek için çeşitli yöntemler uygulamışlardır. Bunların başında dil meselesi gelmektedir. Özel amaçlarla Yemen'e gönderilen Batılı ajanlar, önce Arapça öğrenmişler ve kendilerini Yemenliler'e yakın göstermeye çalışmışlardır. E.P. Botta, Yemen'de dolaşmak için, kendisinden izin aldığı Şeyh Hasan hakkında şöyle yazmaktadır:

Bir Avrupalı tarafından yazılmış Arapça mektubu görünce çok şaşırmıştı.[18]

Şeyh Hasan'ı hayrette bırakan bu mektup üzerine Botta kendisinden gerekli izin ve yardımı almış ve Yemen içlerine kadar girmiştir.[19]

İkinci bir yöntem ise bu kâşiflerin, gerçek kimliklerini saklamaları ve doktor kılığına girmiş olmalarıdır. Şeyh Yasin'in bölgesine de girmek isteyen Botta, bu yöntemi uygulamış ve kendini bir doktor olarak tanıtmıştır. Şeyh Yasin, onun bu hilesine kanmış ve onu bu kişiliğiyle kabul ederek kendisine yardımda bulunmuştur. Botta bu konuda da şöyle demektedir:

Zira bu, araştırmalarım için öne sürmeye mecbur kaldığım bir bahane idi. Üstelik asıl ve uydurma amaç için bu yörelere ilk gelen kişi olmadığımı öğrendim.[20]

Botta'nın bu ifadesinden anlaşılıyor ki, kendisinden önce gelenler de asıl amaç ve kimliklerini gizlemişlerdir. Bu seyyahların bıraktığı intiba nedeniyle her Avrupalı'ya doktor gözüyle bakılmıştır.[21] Claudie Fayein ise Paris'te verdiği bir konferansta, Yemenliler'i kandırdığını açıkça itiraf etmiştir.[22] Bu seyyahlar, yukarıdaki yöntemlerle Yemenli şeyhleri ustalıkla kandırmışlar ve şeyhler, onların emrinde ücretsiz çalışmak üzere adamlar dahi vermişlerdir.[23]

Yemenli şeyhlerin, Avrupalı seyyahlara bu derecede değer vermelerinin bir nedeni de şeyhlerin, bu Avrupalı doktorları evlerinde misafir ederek halk nazarında itibarlarını artırma düşüncesini taşımalarıdır. Onlar bu amaçla, sahte bilim adamlarını korumuş ve kendilerine yardım etmişlerdir.[24]

Bu seyyahlara, kendi devletleri de her türlü kolaylığı sağlamış ve gezilerini verimli bir biçimde yürütebilmeleri için, kendilerine gerekli olan bütün imkânları hazırlamışlardır.[25] Bir başka önemli konu ise bu faaliyetlerin aralıksız olarak devam

---

18 "Il avait été fort étonné de voir une lettre écrite en arabe par un Européen" (*Relation*, s. 59).

19 Eric Macro, *Yemen and the Western World since 1571*, s. 32.

20 "Car c'était le prétexte que j'étais obligé de donner à mes recherches... Au reste, j'appris que je n'avais pas été le premier à visiter ces contrées dans ce but vrai ou prétendu" (Relation, s. 62).

21 *Relation*, s. 115.

22 *Une Française au Yémen*, s. 485.

23 *Relation*, s. 53, 56, 898, 106; Voyage, s. 7, 24.

24 *Relation*, s. 112-113.

25 Voyage, s. 17.

Kendilerine bilimsel nitelik veren bu Batılı seyyahlar ve onların izleyicileri, Ortadoğu'nun en değerli tarih belgelerini Avrupa müzelerine taşımışlardır. Nitekim Halevy'nin, Sabiiler'e ait 686 tane yazıtı Batı'ya götürmüş olması, bunun somut bir kanıtıdır.[9] Bugün İngiliz müzelerini süsleyen nadide tarihî eserler de bu şekilde kaçırılmıştır.[10]

Avrupalı kâşiflerin bu faaliyetleri, Osmanlılar'ın Yemen'i ikinci kez alışından sonra da devam etmiş ve Osmanlı Devleti neredeyse, bunları koruyucu duruma girmiştir.[11] Nitekim araştırmalar yapmak için Yemen'e giden Fransız A. Deflers'in, Yemen Valisi Aziz Paşa tarafından Yemen içlerine girmesine müsaade edilmemiş; fakat Deflers İstanbul'daki otoritelerden aldığı izin sayesinde, Yemen'de inceleme ve gezilerde bulunmuştur.[12]

Yemen'deki tarihî eserleri Batı'ya taşıyanlar arasında, M. Edouard Glasser'i de zikretmek gerekir.[13] 1883, 1885 ve 1888 yıllarında, Yemen'de ilmî(!) geziler yapan Glasser, bu gezilerinde, yüzlerce Arapça elyazması eseri ve 1000 kadar Sabii yazıtını, topladığı diğer kıymetli eşya ile birlikte Avrupa'ya götürmüştür.[14] Glasser'in bu gezileri esnasında çizmiş olduğu Yemen haritası da 1886'da Petermanus Mittheilungen'de basılmıştır.[15]

Yukarıda arz edildiği gibi bu seyyahların asıl amaçları bilindiği halde,[16] maalesef ciddi bir önlem alınmamıştır. Nitekim Fazıl Alevi imzalı bir arîzada şunları okuyoruz:

> Bazı ecnebilerin Ceziretü'l-Arab'da birtakım meşâyih-i urbanı iğfal ile kendi taraflarına istimale etmek için, birkaç seneden beri sarf etmekte oldukları ikdam ve mesai neticesi, bir kaç sene mürurundan sonra oralarını dahi bu misillü hilelerle kendi memleketlerine zamm ve ilhak etmek fikrini alenen meydan-ı siyasete çıkaracağında iştibah olmadığından ve Ceziretü'l-Arab ise merkez-i İslâmiyet olan Hicaz kıtasıyla sair bilâd-ı Arabiyye merkezlerine muttasıl olup, maazallahiteala ecnebiler onlara tasallut edecek olurlar ise türlü fenalıklar zuhur edeceği ve ol halde işbu halin ıslahı ziyadesiyle müşkil olacağı derkâr bulunduğundan işbu emr-i mühimmin şimdiden nazar-ı dikkat ve itinaya alınması zaruri idiği maruzdur.[17]

Bu ve bunun gibi başka arîzaların verilmesine rağmen, yukarıda belirtildiği gibi Osmanlı otoriteleri gerekli önlemleri almamışlardır.

---

9 Voyage, s. 14.

10 *Relation*, s. 27.

11 Voyage, s. 97.

12 age, s. 28.

13 age, s. 16, 21,71,81,91.

14 ay.

15 ay.

16 Bk. Hıtta-ı Yemaniyyeye dair layiha, BDAY (Başbakanlık Devlet Arşivi Yıldız), Ksn, 14, EN, 437, ZN, 126, KN.9.

17 BDAY, KSN, 14, EN, 88626, ZN, 88, KN, 12.

mer ve ressam Bauren-fiend katılmışlardı. 7 Ocak 1761 tarihinde Kopenhag'dan hareket eden heyet; Marsilya, Malta, İstanbul, İskenderiye yoluyla Mısır'a varmıştır. Burada bir sene kadar kaldıktan sonra Niebühr ve arkadaşları Süveyş denizinden Hicaz kıyılarına inerek Cidde'ye ve oradan da Güney Yemen'e varmışlardır. Yemen'in çoğu bölgelerini gezen ve oralarda uzun müddet kalan Niebühr'ün arkadaşları, Yemen'in iklimine alışamamışlar ve yollarda ölmüşlerdir. Nihayet yalnız kalan Niebühr, Bombay'a kadar gitmiş ve orada bulduğu bir İngiliz gemisine binerek, Maskat'a ve Umman'a geçmiştir.[2] İran'da, Şiraz ve Persepolis harabelerini gezdikten sonra, Basra üzerinden sırasıyla Irak, Doğu Anadolu, Suriye, Filistin ve Kıbrıs'a geçerek Lehistan üzerinden Danimarka'ya geri dönen Niebühr, Kopenhag'a gelmiş ve Arabistan ile ilgili ilmî seyahatnamesini yayınlamıştır.[3]

Niebühr'ün faaliyetlerini Alman Seetzen izlemiştir. 1810 yılında Hudeyde'ye çıkan Seetzen, Beytülfakih, Zebid, Kusma, Medinetü'l-Abid, Doran, San'â, Zimar, Terim ve İbb'e kadar giderek Lahec üzerinden 1811'de Aden'e varmıştır.[4]

Seetzen'den sonra, yine iki Alman tabiat bilgini olan Ehrenburg ve Hemprich, 1825 yılında Yemen'e ilmî bir gezi düzenleyerek Yemen'de topladıkları koleksiyonları, korunmak üzere Berlin müzesine bırakmışlardır.[5]

İbrahim Paşa'nın (1789-1848) Kahire'de Bahçeler Müdürü olan Bove, 1830 yılında;[6] zabit Cruttenden ve doktor Hulton yönetimindeki bir bilimsel denizcilik kurulu da (*mission hydrographique*) 1836'da Yemen kıyılarında keşif ve incelemelerde bulunmuşlardır.[7]

Bir Fransız subayı olan Passama ile Mısır ordusu eczacısı olan Arnaud'nun 1843'teki bilimsel gezilerinden sonra Yemen'e yapılan en önemli seyahat; Fransa'daki Yazmalar Akademisi ve Yahudi cemaatinin birlikte düzenlemiş oldukları arkeolojik misyondur. Bu misyonun yönetimi, kâşif Halevy'ye verilmiştir. 1869-1870 yılları arasında Yemen'in birçok bölgesini gezen Halevy misyonunun asıl amacının, Yemen'deki Yahudiler ile ilişki kurmak olduğu anlaşılıyor. Gerçi Halevy, bu gezisine bilimsel bir nitelik vermek istemiştir ancak; bu misyonun Yahudi cemaati tarafından yönetilmesi ve Halevy'nin özellikle Yemen'deki havraları ve Yahudi yerleşim merkezlerini gezerek Yahudiler ile ilişki kurması, bu görüşü kuvvetlendirmektedir.[8]

---

2 Es'ad Câbir b. Osman Rağıb, *Yemen*, elyazması, İstanbul Üniversitesi Merkez Kütüphanesi, no: TY4250, s. 6-7.

3 Râğıb, s. 10.; A. Deflers, "Voyage au Yemen," *Journal d'une Excursion botanique*, (1889): s. 3-9; Paul Emile Botta, *Relation d'un voyage dans l'Yemen*, (Paris: 1841), s. 18, 37-38; Désire Charnay, "Excursions au Yémen," *Tour du Monde*, s. 265; Barbior de Meynard, *Notice sur l'Arabic méridionale d'après un document turc*, (Paris: Publication de l'Ecole des Langues Orientales Vivantes, no: 9, 1883), s. 92.

4 Rağıb, s. 10; Voyage, s. 9.

5 Rağıb, s. 10; Voyage, s. 9.

6 Voyage, s. 9.

7 Rağıb, s. 11; Voyage, s. 10.

8 Voyage, s. 14.

Yemen'de 19. Yüzyılda Yapılan Coğrafi Araştırmalar ve Osmanlı Devleti'nin Bu Araştırmalara Katkıları: İbrahim Abdusselâm* Örneği

İhsan Süreyya Sırma**

گر در يمنى با منى هم چو منى
من با تو چنانم اى نگار يمنى
— أبو سعيد أبو الخير

Giriş

19. yüzyılda, henüz *petrol*, hatta *uranyum* bugünkü ünlerine ulaşmamışken, dünyanın başka değerlerinden söz ediliyordu ki altın, gümüş, ipek, baharat ve ilaç sanayiinde kullanılan çeşitli bitkiler bunların başında geliyordu.

Bu tabiî kaynaklar açısından Yemen o dönemde, yani 18 ve 19. yüzyıllarda dünyanın sayılı coğrafyalarından biriydi. Özellikle önceki dönemlerde, Sabâ krallığının altın çağlarında Yemen, en çok kendisinden söz edilen ülkelerdendi.

Böyle olunca da tabiî olarak Yemen ilim adamların merakını celbediyor, her biri kendi alanında araştırmalar yapmak için Yemen'e gitmenin yollarını arıyorlardı. Dönemin emperyalist zihniyeti ise mümkün mertebe bu akımdan yararlanmak istiyordu.[1]

Avrupalı kâşiflerin Yemen'deki ilmî faaliyetleri

Konunun anlaşılması açısından, burada kısa da olsa bu ilmî araştırmaların bazılarından söz edilecektir:

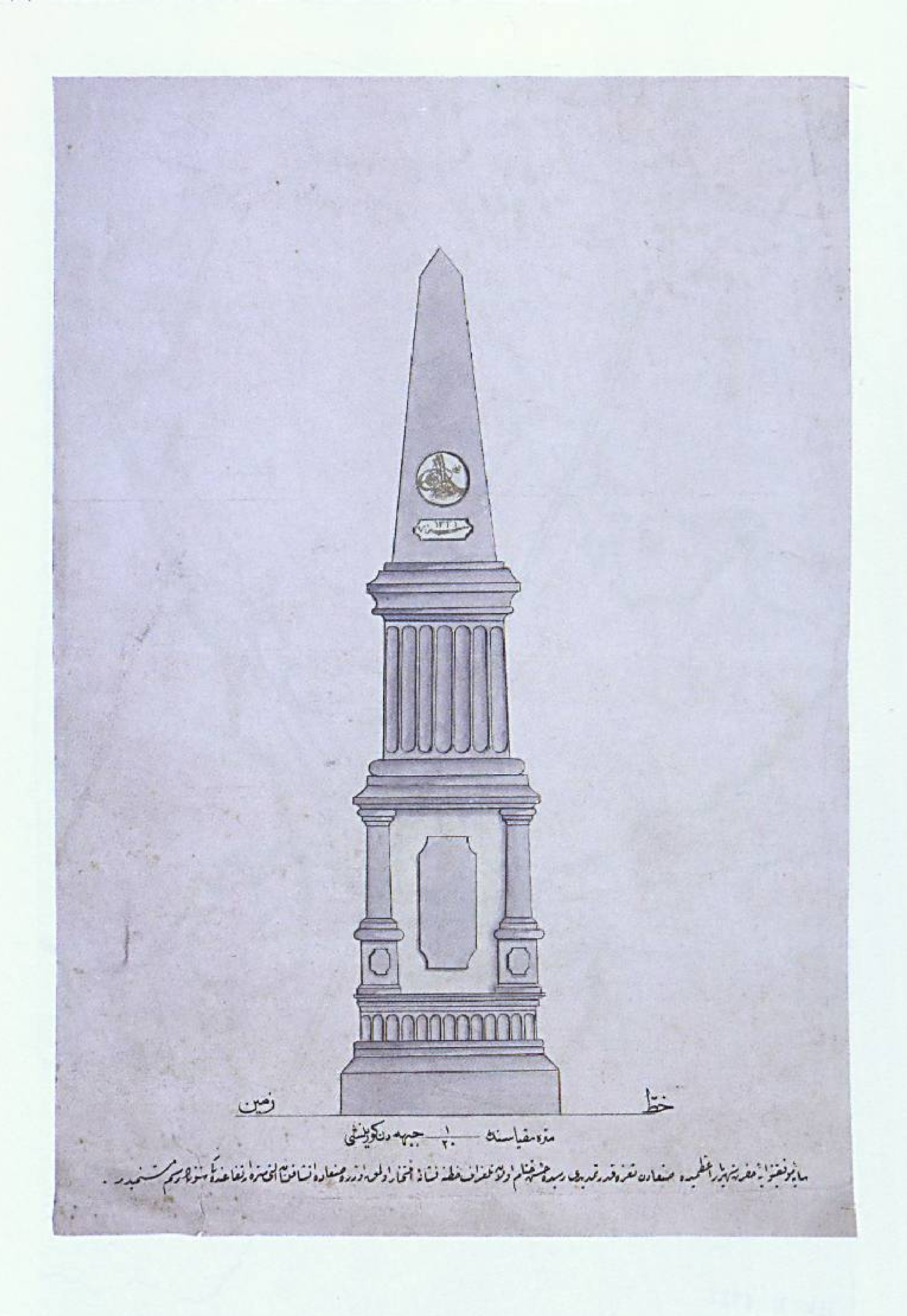
Bu amaçla, 1761-1764 yılları arasında Danimarka Kralı V. Frederic ve VII. Christian'ın himayesinde, Orta Doğu'ya bir ilmî heyet gönderilmiştir. Bu heyete, meşhur coğrafyacı Niebühr, tabiat bilgini Forskahl, filolog De Haven, doktor Cra-

---

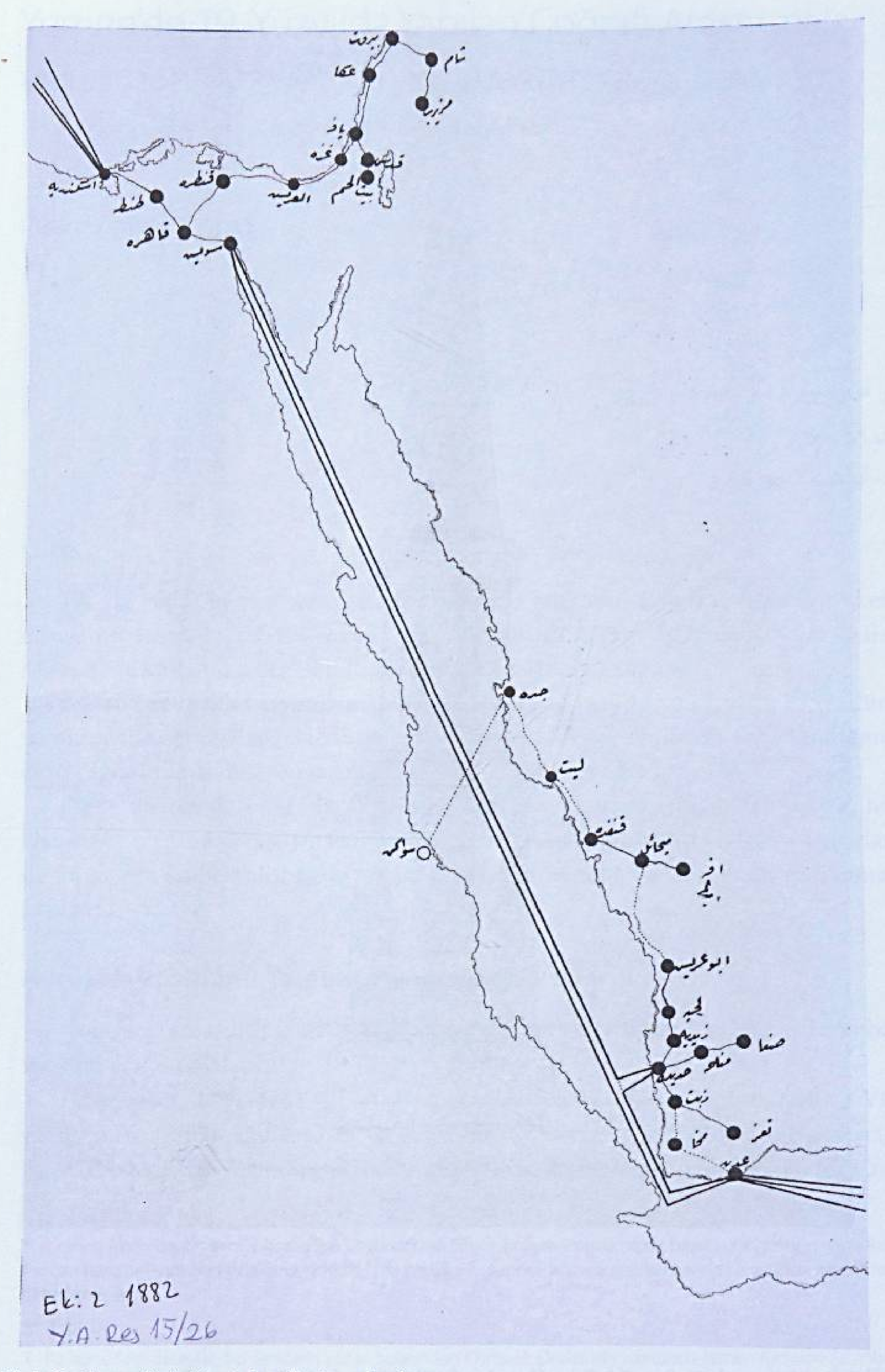
* İbrahim Abdusselâm'ın biyografisi hakkında detaylı bilgi edinilememiştir. Bizzat başvurulan torunu Leyla Batu Pekcan hanımefendi ellerinde dedesine ait fazla bir bilgi bulunmadığını, ancak bu konuda araştırma yaptıklarını ifade etmişlerdir.

** Prof. Dr.

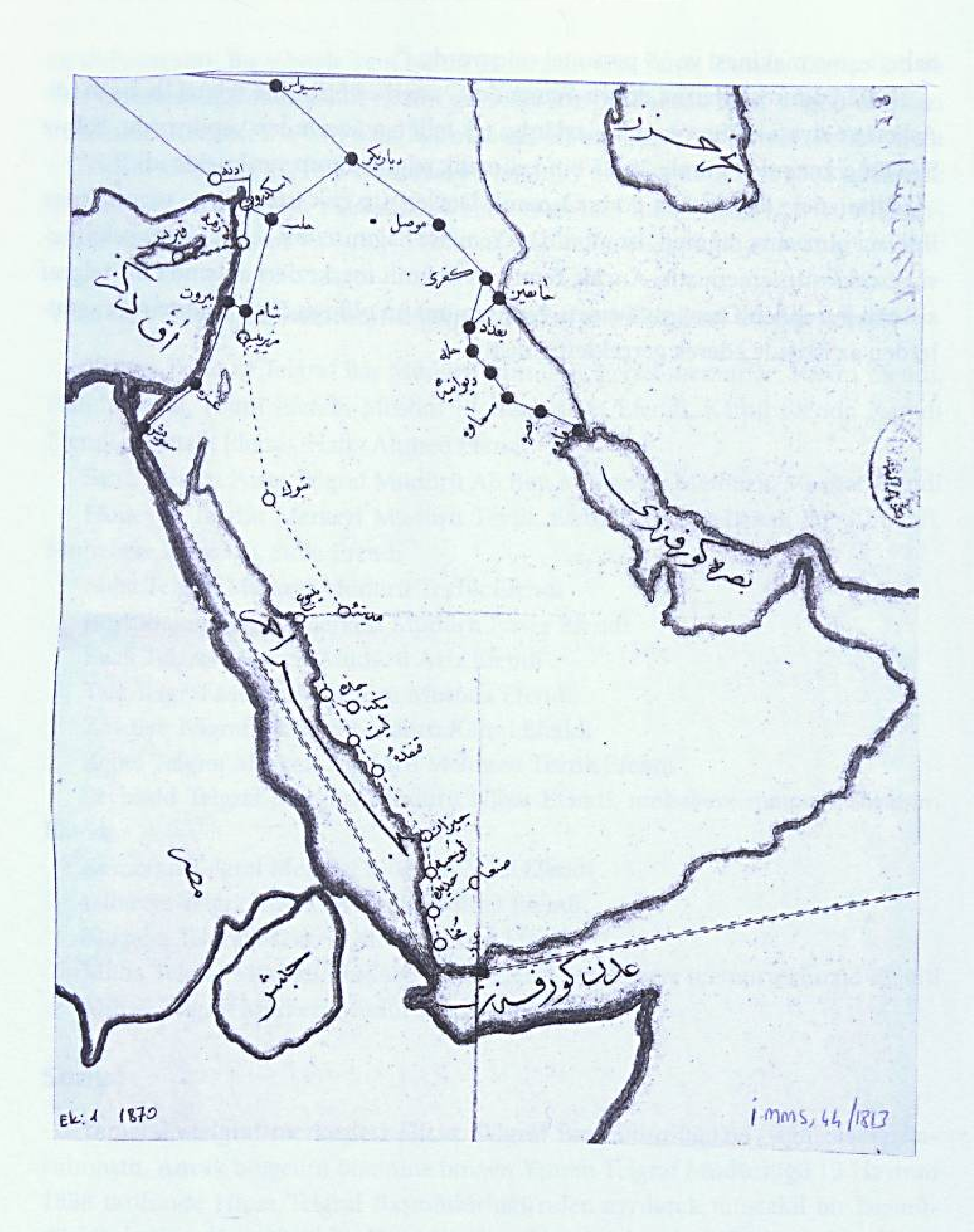
1 Bu konudaki detaylar, bu satırların yazarı tarafından *Osmanlı Devleti'nin yıkılışında Yemen İsyanları* (İstanbul: Beyan Yayınları, 2008) adlı eserde etraflı bir şekilde ele alındığından, burada ayrıca ayrıntılara girilmemiştir.



Ek 3: İnşaatı tamamlanan Sana-Taiz Telgraf hattı için San'â'ya 1903 yılında dikilen anıt (BOA, PLK.p, 5432)



Ek 2: Yapılması düşünülen telgraf hattının haritası



Ek 1: Yapılması düşünülen telgraf hattının haritası

haberleşme makinesi ve 59 personel çalışıyordu.[34]

1902 yılının sonlarına doğru Yemen'de 17 merkez birbirine tek tel ile bağlı idi. Askerî ve siyasi bütün önemli olaylar bu tek telli hat üzerinden yapılıyordu. Yalnız San'â merkezinden günde 20-25 bin kelimelik telgraf alınıp verilmekte idi.[35]

Elimizdeki kaynaklara göre, Osmanlı Devleti'nin çok istemesi ve vazgeçilmez ihtiyacı olmasına rağmen, İstanbul'dan Yemen'e bağımsız bir telgraf hattı çekilmesi gerçekleştirilememiştir. Ancak Yemen'in önemli merkezleri arasında bir telgraf sistemi kurabilen Osmanlı Devleti, bunu mümkün olduğu ölçüde sömürgeci güçlerden az istifade ederek gerçekleştirmiştir.

---

34 *Telgraf ve Posta Kalemlerine aid İstatistik*, (Dersaadet: Telgraf ve Posta Nezareti, 1308).

35 BOA, DH.MKT, 597/42

cu doğuracaktı. Bu sebeple yeni hattın güzergâhı için San'â, Zamar, Yarim, İbb ve Taiz şehirleri düşünülmüştü. Hattın geçeceği her bir kazada birer telgraf merkezi açılacaktı. Tamamı 240 km olan hattın, San'â-Zamar arası 90, Zamar-Perim Arası 30, Perim-İbb arası 60, İbb-Taiz arası 60 km idi.[30] İnşaata 16 Nisan 1903 tarihinde başlanmış[31] ve bu hattın 13 saatlik ilk etabı olan Taiz-İbb arası 16 Mayıs 1903 tarihinde tamamlanmıştır.[32]

Yemen Vilayet Salnamesine göre telgraf merkezleri ve personeli

Yemen Posta ve Telgraf Baş Müdürü Sami Bey, geçici memurlar; Rasim Efendi, Halid Efendi, Hami Efendi, Müslim Efendi, Safvet Efendi, Kâmil Efendi, Hamdi Efendi, Mustafa Efendi, Hafız Ahmed Efendi.

San'â Merkez Posta Telgraf Müdürü Ali Bey, Muhabere Memuru, Mazhar Efendi

Hudeyde Telgraf Merkezi Müdürü Tevfik Efendi, Memur İsmail Fuad Efendi, Muhabere Memuru, Sıdkı Efendi

Ebha Telgraf Merkezi Müdürü Tevfik Efendi

Beytülfakih Telgraf Merkezi Müdürü Enver Efendi

Bacil Telgraf Merkezi Müdürü Aziz Efendi

Taiz Telgraf Merkezi Müdürü Mustafa Efendi

Zeydiye Telgraf Merkezi Müdürü Kâmil Efendi

Zebid Telgraf Merkezi Müdürü Mehmed Tevfik Efendi

Şeyhsaid Telgraf Merkezi Müdürü Nihat Efendi, muhabere memuru İbrahim Efendi

Kamaran Telgraf Merkezi Müdürü Hıfzı Efendi

Luhayye Telgraf Merkezi Müdürü Rıfat Efendi

Menaha Telgraf Merkezi Müdürü Rıza Efendi

Muha Telgraf Merkezi Müdürü İhsan Efendi, muhabere memuru Hurşid Efendi

Mihail Telgraf Merkezi Müdürü Fazlı Efendi[33]

Sonuç

Yemen'de telgraf merkezleri Hicaz Telgraf Başmüdürlüğü'ne bağlı olarak kurulmuştu. Ancak bölgenin önemine binaen Yemen Telgraf Müdürlüğü 13 Haziran 1888 tarihinde Hicaz Telgraf Başmüdürlüğü'nden ayrılarak müstakil bir başmüdürlük haline dönüştürüldü. Yemen'de kısa bir süre içinde 1130 km telgraf hattı inşaatı tamamlanmıştı. Yemen'deki telgraf merkezlerinde çeşitli özelliklere sahip 20

30 BOA, ŞD, 2259/23; BOA, DH.MKT, 2498/57; BOA, DH.MKT, 2366/34

31 BOA, DH.MKT, 689/51

32 BOA, DH.MKT, 2498/57

33 *Yemen Vilayeti Salnamesi*, 1313.

niden ele alınır ve aşağıdaki hususlar kararlaştırılır:

Haberleşme yalnızca gündüzleri yapılacak ve haber memuru Eastern Şirketi tarafından tayin olunmak üzere bulundurulacaktır.

Memurların maaş ve masraflarına karşılık Osmanlı Devleti, Eastern Şirketi'ne senelik 600 İngiliz Lirası ödeyecektir.

Yemen ile İstanbul veya Osmanlı şehirlerinden herhangi birisine gönderilecek resmî telgraflardan şirkete her kelimesi için 1 Frank, gayrıresmi telgraflardan 2 Frank ödenecektir.

Yemen ile Hicaz arasında çekilecek resmî telgrafların her kelimesi için yarım Frank, gayrıresmilerden 1 Frank ücret, şirkete ödenecektir.

Telgraf ücretlerinden şirkete ödenecek bedelin yüksek olması sebebiyle haberleşmede sınır tayin edilecektir.[24]

Sonunda Sultan II. Abdülhamid 14 Şubat 1890'da Muha kasabasından Şeyhsaid'e kadar karadan bir telgraf hattı, oradan da denizaltından Perim adasına bir hat çekilerek İngiliz Eastern Şirketi hattına bağlanması konusunda bir karar vermiştir.[25]

Verilen bu karardan yaklaşık 8 ay sonra, 24 Eylül 1890'da Muha, Şeyhsaid ve Perim arasındaki telgraf hattı tamamlanmış ve Yemen vilayetinin İstanbul ve Eastern Şirketi'nin hattı üzerinden diğer ülkelerle direk bağlantı kurması sağlanmıştır.[26] Bunun yanı sıra İngiliz Eastern Şirketi'ne ödenecek faturanın kabarmaması için genelge yayınlanmıştır. Genelgede Yemen ile yapılacak telgraf haberleşmelerinde metinlerin gayet kısa tutulması istenmiştir.[27]

Bu hat, İngiliz şirketine ödenecek paradan dolayı acil haberleşmelerde kullanılmıştır. Osmanlı Devleti'nin ana haberleşme hattı ise Hicaz için Cidde'den Sevakin'e ve Osmanlı denizaltı kablosu ile Sevakin'den Süveyş'e; Yemen için ise Perim'den Sevakin'e oradan Süveyş'e İngiliz Şirketi kablosu ile ve daha sonra Osmanlı hatları olan Süveyş, Gazze, Beyrut, Trablusşam, Hama, Humus, Halep, Adana, Konya, Yozgat'tan İstanbul'a bağlanmakta idi. İngiliz Eastern Şirketi hattının kullanılması son derece nadir idi.[28]

Taiz-Sana Hattı

Askerî bakımdan hayli önemli bir hat olan Taiz-Sana telgraf hattı, 7. Ordu'nun isteği ile 23 Mayıs 1892 yılında düşünülmüştür.[29] Daha önce tamamlanmış olan Zebid-Taiz hattı tahrip edilmişti. Aynı yoldan yeniden hat çekmek benzeri sonu-

24 BOA, İ.MMS, 109/4698

25 BOA, İ.MMS, 109/4698

26 BOA, Y.PRK.UM, 18/94; BOA, DH.MKT, 1767/74

27 BOA, DH.MKT, 1765/47

28 BOA, BEO, 71/5281

29 BOA, BEO, 91664

du. Bahsedilen hattın masrafı ise Osmanlı Telgraf Sandığı'na Eastern Şirketi tarafından verilecek 5000 İngiliz Lirası ile karşılanacaktı. Osmanlı Hükûmeti de Cidde, Kunfuda ve Hudeyde hattı için küçük bir faizden başka bir şey ödemeyecekti.

Sultan II. Abdülhamid bu teklife ilişkin olarak Posta Telgraf Nazırı ve Sadrazam'ın görüşlerini almış, ayrıca kurduğu bir komisyonda bu konuyu inceletmiştir. Komisyon bu teklifin kabulü halinde her türlü yabancı müdahaleden emin olan Anadolu'nun ortasında bulunan ana telgraf hattının, müdahaleye açık hale gelebileceği riskinin doğacağını belirtmiştir.[21]

17 Eylül 1888 tarihinde Eastern Telgraf Şirketi Müdürü John Pender'a konuya ilişkin olarak cevap verilmiştir. Bu cevapta, şirketin teklif getirmesinden çok önce, Osmanlı Hükûmeti tarafından Cidde-Hudeyde arasında telgraf hattı yapılması için bir karar alındığı belirtilmekte, bu karar çerçevesinde mahallinde ilmî etütler yapıldığı ifade edilmekte, Eastern Şirketi'ne verilecek cevap için bu etütlerin tamamlanmasının gerektiği bildirilmektedir. Böylece Eastern Şirketi'nin teklifi nazikçe geri çevrilmiş oluyordu.[22]

Muha'dan Şeyhsaid'e telgraf hattı çekilmesi

Muha kasabası Kızıldeniz kıyısındaki mamur beldelerdendir. İngilizlerin Aden'i 1839 yılında işgal etmesi ve bu şehri cazibe merkezi haline getirmesiyle Aden göç almaya başlamış, Muha kasabası halkı da Aden'i yeni yerleşim merkezi olarak tercih etmiştir. Bu sebeple Muha eski görkemli günlerinden oldukça uzaklaşmıştır. Ayrıca Aden'den ucuz ve kaçak malın Muha piyasasına girmesi buradaki ticari hayatı önemli ölçüde zayıflatmıştır. Bu olumsuz durumu önlemek için Yemen Vilayeti İdare Meclisi 19 Ocak 1889'da bir mazbata hazırlayarak İstanbul'a göndermiştir. Bu mazbatada şehrin tekrar eski canlılığını kazanması için şu hususların altı çizilmiştir:

Ticaretin artması için kaçakçılığı önlemek adına bazı önemli mevkilere askerî kontrol noktaları inşa edilmesi,

Hudeyde iskelesinden gelip giden İdare-i Mahsusa vapurlarının Muha iskelesine uğramalarının sağlanması,

İstanbul ile haberleşmenin aksamaması için Muha'ya kadar olan telgraf hattının Şeyhsaid ve oradan 8 deniz mili uzaklıkta olan Perim adasındaki Eastern Şirketi'nin kablosuna bağlanması[23]

Vilayet mazbatası Şura-yı Devlet'te görüşülür ve konu 13 Şubat 1890'da Sadrazam'ın başkanlığında toplanan ve vekillerden oluşan Meclis-i Mahsus'ta ye-

21 BOA, Y.A.Hus, 217/13

22 BOA, Y.A. Hus, 217/28

23 BOA, İ.MMS, 109/4698

1910 tarihinde açılışını gerçekleştirmiştir[18]Böylece Osmanlı Devleti İstanbul-Yemen telgraf hattının gerçekleştirilmesinde önemli bir adımı daha atmış oluyordu.

Muha'ya telgraf hattı çekilmesi

Muha Yemen'in en güneyindeki şehirlerinden olup aynı zamanda bölgenin Afrika kıtasına yakın stratejik bir noktasıdır. Mayıs 1886 tarihinde Afrika sahilinde Sevakin, Musavva ve civarına Fransa, İngiltere ve İtalya asker sevk etmekte idi. Bu askerî hareketliliği takip etmek amacıyla 17 Temmuz 1886 tarihinde Muha'ya Zebid'den bir hat çekilmesine karar verilmiştir. Bu hatta bağlı olarak Muha'da bir müdür ve bir haber memurunun çalışacağı bir telgrafhane inşa edilmesi de kararlaştırılmıştır.[19] Osmanlı Devleti bölgeye ve Afrika'ya verdiği önemden dolayı bu inşaatları kısa süre içerisinde tamamlamıştır.

Osmanlı Dahiliye Nezareti 30 Haziran 1887 tarihli yazısında Telgraf ve Posta Nezareti'nden, Muha'ya kadar inşa olunan telgraf hattının Babülmendeb'e kadar derhal uzatılmasını istemektedir. Hatta bölgede ve Afrika'da meydana gelen sıcak gelişmeler, haberleşme konusunda Osmanlı Devleti'ni geçici çözümler aramak zorunda bırakmıştır. Osmanlı Devleti'nin bu güne kadar bölgenin telgraf hatlarını, kendisine ait bir kanaldan İstanbul'a bağlamak düşüncesinin, geçici olarak askıya alındığı anlaşılmaktadır. Bölgedeki sıcak gelişmeler Babülmendeb'e kadar uzatılması kararlaştırılan hattın, acilen Prim adasında bulunan İngiliz Eastern Telgraf Şirketi'ne ait telgraf hattına bağlanması kararının verilmesine sebep olmuştur.[20]

İngiliz Eastern Telgraf Şirketi'nin Cidde, Kunfuda, Hudeyde Hattı inşası teklifi

Osmanlı Devleti'nin Yemen ve Afrika'daki gelişmelerden dolayı haberleşme konusunda değişik çözümler arama kararı, Eastern Telgraf Şirketi'ni harekete geçirdi. Eastern Telgraf Şirketi Müdürü John Pender 1888 yılının Temmuz veya Ağustos aylarında İstanbul'a gelerek II. Abdülhamid ile görüşmüştür. Bu görüşmede Eastern Telgraf Şirketi'ne, Hicaz ve Yemen vilayetleri telgraf hatlarının deniz altından Osmanlı Devleti'nin diğer hatları ile birleştirilmesi teklif edilmiştir. Bu teklife cevap alamayan John Pender başka bir teklifini de yazılı olarak Saraya iletmiştir. Yeni teklife göre şirket, Hindistan ile Avrupa arasındaki telgraf haberleşmesi için, Osmanlı Devleti'nin sahibi olduğu İstanbul, Yozgat, Diyarbakır, Bağdat ve Basra üzerinden Fav'a kadar gelen hattın gerektiğinde kullanma imtiyazını istiyordu. Buna karşılık olarak da Cidde, Kunfuda ve Hudeyde arasında bir telgraf hattı kurmayı öneriyor-

---

18 BOA, DH.MUİ, 123/51

19 BOA, İ.ŞD, 82/4843

20 BOA, DH.MKT, 1428/10; BOA, DH.MKT, 1442/12

Bütün bu çalışmalara rağmen İstanbul'dan Yemen vilayetine çekilen telgraflar hâlâ doğrudan San'â'ya gitmeyip İngiltere'nin idaresinde bulunan Aden'e ulaştırılıyordu. Aden'den San'â'ya ise ancak bir haberci vasıtasıyla ve 12 günde iletilebiliyordu.[11] Bu zorlukları ve zaman kayıplarını gidermek için çareler aranmış ve bazı öneriler Padişaha sunulmuştur:

Hudeyde telgraf hattının Aden hattı ile birleştirilmesi

Musavva'ya ulaşan telgraf hattının Hudeyde hattı ile birleştirilmesi

Sevakin'den Cidde'ye hat çekilmesi[12]

Sunulan bu öneriler ve yapılan araştırmalar neticesinde Sevakin-Cidde hattı tamamlanmış ve Sevakin'de bir telgraf merkezi açılarak Mısır'daki Elariş üzerinden, Yemen ve İstanbul arasındaki telgraf haberleşmesi gerçekleşmiş oluyordu.[13]

Hicaz Telgraf Hattının Yemen Telgraf Hattı ile birleştirilmesi

Yemen'in önemli şehirleri arasındaki telgraf hatlarının tamamlanması ve telgraf merkezlerinin açılması ile vilayetin haberleşme açısından sıkıntıları önemli ölçüde hafiflemiştir. Fakat asıl gaye olan, vilayetin İstanbul ile Osmanlı hatları üzerinden bağlantısının sağlanması hâlâ gerçekleşmemişti. Bu amaç doğrultusunda Şam'dan Cidde'ye kadar olan hattın Luhayye ile bağlantısının gerçekleştirilmesi kararı verildi.[14] Bu hat Kızıldeniz sahilini takiben Luhayye, Cizan, Kunfuda, Leys, Meydi gibi toplam on merkez üzerinden Cidde'ye bağlanacaktı. Hattın tamamı 1045 km idi.[15] Bu hattın gerçekleştirilmesi için 1901 yılında çalışmalara başlandı. Kısa sürede bu hattın Luhayye, Meydi, Cizan etabı tamamlanmış ancak tamamlanan bu kısım eşkıyanın taarruzları sebebiyle 1903 yılında tahrip olmuştur.[16]

Osmanlı Devleti bölgenin haberleşme ağına kavuşması için elinden geleni yapıyordu. Mekke, Medine ve San'â ile Cidde arasında yapılması kararlaştırılan bu hat için gerekli bütün malzemeyi hazırlamış ve hatta mahallinde koruma altına almıştı. Fakat elde olmayan sebeplerden dolayı telgraf hattı çekme çalışmaları süreklilik arz edemiyor, zaman zaman inşaata ara veriliyordu. Bu ara vermeler malzemenin bozulmasına da sebep olmuştur.[17]

Bütün bu zorluklara rağmen Osmanlı Devleti özel önem verdiği bu hattın yapımından vazgeçmemiş, Meydi ve Cizan merkezlerini tamamlayarak 23 Temmuz

---

11 BOA, Y.A.Res, 15/26

12 BOA, Y.A.Res, 15/26

13 BOA, ŞD, 2574/17

14 BOA, ŞD, 1136/14

15 BOA, ŞD, 1136/14

16 BOA, DH.MKT, 677/51

17 BOA, Y.MTV, 247/137

verilerek tel ve direklerin muhafaza edilebileceği kararlaştırılmıştır.

Bu hattın Yemen bölgesindeki inşaat ve direk masrafının vilayet bütçesinden karşılanması gibi hususlar, sarf edilmesi planlanan toplam meblağı azaltacağından, telgraf hatlarının inşasına olumlu bakılmasını sağlamıştır. Ayrıca Hac mevsiminde hacıların aileleri ile yapacağı haberleşmeden alınacak ücret ve burada bulunan halk ile ticaret erbabının yapacağı yazışmaların katkısı ile elde edilecek gelir, yapılacak masrafların geri dönüşümünü hızlandıracaktı.

Meclis-i Mahsus, hattın Aden'de bulunan İngiliz hattına bağlanması ile dünyaya açılmasına itiraz etmiştir. Bu itirazın bize göre üç muhtemel sebebi vardır. Birincisi; Osmanlı Devleti için manevi merkez olan Hicaz bölgesi haberleşmesinin, Müslüman olmayan sömürgeci bir gücün etkisi altına girmesi endişesiydi. Diğer bir sebep ise yapılacak küçük bir yatırımla, uzun vadede elde edilecek gelirin paylaşılmak istenmeyişiydi. Daha da önemlisi uzun vadede, Osmanlı-İngiliz rekabetinin olduğu bölgede, haberleşmenin karşı tarafın kontrolüne geçme endişesinin, belirgin biçimde hissedilmesiydi.[6] Sonunda bu görüşler doğrultusunda Padişah Abdülaziz, 17 Eylül 1872'de Şam'dan San'â'ya ulaşacak bir telgraf hattının yapılması teklifini onaylanmıştır.[7]

18 Mayıs 1877 tarihine gelindiğinde, Asir bölgesindeki hatlar tamamlanmak üzereydi. Bu hatlardan faydalanmak için telgraf merkezleri kurulması ve buralara yeterli personel görevlendirilmesi gerekiyordu. Bu merkezler Kunfuda, Ebuariş, Mihail, Menaha, Luhayye idi. Her merkezde bir müdür ve bir memur istihdamı düşünülmekteydi.[8]

Ne var ki inşası biten telgraf hatlarının dış dünya ve İstanbul ile bağlantısı sağlanamamıştı. Bunun anlamı İstanbul ile haberleşme hızlandırılamayacaktı. Ayrıca İngilizler de, Osmanlı Devleti'nin Hicaz ve Yemen vilayetlerinin kendi kontrolü dışında kalan bir haber ağı ile İstanbul'a bağlanmasından huzursuzluk duymaktaydı. Bu sebeple İngiltere'nin İstanbul'daki elçisi, 23 Mart 1878'de Osmanlı Hariciye Nezareti'ne bir mektup göndermiştir. Söz konusu mektupta, Muha ile Aden arasında deniz altından bir hat döşenmesiyle, Yemen telgraf sisteminin İngilizler'in elinde bulunan hatta bağlanabileceği belirtilmiştir.[9]

Yemen telgraf sistemindeki bazı aksaklıklara rağmen, Nisan 1882'de Taiz, Zebid, Hudeyde, Menaha, San'â, Zeydiye, Luhayye ve Ebuariş şehirleri, telgraf hattı ile birbirine bağlanmıştı. Ayrıca Ebha, Mihail ve Kunfuda arasındaki hat da tamamlanarak hizmete açılmıştı.[10]

---

6 BOA, İ.MMS, 44/1813

7 BOA, İ.MMS, 44/1813

8 BOA, İ.ŞD, 34/1696

9 BOA, HR.TO, 253/19

10 BOA, Y.A.Res, 15/26

kafilelerinin düzenli işlememesi, hem kamu kurumları hem halk için haberleşme açısından büyük sıkıntı oluşturmaktaydı.[2]

Yemen'de ilk telgraf

İstanbul ile Yemen arasındaki haberleşmeyi hızlandırmak amacıyla bir telgraf hattı kurulması kararı, ilk olarak 1870 yılının Nisan ayında Sultan Abdülaziz tarafından verilmiştir.[3] Ancak bu kararın hayata geçirilememesi sebebiyle, Yemen Valiliği telgraf hattı için Saray'a yeni bir teklif sunmuştur. Bu teklife göre oluşturulacak hat, Cidde'den Aden'e kadar uzatılacaktı. Bu hattın Hudeyde ve Muha arasında kalan kısmının karadan, Muha'dan Aden'e kadar olan bölümünün ise deniz altından döşenecek kablolarla gerçekleştirilmesi düşünülmüştü. Aden'de tamamlanacak olan bu hat, Kızıldeniz üzerinden Hindistan'a uzanan ve İngiliz Eastern Şirketi'ne ait olan başka bir hatta bağlanacaktı. Hattın yapımı için 1.950.000 Franklık tahminî bir bütçe hesaplanmıştı. San'a için ise başka bir şube kurulacaktı. Ancak yapılan bu teklif, haberleşmenin posta vapurları ile yapılmasının daha uygun görülmesinden dolayı hayata geçirilemedi.[4]

Yaklaşık iki sene sonra Yemen Valisinin, bölgenin telgraf hattına olan ihtiyacını belirtmesi ve gerekli direklerin mahallinden bedelsiz olarak temin edileceğini taahhüt etmesi üzerine, konu Posta ve Telgraf Nezareti'ne iletilmiştir. Nezaret, İstanbul ile Yemen arasında haberleşmeyi sağlayacak telgraf hattının, Aden hattına bağlanması yerine Cidde'den ya da Mekke'den geçirilerek doğrudan doğruya Osmanlı Devleti hatlarından birisine bağlanmasının, devlet açısından daha yararlı olacağı şeklinde görüş bildirmiştir. Suriye hattının son noktası Müzeyrib'e kadar uzanmaktaydı. Bu hat, Hac güzergâhı olan yol ile Medine'ye, oradan Yenbu'ya ve devamında sahilden Cidde'ye, Cidde'den de bir şube ayrılarak Mekke'ye kadar uzatılacaktı. Daha sonra, hattın Cidde'den sahil yoluyla Kunfuda ve Hudeyde'ye uğratılarak San'â'ya getirilmesi görüşleri, Meclis-i Mahsus'ta müzakere edilmiştir.[5] Yapılması düşünülen bu hattı, Meclis-i Mahsus üç açıdan değerlendirmiştir:

Bölgenin telgraf hattına ihtiyacı var mıdır?

Telgraf hattının daimi olarak güvenliğini sağlamak mümkün olacak mıdır?

Hattın inşası ve personel giderleri hangi kaynaktan sağlanacaktır?

Bu başlıklar değerlendirildikten sonra; hattın getireceği faydaların zaten aşikâr olduğu, yoğunluğu artan haberleşmenin kolaylaşması ve ticaretin gelişmesine sağlayacağı katkılar vurgulanmıştır. Güvenlik konusunda ise Suriye Valisinin görüşleri doğrultusunda, hatların geçeceği bölgelerin ileri gelenlerine, hattı koruma görevi

---

2 BOA, ŞD, 2254/28

3 BOA, İ.MMS, 44/1813

4 BOA, İ.MMS, 44/1813

5 Ek 1: Yapılması düşünülen telgraf hattı haritası

Yemen'de Telgraf Hatları ve Merkezlerinin İnşası

Cevat Ekici*

Oldukça geniş bir coğrafyaya egemen olan Osmanlı Devleti, 19. yüzyılın başlarından itibaren, devlet otoritesinin devamlılığının sağlanabilmesinde önemli bir faktör olan haberleşmenin, daha hızlı ve daha sağlıklı yapılabilmesi için iletişim sistemi konusunda yeni arayışlara girmiştir. Klasik haberleşme araçlarının bu ihtiyacı karşılamada gereken katkıyı artık sağlayamaması, bu arayışın öncelikli sebebi olarak görülmektedir. Çağdaş gelişmeleri yakından takip eden Osmanlı Sarayı, Ağustos 1847'de telgrafın mucidi olan Mösyö Mors'a denemeler yapması için fırsat vermiştir. Yapılan denemeler başarılı olmuş ve kısa bir süre sonra 15 Eylül 1855 tarihinde, İstanbul, Edirne ve Şumnu arasında ilk telgraf hattı oluşturulmuştur.

Osmanlı Devleti, telgrafın getirdiği imkânların farkına vararak bu yeniliği sınırlarının en uç noktalarına kadar yaymaya çalışmıştır. Balkanlar, Anadolu ve Ortadoğu telgraf hatlarını büyük ölçüde tamamlayan Osmanlı Devleti, güneydeki topraklarında da, zamanının en gelişmiş haberleşme aracı olan telgrafı, sistematik olarak etkin hale getirme gayreti içinde olmuştur.

Telgrafın girişinden önce Yemen'de haberleşme

Osmanlı Devleti, Yemen bölgesi ile olan haberleşmesini deniz postası vasıtasıyla sağlamaktaydı. İstanbul'dan 15 günde bir hareket eden ve aynı zamanda askeri malzeme de taşıyan Avusturya vapurları ile gönderilen posta, vapurların sıkça görülen gecikmeleri yüzünden, ancak 30 ya da 40 gün sonra Yemen'e ulaşabiliyordu. Aynı zamanda, İstanbul'dan haftada bir çarşamba günleri hareket eden ve önce Süveyş'e, buradan da İngiltere hâkimiyetindeki Aden'e uğrayarak Hindistan'a kadar giden Mısır Hidivliği vapurlarından da faydalanılmaktaydı. Tabiatıyla bu şekilde yapılan haberleşmenin, sağlıklı ve hızlı olmayacağı anlaşılmaktadır.[1]

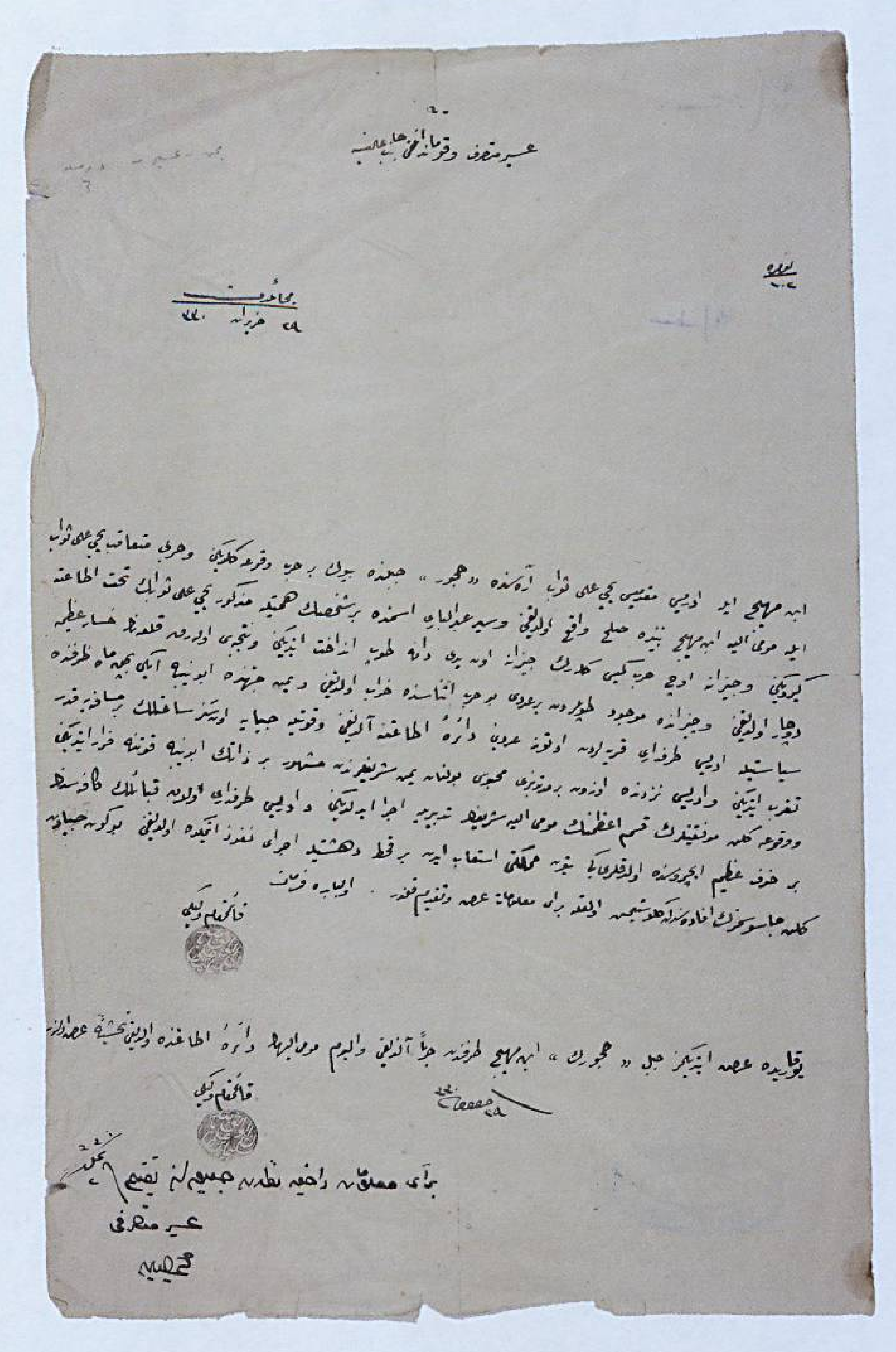
Yemen'in İstanbul ile haberleşme biçimi dışında, bölgedeki şehirlerin birbirleri arasındaki iletişimleri de sağlıklı ve yeterli değildi. Mesafelerin uzunluğu ve posta

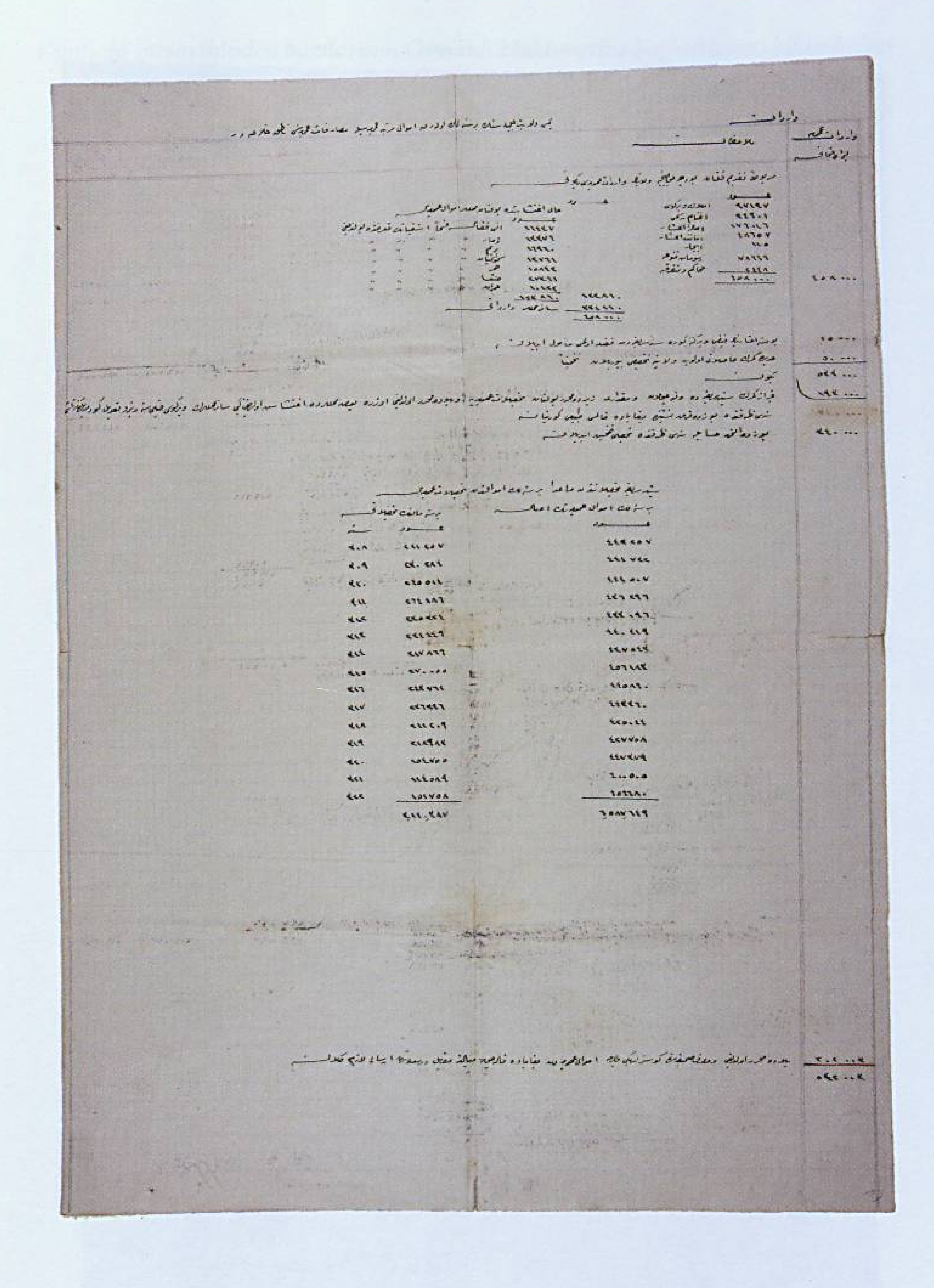
* Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü, Tanıtım Hizmetleri Koordinatörü

1 BOA, İ.MMS, 44/1813

Kunfuda meşayihinden bazılarının Osmanlı Hükûmetine bağlılıklarını bildirdikleri

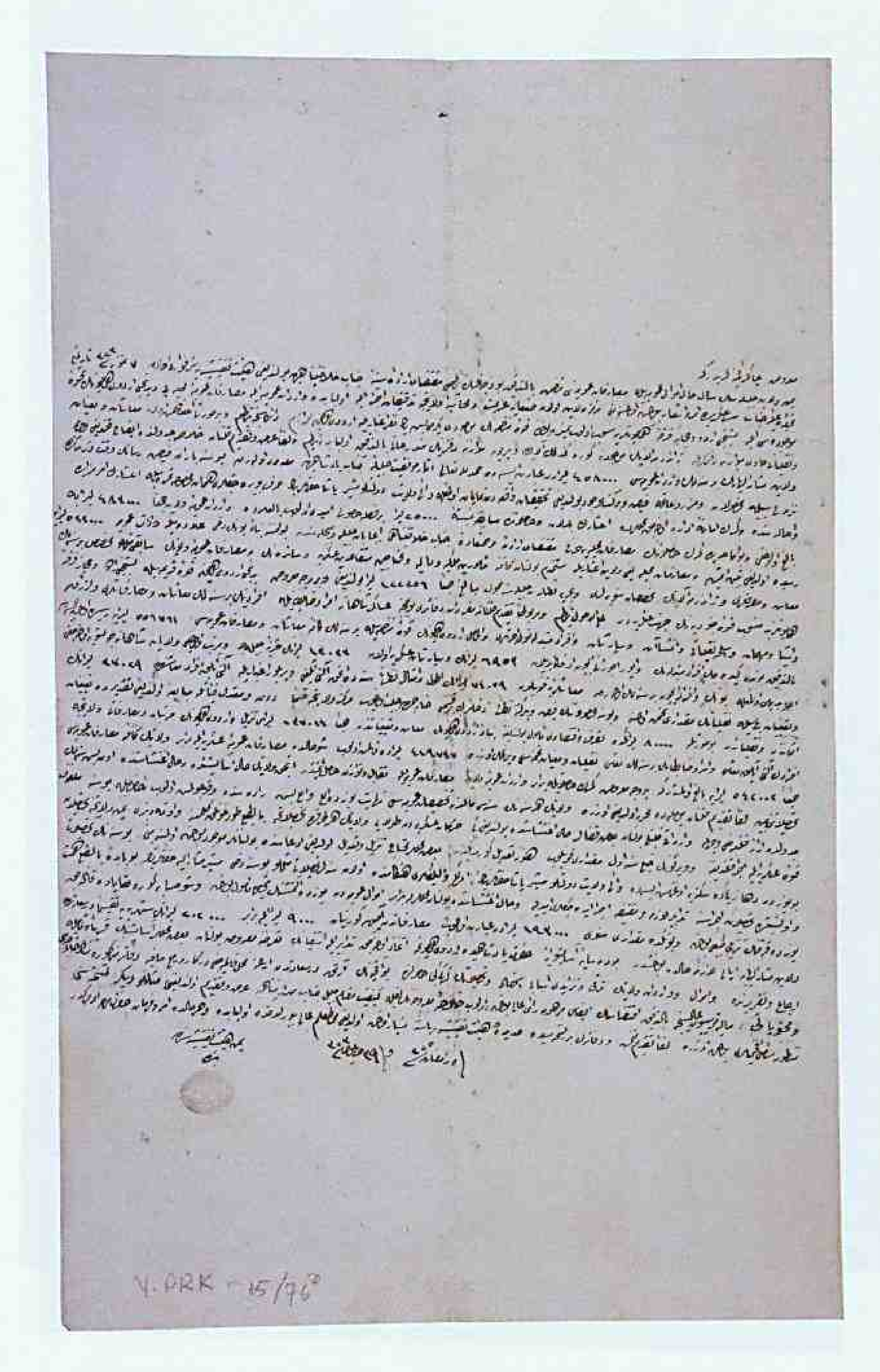
18 Şaban 1332/12 Temmuz 1914
[BOA. DH.EUM.7.Şb. Nu: 1/5]





Yemen'in bir senelik gelir giderlerini gösterir cetvel

Rumî: 29 Eylül 1323/12 Ekim 1907
[BOA. Y.PRK.KOM. Nu:15/76]



Y.PRK. MYD (1325)
26/88

(Zukkak)

اسامی	ملاحظات
٢٦ [illegible]	[illegible]
٢٧ [illegible]	
٢٨ [illegible]	
٢٩ [illegible]	
٣٠ [illegible]	
٣١ [illegible]	
٣٢ [illegible]	
٣٣ [illegible]	
٣٤ [illegible]	
٣٥ [illegible]	
٣٦ [illegible]	
٣٧ [illegible]	[illegible]

26/88

Padişah'ı tazim için Yemen'den Dersaadet'e gelen ulema, meşayih ve âyânın isim listesi

1325/1907

[BOA. Y.PRK.MYD. Nu: 26/88]

Yemen ve ahalisinin fakirliğine, sebeplerine ve bunun giderilmesi için vilayetler teşkili, mahkemelerin tadil ve yeniden teşkili, maliye, maarif, zabıta, jandarma, polis, ticaret işlerinde yapılacak ıslahata dair Şakir ve Ferid Paşaların layihası

24 Muharrem 1325/9 Mart 1907

[BOA. Y.EE. Nu: 8/20]

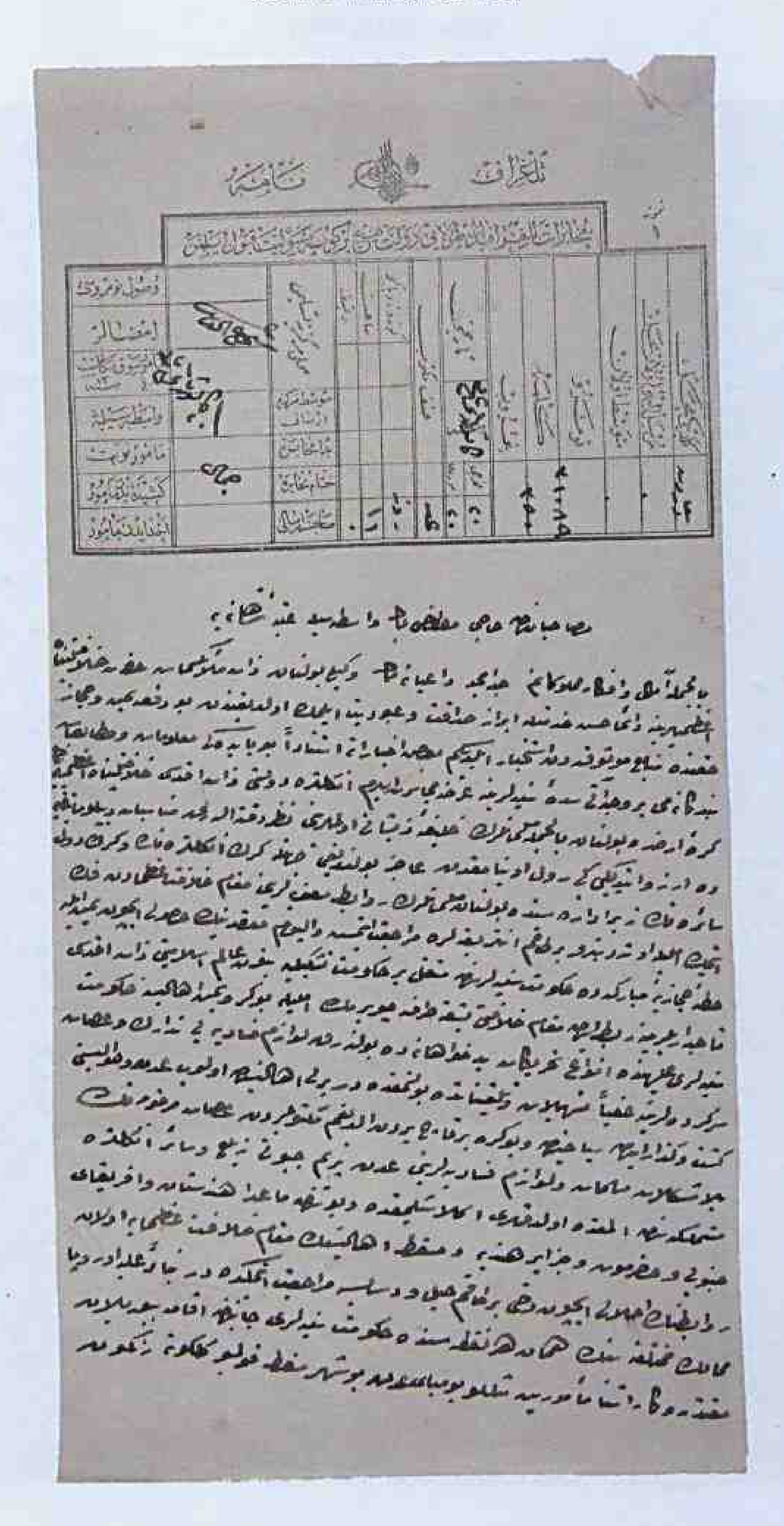
Yemen Hey'et-i Teftişiyesi Reisi Said b. Mehmed Ferid'in Yemen halkının refahının sağlanması için bizzat kendisinin gezerek ve görerek tesbit ettiği mali ve idari meseleleri ve bu meselelerin çözümü için öne sürdüğü çareleri içeren raporu

Tarihsiz

[BOA. Y.EE Nu: 7/19]

İngiltere'nin Hicaz, Yemen ve civarındaki halkları Osmanlı Devleti'ne karşı isyana teşvik ve ayrı bir hilafet tesis etme çalışmaları hakkında Şerif Sadık'ın mütalaası

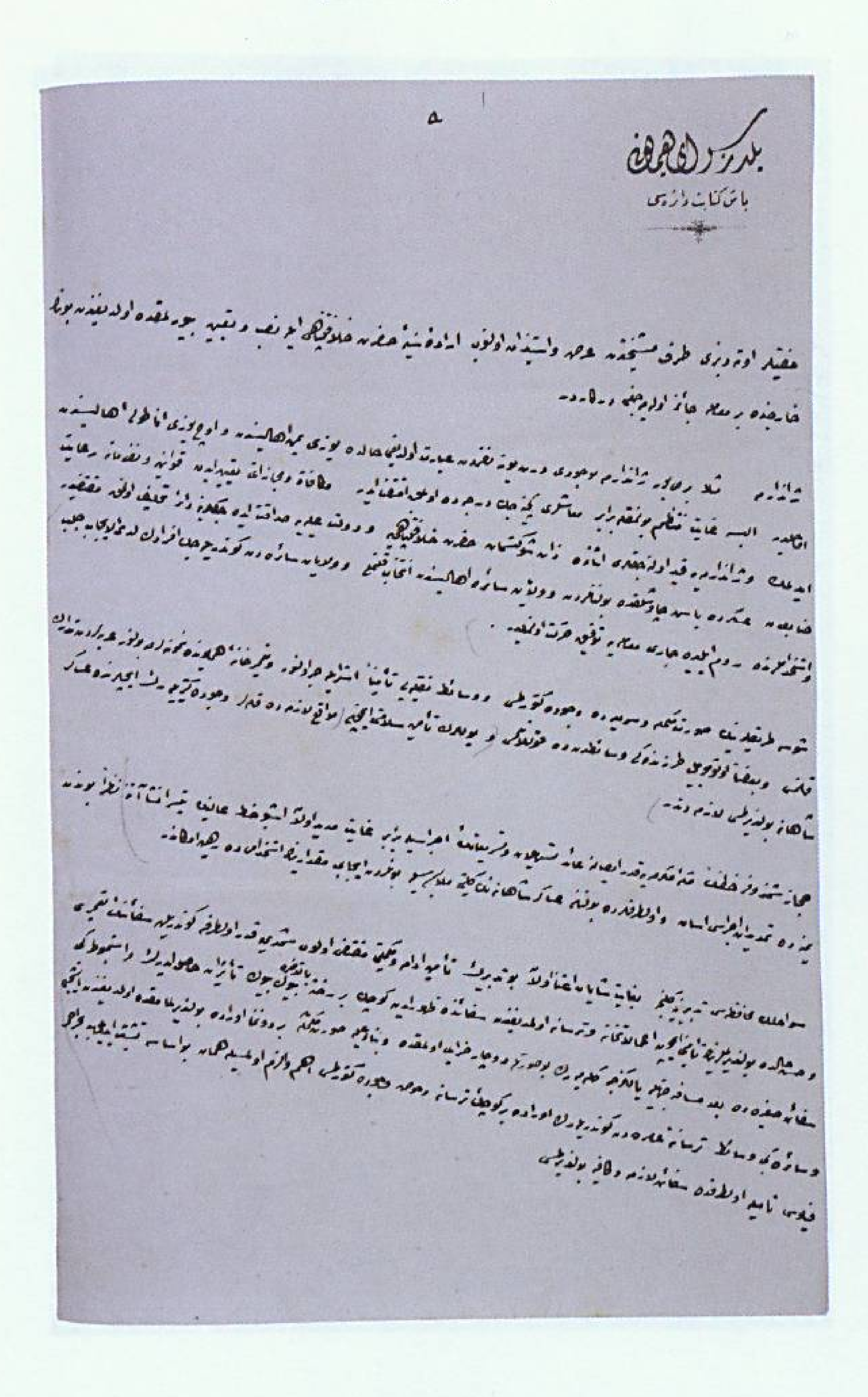
7 Zilhicce 1323/2 Şubat 1906
[BOA. Y.PRK.AZJ. Nu:51/53]



Yemen ve Hicaz'ın demiryolu, ziraat, jandarma teşkilâtı, sahillerin muhafazası, orman yetiştirilmesi, damızlık koyun gönderilmesi, memur seçimi, idari memurların tayin, tatil ve sair ahval ve idaresiyle ilgili hazırlanan rapor

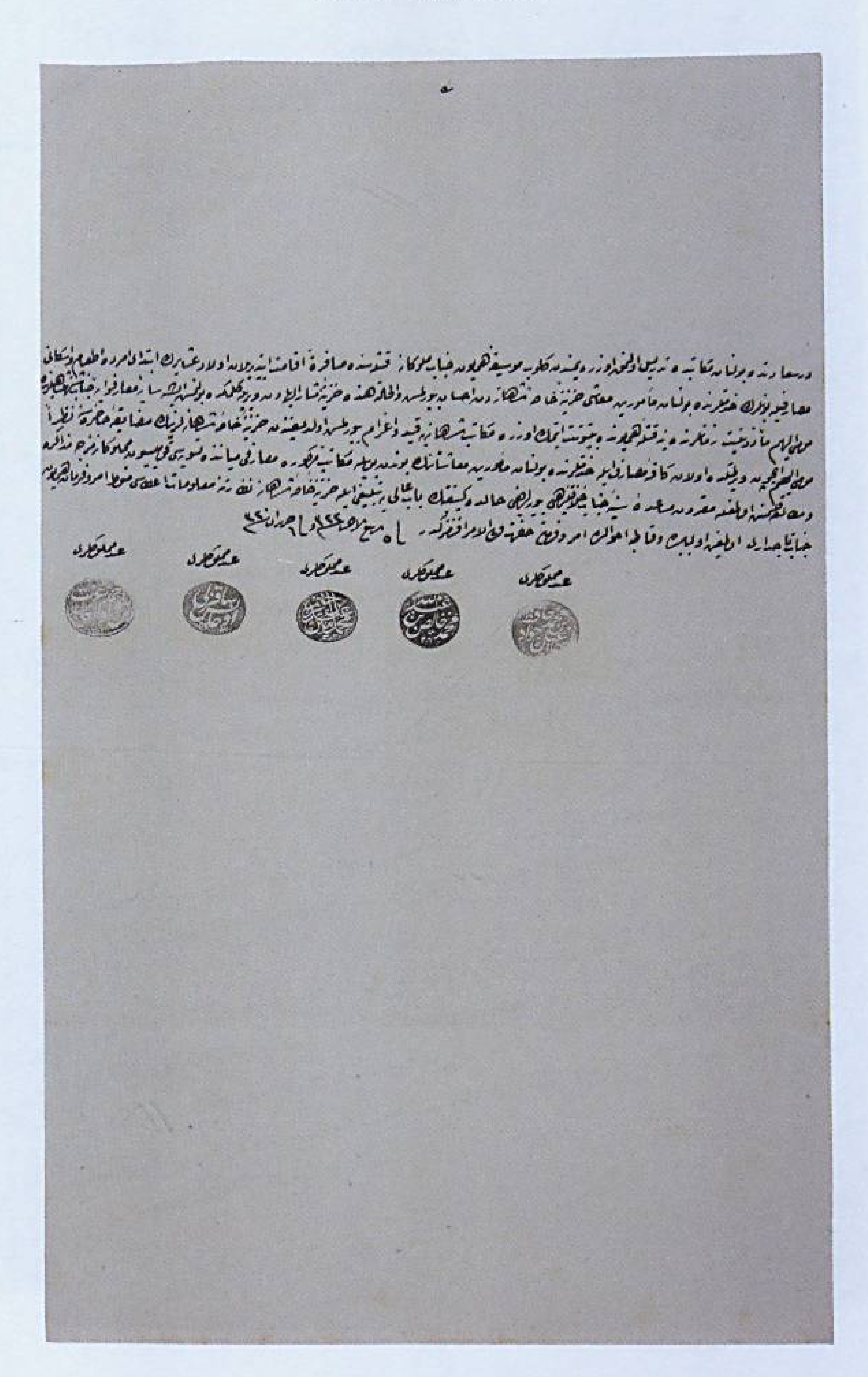
1322/1904

[BOA. Y.PRK.BŞK. Nu:74/8]



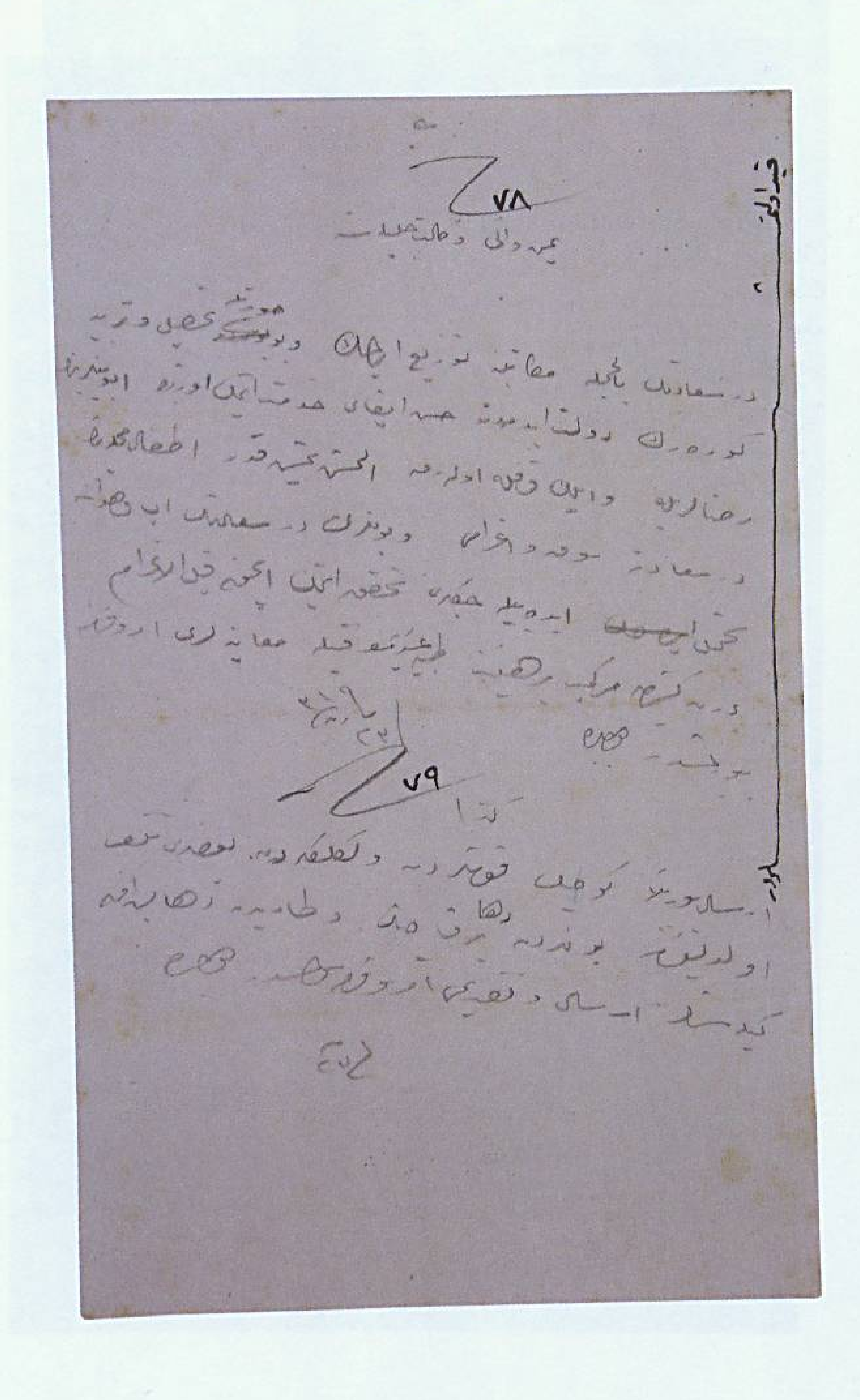
Dersaadet'teki okullarda tahsil için Yemen'den gelip Musika-i Hümâyûn Kışlası'nda ikamet ettirilen evlad-ı aşâyirin yemek ve barınma masraflarının, mektep masrafları tertibinden karşılanması

5 Rebiulâhir 1322/19 Haziran 1904
[BOA. Y.MTV. Nu: 261/21]



Yemen'den Dersaadet'e gelecek talebelerin havaya uyum sağlayıp sağlayamayacakları hususunda bir heyet tarafından muayene edilmesi

7 Muharrem 1321/5 Nisan 1903
[BOA. Y.PRK.BŞK. Nu: 69/23]



٥٠

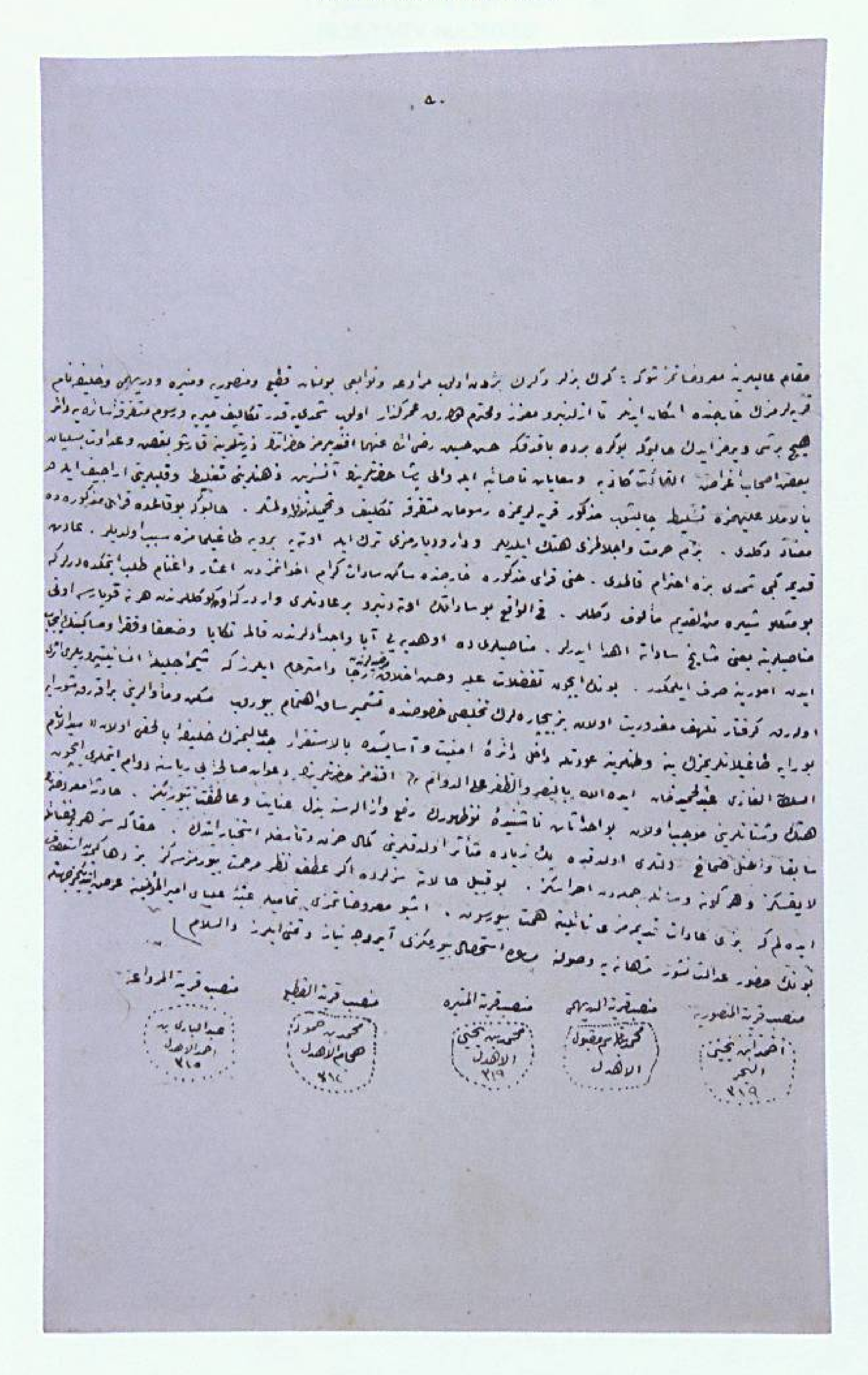
جناب حق عمر شاهانه‌لرینی افزون و وجود بهبود پادشاهیلرینی ابدا عالمده محفوظ و مصون بیوره آمین
ذات شاهانه‌لری جانب سنی الجوانبنده اهل بیت نبویه و امت صادقه عربیه قومنی حقده هر حسب ... اوله
توجهات محاسنه بینات واحسانات بی غایاتک نظیری هیچ بر عصر و زمانده مسبوق اولمامشدر دولت و ملتک
اتمام سعادت و جد مقاصده بالمشهود ادراک و مواصلتی ایچون حیات خلافتپناهیلرینه تزییدینی الله تعالی
حضرتلرندن سؤال و استدعا ایدرز یمن ولایتنده ساکنه کبرای سادات کرام عبد مملوکلری طرفلرندن عباده
الخانه‌لرینه گوندریلن عیناً ترجمه‌سی عرضه و تقدیم قلنان عریضه‌لرنده عواطف ظل اللهیلرینی استرحامده بولنمش
اولدقلرندن ذات ستوده صفات پادشاهیلری مصالح عباده هر کسدن اعلم و آنلره حسن خلقه‌لرینه مرحمت و نظر
شفقتلری ایله هر فرددن عالی و اعظمدر اول بابده امر و فرمان پادشاهیلرینک اولانه افندم حضرتلرینک

عبد مملوکلری مرحوم السید
فضل پاشا زاده
احمد فضلی

Yemenli seyyidlerin eskiden olduğu gibi vergiden muaf tutulmalarının devam ettirilmesi talebi

1319/1902

[BOA. Y.PRK.AZJ. Nu: 43/73]

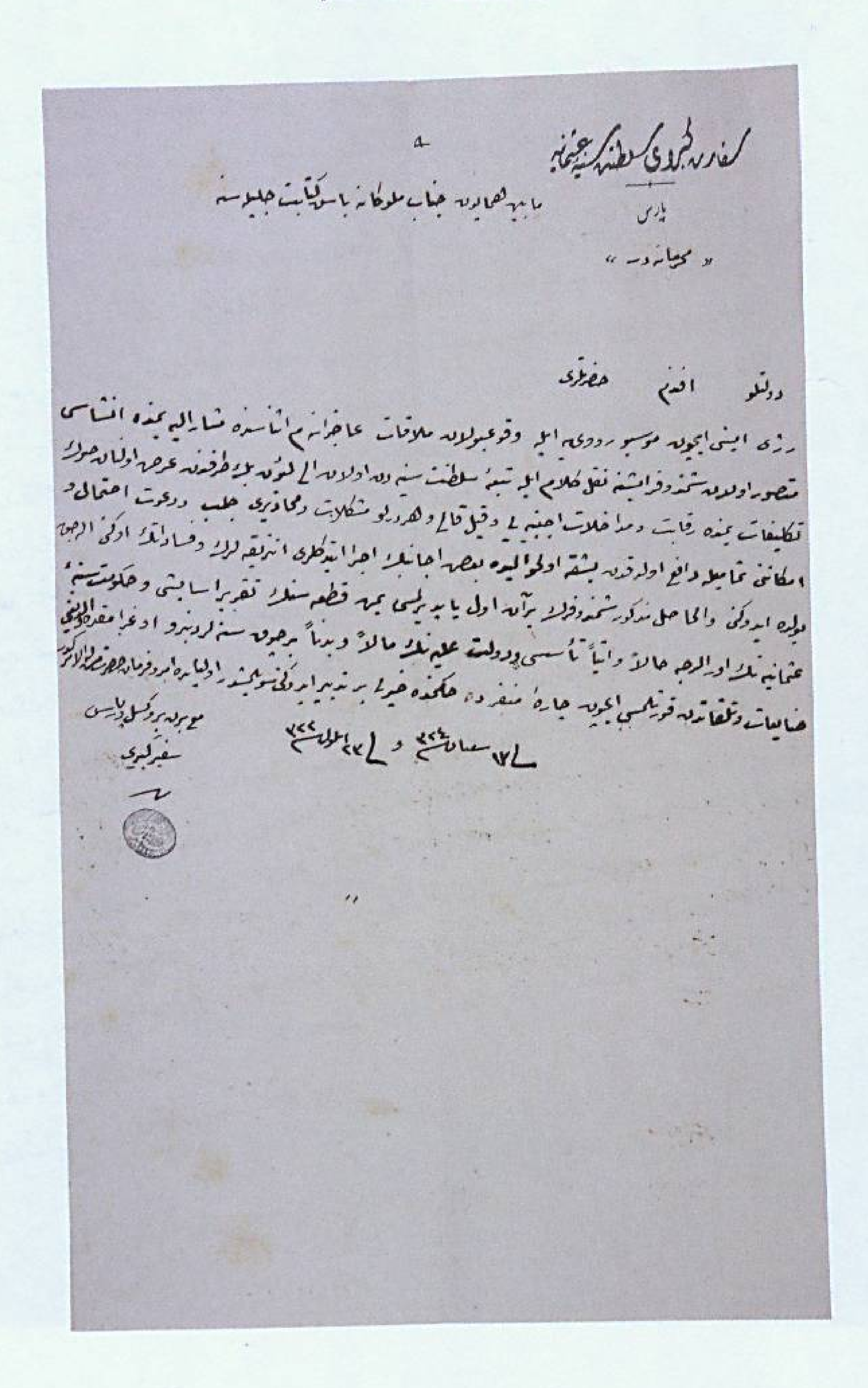


Yemen'de açılması düşünülen okullar ile bölge ahalisinden memur yetiştirilmesi hakkında Yemen Valisi'nin yazısı

18 Rebiulâhir 1317/26 Ağustos 1899
[BOA. Y.PRK.UM. Nu:47/95]

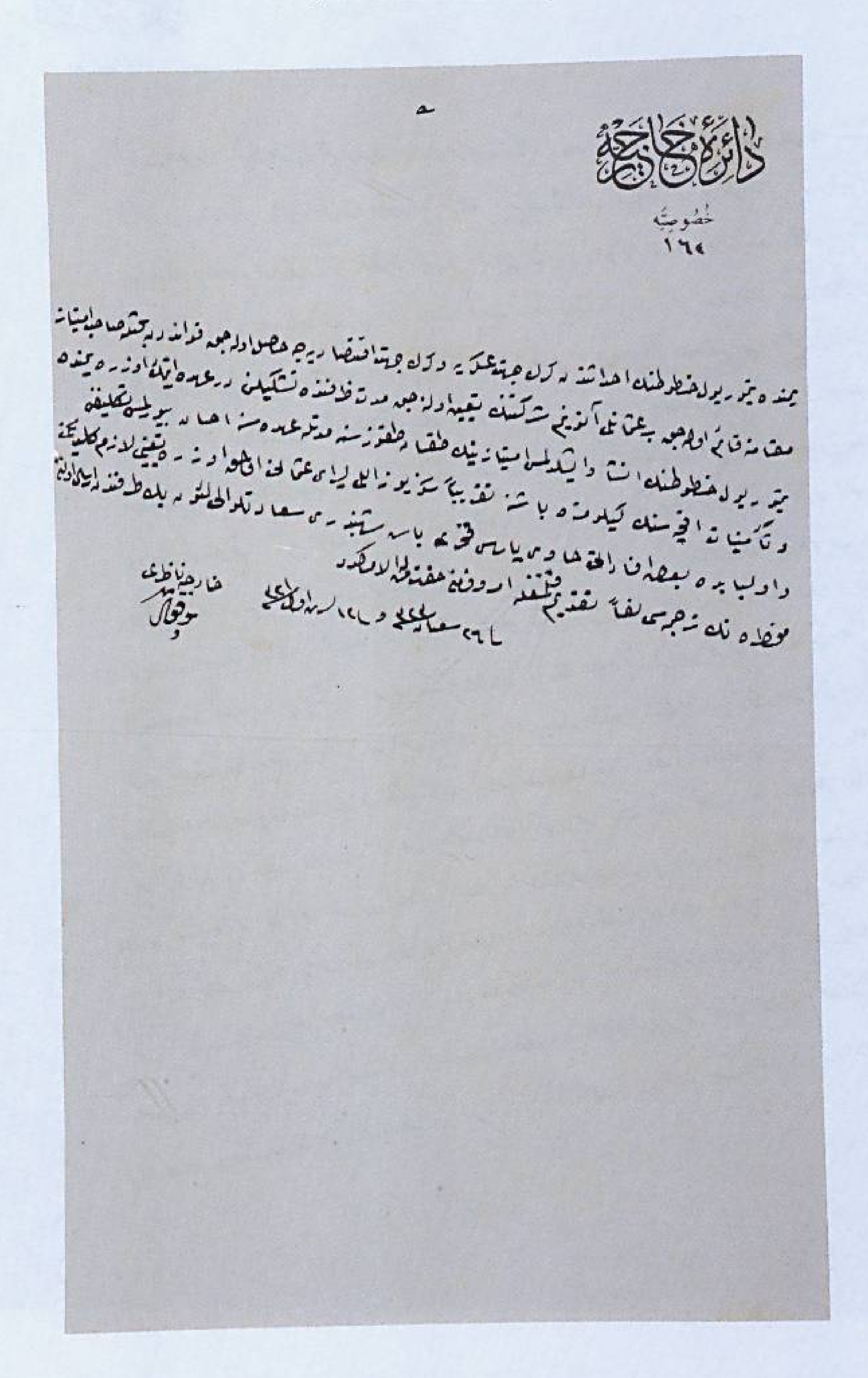
Bern, Brüksel ve Paris Büyükelçisi Münir Salih Bey'in Yemen'de inşa olunacak şimendifer hattının tamamlanmasıyla yabancı ülkelerin bölgedeki fesat ve entrikalarının engelleneceği ve huzurun hâkim olacağına dair raporu

17 Şaban 1324/6 Ekim 1906
[BOA. Y.MTV. Nu: 290/56]



Paris Fahri Başşehbenderi Alyon Bey'in, Yemen Demiryolu'nun iktisadi ve askerî faydaları ve bu demiryolu imtiyaz hakkının kurulacak bir Osmanlı anonim şirketine verilmesi hakkındaki raporunun takdimi

6 Cemaziyelâhir 1324/28 Temmuz 1906
[BOA. Y.PRK.HR. Nu: 34/99]



دائرهٔ خارجیه

خصوصیه

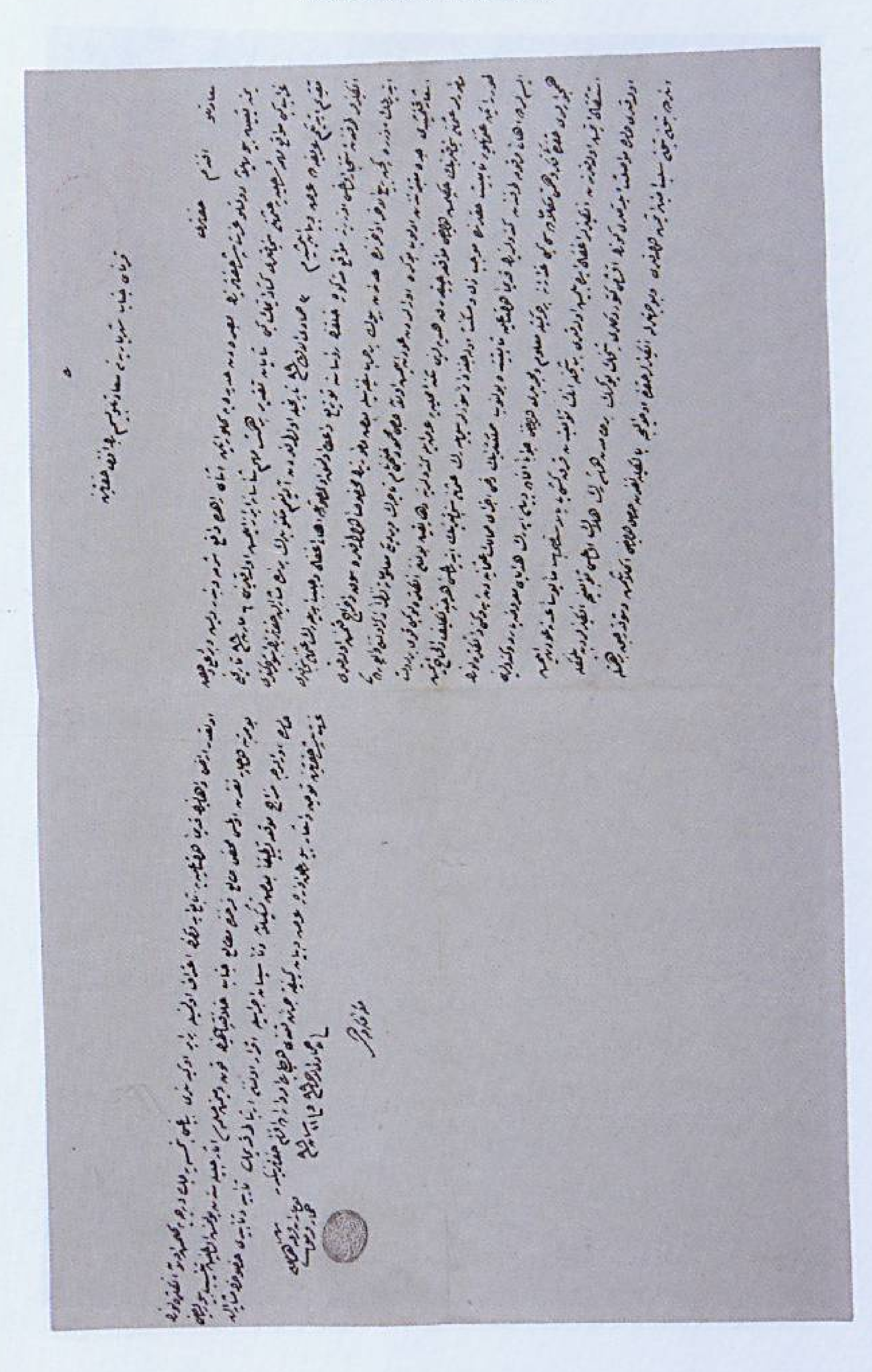
١٦٤

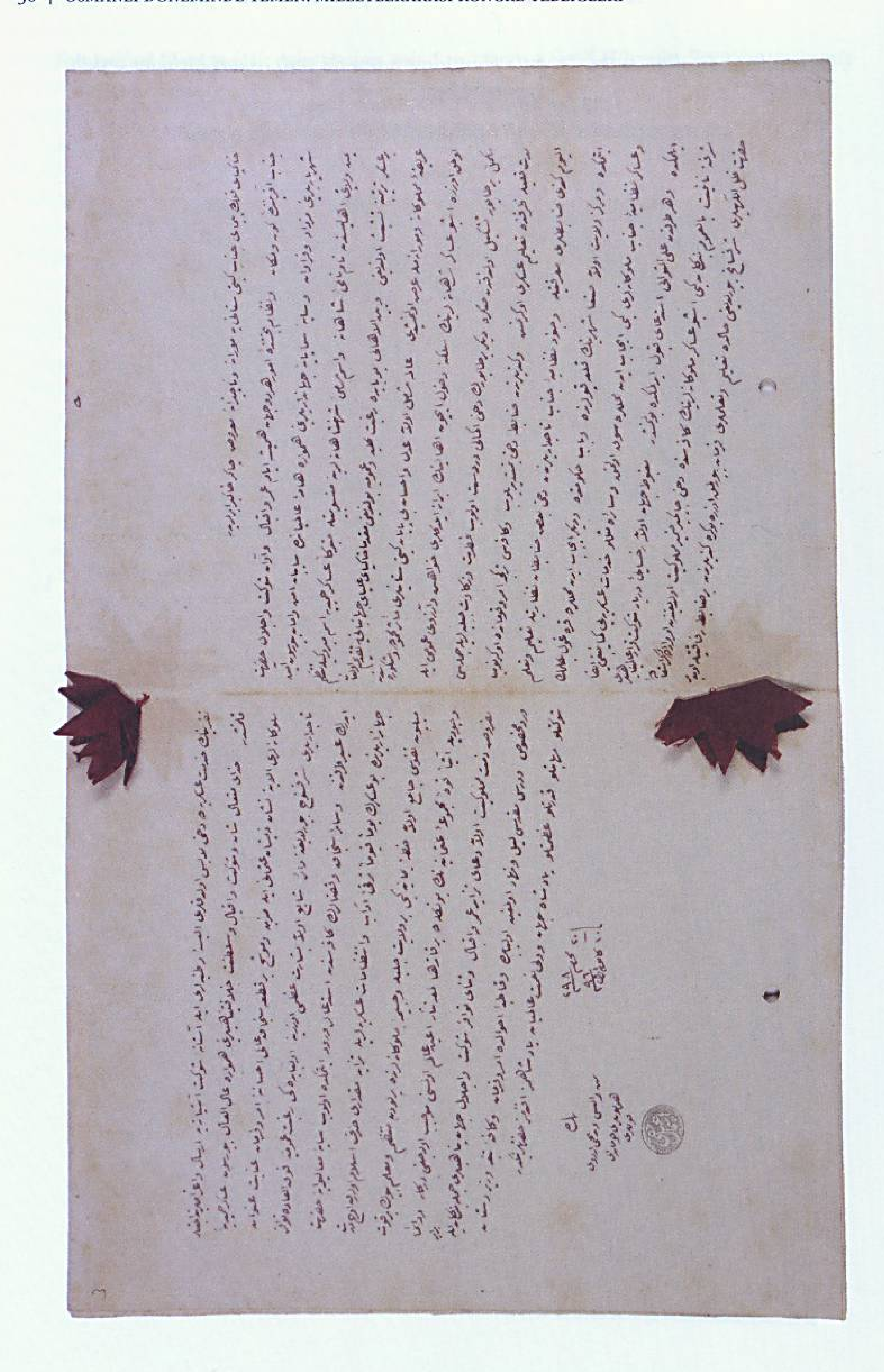
Yemen Valisi Hüseyin Hilmi'nin bölgenin ziraate elverişli olması sebebiyle Hudeyde ile San'â arasında bir demiryolu inşa edilmesinin faydalarına dair yazısı

25 Rebîulevvel 1317/3 Ağustos 1899
[BOA. Y.PRK.UM. Nu: 47/53]

Yemen vilayetine tayin olunan İzzet Paşa'nın mühim yerlere diktirdiği Osmanlı sancağını İngilizlerin indirtmek istemeleri hakkında Hicaz Fırka-i Hümayun Kumandanı'nın raporu

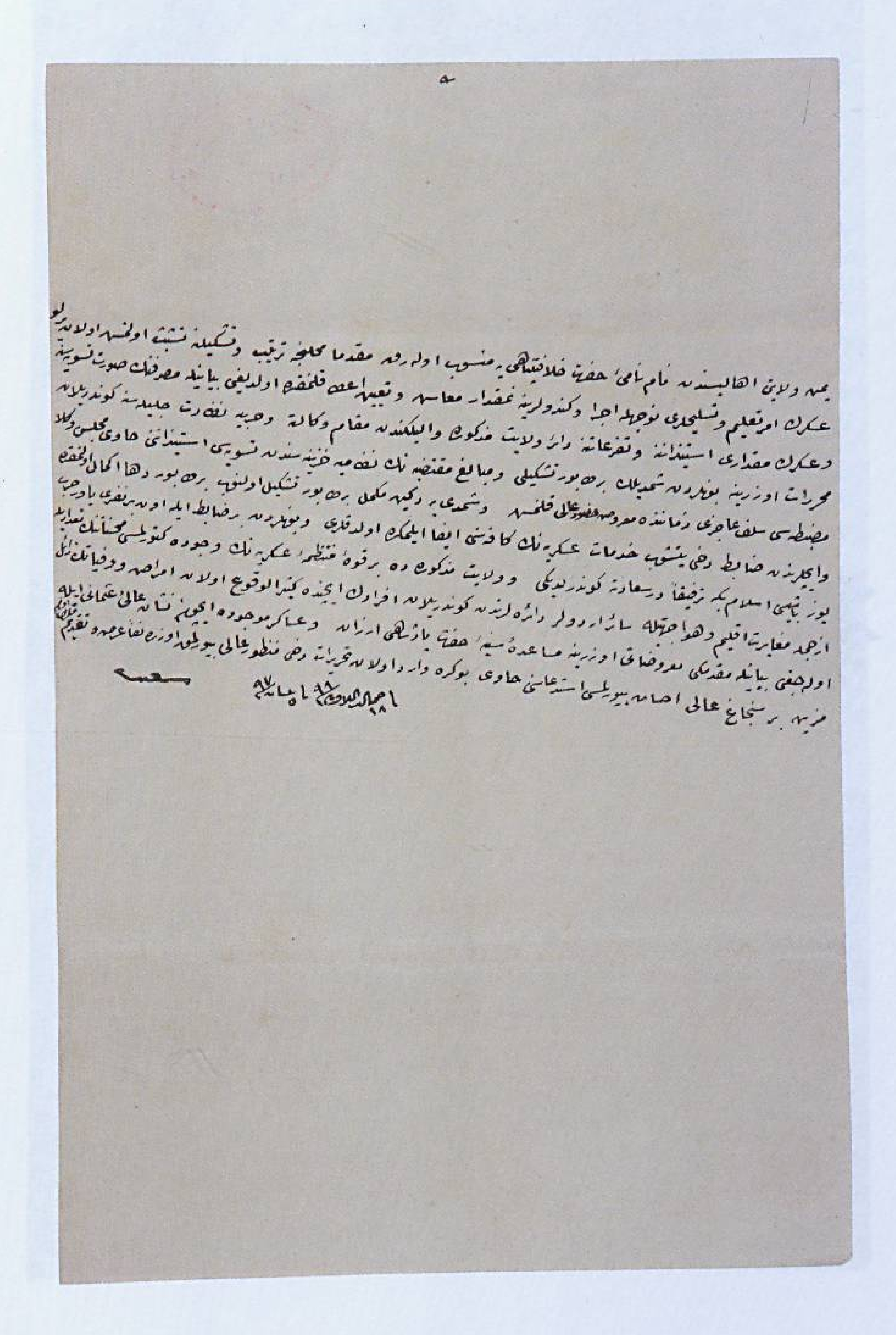
5 Cemaziyelâhir 1299/24 Nisan 1882
[BOA. Y.PRK.ASK. Nu: 12/23]





Yemen'de padişahın ismine izafetle Hamidiye namı ile yerli askerî birlikler teşkili

18 Cemaziyelâhir 1298/18 Mayıs 1881
[BOA. Y.A.HUS. Nu: 167/74]

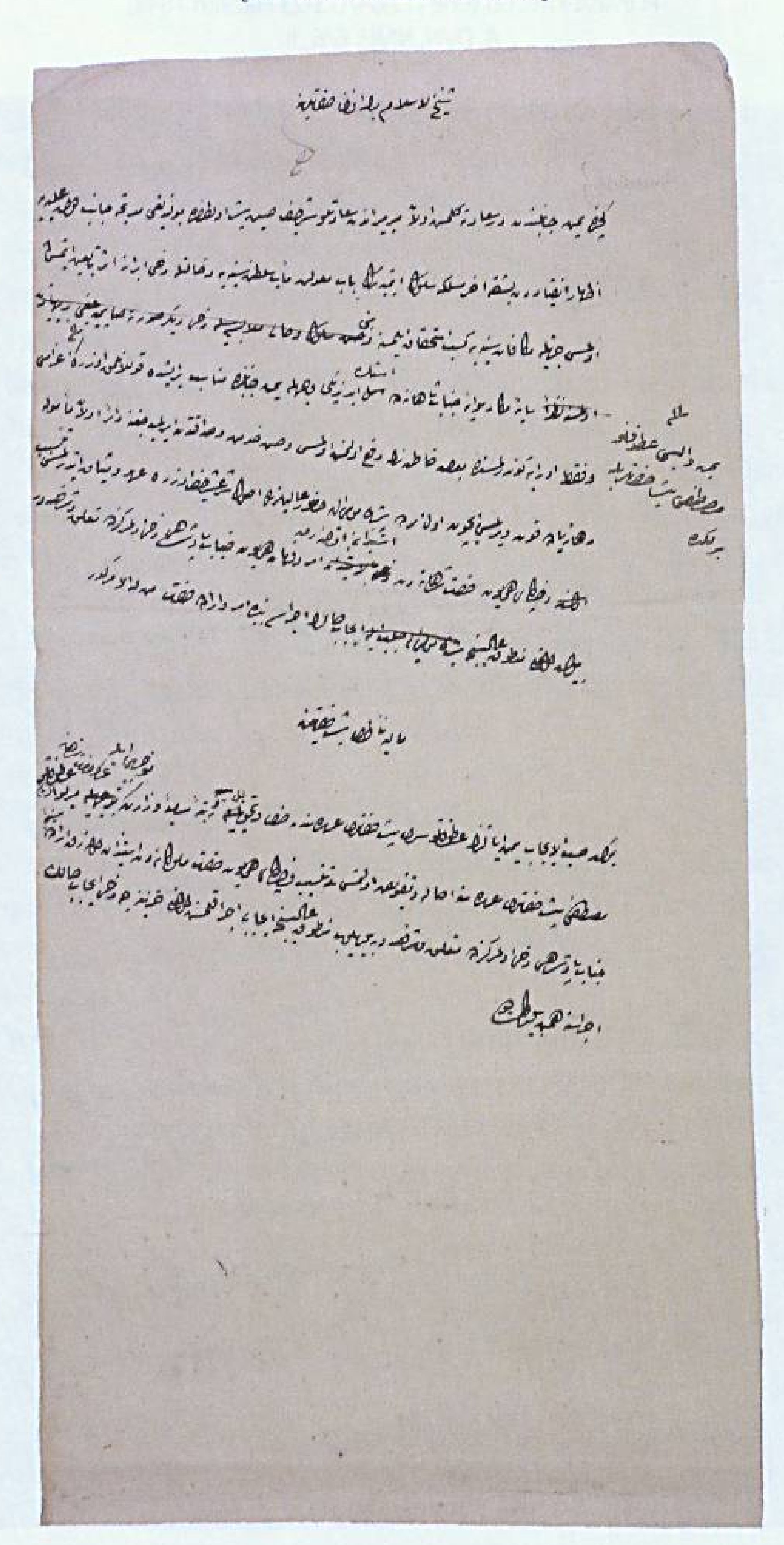


Yemen'den Dersaadet'e gelmiş olan mîr-i mîrândan Şerif Hüseyin Paşa'nın münasip bir işe yerleştirilmesi

Yemen eyaletinin mîr-i mîrândan Mustafa Paşa'ya tevcihi

1268/1852

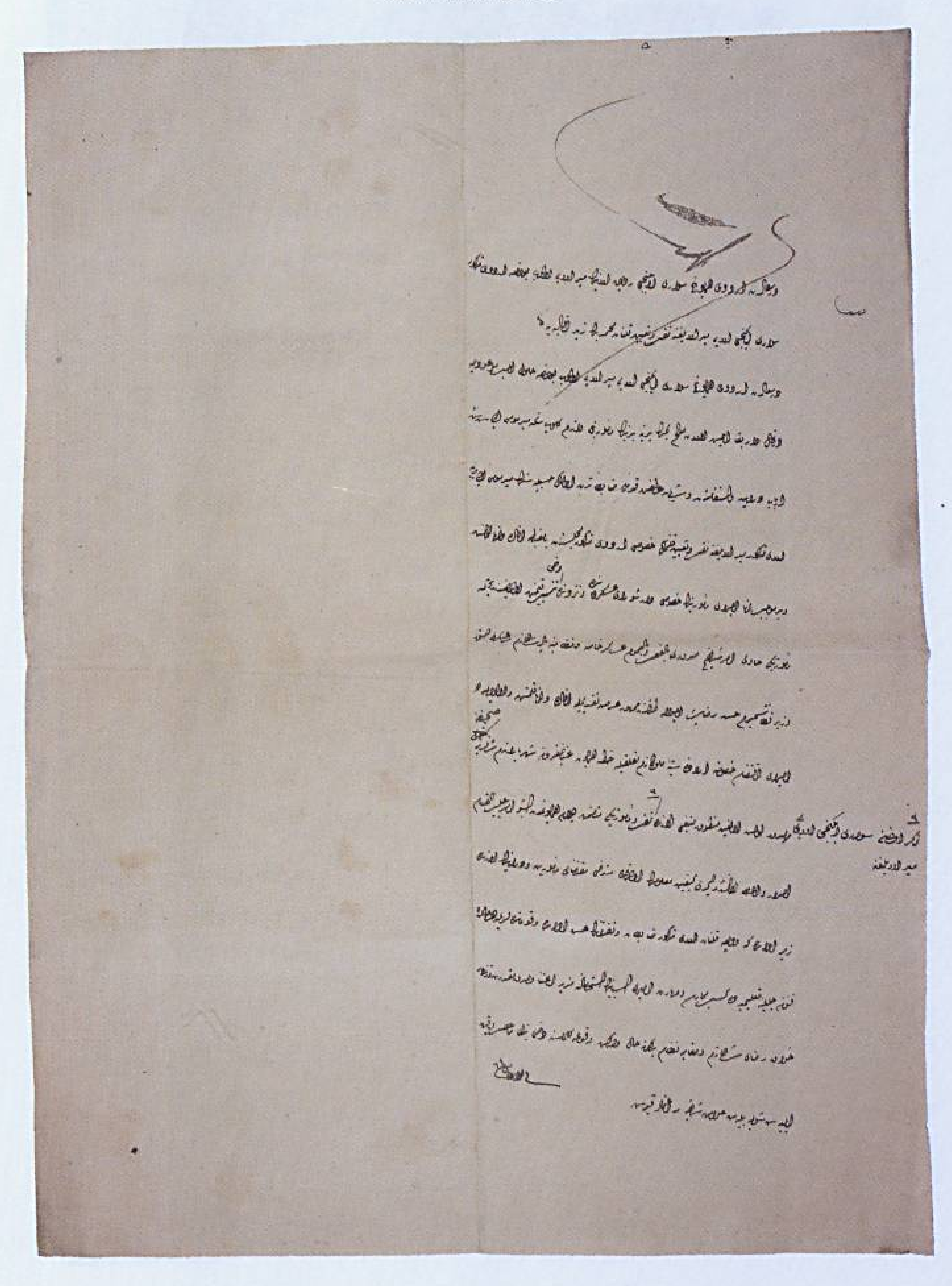
[BOA. A.MKT.NZD. Nu: 60/17]



Yemenle ilgili belge örnekleri

Mekke Şerifi Muhammed bin Avn'ın tebliğ ve ifadeleri doğrultusunda San'â halkının refah, huzur ve rahatını sağlamak üzere San'â'ya hâkim tayini

Fî evâsıt-ı Receb sene [12]64/[13-23 Haziran 1848]
A. DVN. NMH, 6/6_8



Nezaretlere ait belgeler

Tanzimat sonrası dönemde Osmanlı imparatorluğunun yaşadığı en önemli iç ve dış olayların tanıkları Hariciye ve Dâhiliye nezaretlerine ait belge fonlarıdır. Bu fonlarda tabii olarak Arap vilayetlerinde yaşanan iktisadi, sosyal, kültürel ve haricî olaylar hakkında binlerce, belki yüz binlerce belge bulunmaktadır.

Sonuç

Türk Arşivleri, Osmanlı Devleti'nin, Arap topraklarını idare ettiği yaklaşık dört yüzyıl boyunca üretilen evrakı bünyesinde bulundurmak suretiyle Arap tarihinin önemli bir dönemine ışık tutabilecek bir kaynak olma vasfını haizdir.

Arap toprakları, Osmanlı topraklarının önemli bir kısmını oluşturduğu için Osmanlı Arşivleri'nin dikkate değer bir kısmını da Arap toprakları ile ilgili belgeler oluşturmaktadır.

Bu belgelerin incelenmesi sonucu ortaya çıkan ahval çoğunlukla Türk-Arap ilişkilerinin olumlu seyridir. Görmekteyiz ki Hicaz, Kudüs, Şam gibi Arap toprakları Türkler için kutsiyet arz etmiş ve bu topraklara hizmet etmek Osmanlı idaresinin öncelikleri arasında yer almıştır. Benzer şekilde, Irak ve Mısır gibi medeniyet beşiklerini idare etmek Osmanlı Devleti tarafından bir ayrıcalık olarak telakki edilmiştir.

Yine günümüzde üzerlerinde Yemen, Libya, Cezayir, Tunus, Sudan, Lübnan, Ürdün gibi bağımsız ülkelerin bulunduğu toprakların idaresinde gösterilen hassasiyet arşivlerimizde bulunan belgelerde aşikârdır.

Türk arşivlerinde bulunan belgeler göstermektedir ki, Osmanlı Devleti Arap topraklarını idare ederken işgal değil hizmet felsefesi ile hareket etmiştir. Bu toprakların Müslüman unsurlardan oluşması ve kutsal beldeleri barındırması, bu felsefeyi şekillendiren en temel âmildir. Yine arşivlerimizde bulunan belgeler, Arap halkların, devletin asli bir unsuru olarak Osmanlı medeniyetine yapmış oldukları katkıları da göstermektedir.

Netice olarak, Türk Arşivleri Arap ülkelerinin kendi tarihleri olduğu kadar Türk-Arap ilişkilerinin tarihinin aydınlatılması için de büyük önemi haizdir. Bu arşivlerde yapılacak çalışmalar Arap ve Türk milletlerinin kadim dostluğunu ortaya koyacağı gibi, günümüz münasebetleri için de ufuk açıcı olacaktır.

tevcihi, imtiyaz itası, kiliselerin tamiri, büyük rütbe ve memuriyetlerin verilmesi gibi şeylere inhisar etmiştir.

Mesâil-i Mühimme İradeleri

Bu orijinal tasnifte konu esas alınmış ve Abdülmecid'in tahta çıkış tarihinden itibaren H. 1265 yılına kadar mühim meselelere dair iradeli evrak bölümlere ayrılarak gruplandırılmıştır. Hazine-i Evrak'ta yapılan ilk tasnif bu olup orijinal katalogları ile günümüze kadar tertibini muhafaza etmiştir. İki grup halindeki bu iradelerden Cebel-i Lübnan, Yemen, Kerbela, Musul, Cezayir, Bağdat, Halep, Şam, Trablus, Tunus, Sayda, Mısır, Kudüs ve Cidde ile ilgili konular mevcuttur.

Sadaret Hukuk Kısmı Belgeleri

Bu fon nezaretler gelen-giden defterleri ile vilayetler gelen-giden defterlerinde mevcut olan 1332/1914 sonrasına ait evrakın hukuki meselelerle ilgili olanlarının idari teşkilâta göre dosyalanmasından meydana gelmiştir. Bu fonda Basra, Bağdat, Beyrut, Halep, Hicaz, Suriye, Musul, Yemen, Medine, Cebel-i Lübnan ve Kudüs ile ilgili belgeler bulunmaktadır.

Şura-yı Devlet Belgeleri

1867 yılında Meclis-i Vâlâ'nın ilgasıyla kurulmuş olan Şura-yı Devlet, memurların muhakemesi, devlete ait her çeşit inşaat, nizamname ve talimatnamelerin tetkik ve tasdiki, cemiyetlerin teşekkülü ile her çeşit davalara ait kararlara vâki itirazların tetkiki gibi işlere bakardı. Bu fonda Bağdat, Halep, Hicaz ve Yemen, Suriye ve Trablusgarp vilayetlerine ait ayrı kataloglanmış belgeler bulunmaktadır.

Yıldız Evrakı

II. Abdülhamid devrinde (1876-1909) Yıldız Sarayı'nda biriken defter, belge ve gazetelerden oluşan fondur. Bu fonda, II. Abdülhamid'in özel olarak ilgilendiği konular, Sadaret'ten Saray'a sunulmuş, ancak iradeleri sâdır olmamış tezkireler, şahısların Yıldız Sarayı'na sundukları çeşitli arîza, rapor ve ihbarlar, albüm ve resimler, kanun ve nizamname suretleri, Abdülhamid'e ait hususi el defterleri ve cüzdanlar ile haritalar bulunmaktadır.

Yıldız Perakende Evrakı

Perakende Evrak Bölümü, Sultan II. Abdülhamid'in saltanat yıllarına ait, "maruzat" adıyla Saray'a sunulan yazılar ile Mâbeyn-i Hümâyûn'da günlük muamelât neticesinde biriken evrakı ihtiva eder. Yıldız fonları arasında dosya sayısı açısından en fazla, belge cinsi açısından da çeşitlilik arz eden bölümdür. Tabiîdir ki bu fonda İmparatorluğun Arap vilayetleri hakkında binlerce belge bulunmaktadır.

çeşitli hediyeler manasına gelmektedir. Surre, hac mevsiminden önce Recep ayında İstanbul'dan törenle yola çıkarılır ve bu iki kutsal şehirde yaşayan halka, en ileri gelenlerinden en fakirine kadar herkese, mevki ve durumlarına göre önceden belirlenmiş miktarlarda dağıtılırdı. Surrelerin bazı yıllarda Kudüs'e de gönderildiği görülmektedir. Surre gönderilmesi, çeşitli isimler altında Abbasiler döneminde başlamış, Fatımiler, Eyyubiler ve Memlûkler ile devam etmiş, Osmanlılar'da ise kurumlaşmıştır. Kataloglardaki ilk surre defterinin tarihi 1009/1601'dir. Bu tarihten itibaren her yıl düzenli olarak gönderilen surre, Osmanlı Devleti'nin tarih sahnesinden çekildiği zamana kadar aralıksız devam etmiş, ancak son birkaç yıl surre hazırlandığı hâlde, savaşlar dolayısıyla gönderilememiştir.

Salyâne Kalemi Defterleri

Salyâne, Tanzimat'tan önce Kırım hanlarıyla han ailelerine ve bir kısım memurlara senelik olarak ödenen maaşa verilen addır. Maaşları ocaklık olarak tahsis edilmiş olanlarla varidatı devlet tarafından alınarak valilerine yıllık maaş verilen Bağdat, Mısır, Yemen, Habeş, Basra, Lahsa, Cezayir, Trablusgarp ve Tunus eyaletlerinin ve bunlara bağlı sancakların salyâne, yani yıllık maaşlarına bu kalem bakardı. Ayrıca kaptan paşalara da salyâne olarak tahsis edilen maaş olursa işlemleri burada yapılırdı. Bu kalemde 1063-1229/1653-1814 tarihleri arasında toplam 81 defter bulunmaktadır.

Meclis-i Vâlâ Riyaseti Defterleri

Tanzimat ile birlikte Osmanlı Devlet Teşkilâtı'nda yerini alan müesseselerden biri de Meclis-i Vâlâ'dır. Islâhat hareketlerinin icap ettirdiği yeni nizamnameleri hazırlamak, memurların muhakemesiyle meşgul olmak, lüzum gösterilen devlet işlerinde bildirmek üzere 27 Zilhicce 1253/24 Mart 1838 tarihinde teşkil olunmuştur. Bu fonda Arap ülkeleri ile ilgili belge bulunabilecek defterler; Hülasa Defterleri, Arabistan'dan gelen tahriratın hülasaları ve Maruzat Defterleri ile Aynen Kayıt Defterleridir.

İrade Tasnifleri

İrade, Padişahın emri, fermanı, arzusu manasına gelir. 1832 senesinden evvel, herhangi bir mesele hakkında padişahın mütalaasına lüzum görüldüğünde, meselenin hülasası padişaha sunulurdu. Buna "arz tezkiresi" veya "telhis" denirdi. Padişah, telhisi okuyarak mesele hakkındaki fikrini üzerine kısaca yazardı. Buna hatt-ı hümâyûn denirdi. 1832 senesinden sonra arz tezkirelerinin Serkâtib-i Şehriyarî denilen, padişahın hususi başkâtibine hitaben yazılması usul ittihaz olunmuş idi.

Meşrutiyet'ten sonra ise bu usul terk olunmuş ve padişahlar, vekiller heyeti kararlarını tasdik etmekle iktifa etmişlerdir. Yine buna da irade denmiştir. İrade usulü kabul olunduktan sonra, fermanlar ancak pek muayyen meselelere; nişan, berat

alırlardı. Bu defterlerde Halep, Şam ve Rakka'ya ait çeşitli hükümler bulunmaktadır.

Kilise Defterleri

Dîvân-ı Hümâyûn defter serilerinden birini teşkil eden Kilise Defterleri, gayrimüslim cemaatlere ait kilise, sinagog, havra, mezarlık, okul ve yetimhane inşasına, tamirine veya buraların genişletilmesine dair sâdır olan fermanların kayıtlarını ihtiva etmektedir.

Kilise defterleri içinde Trablusgarp, Halep, Mısır, Beyrut, Musul, Yemen, Cebel-i Lübnan, Suriye, Bağdat, Kudüs bölgelerine ait olanlar bulunmaktadır.

Ayniyat Defterleri

Ayniyat Defterleri, Sadaret Dairesi'nden diğer devlet dairelerine, vilayetlere ve diğer makamlara yazılan tezkirelerin ve muharrerâtın aynen suretlerinin kaydedildiği defterlerdir. Bu defterlerden bir kısmı Mısır meselesi, Hicaz, Mekke Emareti, Yemen, Beyrut, Suriye, Trablusgarp, Mısır, Tunus ve Arabistan ile ilgili çeşitli konuları ihtiva etmektedir.

Vilayât Gelen-Giden Defterleri

1864 senesinden sonra Osmanlı idaresinde eyaletten vilayet sistemine geçilmiştir. Bundan sonra, eyalât-ı mümtâzeler için hazırlandığı gibi, her vilayet için müstakil defterlerin hazırlanmasına ihtiyaç duyulmuş ve bu seri tanzim olmuştur.

Bu defterler, Osmanlı Devleti'nin nihayetine kadar tutulmuştur. Bu defterlerden Arabistan vilayâtı, Arabistan jurnal memurları, Ammare, Basra, Beyrut, Bingazi, Halep, Hicaz, Humus, Kudüs, Mısır, Yemen, Cebel-i Lübnan, Suriye, Trablus, Zor, Bağdat ve Basra defterleri hemen her konuda bilgiler ihtiva etmektedir.

Haremeyn Muhasebesi Kalemi Defterleri

Bu kalemin bir adı da "Evkaf Muhasebesi"dir. Haremeyn'e (Mekke ve Medine) ait ve bunlara bağlı vakıfların kayıtlarını tutar ve her sene muhasebelerini kontrol ederdi. Mekke ve Medine'ye ait olup İstanbul ve Rumeli'de bulunan vakıf arazilere ait defterler ve kayıtlar burada tutulurdu. Ayrıca bazı kişilerin uhdesinde olan Haremeyn malikâneleri ve bunlara dair şartlar ve bazı Haremeyn mukâtaalarından tertip edilmiş olan eshâm ve "cihât" tevcihleri ile evkafa mülhak olan esnaf ve sanat erbabı nizamı ve bazı emirler ile ilmühaberler de buradan yazılırdı. Bu fonda 1500-1877 tarihleri arasını kapsayan toplam 725 adet defter bulunmaktadır.

Surre Defterleri

Surre, kelime olarak para kesesi demektir. Terim olarak, Osmanlı padişahlarının İstanbul'dan Haremeyn'e yani Mekke ve Medine'ye gönderdikleri para, altın ve

Osmanlı Arşivi'nde Yer Alan Arap Dünyası ile İlgili Belge ve Defter Fonları

Osmanlı Arşivi'nde yer alan Arap dünyası ile ilgili belgelerin bulunduğu tasnifler iki ana başlık altında incelenebilir; birincisi defter tasnifleri, ikincisi ise belge tasnifleridir. Konu ile ilgili defter ve belge serileri hakkında malumat verilecektir.

Mühimme Defterleri

Bugünkü Bakanlar Kurulu'na benzeyen Dîvân-ı Hümâyûn toplantılarında müzâkere edilen dahili ve haricî meselelere ait siyasi, askerî, içtimai ve iktisadi önemli kararların kaydedildiği defterlerdir.

Osmanlı Arşivi'nde 961-1333/1553-1915 tarihleri arasında tutulmuş 419 adet Mühimme Defteri mevcuttur. Mühimme Defterlerinin hemen hepsinde bütün Osmanlı coğrafyası ile ilgili kayıtlara rastlamak mümkündür.

Tapu Tahrir Defterleri

Osmanlılar, bir yeri fethettiklerinde o bölgeye yetkili bir emin gönderip nüfus ve gelir kaynaklarını ayrıntılarıyla araştırıp deftere geçirir, böylece her sancak için ayrı bir nüfus ve gelir defteri meydana getirilmiş olurdu. O bölgede vergi kaynakları çeşitli etkenlerle değiştiği zaman, her 10-20-30 yılda bu tahrir işlemi yenilenirdi.

Şikâyet Defterleri

Osmanlı Devlet sistemi adalet prensibi üzerine kurulmuştur. Bu adalet kavramı, halkın dilek ve şikâyetlerini icabında doğrudan padişaha sunabilmesi, onun emri ile isteklerinin yerine getirilmesi ve haksızlıkların giderilmesi ilkesine dayanmaktadır.

Konu olarak bu defterler; idarî ve askerî yetkililerle ilgili şikâyetler, eşkıyanın soygunları, bir mahkeme kararına itiraz, borçlarla ilgili şikâyetler, köylünün toprak anlaşmazlıkları, tımarlı sipahinin vergiyi toplayamama şikâyetleri, esnaf şikâyetleri vb. gibi mevzuları hâvîdir. Tabiîdir ki bu defterler imparatorluğun her köşesinden gelen şikâyetleri ihtiva etmektedir.

Nâme-i Hümâyûn Defterleri

Padişahlar tarafından Müslüman ve Hıristiyan hükümdarlar ile Osmanlı Devleti'ne tâbi imtiyazlı Mekke şerifine, Kırım hanına, Erdel kralına, Eflak ve Boğdan voyvodalarına, Gürcü ve Dağıstan hanlarına gönderilen mektupların bir sureti ile gelen cevaplar "Nâme Defterleri" adlı defterlere kaydolunurdu ve Dîvân Sicilleri'nden sayılırdı.

Ahkâm Defterleri

Ahkâm Defteri, Dîvân-ı Hümâyûn'dan çıkan hükümlerin kaydına mahsus olan defterlerdir. Bu hükümler, padişah adına hazırlanmasından dolayı ferman adını da

Yemen Tarihi Araştırmaları Açısından Osmanlı Arşivinin Önemi

Önder Bayır*

Türkiye Cumhuriyeti, Osmanlı Devleti'nden devraldığı zengin tarihî mirasla, sayı bakımından olduğu kadar muhteva bakımından da bugün dünyanın en zengin arşivine sahip sayılı ülkelerden biridir.

Bu zengin arşiv, yalnız Türkiye'nin değil, Ortadoğu ve Yakın Doğu, Balkan, Akdeniz, Kuzey Afrika ve Arap ülkelerinin milli ve ortak tarihlerinin tesbitinde ve yazılmasında başvurulacak otantik değerdeki önemli bir kaynaktır.

Bugün dünyada onu aşkın Arap devleti olmak üzere üç kıtada toplam otuzdan fazla devlet, Osmanlı Devleti'nin topraklarında kurulmuştur. Bu ülkelerin Osmanlı dönemindeki tarihlerinin en zengin kaynağı şüphesiz Osmanlı Arşivleri'dir. Bu kaynak incelenmedikçe bu ülkelerin Osmanlı dönemine ait tarihleri layıkıyla değerlendirilmiş olmayacaktır.

Bu ülkelerin kültürel, iktisadi ve siyasi tarihlerinin gün ışığına çıkarılmasında, milletlerarası haklarının isbatı ve korunmasında, ayrıca vatandaş haklarının gerektiğinde hukuki mesnedi olması bakımından Osmanlı Arşivi birinci derecede orijinal kaynak hüviyetindedir.

Tarih boyunca dostane bir seyir gösteren Türk-Arap ilişkileri, Osmanlı Devleti döneminde de aynı minval üzere devam etmiştir. Osmanlı coğrafyasının önemli bir kısmını oluşturan Arap nüfuslu topraklarda devlet ya ayrı bir yönetim şekli benimsemiş ya da bu topraklara özel önem atfetmiştir.

Mısır Hidivliği ve Cebel-i Lübnan Mutasarrıflığı, imtiyazlı eyalet (*eyalet-i mümtaze*) muamelesi görürken, Hicaz bölgesi, Kudüs, Şam, Bağdat gibi merkezler; tarihî, kültürel ve dinî anlamlarından ötürü, daima ayrıcalıklı tutulmuştur. Yine bugün üzerlerinde Libya, Cezayir, Sudan, Tunus, Fas, Yemen gibi ülkelerin kurulu olduğu topraklar Osmanlı coğrafyasının tamamlayıcı ve muteber bölgeleri olmuştur.

Osmanlı arşivlerinde bulunan ve aşağıda değinilecek olan çok sayıda belge ve defter Arap eyaletlerinin Osmanlı yönetim sistemi içindeki özel yerini ve gördüğü önemi açıkça ortaya koymaktadır.

---

* Dr., Başbakanlık Devlet Arşivleri, Osmanlı Arşivi Daire Başkanı

Tebliğler

________, "European Travellers to Ottoman Lands," *New Millennium Perspectives in the Humanities*, ed. by I. Upton-Ward, (New York: 2002), pp. 179-202.

İbrahim Abdusselâm, Tabib Miralay, *Yemen Seyahâtnâmesi; Coğrafya-i Nebâtîsi*, (İstanbul: Hilâl Matbaası, 1324).

Report (Lâyiha) of Mustafa Shawkat from Taiz, BOA.:Y.PRK.TKM.26/34, 1308 on Yemen. Complaints regarding the people of Yemen in original Arabic concerning the mismanagement of Mahmud Nazım, the former governor of Taiz (1307). For more complaints about the administration in Yemen see BOA.A.MKT.UM.12/22. Reforms to be made at Yemen (Yemen'de yapılacak ıslâhât hakkında) BOA.YEE.KP (Papers of Kamil Pasha) nr. 37/3618, 1341; see also BOA.YEE.KP.40/3957. One of the latest reports was submitted by Ali Emirî Effendi, special inspector of economics in Yemen in 1317, who was famous for his library at Fatih/Istanbul and for the medal given to him for his service. See BOA.İ.TAL.228/1318 C-129, C.24, 1318. Unfortunately, very few of these important reports have so far been published. On the other hand, the "Report on Yemen" by Muhammad Hilâl Effendi, was prepared and published by Prof. Dr. İdris Bostan (See İdris Bostan, "Muhammed Hilâl Efendi: Yemen lâyihası" *Osmanlı Araştırmaları Dergisi*, nr. 3, p. 302-9). This article could be useful for more information on unpublished Arabic and Turkish reports on Yemen.

gidenleri ve yine eyalet-i mezkûrede hâsıl olup berây-ı ticaret Hudeyde ve Muha ve Luhayye iskelelerine berren sevk olunan hurma ve mercimek gibi bazı erzak, haklarında gümrükçe ne veçhile muamele olunması istîzânına dair mukaddem ve muahharen mütecâsir-i takdimi olduğum iki kıta arzuhâl-i mufassala-i âcizânem Meclis-i Vâlâya havale ile gümrük emanet-i celîlesi ile lede'l-muhabere gelen cevabın üzerine bi'l-iştibâh muamelesi istîzân kılınan mezkûr beyaz bez ve ipliklerin boyanıp berren ve bahren hârice çıkmalarında ve zikrolunan ipliklerden nesc olunan futa ve akmişenin yine beldesi derûnunda ve hârice ihrâcında ve bir iskelenin aid olduğu kaza dâhilinde bulunan emlâkinden ahalinin kendi hanelerinde sarf olunmak üzre getirecekleri ve berây-ı ticaret celb edecekleri erzak haklarında gümrükçe ne suretle muamele olunmak iktiza edeceği irade-i aliyyesini şâmil 6 Safer 1278 [14th of August, 1861] tarihi ile zîver-i enâmil-i tazim olan fermanname-i seniyye-i vekâletpenâhîleri meâl-i isabet iştimali karin midir ki ârâ-yı çâker-i musâdak terhînleri olmuş ve infaz u icrası mütehattim olduğundan mantûk-ı celîlesinin harf-be-harf icrası zımnında keyfiyet iktiza edenlere beyan u tebliğ olunarak bi-mennihî teâlâ icra-yı muktezasına ibtidâr u mübâderet ve istikmal-i esbab-ı hüsn-i cereyanına itina ve dikkat olunduğu beyanı ile ifade-i hâl ma'razında takdim-i arzuhâle mücâseret olunmuştur. Ol bâbda emr ü ferman hazret-i men lehü'l-emrindir. 21 Şevvâl, 1278 [22nd of April, 1862]. Mutasarrıf-ı Eyalet-i Yemen, Ahmed." (BOA.A.MKT. 556/87. Dated, 1278 L. 21) This document gives us information on the beginning of industrial activity in Yemen during the Ottoman era. It also shows us in detail the earliest attempts of industrial operations in Yemen. Another important activity in the field of industry is the establishment of tanneries in different cities for the processing of the local animal hides.

(BOA.Y.PRK.ASJ. 4/60,1298/1880-1).

Bibliography

Documents from the Ottoman Prime Ministerial Archive, Istanbul. Most of the classification and the numbers of the related documents are indicated in the article.

Es'ad Câbir b. Osman Ragıb, *Mahsûlât-ı Nabâtiyye*, Mss. İstanbul Üniversitesi, Nadir Eserler Kütüphanesi TY.4250. (Rare books collection, Library of Istanbul University)

Muhammad Hilâl, Report on Yemen, BOA.YEE (Yıldız Esas Evrak) nr.58/33.

For the expansion of coffee growing; BOA.I.OM.4/1315 Za.3.

Bilge, Mustafa L., "Carsten Niebuhr(1733-1815)," *DİA*, vol. 33, (Istanbul: 2007), pp. 78-9. Carsten Niebuhr and his group were the earliest and most seriously organized travelers from Europe to Yemen and East India via Istanbul and Cairo. In Istanbul Niebuhr and his team of Danish experts received their passports from the reigning Sultan Mustafa III in the form of a firman. His original travel book is in German and entitled "Beschreibung von Arabien" (Kopenhagen, 1772). It gives a lot of information on the plants and trees in Yemen.

see orders given to the ship owners or captains to sail directly to Istanbul without stopping over at the islands on the way (BOA.C.BLD. 57/2834). It usually arrived by ships operated by foreigners who had been granted special trade privileges (*Berâts* for *Müste'mans*). On their way to Istanbul they would pick up rice from Egypt after loading up the coffee in Yemen. More especially before the beginning of Ramadan demand was at its highest level in the markets of Istanbul and the other great cities. We see an order (*Hükm*) to Hasan Pasha, the Governor of Egypt, in 1178/1764 to send rice and coffee immediately to Istanbul because of the approach of Ramadan (BOA.C.BLD. 149/7425). Judges (*qadis*) are frequently asked to fix the recommended prices of both rice and coffee and to punish those who speculated and withheld sales thus creating an artificial scarcity in the market (BOA.C.BLD. 149/7425; HAT. 235/13077 and HAT. 268/15680 in the years 1203-1211 / and 1788-1796).

Coffee fields were extended and new crops and vegetables like potatoes and tomatoes introduced. Cotton seeds were imported from the USA. The quality of the plants was upgraded. Most of the projects mentioned in the reports of the advisors were implemented for the upgrading of the product. An important report was prepared by Asad Djabir b. Uthman Raghib on agricultural products *Mahsûlât-ı Nabâtiyye* which covered almost all the plants and trees in Yemen (see TY 4250). Equally important work on the subject was the result of the extensive research and long experience of Muhammad Hilal. The author was head of the supreme court of appeal in Yemen (see YEE.58/33).

As for industry, we can mention the tannery for making animal hides into leather. The dyeing industry for imported cotton cloth or cotton yarn using indigo and other natural coloring pigments and again exporting the value-added products to western countries was the most important industrial activity in the country. These were among the early industrial activities mostly operated by the European merchants in Yemen during the Ottoman era. The operation of getting high quality salt from rock salt mines at "Salif" was considered one of the most important of industrial processes. These value-added products were mostly exported to European markets but were sometimes sold in the markets in the Ottoman Empire. There were also some *futas* (a simple garment that covers the lower part of the body) or *akmişe* (cloth) produced in Yemen.

Now let us read some passages from an important archival document related to the subject written by the *Mutasarrıf* (Governor) of Yemen in 1278/1861; "Ma'rûz-ı Çâker-i Kemîneleridir ki; Memâlik-i Mahrûse ve diyâr-i ecnebiyeden beyâz bez ve ipliklerden ber-mûceb-i ta'rife resm-i gümrüğü alındıktan sonra bunlardan nefs-i Hudeyde'de ve Zebîd ve kazâhâ-yı sâireye gönderilerek boyanıp gelenlerden berren ve bahren harice çıkanlar ile eyalet-i merkûmede zikrolunan ipliklerden nesc olunan futa ve akmişe-i sâirenin derûn-ı eyalette sarf olunanları ve hârice

to meet the increasing demands for coffee, tamarind [al-Tamr al-Hindi], dates, henna, indigo, sesame, and other products such as butter and honey. Traditional agriculture in the region was dependent on rainfall, so new sources of underground water had to be exploited through the use of artesian wells which supplied a steady flow of water (BOA.A.MKT.MHM. 450/1) on which a highly developed irrigation system was based. The agricultural system was upgraded by the introduction of modern agricultural tools and materials, while irrigation improved agriculture and enhanced the quality and quantity of the products. As a matter of fact, the climate in Yemen in general is very hot and humid. The rainfall is quite limited and sufficient only for cultivation of certain crops. The area around the city of Taiz and Ibb receives the most rain in Yemen while there is relatively little rain in the hot and humid coastal region of "Tihama." An adequate supply of rainfall in much of the country facilitated cultivation on even the most inaccessible mountain slopes and the tireless energy of the farmers of Yemen transformed these slopes into terraced plots. Apart from these efforts by the farmers the rainy seasons were carefully observed by the farmers and above all by the leaders of tribes (see Daniel Martin Varisco, "Medieval Agriculture and Islamic Science," *the Almanac of a Yamai Sultan*). New seeds imported from Europe and America were introduced into the area; for instance maize seeds were imported from Hungary (BOA.A.MKT.MHM 432/30 and 727/12). According to the report from the Municipality Doctor of the Taiz region henna (*kınakına*) was successfully grown there and proved of great importance for both health and the development of the local trade (BOA.DH.MKT. 1557/70, dated 1306). Henna, which consists of the powder of the dried leaves of lowsonia inermis, is used as a dye. It is also used in many parts of the Muslim World during the ceremony held before marriage. The bride has her fingers and toes freshly dyed with henna which has thus acquired considerable commercial value. Another new plant which had commercial importance was the kidney bean (*böğrülce*, phaseolus vulgaris), one of the most important export products together with rice and coffee beans (BOA.C.DH. 474/19789, dated 1202/1787). Actually the coffee of Yemen was very famous all over the Ottoman world and Europe. Although there was a coffee sold in the European markets by the name of French coffee the coffee from Yemen was always preferred even by Europeans. In the year 1206/1791 the English Ambassador at Istanbul asked for a certain amount of Yemen coffee and Balsam (or Balm) from Mecca to present to his King (the King of England). The Ambassador said he liked them very much and was ready to pay for them. We have the order of Sultan Selim III (*Hatt-ı Hümâyûn*) to hand saying that these goods should be prepared and delivered to the Ambassador as a gift (BOA.HAT. 1412/57501). Coffee was usually shipped from Yemen to Istanbul and Europe via Egypt. The price of one *okıyya* of coffee in 1791 was about 96 *para*. Coffee from Yemen has always been in great demand in Istanbul and therefore we

Agricultural and Industrial Development in Yemen during the Ottoman Era

Mustafa L. Bilge*

Yemen is a vast and fertile country where almost everything can be grown. It is therefore known in the Ottoman sources as "Khıtta-i Yemaniyye." With its extremely rich agricultural production it occupies a unique position in the Arabian Peninsula. Of its wide variety of crops naturally coffee comes at the top. Yemen always attracted the attention of science researchers from Europe and all over the world. One of the earliest European travelers of the 18th century was Carsten Niebühr of Denmark and his team of experts. They inspected every plant grown in Yemen and kept a journal of their observations. Very much the same information was given in the reports of Ottoman officials and special envoys. These are known as *layiha* and many of them are available in the libraries and Ottoman archives in Istanbul. The reports are full of warnings regarding the positive and negative growth in the country. At the end of the reports advice is given on the strategy to be followed and the action to be taken. They describe the wide range of outstanding and inspiring gardens around Yemen. The gardeners are assisted in looking after the plants and offered easy access to scientific expertise. The nursery features a fine selection of alliums (coffee), achilleas, campanulas, geraniums, Arabian balsam (*Zamk Arabî*) and many other unusual plants. A huge amount of enthusiasm and commitment to one common aim was to create and regenerate long term improvements of the local environment by the imaginative planting of trees, flowers, cotton (malvacius), l'egumunueses (*nîl* or *nîla*), different kinds of fruit trees and bushes, including apples, pears, medlars, quince, plums and cherries, eucalyptus (for the growing of eucalyptus trees in Yemen see the *Ziraat-i Fenniyye Reisi Aram Efendi Risalesi* (A report by Aram Effendi, director of Agricultural Technology, see BOA.Y.A.HUS. 290/21 dated 1311 and Y.PRK.UM 1/86), potatoes (BOA.İ.OM.1317 N-20), cotton (BOA.İ.OM. 6/1317 Z-23) and coffee beans (BOA.DH.İD. 56-2/18; İ.TAL 1312 N-55; İ.OM. 4/1315 Za-03). For the problems and complaints of the coffee field owners like Ahmad Abjad al-Harrazi at Hudaida see BOA.DH.MKT. 280/58. Farmers were interested in new plans and planting combinations. Many arrangements were made

---

* Assoc. Prof. Dr.

In that Yemen they only die.
One is Jim, the other Johnny[20]

In other words, for the Turkish peasant Yemen offers only death.

The Yemen finds its way into proverbs and stories as a distant almost mythical land like India or China. Stories often begin "Once upon a time there was a king in the Yemen..."

Proverbs often emphasise the distance to Yemen:

If it is meant for you, it will come even from Yemen
If it is not meant for you, what can you do?

There is another version of the same proverb:

If it is your fate it will come from Yemen.
If it is not it will drop from your mouth.

The English "coals to Newcastle" is expressed as:

Taking coffee to Yemen.

20 *Tarlalarda biter kamış*
Uzar gider vermez yemiş
Şol Yemen'de can verenler
Biri Memet biri Memiş

I cannot bear this Yemen.
I cannot be parted from my loved one[17]

Another folk song baldly states "There is no hope for anyone sent to Yemen." One folksong emphasizes that the fact that Yemen is so distant that there is no hope of receiving any news from those who are sent there:

Oh cranes, when you fly back from Yemen
Have you not seen my Ali?

In the First World War as the age of conscription was lowered to find even more soldiers for the various fronts, Yemen is once again associated, though now falsely, with the cruel fate of the young boys forced into uniform:

Don't go to the Yemen, the Yemen.
You can't bear the heat of Yemen.
The bugle sounds very early.
You are too young you to awake.[18]

One song questions why it is the peasantry who must send their children to the Yemen:

The road to Yemen is just rough stones.
And cooking pots are made of copper.
The rich get off by paying silver.
The army is made up of the poor.[19]

An English version of one folk song could go thus:

On the plains only reeds grow.
No fruit grows on those reeds.

---

17 *Yemen Yemen şanlı yemen*
Toprakları kanlı Yemen
Ben Yemen'e dayanamam
Nazlı yardan ayrılamam

18 *Gitme Yemen'e Yemen'e*
Yemen sıcak dayanaman
Tan borusu er vurulur
Sen küçüksün uyanaman

19 *Yemen yolu çukurdandır*
Karavanam bakırdandır
Zenginimiz bedel öder
Askerimiz fakirdendir

They have sent my master to the Yemen
With two pistols by his side.
Is it right to take a new bride's man away?[14]

It was often the case that conscripted soldiers spent many years fighting rebellions in the far flung regions of the Empire. This idea is expressed in the following lament:

The Sultan has no pity for his poor soldiers.
They spend ten years in the Hejaz.
I was young once and now I am old.
Curse this Yemen! It's taken all our brave men[15]

The reason soldiers were sent to the Yemen is also questioned in a folk song:

What's this Yemen to do with us?
It causes us grief and nothing more.
Our children are orphans.
The Bey can't be trusted[16]

In one song the soil of Yemen is referred to as a blood-soaked land:

Yemen Yemen, noble Yemen,
Its land is the blood-soaked land of Yemen.

---

14 *Mızıka çalındı düğün mü sandın,*
Al yeşil bayrağı gelin mi sandın,
Yemen'e gideni gelir mi sandın?

Dön gel ağam dön gel dayanamirem,
Uyku gaflet basmış uyanamirem,
Ağam öldüğüne inanamirem.

Ağamı yollarlar Yemen eline,
Çifte tabancayı takmış beline,
Ayrılmak olur mu yeni geline?

15 *Merhametsiz padişahlar askeri*
On senedir eğliyorlar Hicaz'da
Genç iken kocadım yitirdim yâri
Soyha Yemen yiğit komadı bizde.

16 *Yemen bizim neyimize*
Şivan düştü evimize
Bak yavrular yetim kaldı
Güvenmeyin beyinize

Both mothers and fathers are lamenting their fate.
Everybody weeps for those bound for Yemen.[13]

This was in many ways an early anti-war song where the Yemen is cited as the most distant battle front in the Empire and a metaphor for all battle fronts in the Empire. The soldier is badly equipped, badly trained, and in modern parlance, he is being used as cannon fodder.

Another song records a woman's lament for her husband's departure:

Do you think that playing the flute is a call for a wedding ceremony?
Do you think that the flag they carry is for a wedding ceremony?
Do you think that those sent to Yemen will ever return?

Come back my master I cannot bear this anymore.
I walk as if I am in a trance.
Oh my master, I won't accept that you are dead.

---

13 *Havada bulut yok bu ne dumandır?*
Mahlede ölü yok bu ne figandır?
Şu Yemen illeri ne de yamandır!

Ah o Yemen'dir,
Gülü çemendir.
Giden gelmiyor,
Aceb nedendir?

Burası Huş'tur,
Yolu yokuştur.
Giden gelmiyor,
Aceb ne iştir?

Kışlanın önünde redif sesi var,
Bakın çantasına aceb nesi var,
Bir çift kundurayla bir de fesi var.

Nakarat

Kışlanın önünde çalınır sazlar,
Ayağım ağrıyor yüreğim sızlar,
Yemene gidene ağlıyor kızlar.

Nakarat

Kışlanın önünde sıra söğütler;
Zabitler oturmuş, asker öğütler,
Yemen'e gidecek bu koç yiğitler.

Nakarat

Kışlanın ardını, duman bağladı.
Analar, babalar kara bağladı!
Yemen'e gidene herkes ağladı!

was prepared to give up everything. The 19th century Turkish poet, Namık Kemal, wrote: "I took the path to the land of love as did Sheikh San'an and said farewell to the Ka'be-fixed believers."[12]

While the Yemen of court literature is a Yemen of metaphor and mystical literature inspired by mystical legend, the Yemen of folk literature is based on reality. For the peasant who was conscripted into the army Yemen was a distant land from which there was no return. For the ordinary people Yemen meant loss, suffering, sadness, sorrow and usually death. In one folksong Yemen is described thus:

The sky is cloudless. What is this that shadows the sun?
Why this lamenting when no one is dead?
These lands of Yemen, why so grim?

Oh, that Yemen.
No flowers just grass.
No one returns.
Why? Why? Why?

This is Huş.
Every road's a climb.
No one returns.
What? What? What?

From the barrack's gate
Comes the sound of the conscript.
Look in their knapsacks.
Just a pair of boots and a fez.

...

Before the barracks gate the trumpet sounds.
My feet are sore. My heart burns.
The girls are weeping for those going to Yemen.

Before the barracks gate a row of trees.
Officers sit and offer advice to the soldiers.
These brave men are going to Yemen.

Behind the barracks wall there is a cloud.

12 *Azm-i dârü'l-mülk-i aşk ettim yine San'an-misâl*
Sâkinân-ı Ka'be-i îmâna kıldım el-vedâ'
—Namık Kemal

allowed himself to be guided by his love of the Prophet. And our Prophet was aware of his love for Him and said that he could sense the feeling of love coming from Yemen. And sometimes he said that "I feel the scent of my friend from Yemen." When the Prophet was dying He commanded that his cloak should be sent to Veysel and Umar b. al-Khattab and Ali b. Abi Talib met Veysel in the plain of Qarn and gave him His cloak.[8]

In the Prophet's lifetime the Yemen was remote from Medina where Muslims lived. Its remoteness from the epicentre of Islam, the city of Medina, gave to the people of Yemen a particular merit when they embraced Islam. The very remoteness of the Yemen added a certain intensity to the love that Veyse'l-Karani bore for the Prophet, a love which was reciprocated. The Prophet is said to have commented:

> Some of my Companions might as well be in the Yemen
> But he who is in the Yemen is really by my side.

The "he who is in the Yemen" is of course, Veyse'l-Karani.

In other words physical remoteness is no obstacle to spiritual proximity.[9]

In Turkish literature the story of Veyse'l-Karani became the subject of several works. The 16th century mystic and poet Lâmi'î wrote a prose work entitled *Menakıb-ı Veyse'l-Karanî* and in the same century Sabâ'î turned the story into verse and in the following centuries many poets added their version of the story.

The mystical fraternities have also taken to the story of Sheikh San'an, from the city of Sana'a in the Yemen. According to the legend he fell in love with a Christian girl who demanded that he renounce Islam, abandon his 400 followers and sacrifice everything for love. Sheikh San'an abandoned Islam only to return once more to the faith. His act became a mystical symbol of sacrificing everything for love. Yunus Emre touched on the subject thus:

> "For the sake of love give up your robe, your cloak, your dervish cup just as Sheikh San'an abandoned four hundred disciples and fifty pilgrimages and just as a saint such as he embraced the cross and rang bells. If you wish to follow the way of love then prepare to cast everything into the flames."[10]

A 15th century poet, Kadı Burhaneddin, used the person of Sheikh San'an as a model of true love: "I can be Sheikh San'an for love of you."[11] In other words, he

8 *Mir'âtü'l-Işk,* p. 193.

9 *Mir'âtü'l-Işk,* p. 192.

10 Onay, p. 399.

11 *Benem senün yolunda Şeyh-i San'an*
Dilersen göstereyim şimdi burhan
—Kadı Burhaneddin

Mystical literature

The figure of Veyse'l-Karanî is prominent in mystical literature. Although he lived at the time of the Prophet he never actually saw Him and was therefore only a *Tâbiîn* (Follower) and not a Companion of the Prophet (*Sahabe*). The legend is that he determined to make the journey to Medina to visit the Prophet. Before he set off, his mother commanded him to return immediately if he failed to find the Prophet in his house. Veyse'l-Karani reached the Prophet's house and finding that he was not at home, he immediately returned to Yemen as his mother had commanded him. When the Prophet returned to his house he immediately exclaimed that he felt the presence of Veyse'l-Karani and said: "I feel the scent of my friend from Yemen." It is related that on his death the Prophet bequeathed his cloak to Veyse'l-Karani. The legendary cloak has become one of the most famous of Islamic relics. Yunus Emre, a 14th century poet, composed a poem about Veyse'l-Karani's visit to Prophet's house:

The dearest friend of God's beloved
Veysel Karani in Yemen's land
He never lied and always shunned the forbidden
Veysel Karani in Yemen's land

Permission from his mother he had,
Never took his eye off the Ka'be,
Returned home without seeing Muhammad,
Veysel Karani in Yemen's land.[7]

Veyse'l-Karani's act of faith in embracing Islam without seeing the Prophet was considered particularly commendable by mystics who named those who had reached God's truth without the necessity of the intermediacy of a sheikh "Üveysiyye" after Veyse'l-Karani. In a 16th century mystical work this is explained thus:

"Our sheikh said that our way is the way of Veyse'l-Karani. For us there is no proximity nor is there any distance. Veyse'l-Karani never saw the Prophet but

7 *Hakk'ın habibinin sevgili dostu*
Yemen illerinde Veysel Karanî
Söylemez yalanı yemez haramı
Yemen illerinde Veysel Karanî

Anasından destur aldı durmadı
Kâbe yollarından gözin ırmadı
Eve geldi Muhammed'i bulmadı
Yemen illerinde Veysel Karanî

lover. Another poet complains that the beloved is unmoved by his own tears because the red cornelian of Aden is so abundant that the poet's own tears naturally attract no attention.[1]

Another poet offers an explanation for the bright red hue of the Yemen cornelian; it is because this gemstone blushed crimson at the sight of the beloved's neck and ears.[2]

Another common allusion is to the Süheyl star which, being particularly bright in the Yemen, is believed to have turned ordinary pebbles into cornelians. One poet addresses the Sultan observing that the Süheyl star turns the common stones of Yemen into precious gems, the unstated hope being that the Sultan should act like the Süheyl star and look down favourably on the poet.[3]

The poet Nedim praised the Grand Vizier Ali Pasha by comparing his generosity to the Süheyl star which, if it were to emulate the Grand Vizier, would turn the Yemen into an ark, like Noah's, floating on an ocean of cornelian gemstones.[4]

Another precious stone that is encountered in Ottoman poetry is the pearl of Aden, which is compared to the beloved's teeth or tears or morning dew. The 15th century Ottoman poet, Necati, observes in a *beyit* (couplet) that if he were to describe the teeth of his beloved the pearl of Aden would be put to shame.[5] Another couplet by another poet explains that when the sea saw that the pearl of Aden was jealous of his beloved's teeth, the sea imprisoned the pearl in its oyster shell.[6]

The most common product associated with Yemen is, of course, its coffee. However, it is rare to find mention of coffee in Ottoman Divan poetry. I presume that coffee arrived too late in Persia for it to enter the corpus of figurative images and hence it did not enter Ottoman poetry as an image.

---

1 *İşigünde gözüm yaşına bakmaz*
Akika rağbet olmazmış Aden'de
—*Rahimî Divanı*, Gazel 277/4

2 *Gördi boynun kulağun öpdügin ağyâr senün*
Bağrı kan olduğı andandur akîk-i Yemen'ün
—*Pervane Bey Mecmuası*, G. 15 202

3 *Pâdişâhâ çün akîk olup bulur kadr ü bahâ*
Üstine düşse Süheyl'ün pertevi seng-i Yemen
—*Tâcîzâde Cafer Çelebi*, Kaside 11/49

4 *Vâye-bahş olsa eğer tab'-ı Süheyl-i cûdu*
Keştî-i Nûh'a döner âb-ı akîk üzre Yemen
—Nedim

5 *Di Necâtî dişinün vasfını ta kim nazmun*
Hacil idüp araka gark ider dürr-i Adenî
—*Necati Bey Divanı*, Gazel 590/5

6 *Dişlerüne yohsa öykündi mi lûlû-yı Aden*
Bahr anı çâh-ı sadef içinde haps etmek neden
—*Emrî Divanı*, 1

The Image of the Yemen in Turkish Literature

İsmail E. Erünsal

In many national literatures a particular country or region will be represented in a particularly consistent way. The geographical, topographical and historical background of the area, even its products together with historical events, be they mythical or real, will enter literature and acquire a definite character which is then associated with that area. The distance of any particular province from the epicentre of a national literary tradition will inevitably affect the nature of the image of the area. If Istanbul is the centre of Turkish literary tradition then descriptions of Anatolia or Syria will be treated as a reality, but when descriptions of more distant regions, such as China or India, appear in literature, they do so in a more mythical sense. The Yemen, though much closer than either China or India, is nevertheless too far away from Istanbul for it to be treated in a mythical approach.

Yemen appears in three distinct genres of Turkish literature. The first is Ottoman poetry, which reflects the values and language of the court and is aptly called Divan Literature. It is written for the elite by the elite and is overwhelmingly under the influence of its model, the poetry of Persia. A second genre is Dervish literature which is based on the mystical traditions of the dervish convents. It forms a bridge between the first genre, the literature of the elite and the third literary genre, folk literature. Folk literature comprises many different species, be it folk poetry, songs, story-telling, epics and popular riddles. This is a literature created by the common man for the common man.

In court literature —Divan Edebiyatı— the images and allusions to the Yemen do not come from personal observation and experience but creep in by way of metaphor and simile mainly from Persian literature. The Turkish poet was only too pleased to borrow such allusions to the Yemen intact without adding their own personal touch. The following are some of these allusions:

The *'akik-i Yemen* —the red cornelian gemstone— is used as a simile for the lips of the beloved, or the red tear flowing from the beloved's eye. The poet makes the cornelian of Yemen become desolate when it sees the red, red tears of the tearful

* Marmara University

Presentations

(two congresses), and Southeast Asia (the Malay world). Another series of congresses is devoted to the history of the Ottoman period specifically and is also organised with regional focuses. It has dealt until now with the following regions: Al-Quds, Bilad al-Sham, Egypt, the Maghreb and Western Mediterranean, the Balkans, and, our subject matter here, the history of Yemen. These congresses and their proceedings come in addition to the various other research, publications and congresses that IRCICA implemented about the history of the Ottoman State under its different aspects, such as the comprehensive book titled History of the Ottoman State, Society and Civilisation which has been published in English, Turkish, Arabic, Russian, Bosnian and Albanian editions, the series of bio-bibliographies on the History of Ottoman Literature of Science, the series of books containing selections of Ottoman archive documents on the Arab world and their Arabic translations (two volumes published, continuing), the guidebooks to the Ottoman archives, and as an example of an international academic event, the symposium on "Learning and Education during the Ottoman Period" (1999) to cite only some.

In the context of our activities I briefly described above, it is a pleasure for me to introduce the present book containing the papers that were presented at the Sana'a congress. They address a wide variety of themes, from historical documents to literary life, from trade to development policies. I believe the book will be useful towards promoting studies on the theme and help to generate new research interests. On this occasion I wish to record another publication by IRCICA related to the history of Yemen: It is an album of historical photographs of Yemen during the period of Sultan Abdulhamid II selected from the archives of IRCICA, titled *The Friendship Between Turkey and Yemen Throughout History*. It was published on the occasion of an exhibition with the same title which IRCICA had organised in Sana'a during the visit of H.E. Abdullah Gül, President of the Republic of Turkey, to Yemen, in January 2011.

I wish to take this occasion to express my gratitude to the President of Yemen H.E. Ali Abdullah Saleh for having extended his patronage to the congress and also for his continuing support of IRCICA's activities. I remember with pleasure that I was received in audience by the President during the period of the congress in Sana'a; I had briefed the President on IRCICA's activities and our project to publish a scholarly study of the Mushaf copy that is attributed to Ali b. Abi Talib and located in Sana'a Grand Mosque, a project that came in a series after our publishing facsimile editions, accompanied by scholarly studies, of the Mushaf copies attributed to the time of Caliph Uthman and preserved at Topkapı Palace Museum in Istanbul and the Central Library of Islamic Manuscripts in Cairo respectively. President Saleh had expressed his support and appreciation of this project. I am happy to record that the said edition and the accompanying study are published, now as of December 2011.

I also wish to extend my thanks and appreciation to Mr. Ali Ahmed Abu Rijal, Director General of the Yemen National Archives, and his colleagues, for their continual cooperation, particularly in the organisation of the congress. Last but not the least I extend my sincere thanks and appreciation to the participants for their contributions.

Preface

Dr. Halit Eren
Director General, IRCICA

Organising the first history congress to focus on the Ottoman period in Yemen, jointly with the National Archives of Yemen, was the realisation of a project IRCICA had conceived since long ago. The specialists participating in the congress from different countries and Yemen itself dwelt upon a variety of topics; they communicated research findings and analyses on developments relating to the administration, the cultural, economic and social life and international relations pertaining to the period and the region; thus they helped to increase the available sources and knowledge on the theme and provided insights into aspects not examined earlier. The congress was also an occasion to underline the importance of studies in history based on archive documents which are the first-hand sources in the field and the crucial role of objective studies on these sources as promoters of international understanding and constructive dialogue. Thus besides generating studies on topics within the theme the congress also underscored issues concerning perspective and methodology. It is noteworthy that the participants made recommendations towards promoting studies on the theme: they called for more cooperation between historians working on this period and for exchanges of teachers and students between universities on an international basis.

Within the framework of IRCICA's activities, the congress provided for one of the main dimensions of the research and congress programs concerning the history of the Ottoman period. IRCICA, in its capacity as the intergovernmental cultural centre of the 57 OIC Member States, undertakes activities related to research and publishing on the multifarious aspects of history and culture in the Muslim world. At the same time, IRCICA endeavours to promote academic cooperation in studies within its fields of interest and to reinforce cultural relations between its Member States and other countries and communities. Towards these aims IRCICA instituted a long-term program under which it convenes, since the mid-1980s, scholarly congresses devoted to specific regions and/or periods. These congresses are arranged thematically under different main series. One of these series is devoted to the history of Islamic Civilisation in general comprising the different regions of the entire Muslim world. Congresses in this series have focused until now on the following regions: Volga-Ural (four congresses), Central Asia (second congress in preparation), Caucasia (second congress in preparation), the Balkans (four congresses), West Africa (second congress in preparation), East Africa, Southern Africa, Southern Asia

Contents / İçindekiler



OIC | Organisation of Islamic Cooperation
IRCICA | Research Centre for Islamic History, Art and Culture

Yıldız Sarayı, Seyir Köşkü, Barbaros Bulvarı
Beşiktaş 34349 İstanbul, Türkiye

PHONE | +90 212 259 1742
FAX | +90 212 258 4365

ircica.org
ircica@ircica.org

PROCEEDINGS OF THE INTERNATIONAL CONGRESS ON YEMEN DURING THE OTTOMAN ERA: SANA'A, 16-17 DECEMBER 2009

OSMANLI DÖNEMİNDE YEMEN MİLLETLERARASI KONGRE TEBLİĞLERİ: SAN'A, 16-17 ARALIK 2009

SOURCES AND STUDIES ON THE HISTORY OF ISLAMIC CIVILISATION SERIES | **26**

ISBN 978-92-9063-241-2

ISTANBUL 2011

CATALOGUING IN PUBLICATION DATA

International Congress on Yemen during the Ottoman Era (2009: Sana'a, Yemen)
Proceedings of the International Congress on Yemen during the Ottoman Era: Sana'a, 16-17 December 2009 =Osmanlı Döneminde Yemen Milletlerarası Kongre tebliğleri.. =Buhuth al-Nadwa al-Dawliya hawla al-Yaman fi al-Ahd al-Uthmani.. / edited by Halit Eren.- Istanbul: Research Centre for Islamic History, Art and Culture, 2011.
88, 266 p.: ill., maps, facsims.; 24 cm.- (Sources and studies on the history of Islamic civilisation series; no 26)
Includes bibliographical references.
Text in English, Turkish and Arabic.
ISBN 978-92-9063-241-2
1. Yemen--History--Ottoman period, 1517-1918--Congresses. 2. Yemen--Civilization--Congresses. I. Eren, Halit, 1953- II. Title. III. Series.
953.303--dc22

EDITOR | Dr. Halit Eren

PREPARED FOR PUBLICATION BY | Zeynep Durukal, Dr. Salih Sadawi, Dr. Güler Doğan Averbek

BOOK DESIGN | Muhammed Nur Anbarlı muhammednur@gmail.com

PRINTING AND BINDING | Karist Baskı Çözümleri info@karistps.com



RESEARCH CENTRE FOR ISLAMIC HISTORY, ART AND CULTURE

Proceedings of the International Congress on

Yemen during the Ottoman Era

Sana'a, 16-17 December 2009

Osmanlı Döneminde Yemen

Milletlerarası Kongre Tebliğleri

San'â, 16-17 Aralık 2009

Istanbul 2011


IRCICA



RESEARCH CENTRE FOR ISLAMIC HISTORY, ART AND CULTURE

Proceedings of the International Congress on

YEMEN DURING THE OTTOMAN ERA

Osmanlı Döneminde Yemen

Milletlerarası Kongre Tebliğleri